FUAD ALBATAYNEH

فؤاد البطاينة

بيت الأردن للدراسات و الأبحاث

الشمس فوق الأردن

الخيار و الخيار الأردني

الوطن البديل و الواقع المر

الشمس فوق الأردن

(الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر)

الشمس فوق الأردن

الخيار و الخيار الأردني ,الوطن البديل و الواقع المر

فؤاد البطاينة /مؤلف من الاردن

الطبعة الاولى ٢٠١٠

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

مؤسسة بيت الأردن للدراسات و الأبحاث

عمّان - الأردن

الصويفية - شارع صلاح السحيمات

تلفون : ٥٨١٣٣٨٥ ٦ ٠٠٩٦٢+ - فاكس : ٥٨٥١٣٣٨ ٦ ٠٠٩٦٢+

E mail : fuadbatayneh@hotmail.com

المملكة الاردنية الهاشمية
رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية
٢٠٠٩ / ١٢ / ٥٣٨٧

٩٥٦.٥

البطاينة , فؤاد

الشمس فوق الأردن / فؤاد أنور البطاينة - عمان : المؤلف ,٢٠٠٩

(٣٩٤) ص
ر . أ : ٥٣٨٧ / ١٢ / ٢٠٠٩

الواصفات : / تاريخ الاردن//التاريخ السياسي//الاردن

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة و التصنيف الاولية

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه
ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية اخرى .

رقم الايداع لدى المكتبة الوطنية ٥٣٨٧ / ١٢ / ٢٠٠٩

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة اصدار هذا الكتاب او اي جزء منه او تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله باي شكل من الاشكال دون إذن خطي من المؤلف .

United Press
Tel : 5850708
E-mail : unitedpressjordan@yahoo.com

بيت الأردن للدراسات و الأبحاث

الشمس فوق الأردن

(الخيار والخيار الأردني، الوطن البديل والواقع المر)

The Sun Over Jordan

المؤلف

فؤاد البطاينه

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا﴾

إلى كل أردني يعتقد أن الخيار الأردني خرافة ويزعم بأن فكرة الوطن البديل عادت وهما

إلى كل فلسطيني يعتقد بقدرته على مقاومة جره للتعايش مع وطن بديل عن فلسطين

إلى كل أردني وفلسطيني يزعم بحرصه على الكيان الأردني وعلى القضية الفلسطينية

إلى كل من أسهم عن وعي في إفشال الحرب على غزة ليعيق مؤامرة الوطن البديل ، والى من يسهم في نصرة المقاومة الفلسطينية حتى إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية

. . . . . .

إلى شقيقي الدكتور محمد أنور بطاينه ، كما كان قدوتي وكما ستبقى ذكراه ملهمتي، أكرس هذا العمل

المؤلف / فؤاد البطاينه

الكتاب في سطور

* يتناول الكتاب الجوانب الفنية والسياسية والتاريخية لفكرة الخيار The Option ومسمياته وسيناريوهاتها مع التركيز على الخيار الأردني وسيناريوهاته المنتهية بسيناريو الوطن البديل كفكرة من واقع الإستراتيجية الصهيونية وفكرها وأدبياتها ولدت وتبلورت وتطورت قبيل ومع فترة العمل السياسي والعسكري الصهيوني/البريطاني لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين ، ونشطت قبيل ومع قيام الكيان السياسي الأردني في بداية القرن العشرين ، ثم استمرت بلا انقطاع لتاريخه .

* يركز لكتاب على سيناريو الوطن البديل وبما يشمل طبيعته وتفصيلاته وآليات تنفيذه داخليا ودوليا . ويناقش إمكانية تمريره وتقبله على الصعيدين الأردني و الفلسطيني رسميا وشعبيا واحتمالية أن تجد **الجهات الرسمية الأردنية والفلسطينية نفسها مرغمة على السير وفق هذه الخطة في ظروف داخلية ضعيفة ودولية مهيئة إذا ما استطاعت إسرائيل خلق ظروف مادية يستحيل معها قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينة وفي جعل الوطن البديل الخيار الوحيد أمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي .**

* يبسط الكتاب جملة من معطيات ومؤشرات الوطن البديل المادية والسياسية والإعلامية المتنامية على الصعد الفلسطينية والأردنية والدولية لتؤكد بأنه مشروع ما زال قائما ويتعمق كرؤية لإسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها تحقيقا للمشروع الصهيوني بحده الأدنى ، ويكشف عن قصور الحكومات في مواجهة هذه المعطيات ، ويكشف عن جملة من الأمثلة على سلوك الحكومات الأردنية غير المواتي على صعيد مواجهة مشروع الوطن البديل . ويستعرض بنفس الوقت مفردات وطبيعة السلوك المفترض بالحكومات الأردنية أن تسلكه في سياستيها الداخلية والخارجية لمواجهة التحدي .

* يبحث الكتاب في سلوك أطراف المعادلة المؤدي إلى تحقيق فكرة الوطن البديل وخطأ وخطورة ثقة الأردن بالولايات المتحدة أو الإعتماد عليها لحماية مستقبله ومصالحه حين تتناقض مع المصالح والسياسات الإسرائيلية في إطار ما يبحثه الكتاب من ثوابت وحقائق في السياسة الأمريكية كاستراتيجية عقدية إزاء إسرائيل ، وفي ضوء عدم أهمية الأردن ككيان وكنظام لأمريكا والغرب إلا بقدر ما يؤديه من دور مرحلي أو من خدمات ستنتهي يوما .

* يتضمن الكتاب ترجمة حرفية لنصوص مختارة من كتاب أسد الأردن للمؤرخ البريطاني اليهودي أفي شلايم الذي يروج له في الأردن بإصرار ، ككتاب يهدف ويؤدي إلى التمهيد لفكرة الوطن البديل من خلال استهدافه للعائلة الهاشمية كآلية وكضرورة لتحقيق فكرة الوطن البديل ، والتشكيك في هذا بسلوكها ونواياها على صعيد القضايا الوطنية الأردنية والفلسطينية وكذلك العربية إلى جانب استهدافه لسيرة الثورة العربية الكبرى ولسيرة تأسيس الكيان الأردني وشعبه .

* يتناول الكتاب بالأمثلة الواقع الأردني المر على صعيد الدولة والعمل لعام الذي يستدرج الوطن البديل استدراجا كواقع سياسي وإداري تصنعه وتكرسه الحكومات ليلغي مبدأ المواطنة ويكرس دولة اللا أمة في دولة الطبقة والقبيلة ، وليكرس معه التشكيك الإسرائيلي/الصهيوني في سيرة وأهداف قيام هذه الدولة وبجدواها ، والتشكيك بقابليتها للبقاء وفي جدية وشرعية كيانها السياسي واعتبارات شعبها السياسية . ولتبدو الدولة جاهزة دوما للتفكك السلس من خلال إبقاء الخلل في ترابط مكوناتها وفي الإختلالات في سلطاتها المفترضة وأجهزتها ومؤسساتها .

إضـاءات

- . . . . إن مسألة الوطن البديل ليست محل اختلاف بين الأردنيين والفلسطينيين ولا محل تحسس أو صراع بينهم بل هي محل تعاون على مقاومتها بصفتها تشكل تناقضا اساسيا لكل منهما . وأنه ذا لم يكن هذا التعاون قائما وجادا فإن استحقاقات ونتائج تنفيذ السيناريو ستتعدى مسألتي تصفية القضية والحقوق الفلسطينية وتصفية الكيان السياسي الأردني لآثار جانبية داخلية مفترضة في غاية السوء .

- . . . . إن فكرة الوطن البديل تمثل لتاريخه رؤية إسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها ، وإن سعيها لتحقيقها كوطن أصيل في الأردن هي قضية أساسية لها وما زالت قائمة كهدف استراتيجي ينبع من التناقض القائم بين حقيقتين تتمثل **الأولى** في إيمان اسرائيل بضرورة قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمؤهلة لاستيعاب كل مكونات القضية الفلسطينية ، وكمطلب دولي حيوي لتأمين الاستقرار في المنطقة والعالم أيضا . **والثانية** في إيمانها بأن إقامة مثل هذه الدولة على أي بقعة على الأراضي الفلسطينية بين البحر والنهر يشكل تهديدا لوجودها وإنهاء للمشروع الصهيوني بحده الأدنى . .

- . . . . إن فكرة الوطن البديل ليس خيارا نحن نختاره ولا هو خيارا معروضا علينا لنقبله أو لنرفضه بتصريح وينتهي الأمر . بل هو سيناريو من واقع الفكر والمشروع الصهيوني تسعى إسرائيل لفرضه علينا فرضا من خلال خلقها لظروف مادية

وسياسية على الأرض الفلسطينية وعلى الصعد الأردنية والإقليمية والدولية ، حيث من شأن هذه الظروف إذا ما تحققت أن تجعلنا في ظل ظروفنا الراهنة عاجزين عن مواجهة المخطط ومنع تحقيقه ، وتجعل الموقف الدولي وخاصة الأمريكي أمام واقع جديد وداعم للفكرة . أنه خطر موجود ولكنه ليس قدرا محتوما علينا سيما وأنه مشروع لا يتحقق بمجرد استخدام القوة العسكرية ، وليس لميزان القوة العسكرية أثر حاسم في تحقيقه .

- . . . . إذا تعذر قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية أو استحال عمليا لظروف مادية تخلقها إسرائيل على الأرض ، فذلك لا يعني أنها لن تقوم ، إنها ستقوم لأن الأولوية لدى الولايات المتحدة وللغرب هي في المحصلة لإقامة الدولة وليس لمكان إقامتها ، ولكونها مطلبا أسرائيليا وأمريكا ودوليا ، ومكانها سيكون هو الأردن على وجه التحديد واليقين لأنه المكان المطروح والملائم ديمغرافيا وجغرافيا وأيدولوجيا .
- . . . . ومع أن إسرائيل مستمرة في التهيئة لصنع الأرضية المؤدية لمخطط الوطن البديل فان بقية الأطراف ما زالت أيضا غير قادرة ولا منخرطة في إيقافها ، بل أن الأردن كعامل حاسم في إفشال مخططها وكصاحب مصلحه أساسية لا يبدو فاعلا شيئا ملموسا في إيقافه . . **ومن هنا نصل إلى عنوان الكتاب : الشمس فوق الأردن :**

فهل نترك الشمس المسلطة علينا مجددا لتحرقنا كما خططوا وأرادوا ، أم نجعل منها رغما عنهم مصدر نور وحياة وقوة لنا ولدولتنا ولكياننا السياسي .

- . . . . إن الرفض العربي والأردني بالذات للتعامل والتعايش مع ما تسميهم اسرائيل بالمتطرفين الفلسطينيين ونبذ مطالبهم وطروحاتهم ، والقبول بنفس الوقت بالتعايش والتعامل مع القيادات الإسرائيلية المتطرفة وطروحاتها اللاغية للحقوق

الفلسطينية الأساسية ، يعطي المحتمع الإسرائيلي والدولي رسالة خاطئة مفادها أننا نتفهم المطالب الإسرائيلية المتطرفة وبأنها مطالب قابلة للنقاش وللتحقق ولا نتفهم مطالب المتطرفين الفلسطينيين والتي هي في الواقع لا تخرج في تطرفها عن الشرعية الدولية وإن خرجت فإنها لا تلغي الوجود السياسي لليهود في فلسطين بل تعطيهم نفس حقوق الفلسطينيين في دولة ديمقراطية .

- . . . . إننا نشهد من يقابل معطيات الوطن البديل بعبارات الاستخفاف والتحدي وبأدبيات القبيلة وبنفخ مقدرتنا . . . . إلا أننا **لا نسمع منهم كيف سيكون ذلك بواقع حالنا الحالي وعلى ماذا سيستندون في تغلبهم على الظروف المادية القائمة على أرض الواقع وعلى الظروف الدولية والتوافق والإرادة الدولية عندما تقف وراء تنفيذ المشروع في حالة أن يصبح هو الخيار الوحيد أمام المجتمع الدولي وحين نضوجه وإتمام تفاهماته . إنه ولا شك تصور لم يحسن أصحابه تصويره . . . إنه سلوك يغطي على المحذور ليفاجئنا بالوقت الخطأ** . بدلا من سلوك تغيير واقعنا على صعيدي السياسة الخارجية والداخلية وخلق الحقائق التي من شأنها أن تخلق القناعة لدى إسرائيل والغرب بأننا لم نعد صالحين لنكون محلا للوطن البديل أو لأي سيناريو ضمن الخيار الأردني .

- . . . . **إن أول خطوة تاريخية تكشف عن فكرة الخيار عمليا ، وبالذات الخيار الأردني** بأحد سيناريوهاته التي تغطي التحديات التي تواجهها الحركة الصهيونية دون تسميته بالخيار الأردني ، هو ما جاء بتقرير وتوصيات **لجنة بيل** Earl Peel اللجنة الملكية البريطانية التي شكلتها الحكومة البريطانية عام ١٩٣٦ لدراسة الأوضاع في فلسطين والمشكلة الفلسطينية حيث قدمت اللجنة تقريرها وتوصياتها في شهر تموز من عام ١٩٣٧ . . . وإن إسرائيل قد قامت عمليا على أساس تلك التوصيات سيما من حيث **إلغاء الكيان الفلسطيني على الأرض**

الفلسطينية ومن حيث إنقاص الأراضي المخصصة للفلسطينيين في قرار التقسيم رقم ١٨١ . الذي اكتفت إسرائيل بالإستناد اليه قانونيا في تأسيسها . بل أن نص ذلك القرار على إقامة الدولة الفلسطينية هو ما جعل بريطانيا في حينه أن تصوت بالإمتناع عليه .

- . . . . ومن هنا وإذا ما بقي الحال على ما عليه وقلبت الصفحة وأصبحنا نواجه مسألة الوطن البديل عمليا فربما نشهد في بلدنا من يعرض خدماته لقمع معارضي هذا السيناريو بالقوة وبالملاحقة كثقافة اكتسبوها ، ونشهد ذاك السياسي أو الإداري يباشر بالتنظير والتأييد السياسي لفكرة الوطن البديل التي سيدعي بأن انتظاره لها قد طال وبأنها خلصته من أوضاع شاذة كان يشكل نقيضها ودون أن ندري . ولن يكون مستهجنا أن نرى من تم وضعهم أو وضعوا أنفسهم عهدة إعلامية أو صحفية علينا وهم كثر يتسابقون في عرض مقالاتهم الصحفية وتحليلاتهم وطلعاتهم الفضائية بنفس السياق والروح من حيث امتلائها بالإفك والنفاق ولكن باتجاه تغيير العنوان من حيث تبرير عقلانية ورشادة القائمين على فكرة الخيار الأردني في غياب المبدأ والفكر الحر لديهم وبحكم الحالة التي يعيشونها بعد أن تربوا عليها .

- . . . . **أما القوانين** التي قد يتكئ على وجودها من يجادل بغير هزالة الواقع السياسي والتنظيمي والحزبي وغيرها فهي نفسها التي تتوكأ عليها الحكومات ، في حين أنها لا تخرج عن كونها قوانين ديكورية الاستخدام وإعلامية الغرض . فأصحاب القرار في السلطة التنفيذية يكتبون مشاريع القوانين ويؤمنون عملية تشريعها ، ويصدرون الأنظمة ويصرحون بما يرتضيه الناس والمنطق ، بينما المنفذ الذي يعرف ديكورية معظمها وانتقائية تنفيذها يعرف بنفس الوقت متى يتجاهلها ومتى ينفذها .

- . . . . إنها بمجملها اختلالات من شأنها أن تفقد العمل العام أسسه القانونية والمدنية وأن تفرغه من مضمونه وتعكس أهدافه وتعرض دوائر الدولة للوهن والتراجع والاختراق وهو الأمر الذي يفقد الدولة فلسفة وجودها والحكمة منه ، ويشعر قطاعات واسعة من المواطنين بعدم جدية الدولة وعبثية الانتماء المؤسسي وفقدان مبدأ المواطنة وبما يفقد بالتالي الدولة اعتباراتها الدولية . وإذا كان الأمر كذلك فكيف لهذا المواطن أن يشغل نفسه بمصير دولته ، بل وماذا **سيعني إليه الوطن البديل** على سبيل المثال ، وماذا سيعني وضع هذه الدولة بالنسبة للمخططين والطامعين في كيانها السياسي على طريق الوطن البديل أيضا .

- . . . . نخب أخذت شكل ومضمون النخب الطفيلية حين اقتربت من رجال الحكومات لتأخذ دور المعتاش بتسويق ما لا يقبله المواطن منها ولا يرتضيه لقضاياه . إن معظم النخب السياسية والفكرية والثقافية والإعلامية في الدولة قد تركوا مهمتهم الراقية وامتهنوا نقيضها وخدمة الحكومات وسياساتها متعايشين في هذا مع حياة ألقن والحظيرة ومستلقين تحت قوانين تدجينها بمدخلاتها ومخرجاتها ، والناشط منها يكون حتما ناشطا في الاتجاه الموازي وبغير ذلك فليخرس هنا وينشط كيفما يشاء خارج الحظيرة .

- . . . . أن السياسة الخارجية ما زالت كما ابتدأت هلامية ومتغيرة وغامضة وغير مستقرة ودون أسس ثابتة وما زالت كما لم تكن يوما شأنا عاما ولا من صنع الحكومات أو من نتاج شراكة معها أو مع أي جهة شعبية . بل ربما تطورت اليوم لتعود وكأنها ليست حتى شأنا داخليا ، ولا أعتقد بأن رئيسا للحكومة أو زيرا للخارجية أو أي مسئول أردني يستطيع الإحاطة بها أو يعرف أين تقف اليوم وأين ستكون غدا . أما إذا اعتقد هذا المسئول أو زعم بغير ذلك فهو واهم ليس لأن الأمثلة كثيرة على وهمه هذا ، بل لأن إحاطته بالسياسة الخارجية الأردنية وهي على ذلك النحو أمرا مستحيلا من الناحية الفنية والعملية .

إن الخلل هنا ليس في هذه البداية للسياسة الخارجية الأردنية بل في أننا لم نستطع بعد من تغيير تلك المعادلة التي تقوم عليها والمرتبطة بهدفي السياسة الخارجية اللذين ولدا مع ولادة الدولة ، وفي أننا أيضا لم نتمكن للآن من صنع سياسة خارجية على قياس مصالحنا العليا وعلى رأس هذه المصالح تقع اليوم مسألة تثبيت الكيان السياسي الأردني وإنهاء فكرة الوطن البديل من عقول وسياسات إسرائيل ومؤيديها بشكل عام .

- . . . . وبهذا والحديث عن السياسة الإعلامية فهناك من يقول ويتساءل عن وجود سياسة أوطى من تلك التي يكون فيها الإنسان أقسى على نفسه وعلى حقوقه من قسوة عدوه عليه وعليها .

- . . . . وبعد هذه الأمثلة من واقعنا المر ، فربما أسأل نفسي عما إذا تجاوزت حدا ما من حدود غيري لا سمح الله ، فذلك ليس هدفا لي في الكتاب ، وإن السياق من خلال مجمل القراءة يؤيد ذلك ويؤيد أني أكتب وأتكلم بالشأن العام ولا مجال للتخصيص . وربما بموجب المادة ١٧ من الدستور . وإني عندما أفعل ذلك ، فإنما من تحت القانون ومن واقع شعوري بالمسؤولية كأردني وكصاحب مصلحة ، ومن واقع أن الوطن إذا احتكرت قراراته في يد مجموعات مستنسخة بعيدا عن المسئولية أمام الشعب أو الدستور وبعيدا عن المؤسسية والقانون أو بمعزل عنهما ، أو تمكنت جهات فيه من إعطاء نفسها حصانة تؤمن لها القدرة على العبث بمقدرات ومصالح الناس وحقوقهم ومصادرة مواطنيتهم وتعريض كيان الدولة للضعف والهشاشة وإلى أطماع الطامعين . . . فان ذلك لا يعني أن الوطن لم يعد وطنا لجميع أبنائه ، ولا يعني إخلاء سبيل للأردنيين من مسئولياتهم كمواطنين وارثين ومورثين .

تمهيـــد

من الطبيعي أن يختلف الناس بشأن أي قضية تكون مفرداتها أدبية أو فكرية أو خبرية أو تحليلية ، لكنهم لا يختلفون على مسألة ذات مفردات علمية أو منطقية . فمثل هذه المسائل تقوم على مقدمات معينة بشكل ومضمون معينين تؤدي حكما إلى نتائج بشكل ومضمون معينين دون غيرهما . وعليه فإذا ما صادفنا نتائج معينة أو وضعا معينا غير موات على سبيل المثال وأردنا أن نعكسه أو نعكس تلك النتائج ، فعلينا أن نبحث عن المقدمات التي تؤدي إليه أو إلى تلك النتائج ، ونعكسها ، فليس في علم المنطق من نتيجة بلا مقدمة أو مقدمات .

أن حديثنا هنا هو عن الأردن كخيار Option من بين خيارات أخرى قررته الحركة الصهيونية ابتداء بالتعاون مع حكومة الإنتداب البريطانية واستأنفته إسرائيل وأسمته بالخيار الأردني Jordanian Option من خلال سيناريوهات مرحلية تنتهي بسيناريو Scenario الوطن البديل Alternative Homeland المفترض بمضمون معين كما سيلي معنا ، وهو حديث عن سياسة مدروسة ومحسوبة لفكرة بمسلسل من الحلقات في إطار من المقدمات Premises المنطقية المختارة . ولا شك أن منطلق إسرائيل الموروث في رؤيتها للأردن ومستقبله واستهدافها لكيانه قد ابتدأ وما زال مبنيا على فرضيات تتعلق بسيرة انشاء الكيان السياسي الأردني كما تفهمه هي ، وبالواقع الأردني الموروث والذي مازال إلى حد بعيد ينعكس على الأرض سياسيا وإدارياً واجتماعياً وماديا بصرف النظر عن الدعم الغربي المتوقع . وهو واقع نحن من يتحكم به بالدرجة الأولى . وهو نفسه أحد منطلقين أساسيين في نشر هذا الكتاب ومبرراته ولكن على خلفية أن **هذه الدولة أصبحت تواجه بين الفينة والأخرى**

تحديات خطيرة من خلال إشارات سياسية وإعلامية شاذة جدا على الصعد الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية والدولية اضافة إلى الإشارات المادية على الأرض الفلسطينية . وصحيح أنها إشارات تنطلق من شعور إسرائيل بموقعها ووضعها الدولي وبأنها دولة فوق القانون الدولي ، ولكنها في الأساس إشارات تنطلق من واقع الوضع الأردني الذي يفترض أنه خطير ونتائجه قد تكون قادمة .

إن المتتبع لتاريخ المنطقة السياسي في إطار تبلور فكرة إنشاء الدولة اليهودية والعمل على تحقيقها في فلسطين ، لا يرى جديدا ولا غريبا في نظرة إسرائيل والمؤيدين للفكر الصهيوني الحالية إلى الأردن كبلد - من وجهة نظرهم- صمم وأعد كخيار لهم ليغطي الاستحقاقات الجغرافية والسياسية والديموغرافية للمشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة من خلال سيناريوهاته المختلفة وصولا إلى سيناريو الوطن البديل كمحصلة نهائية ، ولكن الجديد والمستغرب أننا لم نستطع في الأردن للآن من قلب المعادلة على الأرض وإقناعهم هم بأننا لم نعد صالحين أو مؤهلين لهذا الدور . ولا شك أن ذلك بفعل القصور والواقع المؤلم السائد في بلدنا على الصعيدين الداخلي والخارجي والذي يساعدنا الغرب على تكريسه ، والى الحد الذي لا نوصف فيه بنظرهم كدولة قابلة للبقاء ، وبفعل استخفافنا بالتحديات والتغطية عليها . ومن هنا أعود لعلم المنطق وأنطلق من هذا الوضع المتسبب بالإستخفاف الإسرائيلي بكياننا والمراهنة عليه كنتيجة لمقدمات Premises . ومع أن القليل من هذه المقدمات من صنع إسرائيل إلا أن الكثير منها كرسناه نحن الأردنيين أو صنعناه ونصنعه ونعيشه واقعا . إنها نتيجة Outcom\result تتمثل في تمكين إسرائيل ومؤيديها من الإستمرار بحمل قناعات حول هشاشة كياننا واستسهال استهدافه والتجرؤ علينا إلى درجة التشكيك بالأهلية السياسية والقانونية لدولتنا وكيانها وبقوتنا وتماسك جبهتنا الداخلية والاستهتار بموقعنا ورصيدنا الدولي سياسيا وبجعل كياننا السياسي محلا للمساومة وللمخططات . فإذا كانت هذه هي النتيجة ، فان علينا أن نتلمس من خلال أنفسنا ومن بين ظهرانينا المقدمات التي تؤدي إليها أو إلى مثلها لنضع يدنا عليها ونحددها

كي نتمكن من تغييرها إذا كان ذلك هدفا لنا وممكنا .

إنها تلك المقدمات التي سنستعرضها في الجزء الثاني من الكتاب كمقدمات **تمثل الواقع الأردني** المر الذي نحن جميعا وفي أي قطاع في الدولة كنا نعمل مسئولون عنه وعن بقائه وعن إزالته بكل مفرداته . انه ولا شك الواقع الذي يجعلنا ويبقينا وبلدنا وكياننا في مهب الريح مستضعفين وصيدا سهلا وخيارا لمن يختار ، ليكون بلدنا وطنا بديلا عن وطن عزيز . إن نجاحنا في التغلب على هذه المقدمات وعكسها هو وحده الكفيل بإقناع إسرائيل ومؤيديها بحتمية فشلهم وبالانسحاب من هذه السياسة لننجو بأنفسنا وبكياننا ولتنجو القضية الفلسطينية من خطة تصفيتها أيضا ، وان لم يكن ذلك ممكنا وتحققت أطماع إسرائيل والصهيونية فإننا عندها سنعيش الوضع المترتب على تلك النتائج . فالأمر سهل جدا ، إن أطنانا من الصوف وشعر الماعز المغزول لا تصنع قلاعا ولا قصورا لو اجتمع بناؤا الأمة ولكنهم ربما يصنعون منها خيما وبيوت شعر لا تكفي للحماية ولا تؤهل للاستقرار .

وحيث أن الهدف من هذا الحديث ومجمل الجهد هو في محصلته إفشال فكرة الخيار بسيناريو الوطن البديل كمخطط اسرائيلي ، فان مادة هذا الكتاب ستكون من خلال مسارين بمضمونين مترابطين لهذه الغاية وضعتهما في جزأين . **وسأكرس الجزء الأول** للحديث عن المضمون الأول والذي يشتمل على معنى وفكرة وتاريخ وأنواع الخيار وسيناريوهاته بشكل عام ، لأنتقل بعد ذلك للتخصيص في الحديث عن الخيار الأردني من حيث طبيعته وفكرته وتطورها التاريخي ومن حيث سيناريوهاته وصولا إلى سيناريو الوطن البديل وطبيعته وتفصيلاته المفترضة وآليات تحقيقه ، ومن ثم الحديث عن إمكانية تحقيق وتمرير فكرة الوطن البديل على الصعيدين الأردني الفلسطيني ، إلى جانب موقف الولايات المتحدة المنتظر بطريقة محسوبة وموقف الغرب بشكل عام . ومن ثم أنتقل للأهم وهو السلوك الأردني إزاء معطيات تحقيق فكرة الوطن البديل وإزاء إشارته المادية والسياسية والإعلامية على الساحتين الفلسطينية / الإسرائيلية ، والدولية ، وصولا إلى النتائج وإلى سلوكنا المفترض والبديل لمواجهة التحدي .

وكرست الجزء **الثاني** للحديث عن المضمون الآخر والمتمثل في الواقع الأردني المر من خلال بسط بعض النماذج والممارسات القائمة على صعيد مختلف قطاعات الدولة الرسمية وغير الرسمية . وهو الواقع المتصل بالأردن كدولة بمكوناتها وتاريخ مكوناتها وتفاعل هذه المكونات على الأرض بطريقة كرست وترجمت هذا الواقع غير المواتي الذي نعيشه على الصعيدين الاجتماعي والعمل العام والذي يتصل من ناحية بدوره كعامل أساسي في تسمية واستمرار تسمية إسرائيل لنا كخيار لخدمة أغراضها التي تعجز عن تحقيقها بنفسها وصولا لفرض سيناريوهات في إطار هذا الخيار علينا لننفذها أو لتنفذ علينا والتي تنتهي بسيناريو الوطن البديل . ويتصل من ناحية أخرى بتسبيب عجزنا عن مواجهة هذا التحدي وربما بتحويلنا إلى أداة من أدوات تنفيذ المشروع الصهيوني .

الجزء الأول

الخيار، والخيار الأردني وسيناريوهاته

The option, and the Jordanian option

إشارات معبرة من الواقع

إن هذه الدولة ومنذ تأسيسها ما فتئت تتعرض لابتزاز سياسي وأمني واقتصادي من دول وجهات أجنبية ، بدءا بتلك التي رعت قيام كياننا السياسي في بداية العشرينيات وانتهاء بالتي استلمت رايتها في منطقتنا . عدوة تلك الدول اعتبرناها أو صديقة فتلك مسألة أخرى ، وإلى هنا لا ضير كبير في هذا الوضع لأنه قد يحدث مع دول أخرى و تتعايش معه لحين استطاعتها أن تغير المعادلة التي تؤدي إليه . وكما لا ضير أيضا في كوننا لم نستطع للآن أن نغير من مفردات تلك المعادلة حيث أن هناك دولا شقيقة أخرى تشاركنا في تعرضها وتعرض أنظمتها للابتزاز السياسي والاقتصادي وحتى العسكري الغربي وعلى وجه الخصوص الأمريكي/البريطاني . بمعنى أن وضعنا الأردني إلى هذا الحد ما زال ليس شاذا ولا فريدا ولا خطيرا . ولكن الأمر قد اختلف معنا وحدنا كأردنيين من حيث تطوره النوعي المنبثق عن مفردات مميزة وليصبح معها وضعنا شاذا وفريدا وخطرا ، لا من حيث مجرد التشكيك في سيرة وأهداف قيام دولتنا ، فذلك أمر بدأ مع بداية تأسيس الدولة وتعايشنا معه وهما على أنه فقاعات كلامية خالية المضمون لأحلام صهيونية قد انتهت بنظرنا ، بل من حيث أن هذه الفقاعات وخاصة التي تشكك في هدف قيام كياننا السياسي في العشرينيات لم تعد هوائية المضمون ، لأن الأمر لم يقف عند ذلك الحد ، بل استمر الوضع الذي نواجهه في التراجع إلى أن بدأت أشارات ومعطيات الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل المادية منها على الأرض والسياسية الشاذة والخطيرة تظهر وتخبو ثم تظهر ، ثم نراها تتجذر على أرض الواقع فلسطينيا وإقليميا ودوليا مستفيدا أصحابها من واقعنا الأردني غير المواتي على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية . حيث لم يعد ممكنا أو

مقبولا إنكار وجودها أو جديتها أو تجاهلها أو المغامرة في هذا الأمر ، وليصبح معها وضعنا فريدا بنوعية التحدي الذي نواجهه وبخطورته وبما يشمل واقعنا وردة فعلنا .

إنها إشارات لها جذورها وكأنها أورقت اليوم ، إشارات مادية وسياسية ومسنودة تستهتر بالكيان السياسي الأردني وبشخصية الشعب الأردني السياسية والاعتبارية وتبيت لهما وتهدد باستهدافهما ، وبكل ما يترتب على ذلك من تصفية لقضية شعب شقيق ، ومن فوضى سياسية وأمنية واجتماعية عارمة ومستقبل غامض في المنطقة من حيث مدى بؤسه بل ومن حيث التأثير على طبيعة مستقبل العلاقة بين الشعبين الأردني والفلسطيني واستقرارها . **ولعل من أحدث هذه الإشارات وليس من أهمها ، هو ما سمعه العالم ومر عنه الغرب بعد أن مرت عليه الحكومة الأردنية في أيار من عام ٢٠٠٩ حين ناقش** برلمان إسرائيل وهي المؤسسة الأولى والمركزية فيها كدولة ذات نظام سياسي برلماني مسألة اعتبار الأردن وطنا للفلسطينيين وأقر مشروع قرار بذلك[١] . بمعنى أنهم ناقشوا مشروعية وجود الكيان السياسي الأردني الذي تربطه بإسرائيل معاهدة سلام مودعة في الأمم المتحدة ، ولتتجرأ إسرائيل بهذا ولأول مرة بالدخول في مرحلة جديدة على صعيد العمل على تحقيق مفهومها الحقيقي للتسوية السياسية في المنطقة وطرحه كبالون اختبار دولي ، ولينسجم هذا المفهوم مع حقيقة نظرتها التاريخية للكيان السياسي الأردني وللنظام الأردني .

إن القراءة السياسية لمستقبل الأردن والقائمة على القرائن القائمة من مادية وسياسية وتاريخية محليا وإقليميا ودوليا تتجاوز مجرد كون نتائجها غير مشجعة . فالتحديات الخارجية لبلدنا خبيثة في طبيعتها التي تكشف عنها إشاراتها وخبيثة في طبيعة أبطالها من عتاة التطرف في الولايات المتحدة تقودهم وعلى رأسهم إسرائيل

---

(١) تبلور هذا الموضوع من خلال تقديم عضو الكنيست الإسرائيلي آرييه الداد اقتراحاً باسم دولتين لشعبين على ضفتي نهر الأردن يعتبر فيه الأردن وطناً للفلسطينيين ويطالب بمنح سكان الضفة الغربية الجنسية الأردنية . وقد صوت بأغلبية ٥٣ صوتاً بإحالة الموضوع على اللجان المتخصصة) .

بفاعليتها على الساحة الأمريكية والغربية ، إنها تشكل لنا وضعا ليس من السهل أو الطبيعي أن تواجهه دولة ما معاصرة في العالم وفي عصر الأمم المتحدة ونحن للمشاهد من بعيد دولة شرق أوسطية قائمة ومحبة للسلام ، لها أرض وحدود وسلطة وفيها سكان وتتمتع باستقرار داخلي ، وعضو في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومختلف المؤسسات والتجمعات والمنظمات الدولية . إذ ليس من المفترض بهذه الدولة وشأنها هو هذا أن تواجه تهديدا في اعتباراتها هذه دون وجود اختلالات أساسية وقاتلة تمس صميم واقعنا السياسي والإجتماعي والوطني في إطار الدولة كما تمس سلوكنا داخليا وخارجيا .

إنها إشارات خطيرة وجادة تجذرت على الأرض بتجسيد إسرائيل لكل أسباب استحالة قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية لتحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى الذي يبدو أن طرحه ما زال مخزيا ومحرجا لأصحابه ، وبتجسيدنا نحن أيضاً بنفس الوقت لكل المقومات التي تشجع إسرائيل على اعتبارنا محلا لخيارها والتي ساعدتها وتساعدها في تحقيق هدفها . وهي نفسها مقومات واقعنا المر وغير المعاصر الذي يسمح لإسرائيل بأن تكرس تشكيكها في ظروف وجدية وأهداف قيام الدولة الأردنية بكيانها ونظامها الحالي وفي تاريخها وجغرافيتها التاريخية وليس التوراتية ، والتشكيك في أهليتنا السياسية ،وكل ذلك انطلاقا من هذا الواقع المر المشجع في إطار وعي كامل منها ومن مؤيديها بواقعنا هذا وبتراجع تربيتنا وثقافتنا الوطنية والقومية وبعدم قدرتنا على صنع دولة بالمفهوم الحديث والذي يعرفونه . إن واقعنا هو الذي يهمهم بالدرجة الأولى ليس لمجرد أننا من وحيه نتصرف بل لأنهم يدركون بأن التفوق العسكري لا يحسم أمرا ضمن مشاريع استهداف كيانات الشعوب ، ويدركون أيضا خطر وفشل اقتصار اعتمادهم في هذا على دعم حلفائهم في الولايات المتحدة والغرب عموما لتحقيق أطماعهم في استهداف الحقوق الوطنية للشعوب ، حيث أن هذا ليس كافيا في المحصلة النهائية لهم أمام صحوة وتماسك وإرادة هذه الشعوب حين تكون مترابطة في مفردات ومقومات الأمة .

إن هذا ما يفرض علينا أن نغير ما بأنفسنا وما في واقعنا لنصبح دولة بمفهومها

الحديث وأن نأخذ الأمر على محمل الجد الكافي ونطير به للعالم ، وأن نقيم أصدقاءنا ونحدد طبيعة علاقتنا بهم في ضوء مواقفهم من هذا التحدي المستهدف لمستقبل وجود كياننا الأردني وقضيتنا الفلسطينية ، وأن نقيم مواقفنا وقدرتنا من ناحية أخرى حق تقييمها في مواجهة التحدي لعلنا نصل بقناعة إلى مرحلة مواجهة هذا الواقع وهذا العدو الذي لا يهزمه من أسلحتنا في المحصلة سوى إرادة الشعوب وإيمانها بدولتها وأولويتها على أرضية نظيفة وصلبة .

إن الغرابة المشحونة بالخطورة تمتد لتصيب سلوكنا في مواجهة هذا التحدي وذلك ليس لمجرد أن دولة ما أخرى في العالم لا تواجه مثله ، بل لأنها إن واجهته فلا يتخيل استهتارها واستخفافها به وبطبيعته ولا إنكارها له كما نفعل ، وهو تحد يرقى إلى إعلان حرب على الدولة بمستقبل شعبها وعلى شرعية كيانها السياسي ، بل يتخيل أنها ستقف وقفة تأمل مع الذات بشأنه ، وأتخيل عمق وعظم ردة فعلها لتطال طبيعة واقعها الداخلي الذي تعيشه وطبيعة سياستها الخارجية وجدية علاقاتها الدولية مع أصدقائها أو حلفائها والأسس التي تقوم عليها تلك العلاقات . . إنها إشارات شاذة لتحد كبير كإشارات تعاملنا معها ، ولا يفهم معنى محمود للسكوت عنها ولا لتجاهلها لحين نضوجها وتفاجئنا بنتائجها في الوقت الخطأ ، وذلك في الوقت الذي لا يتجاهل فيه هذا الشعب حتى توافه الأمور التي إن علم بها نراه يثور عليها ثورة لا تهدأ ، ولا سبب لذلك سوى غياب الصورة الحقيقية أو الكاملة عنه . ، لأن من بين الشعوب خونة ، ولكن ليس هناك من شعب خائن

ولعل المراقب منا كأردنيين ، يدرك بأن تاريخنا في الأردن الذي ما زلنا نعيشه منذ قيام كياننا السياسي المستقل في عام ١٩٢١ ضمن سياسة تجزئة الوطن العربي هو تاريخ يبدو لغيرنا ولمستهدفينا وربما لنا وكأنه انتقالي . حيث من الأيام الأولى لقيام هذه الدولة والحديث قائم بالتشكيك في سيرة وأسباب وأهداف قيامها ، وفي جدواها وبقابليتها للبقاء وفي أصالة شعبها . إنه حديث جار ومستمر من قبل من رسموا وواكبوا رسم حدودها الحالية وشكلوا كيانها السياسي ومن قبل ورثتهم في المنطقة وربما في العالم ، ومن قبل مؤيدي الصهيونية على السواء . فهم جميعا عادوا اليوم

وهم يرون أننا لم نستطع خلال تسعين عاما من عكس الصورة والموقف ومن تثبيت الكيان والمستقبل ، عادوا يصرحون بعبارات تقريرهم هم لمصيرنا ويرسخون على الأرض الفلسطينية مصير دولتنا على أرضنا ، إنهم يتكلمون عن دولة يرونها بشعبها كدولة ورقية في مهب الريح رغم تكريس وجودها على خارطة الشرق الأوسط كدولة مستقرة ورغم تكاثر سكانها بالملايين ومرور عشرات السنين على قيامها . إنهم عادوا ينطلقون من حيث بدأوا منذ عشرينيات القرن الماضي ومع بدايات تشكيل الدولة عندما نظروا للأردن كأرض مهجورة وبلا شعب ، وبأنهم هم من خلقوه وصمموه لأهداف سياسية وعسكرية تخدم أهدافهم والتزاماتهم في مراحلها الأولى بعد أن كان حسب زعمهم جزءا من فلسطين ، وعاد اليوم حسب زعمهم أيضا جزءا من فلسطين ، بمعنى ليكون في المحصلة النهائية كوطن بديل في قالب الوطن الأصيل .

ومع أني قد اخترت مجموعة من المصادر التي اعتمدت عليها فيما جاء بهذا الكتاب بجزأيه بشكل عام ، إلا أني قد اخترت لتوثيق وجود المعاني والأفكار المتصلة بواقعنا وبطبيعة التحدي الذي يواجهنا ،ولتوثيق النظرة الصهيونية ونظرة الغرب للأردن ، أقول قد اخترت أيضا أن استشهد بما جاء بكتاب أسد الأردن King Husein The Lion of Jordan ، للمؤرخ اليهودي البريطاني البروفسور أفي شلايم Avi Shlaim . اخترته من بين مؤرخين وكتاب كثر كتبوا عن الأردن الماضي والحاضر والمستقبل سياسيا وأكدوا من جملة أمور على هذه المعاني . وذلك لأنه أكاديمي بريطاني يهودي ومتاحا أمامه الأرشيفان البريطاني والإسرائيلي وبدا أنه صديق ومكرم في الأردن من خلال زياراته لها ، ولأن كتابه بنفس الوقت بالغ الجرأة – إن جاز التعبير – ليس في مصداقيته على إطلاقها بل في التعبير الصحيح عن الهدف المراد من الكتاب والمتمثل في التهيئة النفسية والتعبئة السياسية لتمرير وتقبل الأردنيين والفلسطينيين لسيناريو الوطن البديل من خلال استهداف العائلة الهاشمية الكريمة والتشكيك في نواياها وفي سياساتها الأردنية والفلسطينية والعربية ، وفي طرح النظرة والنوايا الحقيقية الغربية والإسرائيلية للأردن ولنظامه من خلال أسلوب الطرح وطبيعة التفاصيل التي يسردها والمقولات والأفكار التي تفصح عن النوايا

الحقيقية ، وكلها من الأنواع التي لم يعتاد المواطن الأردني على سماعها ويصعب عليه هضمها ومع كل ذلك يسوق ذلك الكتاب بغزارة في الأردن وبكل ترحاب ومباركة من الحكومة لأسباب أعتبرها غامضة اخترتها من بين أسباب ابتعادا عن نظرية المؤامرة ، مما يعني أنه كتاب مقبول أو أصبح مقبولا من وجهة نظر المسئولين والمعنيين في الأردن .ولذلك فقد اخترت أيضا بعض الفقرات والنصوص من هذا الكتاب (أسد الأردن) وترجمتها وهي في هذا الإطار الذي يخدم موضوعنا دون غيره من حيث الرؤية والنظرة الغربية \الصهيونية للأردن ومستقبله ، وقمت بترجمتها ، **ويمكن للقارئ أن يطلع عليها في المرفق(رقم ١) من هذا الكتاب** .

وبما يخص المعاني التي تبين نظرتهم ورؤيتهم للأردن ولتشكيل كيانه السياسي على سبيل الأمثلة يذكر أفي شلايم بكتابه **في الصفحة ١٤/١٣** ما يفيد بمسخ الطريقة التي تمت بها ما أسموه بخلقهم هم لهذه الدولة لخدمة أغراضهم ، وبأنها كانت قد اقتطعت من فلسطين وقاموا هم بتكريس فصلها والنص هو . . **"وعليه في مارس ٩٢١ وبتشجيع من لورنس اجتمع تشرشل مع عبد الله في القدس وعرض عليه إمارة شرق الأردن وتضم الأرض بين النهر والصحراء العربية في الشرق . . . . . وهكذا بجرة قلم في مساء يوم أحد مشمس خلق** created **تشرشل إمارة شرق الأردن في ابريل ١٩٢١ واعترفت بها بريطانيا . . . . . وكانت هذه هي الخطوة الأولى في فصل شرق الأردن عن فلسطين . والثانية كانت في عام ١٩٢٢ عندما وقفت بريطانيا في وجه المعارضة الصهيونية وحصلت على موافقة عصبة الأمم في استثناء شرق الأردن من إحكام الوصاية على فلسطين فيما يخص الوطن القومي لليهود . ."** انتهى النص . **"لا** شك أن القارئ يدرك ما أراده الكاتب البريطاني من عبارته الأخيرة في إطار تبرير فكرة الوطن البديل قانونيا" .

وبنفس الفترة المبكرة بدأوا أيضا ينظرون للأردن كوطن بديل ولم يكونوا ينوون لهذه الدولة أن تكون دولة مستقلة الكيان إذ يقول المؤرخ البريطاني في الصفحة ١٣ ما نصه . **"وأكثر من ذلك فان تلك المنطقة(الأردن) كانت مخصصة لان**

تستخدم كأرض احتياطية من اجل إعادة توطين العرب عندما تؤسس الدولة القومية لليهود في فلسطين وتصبح حقيقة . ولم يكن القصد في هذه المرحلة تحويل أراضي شرق نهر الأردن إلى دولة عربية مستقلة" . انتهى

وكما ورد في الصفحة ١٢ من كتابه ما يفيد بأن الأردن بالنسبة لهم لم يكن أرضا لشعب أو بشعب يسكنه بل منطقة صحراوية مهجورة يعبرها أو يتنقل بها القليل من الأعراب دون هوية ما . والنص هو " . . . . . وبعبارة أخرى فقد كان البريطانيون يبحثون عن عميل أو زبون مطواع plaint cliant لهم ويكون موثوقا لأن يعهد إليه حكم ارض مهجورة أو فارغة شرق النهر نيابة عنهم . . . ." انتهى .

وكما جاء في الصفحة ٢٢/٢١ ما نصه . . . " كانت الحاجة إلى شرق الأردن كمنطقة عازلة في الجنوب بين السعودية من جهة وبين مصر وفلسطين وكذلك منطقة عازلة لاحتواء الفرنسيين في الشمال . . ." . انتهى

كما بدأ الأردن واستمر بالنسبة لهم كيانا غير طبيعي وغير قابل للبقاء حيث جاء في الصفحة ٣٤ ما نصه . "كانت لدى بنغوريون شكوك حول الرغبة في تسوية سلمية مع الأردن وأعطى لذلك عدة أسباب ، . الأول/ لم يكن الأردن كيانا سياسيا مستقرا أو طبيعيا بل نظاما قائما على رجل واحد معتمدا على بريطانيا ويمكن أن يموت في أية دقيقة . . ." انتهى .

وقد جاء أحد الأمثلة على بقاء هذه النظرة من خلال ما ورد نصه في لصفحة ١٢٣ وهو . . . "أبلغ السفير البريطاني (حكومته) وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكي ، قائلا أن الحقيقة القاسية هي عدم وجود مبرر لأن يكون الأردن دولة . ولكن ذلك لم يكن يعني بأن الوقت قد حان لتصفيتها الآن" . انتهى .

فالأردن بدأ واستمر لهم كدولة غير قابلة للبقاء ،ومن الأمثلة في الكتاب على هذه النظرة هو ما ورد في الصفحة ١٢٢ ونصه " . . . أبلغ وزير الخارجية البريطاني زميله الأمريكي في ديسمبر ١٩٥٦ أن المعاهدة (البريطانية / الأردنية لن يعد لها فائدة باستثناء أنها تبعد الأردن عن نقود أسوأ وقد سأل

وزير الخارجية الأمريكية زميله البريطاني قائلا ما مستقبل الأردن فأجابه ، لا أعتقد أن يكون قادرا على البقاء إلا إذا كان تابعا صغيرا (ذنب) satellite ."

انتهى

لا شك بأن السياستين البريطانية والصهيونية ممثلة بالوكالة اليهودية إزاء إقامة وإنجاح مشروع الدولة اليهودية على جزء من فلسطين كمقدمة للمشروع الصهيوني كانتا تسيران في مسار واحد واستراتيجية واحدة لهدف واحد ،أما إن اختلفتا في بعض المظاهر والوسائل فذلك لم يخرج عن توزيع الأدوار بحكم الواقع السياسي والوظيفي .فالفصل بين السياستين بهذا الأمر غير وارد منطقيا وعمليا . ومن هنا فإن فكرة الخيار وسيناريوهاته هي فكرة صهيونية كما هي بريطانية تماما ووليدة الحاجة لتحقيق مشروعهما الصهيوني المشترك ، كما أنها أي فكرة الخيار the Option جزءا من تاريخهم في منطقتنا استأنفتها اليوم الحركة الصهيونية ممثلة بإسرائيل بقوة باتجاه الفصل الأخير المتمثل بسيناريو الوطن البديل ، إلا أنه وبلا أدنى شك بنفس الوقت والسياق أن سيناريو الوطن البديل هذا بضخامة حجمه ومعانيه وتعقيداته لن يكون إذا تحقق إلا من واقعنا نحن ، وبالذات عندما يعطل هذا الواقع قدرتنا على المواجهة الناجحة أو يلغي إرادتنا كشعب أردني . **ومن هنا نصل إلى عنوان الكتاب "الشمس فوق الأردن" :**

فهل نترك الأضواء المسلطة علينا كالشمس مجددا لتحرقنا كما خططوا وأرادوا ، أم نجعل منها رغما عنهم مصدر نور وحياة وقوة لنا ولدولتنا ولكياننا السياسي . ؟

أما الآن فإلى فكرة وهدف وتاريخ وأنواع الخيار كخيار وكمصطلح من صنع صهيوني/إسرائيلي وسيناريوهاته ، ثم إلى الخيار الأردني وتطوره وسيناريوهاته وصولا إلى سيناريو الوطن البديل من جميع جوانبه .

معنى وفكرة مصطلح الخيار The Option، وكيفية بروزه

إن النجاح في مقاومة أو محاربة أي فكرة معادية لمنع تحقيقها عمليا أو لمنع ترجمتها على الأرض يستلزم بالضرورة من جملة أمور معرفة صاحبها من ناحية ، وفهمها جيدا من حيث مضمونها وظروف بروزها ومراميها من مختلف الجوانب من ناحية ثانية . وإذا ما استحضرنا بهذا الصدد مصطلح الخيار أو فكرته واستحقاقات تنفيذ هذه الفكرة على خريطة الشرق الأوسط السياسية والأمنية وعلى سكانه على السواء ، فإننا نصبح أمام مصطلح مترادف أو مرتبط في ذهن السامع والقارئ مع الأردن كدولة ومع القضية الفلسطينية ، وهو ما يشير إلى وجهة تلك الاستحقاقات الخطيرة **ويجعل من الفكرة هما أردنيا أساسيا وكذلك فلسطينيا** .

ومن هنا أرى أن على كل أردني وفلسطيني أن يكون واعيا وملما بفكرة واعتبارات وتاريخ وتطورات **مصطلح الخيار كخيار أو كفكرة** صهيونية / بريطانية في الأساس استحالت فيما بعد إلى مصطلح سياسي . إنها فكرة ولدت مبكرا وارتبطت ولادتها بعملية إنشاء الدولة اليهودية على أرض ليست خالية بل مأهولة بسكانها الطامحين لاستقلالهم السياسي . ولتصبح هذه الفكرة وليدة الحاجة لإنجاح وإتمام تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة . وكما على المواطن الأردني والفلسطيني أن يكون ملماً بمراحل طرح الخيار هذا بأنواعه أو بمسمياته وكذلك بسيناريوهاته الماضية والمقبلة ، فهناك أكثر من مسمى للخيار ، ولكل خيار أكثر من سيناريو واحد ، لكن الفكرة فيها جميعها واحدة كما هو الهدف منها واحد . فهناك مسمى **الخيار الأردني بعدة سيناريوهات وهناك مسميات الخيار الفلسطيني والمصري وحتى الخيار**

الإسرائيلي[1] أو أي خيار آخر يبرز بمسمى جديد . لكنها جميعها خيارات مرحلية بسيناريوهات مرحلية قامت أو قائمه لتؤدي غرضها المرحلي وتمر وتنتهي إلى الخيار الأردني **بسيناريو الوطن البديل** الذي يمثل المحطة الأخيرة لإسرائيل والصهيونية في حالة الإكتفاء بتحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى المتمثل بدولة يهودية على الأرض الفلسطينية من البحر إلى النهر . والخيار الأردني بمختلف سيناريوهاته سيكون أيضا المحطة التي تهمنا في هذا الكتاب وسنتوقف عندها .

إن الحقيقة وأهميتها في موضوع الخيار لا ترتبط بالمسميات من الدول ولا بالمصطلحات بقدر ما ترتبط بالفكرة وبترجمتها على الأرض من خلال سيناريو معين . فنحن عندما نذكر مصطلح الخيار بأي مسمى كان ، فإنما القصد والمهم هنا هو الفكرة نفسها والسيناريو التي تتحقق من خلاله تلك الفكرة .

أما طبيعة فكرة الخيار هذه فإنها نبعت قديما من احتياجات ومستلزمات إنشاء الدولة اليهودية من حيث طبيعتها وحجمها كما خططت لها وأرادتها الحركة الصهيونية كوطن قومي ليهود العالم في فلسطين المأهولة بسكانها والطامحين لاستقلالهم السياسي . وفلسطين هنا هي فلسطين السيرة التوراتية وليس التاريخية بالمفهوم الجغرافي . فطبيعة الدولة المطلوبة صهيونيا هي يهودية أحادية القومية ، بمعنى أنها لن تتحقق بوجود مواطنة فلسطينية لا سيما إذا كانت مؤهلة وطامحة لدور سياسي ، وحدودها الشرقية تمتد لتشمل كل الجولان والأردن كأراض تشكل جزءا من مسرح السيرة التوراتية أحداثا ومواقع . ومن هنا فان تحقيق المشروع الصهيوني هذا الذي سيكون على مراحل سيصطدم بعقبات وحقائق ديمغرافية وسياسية قائمة على

---

(١) يكون الخيار إسرائيليا في حالة تنفيذ إسرائيل لأي من سيناريو الترانسفير الطوعي أو القسري إلى حيث ألقت على الرغم من أن سيناريو الترانسفير القسري يفترض لتحقق وتمرير نتائجه واستكماله استخدام خيار آخر . أما الترانسفير الطوعي القائم على مجرد تقديم الإغراءات للمواطنين للهجرة فلا يمكن إنجاحه كسيناريو يخدم الغرض بشكل متكامل دون تعاون المواطنين بالجملة وتعاون الجهات المستقبلة لهم .

الأرض تحول دون تنفيذه ما لم يتم التغلب عليها كحاجة وكشرط ومتطلب أساسي لإنجاحه . ذلك أن عملية إقامة الدولة اليهودية هذه وتوسعها كما خطط لها لا يتم بمجرد حيازة أو احتلال الحركة الصهيونية أو إسرائيل فيما بعد للأرضي الفلسطينية بل لا بد مع هذا الاحتلال أن يصار إلى ضم تلك الأراضي لتقوم الدولة أو لتصبح تلك الأراضي جزءا من الدولة اليهودية . وبما أن تلك الجهات اليهودية والصهيونية بما فيه حكومة الانتداب البريطانية في حينه كانت تعلم أن الأراضي الفلسطينية المزمع احتلالها وضمها بداية هي أولا مأهولة بسكانها -كبقية أراضي فلسطين- **وتعلم ثانيا** أن هؤلاء السكان يطمحون أيضا إلى تمكينهم من تقرير مصيرهم السياسي على أرضهم الفلسطينية أو على نفس الأرض المزمع احتلالها وضمها بداية ، فإن الحركة الصهيونية وأذرعها أدركت أو كانت تدرك أن عملية ضم الأراضي التي يتم احتلالها كعملية أساسية في إقامة الدولة اليهودية وتوسعها أمر غير ممكن أو غير مجدي بدون إيجاد وسيلة للتخلص من سكانها الفلسطينيين المقيمين عليها ومن متطلبات هذا التخلص ومستحقاته السياسية والمدنية والاقتصادية بطريقة تفي بالغرض ، وإحلال يهود مهاجرين مكانهم ، لأن ضمها بسكانها يفقد الدولة طبيعتها اليهودية وأحادية القومية ، ويعرض ربما وجودها للخطر أمنيا وقانونيا .

إن هذا هو مما يضع ووضع الصهيونية وحكومة الانتداب آنذاك ومن ثم إسرائيل أمام مأزقين لا يمكن تحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى دون التغلب عليهما وهما الأول **مأزق ديموغرافي** والثاني **مأزق سياسي** لا تكفي القوة العسكرية للتغلب عليهما . ومن هنا ظهرت فكرة الخيار كما سيلي معنا وأخذت الاسم من الدولة أو الجهة التي تختارها إسرائيل لتساعد في حلها . والمأزق السياسي هذا نبع من كون أن عملية التخلص من المحذور السكاني للفلسطينيين لا تتحقق أو تستكمل بمجرد إيجاد أرض بديلة تستوعبهم بل لا بد لاستقرار الأمر أن يصار إلى تغطية طموحاتهم السياسية واحتياجاتهم الإدارية والاقتصادية أيضا وهو ما كانت تعلمه الوكالة اليهودية ومن ثم إسرائيل وتعلم أنه **مأزق سياسي** سيواجهها أيضا وما زال ، وتعلم أن عليها لإنجاح مشروعها أن تعمل على تسويته خارج الأراضي الفلسطينية ، لأن

إقامة أي كيان سياسي فلسطيني مستقل ذو سيادة من خلال دولة فلسطينية أو بأي أسلوب أخر على أي أراض فلسطينية تقع ما بين البحر والنهر حتى لو كان إلى جانب إسرائيل أو كان مرحليا لأنه سيقضي على تحقيق فكرة الدولة اليهودية بطبيعتها وحجمها في إطار الحد الأدنى للمشروع الصهيوني من ناحية ، وسيشكل من ناحية أخرى تهديدا ماثلا لإقامة الدولة اليهودية في حينه وتهديدا لاستمراريتها وتوسعها لاحقا ويخلق سابقة تهدد فكرة المشروع الصهيوني الكبير .

إذا ، إن إسرائيل ابتدأت وما زالت في مأزق **ذو طبيعة مزدوجة ديمغرافية** وسياسية يشكلان محذورين وتهديدين يحولان دون إمكانية ضم الأراضي والتوسع وإقامة الدولة اليهودية بحدودها الصهيونية وطبيعتها اليهودية واستمرارها ودون استتباب الوضع . وأن تغلب إسرائيل على هذين **المحذورين لا تنفع معه القوة العسكرية ، بل يكون بخلق حقائق أخرى مادية وسياسية على الأرض وبالتعاون مع دول أوجهات مؤهلة لمعالجتهما وللمساعدة في قلب المعادلة بغية تحقيق المشروع الصهيوني** . ولا شك أن ذلك يخلق لإسرائيل عملا أساسيا واستراتيجيا مع كل مرحلة احتلالية لأراض فلسطينية .

ومن هذا المنظور **تبلورت فكرة الخيار في مسعى وهدف الحركة الصهيونية ومن ثم إسرائيل في التخلص من هذين المأزقين واستحقاقاتهما على مساحة فلسطين من البحر إلى النهر لإقامة الدولة اليهودية طبقاً للمشروع الصهيوني بحده الأدنى ، ولتتحدد هذه الفكرة في سعي الحركة الصهيونية ومن ثم إسرائيل لإيجاد دولة أو جهة شريكة أو متعاونة مؤهلة جغرافيا وسياسيا للمساعدة في تخلص أو تخليص الجهة الصهيونية المحتلة في كل مرحلة احتلالية من المأزق بجناحيه الديمغرافي والسياسي مع الجوانب المدنية والاقتصادية ذات العلاقة وصولا إلى المرحلة الأخير المرتبطة بالنقطة التي يقف عندها المشروع الصهيوني ، وإن هذه الدولة التي يتم اختيارها هي الدولة الخيار لإسرائيل بصفتها الجهة التي يتم اختيارها لمساعدة إسرائيل في تحقيق هدفها في تصدير السكان الفلسطينيين مع احتياجاتهم المدنية**

والسياسية والاقتصادية إلى خارج أراضيهم مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا منع إقامة كيان سياسي فلسطيني بدولة مستقلة ذات سيادة على أية أرض ما بين البحر ونهر الأردن في أية مرحلة . والتصدير هذا لا يتم إلا إذا كان هناك مستورد مؤهل وقادر عمليا على احتواء هذه المشكلة المصدرة بكل أبعادها واحتياجاتها المشار إليها ، وذلك بأي سيناريو كان ليصبح هذا المستورد أو المتعاون بالنسبة لإسرائيل هو الخيار العملي المستخدم لتنفيذ تلك المهمة أو السيناريو وباسمه يسمى الخيار . . ومن هنا أيضا برزت فكرة بحث إسرائيل الدائم مع كل عملية احتلال عن سيناريو مرحلي ملائم ومعين تقوم بتنفيذه الدولة أو الجهة التي تختارها إسرائيل كجهة مؤهلة تكون هي نفسها الخيار لإسرائيل أو للحركة الصهيونية . ويكون هذا السيناريو هو الآلية لتنفيد فكرة الخيار .

وقد كانت أول ممارسة عملية لفكرة الخيار متزامنة مع تطورات تعامل الجهات المعنية مع مسألة إنشاء الدولة اليهودية في حينه ، وهذه الجهات هي الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية في ضوء وعد بلفور ، ومن ثم بريطانيا وحكومة الانتداب البريطانية في فلسطين لا سيما انطلاقا من مشروع بيل[1] ، إلى جانب القيادة الأردنية آنذاك . وهي نفسها الجهات التي أسهمت مبكرا في بلورة وتنفيذ فكرة هذا الخيار في مرحلته الأولى والأساسية لأول مرة من خلال تنفيذ أول سيناريو مطلوب لإنجاح إقامة الدولة اليهودية /إسرائيل/ ابتداء بمستلزماتها المطلوبة في تلك المرحلة . وهو سيناريو أسميه / **سيناريو الإلحاق والضم** .[2] وذلك باستخدام الأردن

---

(١) لجنة شكلتها بريطانيا عام ١٩٣٦ لتقديم اقتراحات لحل الصراع في فلسطين وقدمت تقريرها مقترحة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود على أن تلحق أو تضم الأراضي المخصصة للفلسطينيين مع الكيان الأردني في دولة واحدة .

(٢) سنأتي على تفصيلات سيناريو الإلحاق ولضم في مكانه لدى الحديث عن سيناريوهات الخيار الأردني .

كخيار لتنفيذ هذا السيناريو في نهاية الأربعينيات دون تسميته أو التعبير عنه صراحة باسم الخيار الأردني . حيث ظهر مصطلح الخيار الأردني صراحة لأول مرة بعد عام ١٩٦٧ وذلك حين استأنفت إسرائيل محاولة اللجوء لفكرة الخيار من خلال محاولاتها لتنفيذ سيناريو معين كآلية تخلصها من مأزقها الديمغرافي وتداعياته اثر احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية بعد عام ١٩٦٧ ، إذ حينها أطلقت عليه مصطلح الخيار الأردني من خلال سيناريو ما عرف **بمشروع ألون** الذي سنأتي إليه والى تطور تاريخ فكرة الخيار الأردني . والى باقي السيناريوهات المرتبطة به وبالخيارات الأخرى في السياق المتسلسل حيث أننا ما زلنا نتكلم هنا عن الخيار كفكرة وليس عن الخيار الأردني تحديدا .

من يختار دولة الخيار، ومن يقرر انتهاء فكرة الوطن البديل أو إبقائها

من الواضح أن الأصل في اختيار الدولة أو الجهة التي ستنفذ فكرة الخيار من خلال سيناريو معين هو أن تختارها إسرائيل وتختار السيناريو المطلوب منها تنفيذه بصفتها تمثل /الدولة أو الجهة المؤهلة فنيا لإنجاز المهمة . كما أن إسرائيل وحدها التي تثير هذه الفكرة أو تطرحها في أية مرحلة بوصفها وليدة حاجة لها كوسيلة تخدمها في التخلص من مأزقيها الديمغرافي والسياسي مع استحقاقات كل مرحلة احتلالية ، وللتخلص من تبعات تصفية القضية الفلسطينية ومكوناتها وصولا لتحقيق المشروع الصهيوني . ومن هنا فإن اختيار إسرائيل لدولة الخيار وللسيناريو المطلوب من تلك الدولة تنفيذه ، أو المطلوب تنفيذه على حسابها كسيناريو الوطن البديل هو أمر لا يرتبط بالضرورة بموافقة أو رفض الدولة المعنية ، بل يرتبط بإسرائيل وتسميتها لها كدولة خيار وبقدرتها أي إسرائيل – على فرضه عليها من خلال تهيئتها لظروف مادية وسياسية معينة من ناحية ، وبقدرة الدولة المعنية على مقاومته وإفشاله عمليا على الأرض ، بمعنى أن تنفيذ أو إفشال السيناريو المطلوب هو أمر يرتبط بالواقع المتحقق على الأرض مع التذكير بأن الجبهة الداخلية للدولة المعنية والإرادة الشعبية هو العامل الحاسم في مثل هذه المشاريع وليس ميزان القوة العسكرية .

ومن هنا علينا كأردنيين أن نتذكر بأن إسرائيل هي وحدها التي تبقي فكرة الخيار وبالذات الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل فكرة حية أو فكرة مطروحة . وهي وحدها التي تعلنها بالصورة التي تراها مناسبة حتى لو كان ذلك على شكل بالون اختبار للموقف الأردني وللموقف الدولي كما فعلت حين بحثتها صراحة في الكنيست دون اعتبار لوجود اتفاقية سلام معها . وهي لذلك وحدها التي تعلن إلغاءها أو إلغاء العمل على تحقيقها ، لأنها من أساسها فكرة صهيونية / إسرائيلية فحسب ولم تجهر لتاريخه أي دولة بمشاركة إسرائيل بها رسميا ، وان كان يشاركها فيها حشد كبير من مناصري الصهيونية في الغرب من خلال التصريحات والتلميحات

والكتابات . فإسرائيل كصاحبة لهذه الفكرة وكمسوقة لها تبقى هي المؤهلة عمليا ومنطقيا لأن تعلن بقاء أو نبذ هذه الفكرة ، وأن تتبع القول بترجمته على الأرض ، وليس لأحد غيرها ولا لنا كأردنيين أن نقول أو نقرر بأن فكرة الخيار الأردني أو سيناريو الوطن البديل في هذا الإطار قد انتهت أو أنها غير مطروحة أو غير موجودة ، ولا أن نهاجمها بالكلام وبعبارات الاستهجان والاستخفاف بإسرائيل وبمطلقيها وبنفخ أنفسنا وحدود مقدرتنا . وربما آن الأوان من زمن لأن ندرك خطورة مواجهة المخاطر بالاستخفاف بها وبأدبيات القبيلة ، فذلك عمل سهل ولا يفي بالغرض عمليا بل يغطي على المحذور ليفاجئنا بالوقت الخطأ . وكل ذلك ينم عن استمرارية واقعنا المر ويسد الطريق على أسلوب مواجهة الأفعال بالأفعال . . أن ما لنا وما علينا هو أن نغير من واقعنا وواقع سلوكنا إزاء معطيات الوطن البديل ومؤشراته ، ونعمل على خلق الحقائق على الأرض التي من شأنها أن تخلق القناعة لدى إسرائيل والغرب بأننا لم نعد صالحين لنكون محلا للوطن البديل أو لأي سيناريو ضمن الخيار الأردني . وأن نواجه الخطر المحتمل بخطة مدروسة ومبرمجة على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية . ومن خلال سياستين داخلية وخارجية مواتيتين .

وبهذا السياق أيضا فان ما اتفق على **تسميته بحل الدولتين** الذي بلورته الرباعية الدولية لا يشكل سيناريو لفكرة الخيار ومن هنا فليس من المتوقع أن تقبله إسرائيل ، إنه يشكل تصورا دوليا لتسوية القضية الفلسطينية بطريقة إن طبقتها إسرائيل كما هي في خارطة الطريق فإنها تكون أقرب ما يكون للقرار ٤٧/١٨١ المشهور باسم قرار التقسيم ، مع فارق الانتقاص من الأراضي المخصصة للعرب في ذلك القرار بالإضافة إلى تغيير طرق معالجة مكونات القضية الفلسطينية الأساسية . ومن هنا فليس من المعقول أن تكون إسرائيل جادة بقبول وتنفيذ حل الدولتين لكونه حلا يفترض إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وبما يتناقض مع فكرة الخيار ومع الحد الأدنى للمشروع الصهيوني . وسنأتي على ذلك في سياقه . . فإسرائيل كدولة تحمل الفكرة الصهيونية لن تقبل حل الدولتين هذا إلا إذا كانت الدولة الفلسطينية دولة كنتونات طاردة ومرحلية غير قابلة للبقاء أو الاستقرار ولا

تحمل من مقومات الدولة سوى اسمها ، أو أن يكون قبولها قبولا تكتيكيا أو ينطوي على مطب كأن تفترض عدم الضرورة لأن تكون كلا الدولتين على الأراضي الفلسطينية من البحر إلى النهر ، أو في حالة أن كان لبعض الأطراف المشتركة بإخراج حل الدولتين نوايا تآمرية أخرى .

عودة إلى تحديد الجهة التي تسمى دولة الخيار . فصحيح أن إسرائيل هي من تفعل ذلك منطقيا وعمليا ، إلا أن الأمر قد تطور ليصبح بالإمكان أن يتم طرح السيناريو ومنفذه (أي فكرة الخيار ومنفذها) من قبل دولة أخرى تحت مسمى التسوية أو حتى من قبل دولة تطرح نفسها كخيار من خلال سيناريو يدرج تحت مسمى التسوية أيضا . وذلك نتيجة إحلال إسرائيل كلمة /التسوية /فيما بعد محل فكرة الخيار نظرا لما ينطوي على كلمة الخيار من معنى مكشوف ومتناقض مع منطق مواجهة الشريك الحقيقي ، ومع جدية إسرائيل ونواياها في البحث عن تسوية تفاوضية للقضية الفلسطينية ومكوناتها . ومثل هذا السيناريو الذي تطرحه دولة الخيار نفسها وتتعهد بتنفيذه لا يكون عادة مقبولا من إسرائيل في الظروف الطبيعية لها **لأنه لا يحمل فكرة الخيار التي تريدها بكامل استحقاقاتها ، بل يحمل فكرة تقاسم المصالح بين إسرائيل وبين الدولة الخيار على حساب الانتقاص من استحقاقات القضية الفلسطينية ومن فكرة الخيار معا** . ولعل سيناريو الوحدة من خلال مشروع المملكة العربية المتحدة المرتبط بالأردن كخيار يطرح نفسه بنفسه مثالا على ذلك . وكذلك سيناريو الفدرالية من خلال مشروع أو سيناريو المملكة الأردنية -الفلسطينية الهاشمية ، وكذلك سيناريو انفصال الفلسطينيين عن إسرائيل من جانب واحد كخيار فلسطيني يطرح نفسه من خلال إعلان السلطة الفلسطينية لنفسها دولة فلسطينية تحت الإحتلال في المحابس التي سيتركها الجدار العازل . وبالطبع فإن طرح الدولة أو الجهة لنفسها خياراً بأي سيناريو هو أمرٌ مرهون تنفيذه بقبول إسرائيل له .

سيناريوهات الخيار
ومسمياته وتحديده، وتطبيقاته

أصبح من المعروف أننا عندما نذكر مصطلح الخيار مقرونا بأي مسمى كان ، فإنما نشير إلى الجهة أو الدولة التي ستستخدم كجهة مؤهلة في تنفيذ أو المساعدة في تنفيذ سيناريو معين بخطة معينة من بين سيناريوهات أخرى تلجأ إليها القيادات الصهيونية أو الإسرائيلية لتحقيق فكرة الخيار المشار إليها بالطبيعة والحاجة التي تقتضيها المرحلة على طريق ضم الأراضي وتحقيق المشروع الصهيوني ، وحتى لو كان المطروح على هذه الدولة سيناريو معين من قبل جهات أخرى غير صهيونية أو إسرائيلية تحت مسمى **التسوية** رغم ما يمثله من تغطية جزئية لفكرة الخيار . وبهذا فإن الدول أو الجهات المؤهلة دائما أو مرحليا لتكون أو تستخدم كخيار لا تتعدى عمليا الأردن أو الفلسطينيين أو مصر أو إسرائيل نفسها في حالات معينة . والسيناريو الذي يصلح لإسرائيل هنا هو سيناريو الترانسفير والانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين . وكل السيناريوهات ضمن الخيارات المختلفة هي بالضرورة مرحلية إلا سيناريو الوطن البديل ضمن الخيار الأردني حيث هو الهدف الأخير أو المحطة الأخيرة في حالة أن اكتفت إسرائيل بالحد الأدنى من المشروع الصهيوني ، وكل السيناريوهات المرحلية هي في خدمته وجسوراً للوصول إليه .

إلا أن لفكرة الخيار أكثر من سيناريو واحد يمكن أن يطلب من دولة الخيار تنفيذ أحدها . لأنها سيناريوهات تتوالد أو تطلب حسب الظرف الدولي والحاجة وطبيعة المرحلة وحسب القدرة التفكيرية والمادية والتحالفية والسياسية للقيادات الصهيونية والإسرائيلية . والسيناريو نفسه قد يأتي بمضامين أو بصور مختلفة كما سنرى ، بمعنى

أن الدولة أو الجهة كخيار ربما تكون مؤهلة لتنفيذ أكثر من سيناريو ، ولكنها في المحصلة تنفذ السيناريو المطلوب منها أو تستخدم لتنفيذ السيناريو المطلوب بالمضمون أو الصورة المطلوبة . فعندما نقول مثلا الخيار الأردني ، فان علينا معرفة بأي سيناريو سيأتي هذا الخيار وبأي مضمون ستنفذ فكرته ، **فهناك سيناريو الإلحاق والضم وسيناريو الوحدة وسيناريو الفدرالية وسيناريو الثلاث دول وسيناريو الوطن البديل وربما غير ذلك** ، وعندما نقول الخيار الفلسطيني فهل هو من خلال سيناريو الحكم الذاتي أوسيناريو الإنفصال من جانب واحد بدولة وهمية في محابس الجدار . وكل من هذه السيناريوهات المختلفة يأتي على أكثر من صورة أو مضمون وعلينا أن نعرف بأي صورة أو مضمون سيطبق هذا السيناريو ، وهي ربما تكون في كثير من الأحيان شكلية لإسرائيل ، إلا أنها قد تكون أساسية لبعض الأطراف المعنية مما يؤثر على تنفيذ مجمل السيناريو ، فسيناريو الوطن البديل مثلا قد يأتي بمضمون يستبقي النظام الهاشمي بشكل ما ولمرحلة ما ، وربما يستثني وجوده ابتداء .

إن عملية تعدد تلك السيناريوهات **وتحديد السيناريو المطلوب** منها هو أمر ينبع أساسا من طبيعة وأسلوب معالجة العقبات والمحاذير والاحتياجات التي تواجه عملية الضم والتوسع الإسرائيلي وإقامة الدولة اليهودية طبقا للمشروع الصهيوني ، والمرحلة التي يقع فيها ، فهي وان كانت كلها ذات طبيعة واحدة ومحاذير واحدة في كل مرحلة احتلالية ، إلا أن أسلوب مواجهتها والتغلب عليها من قبل الحركة الصهيونية أو إسرائيل ليس واحدا دائما وفي كل مرحلة . ومن هنا تبرز الضرورة لاتخاذ سيناريو معين في مرحلة معينة دون آخر ، وطبيعة هذا السيناريو تكون محكومة بالدرجة الأولى بتطور مشروع الدولة الصهيونية نفسه وبالمرحلة التي وصلها والتي سيقف عندها . وكذلك تكون محكومة بالظروف الداخلية وبالإمكانيات المتاحة بالنسبة لإسرائيل وللفلسطينيين من جهة ، وبالظروف الدولية السياسية من جهة أخرى ، وبما يشمل أيضا ظروف وإمكانية تحقيق هذا السيناريو من قبل دولة الخيار ، وعلى هذا الأساس يتحدد السيناريو المزمع تنفيذه . ومن هنا أيضا فان طبيعة السيناريو المطلوب تنفيذه من بين سيناريوهات أخرى هو الذي يحدد اسم دولة هذا

الخيار من بين دول أخرى . بمعنى أن طبيعة ومتطلبات السيناريو هو الذي يفرض ويحدد الدولة الملائمة لتنفيذه . فسيناريو الوطن البديل مثلا لا يمكن أن يكون ضمن الخيار المصري وسيناريو الثلاث دول لا يمكن أن تكون إحداها ليست مجاورة للأراضي المحتلة مثلا .

وتاليا نستعرض هذه السيناريوهات المرحلية في إطار الخيارات المختلفة التي تفكر أو قد تفكر فيها إسرائيل وحلفاؤها أو أي دولة أو جهة معنية في المنطقة ، ومعظمها سيناريوهات تقع ضمن الخيار الأردني . ومع أنه تم تنفيذ أحدها مبكرا مع إنشاء الدولة اليهودية ضمن الخيار الأردني دون تسميته بالأردني ، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة قدرة إسرائيل على تحقيق أي منها مستقبلا . إلا أنه إذا أصرت إسرائيل على أهدافها الصهيونية فلن يكون أمامها خيار إلا البحث عن دولة كخيار لها ملائم لتنفيذ السيناريو الذي يؤدي لها الغرض ، وإذا لم تروض خيارا مرحليا كالخيار الفلسطيني ولم تجد أمامها دولة خيار مؤهلة داخليا بضعفها على قدرة المواجهة كالخيار الأردني إذا ما بقي الواقع المر قائما وبقي سلوكنا إزاء معطيات الوطن البديل كما هي ، فلا أراها -أي إسرائيل - قادرة على تحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى . وعندها فقط تتعامل بجدية مع المشاريع الدولية أو العربية ولكن ليس قبل أن تتجه إلى محاولة تقاسم فكرة الخيار مع الأردن من خلال طرح السيناريوهات المعروفة بخطرها بمحصلتها النهائية كسيناريو هي الفدرالية والوحدة .

سيناريو الإلحاق بكيان آخر، وتطبيقه

خيار أردني

إن هذا السيناريو لا يكون إلا ضمن خيار دولة ، كالخيار الأردني أو المصري مثلا . وهو أول سيناريو فكرت به الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية وبريطانيا أو حكومة الانتداب ، وكان مرتبطا ببداية الغزو الصهيوني لفلسطين وبإنشاء دولة إسرائيل في أيار من عام ١٩٤٨ . ويتمثل هذا السيناريو في إلحاق السكان غير المرغوب بهم في الأرض المزمع ضمها ، بالإضافة إلى إلحاق الأراضي غير المرغوب بها مرحليا مع سكانها بكيان سياسي آخر قائم ومتاح وراغب وقادر على تغطية المتطلبات أو المحاذير السياسية التي تقف بوجه المشروع الصهيوني في بدايته وليس فقط الديمغرافية . وهو السيناريو الوحيد الذي تم تنفيذه لتاريخه من خلال استخدام **الأردن كخيار** ، . حيث في هذا السيناريو تم ضم أو إلحاق الأراضي الفلسطينية المتخلى عنها مع سكانها إلى المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٤٨[١] ، وتم بنفس الوقت استيعاب هذه المملكة لجميع السكان الفلسطينيين الذين تم ترحيلهم قسريا من أراضيهم التي اختارت الوكالة اليهودية ضمها للدولة اليهودية التي أنشأتها ابتداء . وبهذا أمنت الحركة الصهيونية وذراعها الوكالة اليهودية[٢] . **تغطية المأزق الديمغرافي ونتائج**

---

(١) الأراضي التي تم إلحاقها هي التي تمكن الجيش الأردني من حمايتها والاحتفاظ بها أثناء الحرب وربما كان من الضروري ضمها لعدم وجود جهة عربية أو فلسطينية رسمية تحتفظ بالأرض أو تقيم عليها كيانا في ذلك الأثناء . ، لكن أفي شلايم يعتبر هذا الضم في كتابه أنه بناء على اتفاق مسبق بين الملك عبدالله والوكالة اليهودية كما جاء في الصفحات ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من كتابه .

(٢) تعتبر الوكالة اليهودية الجهاز التنفيذي للحركة الصهيونية بهدف العمل على جمع يهود العالم في فلسطين بواسطة تشجيع الهجرة والاستيطان وهي نفسها التي حصلت على وعد بلفور . وكانت قد برزت كفكرة لأول مرة أثناء المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ كما أوصى صك الانتداب بإنشائها لتضم يهودا من مختلف الجهات إلى جانب المنظمة الصهيونية ولكن في المحصلة أسستها الحركة

إقامة الدولة اليهودية بالعنف وبالتهجير إضافة للمأزق ألسياسي أو المدني .
حيث تم من خلال هذا السيناريو استخدام الأردن لتحقيق هدف الوكالة اليهودية في حينه من حيث تأمين عدم قيام كيان سياسي مستقل للسكان الفلسطينيين ، وكذلك إذابة هويتهم الفلسطينية ، مستقلة كانت أو غير مستقلة .

وقد تم تنفيذ هذا السيناريو الذي مكن أو سهل على الوكالة اليهودية إقامة دولة إسرائيل بسهولة بالغة نتيجة الوضع الداخلي الفلسطيني المشتت وغير المتبلور سياسيا ، وبسبب تواطؤ كل من بريطانيا وحكومة الانتداب البريطانية مع الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية من جهة ، وتعاون القيادة الأردنية أو الملك عبدالله مع الوكالة اليهودية وحكومة الانتداب البريطاني من جهة أخرى كجهتين معنيتين وموجودتين على الأرض ، وهذا التعاون الذي أشار إليه وفصله أفي شلايم بكتابه أسد الأردن دون أن يبرره أو يعلله ، فربما يكون تعاوناً مستندا إلى نظرة ورؤية الملك عبدالله في تحقيق المصلحة العربية والفلسطينية في حدود الممكن دون ضياع الفرصة . حيث بدون الملك عبدالله ما كان ممكنا لسيناريو هذا الخيار الذي أدى غرضه لغاية عام ١٩٦٧ أن يتم بهذه السهولة وهذا الشكل ، كما ومن غير المعروف كيف كانت ستكون عليه النتيجة أو البديل في حالة عدم تعاون الملك عبد الله بالطريقة التي تمت .

فهذا السيناريو لم يأت وينفذ فجأة ، بل في إطار ما يسمى مؤامرة ، حيث أن المؤرخين يؤكدون التخطيط والتنسيق المسبقين بشأنه على مدى سنين بين الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة الفلسطينية آنذاك بمباركة بريطانية حتى أخذ في النهاية نفس مضمون مشروع بيل Peel Plan الذي يقضي بتقسيم فلسطين من البحر إلى النهر بين اليهود وبين عرب فلسطين على أن تضم الأراضي المخصصة للفلسطينيين إلى الأردن بدولة واحدة وأن يرحل السكان العرب من الدولة اليهودية إلى الدولة

الصهيونية من خلال مذكرتها إلى مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ التي طلبت فيها إنشاء مجلس يهودي تحول اسمه إلى الوكالة اليهودية فيما بعد . وقد اعتبرت الوكالة اليهودية نفسها بزعامة بنغوريون حكومة سرية قبل عام ٤٨ وعلنية بعد عام ٤٨ .

الأردنية بحدودها الجديدة .

إذا ، أن دولة إسرائيل التي قامت نظريا على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ وتوكأت عليه قانونيا قد قامت عمليا وفعليا وفي الواقع على الأرض على أساس مشروع بيل وعلى أساسه ألحقت الأراضي المتخلى عنها إلى الأردن وهاجر السكان غير المرغوب بهم أيضا . ومع أن هذا المشروع أو السيناريو كان سابقا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ٤٧ القاضي بإقامة دولة فلسطينية وكيان سياسي فلسطيني مستقل على أراض فلسطينية حددها القرار . إلا أنه أي مشروع بيل الذي قام عليه سيناريو الإلحاق كان بالمحصلة انقلابا ناجحا على قرار الأمم المتحدة **من حيث إلغاء الكيان الفلسطيني على الأرض الفلسطينية الذي نص عليه القرار ومن حيث إنقاص الأراضي المخصصة للفلسطينيين في القرار أيضا** . حيث كان سيناريو الإلحاق هذا الذي تم تنفيذه ، متجاهلا لهذه الاعتبارات بما فيه رقعة الأراضي المخصصة للعرب . وكان هذا المفهوم القائم على تعاون الجهات الثلاث لتنفيذ السيناريو أمرا راسخا ومنتشرا على الساحة الفلسطينية والعربية . وسوف نأتي لتوضيح أو توثيق ذلك من خلال الحديث عن تطور فكرة الخيار الأردني بدءا من عام ١٩٠٦ في عنوان لاحق .

وفي إطار النشاطات السياسية المتعلقة بهذا السيناريو **وما ذكر عن دور الملك عبدالله فيها** ، لا سيما استنادا لما جاء في **كتاب أسد الأردن إلى أفي شلايم** أذكر النصوص التالية وربما المبالغ فيها كأمثلة من بين نصوص أخرى كثيرة أوردها المؤلف في الكتاب تدل على نواياه غير السليمة اتجاه العائلة الهاشمية الكريمة وتشويه صورتها في نفوس وعقول الأردنيين والفلسطينيين وصولا لابتلاعهم الخطوة الأساسية لتحقيق الوطن البديل إلا إذا كان لدى المسؤولين الأردنيين رأي آخر :

فقد جاء في الصفحة ٢٥ من الكتاب الذي يسوق في الأردن ما نصه **" كان أمل الملك عبدالله هو تحقيق تقسيم فلسطين سلميا بينه وبين الوكالة اليهودية وعزل منافسه الحاج أمين الحسيني رئيس الحركة الوطنية الفلسطينية حيث كانت أجندتيهما مختلفتين فالمفتي يرفض الدولة اليهودية فيما**

عبدالله أصبح يقبل بدولة يهودية على شرط إن يسمح له بان يكون رئيسا للقسم العربي في فلسطين . وقد دعم البريطانيون سريا فكرة الملك لدمج القسم العربي في فلسطين إلى مملكته لأنه كان عميلهم **their client"** . انتهى

كما جاء في الصفحة ٢٦ ما نصه - اجتمع الملك عبدالله سريا بتاريخ ٤٧/١١/١٧ مع جولدا مائير في الوكالة اليهودية في نهاريم على النهر وتوصلا إلى اتفاق مبدأي ينص على تنسيق استراتيجيتهما الدبلوماسية والعسكرية لإفشال الحاج أمين والسعي لمنع دول عربية أخرى من التدخل مباشرة في فلسطين حيث بعد ذلك بـ١٢ يوم أعلنت الأمم المتحدة قرارها في تقسيم فلسطين لدولتين وهو الأمر الذي عزز من التفاهم بن عبدالله وجولدا مائير في نهاريم . ففي مقابل وعد عبدالله بعدم دخول الأراضي المخصصة للدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة توافق الوكالة اليهودية على ضم معظم الأراضي المخصصة للدولة العربية إلى شرق الأردن .

وجاء في الصفحتين ٢٨/٢٧ ما نصه "إن عبدالله قد احتاج لإرسال جيشه إلى عبر النهر لكي يسيطر على القسم العربي من فلسطين المجاور لمملكته . ولم يتكلم عبدالله عن نيته في مهاجمة القوات اليهودية في الأراضي المخصصة لليهود (في خطة التقسيم) إن جزءا من المشكلة هو إن عبدالله كان عليه أن يتظاهر بأنه ذاهب مع بقية دول الجامعة العربية الذين رفضوا التقسيم بالإجماع ورفضوا قيام الدولة اليهودية . . . . . وأكثر من ذلك فإن عبدالله **Wrecked the invasion plan** قد أحبط خطة الهجوم بإجراء تغييرات الدقيقة الأخيرة . إن أوامره لجيشه بعبور نهر الأردن لم يكن لمنع إقامة لدولة اليهودية بل لمحاولة الحصول على القسم العربي من فلسطين . ولم يرغب عبدالله أبدا بتدخل الجيوش العربية في فلسطين ، فخطتهم كانت منع التقسيم بينما كانت خطته هي تنفيذ التقسيم ، كانت خطته هذه تتطلب

وجود يهودي في فلسطين . ومع انه كان (بداية) يفضل حكم ذاتيا لليهود تحت تاجه" . انتهى .

وجاء بالصفحة ٢٨ ما نصه " . . . . وبتركيز عبدالله لجيشه في الضفة الغربية فانه قصد القضاء مرة والى الأبد على أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وان يتقدم إلى شركائه العرب بضم الضفة كأمر واقع **Fait Accompli** .

كما جاء في الصفحتين ٢٩ ، ٣٠ ما نصه" . . . . . إن الضعف الرئيسي في قصة الموالين يكمن في فشلهم في الإشارة إلى صفقات عبدالله السرية مع الوكالة اليهودية في التمهيد للحرب وتوجيه هدفها (**In the Lead-Up to the Palistine War**) . أما تفسيري للأحداث (أي تفسير المؤلف أفي شلايم) فقد ضمنته في كتابي (تواطؤ عبر الأردن **Collusion**) . وهو أقرب إلى قصة القوميين من حيث التأكيد على أهمية الدبلوماسية السرية في تقرير مجرى ونتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام ٤٨ . . والفرضية الرئيسية في كتابي هي أنه في نوفمبر من عام ٤٧ توصل عبدالله إلى اتفاق ضمني مع الوكالة اليهودية لتقسيم فلسطين بينهما بعد انتهاء الانتداب البريطاني وهذا وضع الأسس إلى تحفظات متبادلة بين الطرفين خلال حرب الـ ٤٨ والى استمرار التعاون بعد الحرب ." انتهى

ويشير المؤلف بعد ذلك إلى اعتماده على وثائق إسرائيلية وعلى شهادة ياكوف شيموني yaacov shimoni كمسئول عال في الوكالة اليهودية ,ومنخرطا مباشرة في الاتصالات مع الملك غبدالله وهي مدونه من خلال مقابلة مع المؤلف ويذكر أن ياكوف قد استخدم كلمة التآمر conspiracy وليس التواطؤ collusion .

وفي لمحصلة فإن سيناريو الإلحاق والضم هذا قد خدم الصهيونية وإسرائيل لغاية

عام ٦٧ . حيث بعد إعادة احتلال إسرائيل للضفة الغربية ظهرت الحاجة إلى سيناريو أخر ضمن الخيار الأردني أو الفلسطيني . وبالطبع لم يعد ممكنا أو مقبولا لإسرائيل العودة لذلك السيناريو وعلى الصورة التي جرى عليها حتى لو سمح لها بضم ما تريده من أراض جديدة لأنها أي إسرائيل تقدمت بخطوات جديدة باتجاه تحقيق المشروع الصهيوني وأصبحت تصر وما زالت على السيادة على أراضي الضفة الغربية وبالذات السيادة على الحدود مع الأردن في الأغوار ، إضافة لتصميمها على ضم قسم كبير من الأراضي التي احتلتها .

وقد عجزت إسرائيل عن إقناع الملك حسين بالموافقة على أي سيناريو آخر في إطار خيار أردني يتضمن مطلب إسرائيل في ضم أراضي جديدة والإبقاء على سيادتها بنفس الوقت على الأغوار أو على كل فلسطين من البحر إلى النهر ، وكما عجز الملك حسين بنفس الوقت من خلال التفاوض السري لسنين بعد حرب ٦٧ من استعادة الأراضي المحتلة .

وبهذا ، فقد بات من المؤكد ، من مجريات الأحداث فيما بعد واليوم أن سيناريو الإلحاق هذا الذي تم تنفيذه مع إنشاء الدولة اليهودية ، كان مجرد السيناريو الأول لتنفيذ فكرة الخيار الأردني بمرحلتها الأولى .

سيناريو الوحدة
مع الحفاظ على الشخصية الفلسطينية:
(المملكة العربية المتحدة)/خيار أردني

وهو سيناريو مرتبط تماما بالخيار الأردني . جاء من خلال مشروع المملكة العربية المتحدة ، و بناء على اقتراح الأردن ، بمعنى أن الأردن هو الذي حاول طرح نفسه كخيار أو لتقاسم فكرة الخيار مع إسرائيل على أساس وحدة الضفتين ولكن كإقليمين أو كدولتين هذه المرة وليس بطريقة الضم ، وتكون المملكة الجديدة تحت القيادة الهاشمية ، وان كان هذا السيناريو يتضمن وجودا للشخصية الفلسطينية متطورة عن فكرة الدمج والإلحاق التي كانت سائدة لغاية عام ٦٧ ، ويتضمن تخلي إسرائيل عن السيادة على الضفة الغربية ، إلا أنه يلبي رغبة إسرائيل من حيث **أنه لا يتضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة ولا كيانا سياسيا فلسطينيا مستقلا** ، ومن هنا فإن هذا المشروع لم يكن يمثل فكرة الخيار كاملة كما تريدها إسرائيل بل يمثل عرضا لتقاسمها مع الأردن .

وقد جاء هذا السيناريو كمقترح أردني في ضوء مستجدين هامين جعلا القيادة الأردنية تستبق أي نجاح فلسطيني في اختراق الموقف الدولي أو الإسرائيلي على حساب تمثيل الأردن للفلسطينيين وخاصة الأردنيين منهم والمستجدان هما :

الأول / ظهور وتبلور الشخصية السياسية الفلسطينية دوليا وظهور مؤسساتها على الأرض بعد حرب أل ٦٧ من خلال تطور مركز منظمة التحرير وبروز مختلف فصائل المقاومة الناشئة في إطارها ، وتركيز هذه المنظمة وفصائل المقاومة في سياستها العربية والدولية على عزل الأردن عن ما وصف بالوصاية على الفلسطينيين وفرض

نفسها كممثلة وحيدة للشعب الفلسطيني . في حين أن القيادة الأردنية كانت تصر على منافسة منظمة التحرير واستمرار فرض نفسها كمسئولة عن الضفة الغربية وعن الفلسطينيين الحاملين للجنسية الأردنية .

أما المستجد الثاني ، فكان عدم تجاوب أو تعاون القيادة الإسرائيلية مع القيادة الأردنية في منافستها للمنظمة على تمثيل الفلسطينيين ، إلى جانب الشعور بأن الإسرائيليين لم يعودوا يكترثون بمصير الملك لا شخصيا ولا وسياسيا على السواء إلا بقدر ما يستفيدون منه في متطلباتهم المرحلية وهو ما ثبت في ضوء دخول الإسرائيليين مع القيادة الأردنية في مفاوضات سرية طويلة وإصرار الإسرائيليين خلالها على استخدام الأردن كخيار في نهاية الستينيات من خلال سيناريوهات مرفوضة في ضوء تطور أطماع إسرائيل وإصرارها هذا المرة على احتفاظها بقسم كبير من الأراضي التي احتلتها عام ٦٧ من تلك الأقل كثافة سكانية ، مع الاحتفاظ بالسيادة أو المشاركة بها على الأغوار حتى الحدود الأردنية ، وإلحاق ما تبقى من الأراضي بالكيان الأردني . وهو الأمر المرفوض فلسطينيا وعربيا ، وكذلك بالنسبة للملك حسين الذي عاد لا يمتلك من القوة السياسية أو الناعمة ما يمكنه من مواجهة التيارات الفلسطينية والعربية المناوئة . حيث لم يتمكن من استعادة الضفة الغربية أو السيادة عليها رغم السنين الطويلة من المفاوضات السرية التي قدم فيها لإسرائيل كل الإعتدال والعروض السخية .

وبهذا فقد ذكر آفي شلايم بكتابه أسد الأردن في الصفحة ٣٥٧ ما نصه

" . . إن الملك حسين وحده من بين القادة العرب الذي كان واضحا أو جاهزا ليكون واضحا ومحددا من حيث شروط السلام . حيث أنه في الاجتماع الثاني مع كيسنجر سلمه ورقة وضحت العناصر التالية / إن الأردن جاهز للتفاوض مع إسرائيل حول **الضفة الغربية وقبول بعض التغييرات الحدودية مقابل إعطاء غزة بدلا منها . وإذا أعيدت السيادة الأردنية على الضفة الغربية فسيكون هناك مخافر أمامية إسرائيلية أو نقاط حدود Outposts على طول نهر الأردن وحتى يمكن**

أن يكون هناك مستوطنات إسرائيلية على شرط أن تكون معزولة داخل الأراضي الأردنية . ولكن الملك لم يوافق على ضم وادي الأردن لإسرائيل . وأضاف الملك قائلا متعجبا بأنه قدم كل هذه الاقتراحات إلى إسرائيل مباشرة ولكنها رفضتها" . انتهى .

وقد ، قام المغفور له الملك حسين بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٥ بطرح سيناريو الوحدة مع الضفة الغربية في ضوء المستجدين السابقين . حيث جاء هذا السيناريو في الواقع ليمثل محاولة انقلاب مفترض على منظمة التحرير وسياساتها وعلى سبب وجودها بمساعدة إسرائيلية ودولية مفترضة ، ولذلك كان طبيعيا أن تكون فكرة المملكة العربية المتحدة قد ولدت ميتة قبل أن ترفضها إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على السواء . والتي من المفترض أن يرفضها الأردن اليوم أو في هذه المرحلة في ضوء المستجدات وتكريس فكرة الوطن البديل . وبالطبع فان رفض إسرائيل للفكرة كان قائما على عدم اعتبار هذا السيناريو ملبيا لاحتياجاتها وأهدافها نتيجة إصرارها على موقفها من مسألتي الضم والسيادة . علما بأن المغفور له الملك حسين كان بنفس الوقت يطرح من خلال طرحه هذا الاقتراح بالون اختبار لحقيقة النوايا الإسرائيلية منه في ضوء ما طوره مع القادة الاسرائيليين من علاقة قائمة على تبادل المصالح اثر تعاظم خطر فصائل المقاومة الفلسطينية على النظام الأردني وعلى الأمن الإسرائيلي .

أما وقد تغيرت الظروف وتطورت اليوم فإن هذا السيناريو يصعب إعادة طرحه ثانية في ضوئها ولتاريخه من قبل الأردن لمحاذيره الكبيرة على الكيان السياسي الأردني ما لم تكن أي وحدة أو اتحاد مع الفلسطينيين مستندة إلى وجود دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة معترف بها دوليا على الأرض الفلسطينية نظرا لوضوح الصورة حول مطامع إسرائيل في الوصول إلى الوطن البديل .هذا إضافة إلى بروز سيناريو جديد بعده أكثر تطورا وقبولا للفلسطينيين والأردنيين على السواء فيما لو دعت الحاجة على الأرض لقبول كل الأطراف لمثل هذه السيناريوهات التي تفترض تخلي إسرائيل عن سيناريو الوطن البديل وهو سيناريو الفدرالية كما سيلي معنا . كما من غير المعقول طرح مثل هذه السيناريوهات حاليا من قبل إسرائيل لأنه يعني تخليا

مسبقا منها عن الحد الأدنى للمشروع الصهيوني في الوقت الذي قطعت فيه بنجاح شوطا كبيرا على طريق تحقيق مطامعها في تحقيق الوطن البديل وفي الوقت الذي فيه أيضاً أصبح الطرف الفلسطيني أكثر ضعفا وفقدانا للأوراق الضاغطة .

وحول توثيق طرح الأردن لهذا المشروع أو السيناريو ورفض إسرائيل له

فقد ذكر البروفسور أفي شلايم في الصفحات من ٣٤٨-٣٤٩ من كتابه أسد الأردن ما نصه " **. . جرت المباحثات بين الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي حول مشروع المملكة المتحدة في اجتماع في كارفان مكندش في الصحراء جنوب البحر الميت في ١٩٧٢/٣/٢١ وكان دايان حاضرا ويريد الاحتفاظ بسيطرة إسرائيل على الضفة ، وكانت ذلك غير مقبولا عند الملك . . . . . وفي بداية الاجتماع تذمرت غولدا لأن الملك لم يبلغها مسبقا بوقت كاف بخطة المملكة المتحدة واعتذر الملك وقال انه كان ينوي تنفيذ الخطة بعد التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل وكانت عاتبة على الملك لأنه تحدث في خطابه عن تحرير كل الأراضي**" انتهى .

سيناريو الفدرالية،
ومحاذيره وآفاق تحققه

(المملكه الأردنية - الفلسطينية الهاشمية)

يرتبط هذا السيناريو بالخيار الأردني ، ومع أن منطوقه لا يحمل فكرة الخيار صراحة إلا أنه بالنسبة للأردن ينطوي عليها أو على تقاسمها . لأن الكيان السياسي أو الدولة الفلسطينية التي يفترض السيناريو قيامها لتتحد مع الأردن ما هي إلا مجرد دولة صورية ومؤقتة . . وصورية الدولة الفلسطينية هنا تكمن في أن إقامتها حسب هذا السيناريو مشروط باتحادها مع الأردن حال قيامها ولن يكون الاتحاد هذا خيارا حرا لشعب هذه الدولة . كما أن هذا السيناريو يأتي بصور ومضامين مختلفة في التفاصيل التي يكمن الشيطان فيها عادة . حيث أنه بمثابة تعديل جذري لفكرة المملكة العربية المتحدة التي اقترحها المغفور له الملك حسين عام ١٩٧٢ كما أشرنا إليها .

ويقوم سيناريو الفدرالية هذا على اتحاد فدرالي بين كيانين سياسيين لدولتين ، أردنية وفلسطينية على مبدأ إبراز الكيان السياسي الفلسطيني المستقل إلى جانب الكيان السياسي الأردني ، وليشكلان جناحي مملكة اتحادية بإسم مشترك تكون فيها حكومة فدرالية وبرلمان منتخب من فلسطينيين وأردنيين ، مع جيش وقوات أمن فدراليتين ، ووزارة خارجية فدرالية . مع الأخذ بعين الاعتبار عنصري الإفتراض باستقلالية وسيادة الدولة الفلسطينية وافتراضية حرية الإختيار لشعبي الدولتين غير الموجودين في الواقع وكما سيلي معنا . . ومع أن هذا السيناريو لا يضع تصورا لتسوية مكونات القضية الفلسطينية إلا أنه يفترض ضمنا تسويتها في إطار الدولة الإتحادية أو تقاسم أعبائها مع إسرائيل . وهذا يدخل في إطار مستلزمات تنفيذ السيناريو التي

سنأتي عليها .

وهذا السيناريو يفترض كشرط أردني أساسي إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية يتفق عليها بين الإسرائيليين والفلسطينيين ويتم الاعتراف الدولي بها كخطوة أولى ، ثم يصار حال قيامها إلى اتحادها فدراليا مع الأردن . وان ضرورة هذا الشرط ليست فقط من أجل التحايل على تغطية اهتمامات الشعب الفلسطيني وحقوقه القانونية في تقرير مصيره على تراب أرضه ، بل هو شرط أردني احترازي مسبق للحفاظ على هيبة وشرعية الكيان السياسي الأردني المستقل دوليا وإظهار التمسك به مسبقا عن طريق التمييز بين كيانين سياسيين منفصلين ، وذلك لحفظ خط الرجعة في حالة عدم قبول هذه الفكرة أو فشلها قبل أن تتحقق ، أو في حالة فشل أو إفشال هذا الإتحاد أو الإنقلاب عليه في حالة أن قام فعلا وجاء هذا الإنقلاب أو التحول لصالح فكرة الوطن البديل في مرحلة لاحقة .

ويذكر بأن هناك بعض التقارير غير الموثقة تماما ، تحدثت في عام ٢٠٠٨ عن اقتراح أردني أطلق بهذا الاتجاه كبالون اختبار تحت مشروع باسم/ **المملكة الأردنية - الفلسطينية الهاشمية** . ويفترض هذا الاقتراح إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية كخطوة أولى بعد تخلي الفلسطينيين عما يساوي ١٠٪[١] من أراضي الضفة لإسرائيل . كما يفترض توطين لاجئي الشتات في القسم الأردني من المملكة الاتحادية هذه . كما تحدثت هذه التقارير غير الموثقة عن حوار إسرائيلي / فلسطيني حول هذا المشروع باطلاع أردني .

المحاذير الإسرائيلية على سيناريو الفدرالية

إن الأهم في هذا السيناريو هو ما يعنيه لإسرائيل ، فهو يحمل لها **محذورين اثنين : الأول** : أنه لا يعتبر مغطيا لفكرة الخيار ولا كافيا لها . **والثاني** : أنه قد يشكل خطرا على مستقبل وجود إسرائيل كدولة كما سيلي معنا توضيحه .

---

(١) تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٧٦٠ كم مربع ، في حين تبلغ مساحة قطاع غزة ٣٦٠ كم مربع .

أما بالنسبة للمحذور الأول من حيث أنه لا يشكل تغطية لفكرة الخيار الإسرائيلي فذلك أنه حتى لو تخلصت بموجبه إسرائيل من الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية وتخلصت من مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين إذا ما تم توطينهم في الدولة الإتحادية وخاصة في الامتدادات الشرقية ، وحصلت على التطبيع مع العرب فإنها ستفقد بموجبه أيضا السيادة على قسم كبير من الضفة الغربية وعلى الأغوار والمناطق الحدودية لصالح دولة أخرى وهي الدولة الجديدة ، وستفقد تحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى الذي يتمثل في الدولة اليهودية على كل الأراضي الفلسطينية من البحر إلى النهر . إلا أن هذا السيناريو على الرغم من هذا المحذور متعدد الجوانب على إسرائيل فإنه قد يبقى قائما في عقلية البعض من غير المتطرفين الإسرائيليين وقائما في عقلية المتطرفين منهم في حالة أن حاصرتهم المفاوضات والمجتمع الدولي بضرورة إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية **لولا ما يترتب عليه من خطورة** على مستقبل دولة إسرائيل من خلال المحذور الثاني .

أما المحذور الثاني : فيتمثل في أن هذا السيناريو فيما لو تم تنفيذه فسيشكل خطورة على إسرائيل تنبع من أن هذه الدولة الفدرالية الجديدة التي ستمتد رقعتها إلى عمق الضفة الغربية بأكثرية سكانها الفلسطينيين قد تتحول في يوم ديمقراطي وظروف مختلفة إلى دولة فلسطينية وليتوسع الوطن البديل حينها إلى الوطن الأصيل ويشمل الضفتين الشرقية والغربية ويهدد الوجود الإسرائيلي ، ومن طبيعة الأشياء أن تبدأ بسيطة وصغيرة ثم تتطور بحكم هذه الطبيعة لتتعقد وتكبر . وهذا المحذور هو محذور افتراضي يبقى قائما في حسابات الإسرائيليين والأردنيين معا . أما إن بقي قائما دون تغطيته في حالة الإقدام على هذا السيناريو ، فإن إسرائيل عندها لن توافق عليه بأي شكل كان وستفكر بطريقة للانقلاب عليه بسيناريو آخر مهما كان مكلفا .

ظروف طرح سيناريو الفدرالية

إن هذا السيناريو قد يأتي طرحه إما من الجانب **الفلسطيني أو من / الإسرائيلي أو من الجانب الأردني** طبقا للظروف التي تواجه هذه الأطراف فرادى ومجتمعة على بساطتها في البداية .

فالفلسطينيون قد يطرحونه بصورة مستقلة أو بالاتفاق مع الإسرائيليين أو مع الأردنيين للخروج من مأزق المفاوضات عندما لا يرون نافذة أمل بقبول إسرائيلي لدولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية . لأن البديل عن ذلك أو عن فشل حل الدولتين بعد فشل عملية أوسلو ، وعن سقوط خيار الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية يكون بالنسبة لهم إما الفراغ والجمود وعدم جدوى وجود السلطة وإما على حساب الأردن والقضية الفلسطينية معا وفي كلا الحالتين فإنه مأزق يضع السلطة الفلسطينية في موقف ضعيف وحرج داخليا وعلى الصعيد الإقليمي مما يحفزها على اللجوء إلى هذا الخيار من موقف ضعيف . والأطراف عادة لا تضع في حساباتها ما قد تفرضه التطورات على الأرض آليا من تغييرات ديمغرافية وسياسية داخل الدولة الجديدة فيما لو قامت مثلا ، وذلك من واقع عدم وضع العراقيل على سيناريو قد أصبح خيارا لها كلها .

أما الإسرائيليون فقد يطرحونه عندما تحاصرهم المفاوضات والمجتمع الدولي باستحالة الإفلات من الدولة الفلسطينية ذات السيادة على الأرض الفلسطينية ومن تسوية مكونات القضية الفلسطينية ، أو عندما تصل إسرائيل إلى نتيجة وقناعة بالتخلي عن قرارها الاستراتيجي في الاحتفاظ بسيادتها على الأراضي من البحر إلى النهر بمعنى التخلي عن مشروعها الصهيوني بحده الأدنى . فقد تذهب إسرائيل عندها إلى هذا السيناريو للحفاظ على وضعها الحالي وتأمين إسقاط حق العودة للاجئين عمليا مع قليل من المكتسبات في الأراضي والتطبيع مع العرب . وهي عندما تقدم على هذه الخطوة قد لا تفكر أيضا في حدوث تطورات سياسية مستقبلا في الدولة الجديدة لصالح تحول الدولة الفدرالية إلى دولة فلسطينية في الضفتين ، وإلا فإنها لن تقدم على هذه الخطوة إلا في حالة قبولها لضمانات دولية معينة وربما يكون

قبول ذلك أيضا مستبعدا .

إن هذا السيناريو الذي يطرح كثيرا لا يكون طرحه مجديا أو بوقته ولا مقبولا لإسرائيل إلا بعد فشلها في منع إقامة كيان سياسي فلسطيني مستقل على الأرض الفلسطينية أو فشلها في إقامته خارج الأرض الفلسطينية ، وكذلك بعد فشلها في تحقيق كل سيناريوهات فكرة الخيار المؤدية إلى الوطن البديل كسيناريو الانفصال أحادي الجانب عن الفلسطينيين بما يتبعه من تهجير قسري ، وسيناريو الثلاث دول ، وما يؤدي إليه فشل هذه المخططات من موت لفكرة سيناريو الوطن البديل ، وحينها يكون معقولا إثارة سيناريو الفدرالية هذا بطرح فلسطيني أو فلسطيني / إسرائيلي أو بطرح دولي على أن تغطى اهتمامات إسرائيل إذا كانت واعية عليها من حيث خطورة هذا السيناريو على مستقبلها والذي تكلمنا عنه . وعندها يمكن طرح السيناريو على الأردن الذي يصبح في موقع تفاوضي أقوى ولكنه يدخل مسلسل الخوف من الذهاب ألي سيناريو الوطن البديل على قدميه حتى لو كان على الضفتين .

أما **الأردن فقد يطرحه أيضا** إعلاميا على العالم كفكرة استباقية ذات مغزى وليس بطريقة رسمية وجاهزة . وذلك في خطوة دفاعية عن النفس وعن استقلالية الكيان السياسي الأردني بوجه أية نوايا لمحاولات مستقبلية قد تنال من كيانه السياسي ومن نظامه في إطار سيناريو الوطن البديل . ويكون ذلك في ضوء إعلان فشل حل الدولتين وبقاء المطامع الإسرائيلية وتنامي ظروف سيناريو الوطن البديل على الصعيدين الفلسطيني والدولي وكذلك في ضوء بروز محطات تراكمت لتعني أن إسرائيل مستعدة للتضحية بالنظام الهاشمي والكيان السياسي الأردني لصالح الفلسطينيين والتفاهم حول ذلك مع من كان . وهذه المحطات قديمة وجديدة وتشمل رفض إسرائيل لمشروع المملكة العربية المتحدة لعام ٧٢ رغم استبعاده لمنظمة التحرير وإلغاء فكرة الدولة الفلسطينية والكيان السياسي الفلسطيني كذلك قرار اعتبار المنظمة كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين ، والانتفاضات الفلسطينية ثم معاهدة أوسلو ، وأخيرا السلوك الإسرائيلي المتطرف سياسيا وعلى الأرض . والتي جميعها ماثلة أمام القيادة الأردنية .

مستلزمات تنفيذ سيناريو الفدرالية

وبصرف النظر عن الجهة التي ستطرح هذا السيناريو رسميا ، فان مسألة قبوله وتنفيذه من هذه الجهات الثلاث بعد الإتفاق على طرحه يصبح رهنا بالتغلب على كل الخطوط الحمراء الموجودة لدى أي منها أو إسقاطها . بمعنى أنه **بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين** ، فعليهم الاتفاق على مسائل القدس والمستوطنات والمناطق التي ستحتفظ بها إسرائيل ، وعلى مسألة اللاجئين في الدول العربية والشتات من حيث إنهاء الحديث عن حق العودة أو إسقاطه ، بافتراض توطينهم في الدولة الجديدة . أما موضوع السيادة في هذا السيناريو سيكون محسوما لصالح الدولة الفلسطينية التي ستتحد فورا مع الأردن فدراليا ولكن ليس على كامل الضفة الغربية . وكما يفترض على هذا الصعيد إلغاء الأفكار ذات العلاقة في اتفاقية أوسلو وكل الاتفاقيات المستندة إليها . وكذلك بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادئها ومؤسساتها فعليهم الاتفاق على ذلك ، وإيجاد الأرضية السياسية لإنهاء فكرة المقاومة وأهدافها وتفكيك وسائلها . وهذا لا يعني أن هذا السيناريو لن يكون سهلا أيضا فلسطينيا سيما وأن برنامج المقاومة المتنامية شعبيتها يتناقض مع هذا السيناريو تماما .

أما بالنسبة للأردن فلهذا السيناريو محاذير ومستلزمات على السواء فعليه الاتفاق مسبقا مع الفلسطينيين على شكل النظام السياسي ومركز وصلاحيات القيادة الهاشمية في الدولة الجديدة ، وهذا أمر هام جدا على صعيد تنفيذ هذا السيناريو حتى لو تم إنقاص الكثير من صلاحيات الملك لصالح الحكومة الفدرالية ومجلس الأمة الفدرالي ، وذلك لأن وجود النظام الهاشمي على رأس الدولة أمر أساسي وبغير ذلك يفقد هذا السيناريو معناه بالنسبة لغالبية الأردنيين الذين يرون وجود النظام الهاشمي ضامنا لهم ولكيانهم السياسي ولحقوقهم ضمن الاتحاد ، حيث بغير ذلك ستثار المخاوف لديهم بفعل الأكثرية الفلسطينية من خلال صناديق الاقتراع ، مما يعمل شيئا فشيئا على تغيير المعادلة الأساسية للاتحاد في غير صالحه . كما أن نجاح هذا السيناريو يبقى في المرحلة الأولى على الأقل مرتبطا إلى حد كبير

بتغطية اهتمامات النظام الأردني ببقائه على قمة الهرم ليس فقط كشرط محتمل للأردنيين أو الشرق أردنيين ، بل لأن هذا السيناريو وتنفيذه يعتمد إلى حد بعيد على تجاوب هذا النظام معه مسبقاً . والقيادة الفلسطينية تكون أيضا لدى طرح هذا السيناريو أكثر تأهيلا لقبول القيادة الهاشمية تحاشيا لكثير من الصراعات السياسية والحزبية والشخصية الداخلية على الساحة الفلسطينية . هذا علاوة على أنها أي القيادة الفلسطينية تكون لدى طرح هذا السيناريو وموافقتها المبدئية عليه في وضع غير موات دوليا وتعلم بأن الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة هو صوريا وسيكون مرهونا باتحادها الفدرالي مع الأردن وإلا لما قامت . . وبنفس الوقت الذي يفهم فيه حيوية وأهمية النظام الهاشمي في تحقيق هذا السيناريو في البداية كطرف أساسي يتم اللجوء إليه كخيار أردني ، فانه من المفترض أن يكون هذا النظام أيضا أكبر المتحمسين أو المنادين بهذا السيناريو في مرحلة ما معينة وليس في أية مرحلة . لأن هذا النظام وفي ظل البدائل الأخرى غير المواتية سيكون في المحصلة النهائية وليس المرحلية حلقة ضعيفة دوليا من بين أطراف معادلة الوطن البديل ، كأطراف ستقف مع مصلحة إسرائيل ، وكما يرى الإسرائيليون بغالبيتهم التي يعبر عنها الليكوديون وحزب كاديما والأحزاب الدينية المتطرفة الأخرى أن النظام الأردني الحالي أو العائلة الهاشمية هي في المرحلة النهائية عقبة وليس حليفا وسبق وأن طالب شارون بالتخلص منها وإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الشرقية . وللتذكير فإن شارون كممثل لفكر واسع الانتشار في إسرائيل لم يصوت في الكنيست لصالح اتفاقية وادي عربه .

وعلى جميع الأحوال فان هذا السيناريو يتعارض مع رغبات الأردنيين لما يثيره من تخوف من حيث سيطرة الأكثرية الفلسطينية على كيان الدولة الجديدة للحد الذي يعتبرونه خطوة عملية لا نظرية لتحقيق الوطن البديل . وإذا ما تجاوزنا عن هذا التخوف بصفته يتعلق بعامة الشعب ، فإنه يتعارض أيضا مع مصالح قطاعات أردنية مستفيدة من الوضع الحالي ومتهيبة من فقدانها لكثير من امتيازاتها لا سيما نتيجة إدخال تغييرات جوهرية على أجهزتها ودورها ويدخل في هذا الإطار مختلف أجهزة

الجيش والأمن والوظائف العليا ومؤسسة الشخصيات الأردنية والعائلية . ولذلك قد تشارك هذه القطاعات التي قد تتضرر مصالحها الكثيرين من الأردنيين الذين لا يدعمون أي توجه وحدوي أو اتحادي مع الفلسطينيين ويفضلون الإحتفاظ بالهوية الأردنية المستقلة لأسباب لا تبدو لهم بأنها في صالحهم ، لكن يمكن تفسيرها من واقع التخوف من تطور الحالة الفدرالية إلى حالة أخرى يتم فيه الانقلاب على النظام وتمرير فكرة الوطن البديل خطوة خطوه حتى لو شملت الضفتين .

وباختصار فإن قبول إسرائيل لهذا السيناريو وتنفيذه يمثل خطرا محتملا عليها ، كما يمثل خطرا محتملا على الكيان السياسي الأردني بنفس الوقت . ولذلك فإن توفر أو ظهور الظروف والأسباب السياسية التي تؤهل أو تدفع باتجاه تبني هذا السيناريو لن تجبر إسرائيل عليه بقدر ما ستحفزها على السعي إلى اتباع سيناريو آخر بديلا يجنبها المحاذير المشار إليها على الأقل . هذا إضافة إلى أن هذا السيناريو يتضمن إعلان توقف عن المشروع الصهيوني في مهده وهو ما لا ينسجم مع تمسك إسرائيل بالمشروع الصهيوني وتراجع الشعور بالمسئولية لدى قادتها الذين أصبحوا تحت وطأة أطماعهم ومصالحهم الشخصية وأسرى لجموع المتطرفين الإسرائيليين الذين أصبحوا يمثلون غالبية أصوات الناخبين . .

سيناريو الحكم الذاتي:
خيار فلسطيني

يرتبط هذا السيناريو بالخيار **الفلسطيني** ، وإسرائيل هي التي تطرحه بأكثر من مضمون أيضا . ولكنها جميعها مضامين مرحلية . منها **البسيط ومنها المركب** ، وكل له مرحلته .

أما البسيط فهو طويل النفس ، ويقوم على ضم وهضم الأراضي ، ويفضي بدوره إلى تبني أكثر من سيناريو في أكثر من مرحلة على طريق تحقيق المشروع الصهيوني . وهذا المضمون البسيط ، إلى جانب الخيار الفلسطيني برمته ، قد بدأ لأول مرة من خلال **مشروع ألون** Allon Plan بعد حرب حزيران ٦٧ مباشرة ، ومعه كان قد ظهر أيضا أول تعامل سياسي رسمي لإسرائيل مع الفلسطينيين في إطار هذا الخيار . ثم تلاه مضمون الحكم الذاتي الوارد في **اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية ، والذي لم يظهر للوجود ، ثم اتفاقية أوسلو كمضمون مركب لسيناريو الحكم الذاتي** .

أما بالنسبة إلى سيناريو الحكم الذاتي بشكله البسيط فيقوم على فكرة احتواء إسرائيل للمأزق الديمغرافي وما يتبعه من متطلبات مدنية واقتصادية بشكل مؤقت ومحدود ضمن أراضي الضفة الغربية من خلال إيجاد شريك فلسطيني سياسي مؤهل وقادر يتعاون مع القيادة الإسرائيلية في إنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين في المناطق المكتظة بالسكان لحين هضم إسرائيل للمناطق الأخرى . ويفترض هذا السيناريو تولي الفلسطينيين إدارة شؤونهم المدنية من تعليمية وثقافية وصحية واقتصادية في منطقة محصورة . وتتولى إسرائيل بحث ووضع أسس منطقة الحكم

الذاتي هذه من حيث ترتيبات الإقامة والحركة والأحوال المدنية من وثائق الجنسية والتنقل وعلاقة ذلك بإسرائيل . إن هذا السيناريو الذي يفترض سيادة إسرائيل على كل الأراضي الفلسطينية ولا يتضمن إقامة كيان سياسي فلسطيني مستقل وذي سيادة ، يهدف إلى كسب الوقت لهضم الأراضي المزمع ضمها عن طريق التطهير العرقي المنظم والناعم . كما يفترض لتلك الغاية تكثيف وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية كحزام على منطقة الحكم الذاتي . وهو ولا شك يفترض أيضا التضييق في الحياة على الفلسطينيين ودفعهم للهجرة للتخفيف من ضغطهم السكاني ، فإسرائيل لا تريد لهذا السيناريو أن يستقر لأكثر من مرحلة يخدم فيها عملية الضم . وكما يفترض هذا السيناريو تأجيل البحث في مكونات القضية الفلسطينية الأخرى .

وقد **لجأ مجلس الوزراء الإسرائيلي** بأغلبيته لهذا السيناريو في إطار الخيار الفلسطيني في اجتماع له بعد حرب حزيران / ١٩٦٧ مباشرة وبالطبع قبل أن تتبلور مؤسسات منظمة التحرير والعمل الفدائي . وكان التوجه الإسرائيلي هذا إلى الفلسطينيين قد جاء إعلانه على أسس غير مقنعة من أبرزها الرغبةفي التعبير عن غضب إسرائيل على الملك حسين لاشتراكه في الحرب المذكورة . إلا أن ذلك ليس إلا ذريعة حيث أن لإسرائيل سببا استراتيجيا وراء رغبتها في البحث عن شريك فلسطيني بدلا من الملك والقيادة الأردنية ، وهذا السبب مرتبط بالمشروع الصهيوني من حيث تسهيل وتسريع فصله الأخير المرتبط بسيناريو الوطن البديل والذي يفترض عدم تخلي إسرائيل عن السيادة على أراضي الضفة الغربية وكذلك تمهيداً لاستهداف النظام الأردني وإضعافه .

وبهذا فقد جاء في الصفحة ٢٥٧ من كتاب **أسد الأردن إلى أفي شلايم** ما نصه **"**وبعد حرب إلـ ٦٧ كان صانعو السياسة **الإسرائيلية غير مكترثين بالملك وراغبين في البحث في خطط لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة على أن تكون الحدود الغربية والشرقية** للكيان الفلسطيني تحت سيطرة إسرائيل بمعنى إن الحدود الآمنة لإسرائيل هي نهر الأردن **وكما يعني إن الملك لم يعد حاكما**

مفضلا للضفة" انتهى .

وكما جاء في الصفحة ٢٨٧ ما نصه "وعندما تم بحث موضوع الأردن في المجلس في ٦٨/٤/٧ قال ألون بان إسرائيل ليست مدينة للملك بشيء وانه خرق تعهداته واشترك في حرب ال ٦٧ واني لن اعمل على إزاحته من الحكم ولكني سأتخذ الإجراءات للدفاع عن إسرائيل ولا استثني إمكانية قيام حكومة فلسطينية قادرة على التفاوض معنا أفضل من الملك" انتهى .

أما المضمون الذي بلوره مجلس الوزراء الإسرائيلي لعرضه على الفلسطينيين كمضمون لسيناريو الحكم الذاتي هذا فهو ما عرف **بمشروع ألون** والذي تضمن ضم إسرائيل لشريط من الأرض بعرض ١٠ إلى ١٥ كيلو متر على محاذاة نهر الأردن بطوله ، وضم معظم الصحراء حول البحر الميت وكذلك ضم مساحة كبيرة حول القدس وبناء مستوطنات هناك ومن ثم البدء بمفاوضات مع قادة محليين لتحويل الأجزاء المتبقية في الضفة الغربية إلى منطقة حكم ذاتي مرتبطة مع إسرائيل .

وقد فشلت إسرائيل في تنفيذ هذا السيناريو في نهاية الستينيات من القرن الماضي . حيث عجز رئيس وزرائها آنذاك ، اشكول في إقناع أي شخصية فلسطينية في الضفة الغربية للتعاون معه

وبعد فقدان الأمل في إيجاد فلسطينيين يقبلون بذلك اقترح ألون تسليم الأجزاء الفلسطينية المتبقية إلى الملك حسين وتم الاتفاق على بحث الخطة مع الملك . . . وسنأتي لتفصيل أوسع حول ذلك في سياق آخر .

ومما يجدر ذكره أن هذا السيناريو بهذا المضمون ، قد يأخذ شكلا آخر فيما لو تم ، بحيث تدخل فيه اجتهادات تدعو لدخول قوات دولية على الخط ، أو عربية مجاورة كالأردنية لتتولى مسؤولية الأمن بمشاركة إسرائيلية ، وقد عبر عن ذلك البعض ومنهم **مركز شليم** في القدس على لسان **الباحث ميخائيل أوزون** ، بل أن **بنيامين نتنياهو** أعلن في مرحلة سابقة في سياق خطته للحكم الذاتي صراحة عن الحاجة إلى إدخال قوات أردنية إلى الضفة الغربية للمساعدة في فرض النظام .

أما المضمون المتطور والمركب لسيناريو الحكم الذاتي في إطار الخيار

الفلسطيني ، فقد جاء من خلال **اتفاقية أوسلو** . وذلك بعد تعاظم دور منظمة التحرير الفلسطينية وانضمامها إلى الأمم المتحدة كعضو مراقب ، وبعد التعاطف الدولي الكبير مع الفلسطينيين وقضيتهم نتيجة الانتفاضة الأولى . وهو مضمون معقد ومتقدم ومليء بالمطبات ويتضمن خططا متسلسلة ومترابطة أكثر حبكا وعمقا ، وتأهيلا للانتقال الآلي للخيار الأردني بسيناريوهاته المنتهية بسيناريو الوطن البديل استنادا للمفهوم الصهيوني / الإسرائيلي . ولقد تبلور هذا المضمون من خلال ما ثبت على الأرض من أن الدولة التي تقصدها إسرائيل في محصلة اتفاقية أوسلو ما هي إلا دولة وهمية طاردة للسكان ومرتبطة بسيناريو التهجير القسري المرتبط ببناء الجدار ، . وبهذا ربما يجزم القارئ لاتفاقية أوسلو أن القيادة الفلسطينية قد ابرمتها على عجالة . ويقوم مضمون هذا السيناريو على ركنين ، **أما الركن الأول فهو** / إيهام الفلسطينيين بإقامة حكم ذاتي لهم على أجزاء من ألأراضي المحتلة ، يفضي افتراضا لدولة فلسطينية ، وترحيل كل مكونات القضية الفلسطينية الأساسية وتداعياتها إلى مرحلة أخرى ، بمعنى أن لا أولوية لهذه المكونات بل أنها لن تكون محل تفاوض بالنسبة لإسرائيل . وإسرائيل بهذا ، وبعد أن فشلت محاولاتها السابقة مع الزعامات الفلسطينية التقليدية الأهلية لإنشاء حكم ذاتي ، تكون قد نجحت ولأول مرة بإقناع القيادة الفلسطينية بسيناريو الحكم الذاتي وبممارسة هذه القيادة دور الخيار المفضي إلى تخليص إسرائيل من التبعات الديمغرافية والسياسية المرحلية أثناء أحلك ظرف تمر به وهو الانتفاضة الشعبية ، وصولا للانتقال لمرحلة تالية في سيناريو تالي . وقد أثبت الواقع على الأرض بأن إسرائيل قد باشرت في ظل تنامي التوافق الدولي بضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية بتهيئة سيناريو في إطار رؤيتها ومخططها لمكان وحجم وشكل ومضمون تلك الدولة المفترضة قبل بل دون تحقق الحكم الذاتي نفسه كمرحلة أولى ، والذي فشل تماما من أساسه في غزة . كما أثبت الواقع على الأرض بأنها أي تلك الدولة التي باشرت إسرائيل بتهيئتها بواسطة الجدار هي مجرد جزء من سيناريو التهجير القسري ضمن الخيار الإسرائيلي والمفضي لسيناريو أخر ضمن خيار أخر هو على الأغلب سيناريو الثلاث دول وسنأتي على

ذلك في السياق . فتلك الدولة ستكون مجزأة إلى مناطق يمكن فصلها عن بعضها ومقطعة الأوصال ، وغير قابلة للحياة ، وأنها بالضرورة تفضي إلى التهجير شرقا وجنوبا وبما يشكل إن نجح ذلك ، الخطوة قبل الأخيرة باتجاه تحقيق المشروع الصهيوني في كل فلسطين .

أما الركن الثاني الذي يقوم عليه هذا السيناريو بمضمون أوسلو / فهو تدجين قيادة فلسطينية تكون متعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة . وقد تم ذلك لأول مرة في تاريخ تعامل إسرائيل مع الفلسطينيين ، وقضيتهم . بحيث أصبحت هذه القيادة ممثلة بالسلطة الفلسطينية مؤهلة وراضخة وعلى طريقتها للتعاون أو التعايش دائما مع قرارات ومخططات ووعود إسرائيل ، ورافضة لفكرة المقاومة من حيث المبدأ ، وغاضة الطرف أو مسلمة بكل ما تفعله إسرائيل أو تفرضه على الأرض من إجراءات كأمر واقع ومغطية عليها ، أي أنها اتخذت سياسة التسليم بالأمر الواقع والتعامل أو التعايش معه كأمر واقع وكسياسة . وهو ما يمهد الطريق أمام إسرائيل لتسخير هذه القيادة إذا استمرت بهذا الوصف لتنفيذ سيناريوهات الخيار الفلسطيني المفضية للتهجير ثم الإسهام بسيناريوهات الخيار الأردني وصولا لسيناريو الوطن البديل ، وبالطبع فان تعاون السلطة هذا يغلف دائما بافتعالها وتسلحها بحسن النية والاعتدال ويعدم توفر خيارات أفضل وبتشجيع ودعم من بعض الأطراف العربية كمصر التي تبدو أكثر تعاونا . وبهذا يلاحظ كيف استمرت أو تستمر السلطة الفلسطينية في التفاوض العبثي والمشاغلة بالوقت مع إسرائيل بشأن المشاريع الدولية في الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل ببناء الجدار أمام تجاهل واضح من قبل السلطة التي تعلم بمعاني ونتائج بنائه وتعلم بأنه حدث غير عادي وأن هدف بنائه ليس أمنيا بل منطويا على ترجمة عملية للنوايا والمخططات الإسرائيلية في نسف كل المشاريع الدولية التي تتحدث عن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على الأراضي الفلسطينية بحدود الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من أساسها ، وفرض تصور إسرائيل لطبيعة التسوية التي تريدها على الأرض . وربما من غير المفهوم كيف وعلى ماذا وعلى أي أساس تتفاوض السلطة أو تطلب التفاوض بشأن أوسلو وحل الدولتين وعلى مسائل الوضع النهائي

وهي ترى نوايا إسرائيل ومخططاتها ومفهومها للتسوية يترسخ على الأرض من خلال استكمال بناء هذا الجدار وبما يكرس النقيض لأية تسوية بسرقة أكثر من نصف أراضي الضفة والقدس وبتكريس استحالة قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة بل أنه يكرس مستقبلا باستحالة بقاء المواطن الفلسطيني على أرضه المحتلة ، وتاركة -أي السلطة الفلسطينية - مهمة وطريقة الاحتجاج على هذا الجدار لفعاليات دولية غير حكومية . وكأن مقاومة الجدار بالنسبة لها لا يستحق للآن أكثر من مظاهرات إعلامية شعبية .

سيناريو الترحيل
أو الترانسفير Transfer
(الترانسفير الطوعي والقسري)

أقول هنا بشكل عام إن سيناريو الهجرة أو التهجير أو ما تم التعبير عنه بمصطلح الترانسفير أو الطرانسفير باللهجة اليديشية/ الاسرائيلية هو من السيناريوهات القديمة قدم فكرة المشروع الصهيوني في فلسطين . وهو سيناريو مرتبط تنفيذه **بالخيار الإسرائيلي** سواء كان التهجير بموجب تفاهمات مع جهات أخرى متعاونة ، وهو ما يتفق مع **الترانسفير الطوعي** ، أو بدون تفاهمات وعندها يكون التهجير إلى حيث ألقت بأساليب القمع والإكراه وكل وسائل الضغوطات وهو ما يتفق مع الترانسفير القسري . ويتم عادة باتجاه الدول العربية أو المجاورة . وسيناريو الترحيل بنوعيه يخدم هدفين أحدهما مباشر يمس فكرة الخيار من حيث تفريغ المناطق المراد ضمها من سكانها أو جعلها قليلة الكثافة السكانية واستجلاب المستوطنين اليهود مكانهم ، والآخر غير مباشر يهدف الى الإسهام بخلق أمر واقع يساعد على تنفيذ فكرة الخيار بالسيناريو الأخير . بمعنى أن هذا السيناريو بنوعيه لا يمكن أن يكون إلا مرحلة انتقالية لسيناريو آخر أو متمم له

إن فكرة الترانسفير أو الترحيل ليست مجرد فكرة سياسية كجزء مرحلي أساسي في تنفيذ مخطط المشروع الصهيوني الإستعماري القائم بإحدى أهم زواياه على التفوق العرقي لليهود واحتكار الأرض وعدم التعايش والاختلاط مع الآخر ، بل إن الطرد والترحيل من فلسطين **فكرة يهوية عقدية كأمر ووعد من رب ما اصطلح على تسميتهم باليهود وهو يهوه Jehova** إذ جاء في **الفقرة ٥٠ من الإصحاح ٣٣ من سفر عدد ما نصه :**

"وكلم الرب موسى في عربات موآب على أردن أريحا قائلا كلم بني إسرائيل وقل لهم إنكم عابرون إلى أرض كنعان تطردون كل سكان الأرض من أمامكم" انتهى .

وجاء في الفقرة ٥٥ من نفس الإصحاح "وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكا في أعينكم ومناخس في جوانبكم" انتهى .

وجاء في الفقرات من ٣٠-٣٢ من الإصحاح ٢٣ من سفر التكوين ما نصه "قليلا قليلا أطردهم من أمامك وأجعل تخومك من بحر سوف إلى بحر فلسطين ومن البرية إلى النهر فاني أدفع إليك سكان الأرض فتطرهم من أمامك لا تقطع معهم ولا مع آلهتهم عهدا" انتهى .

وقد كانت الوجهة للترحيل التي تفكر بها الحركة الصهيونية بداية تشمل العراق وسوريا والجزيرة ولم يكن الأردن في الصورة بعد كأرض تعتبرها لها وضمن مشروعها وذكر ثيودور هرتزل **Theodor Herzl** في كتابه "الدولة اليهودية" ما نصه " . . . سنحاول إخراج السكان الأصليين عبر الحدود وأن نجد لهم عملا في البلاد التي يطردون إليها وعلينا أن ننكر عليهم أي عمل في بلادنا" انتهى . كما ذكر يسرائيل زانغويل **Yesrael Zanguel** في عام ١٩٠٤ ما نصه "ينبغي أن نكون على استعداد لطردهم من البلاد بقوة السيف كما فعل أباؤنا بالأسباط التي عاشت فيها"[١] . كما تحدث جابوتنسكي Zeev Jabotinski عن ترحيل العرب عام ١٩٢٣ في مقالة له بعنوان "على الجدار الحديدي نحن والعرب"[٢] .

---

(١) يسرائيل زانغويل / يهودي بريطاني ولد عام ١٨٦٤ ومات عام ١٩٢٦ كرس حياته لخدمة الحركة الصهيونية وهو صاحب مقولة فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض .

(٢) قال جابوتنسكي لا يمكن التفكير بأي اتفاق طوعي بيننا وبين العرب في أرض إسرائيل لا اليوم ولا في المستقبل . كما أعلن عن مشروع ترحيل العرب وجلب ليهود من بولونيا إلى فلسطين وشرق الأردن تحت شعار إذا لم نقض على المهجر فسيقضي علينا .

أما فكرة وسياسة الترحيل إلى الأردن فقد جاءت في مرحلة لاحقة وبعد أن أصبح شعار ترحيل العرب أكثر علنية إثر ثورة الـ ٣٦ وتوصيات لجنة بيل حيث عندها أصبحت سياسة الترانسفير على جدول أعمال الحركة الصهيونية إلى الأردن كوطن بديل مرحليا للفلسطينيين . وقد طرح موضوع ترحيل العرب من فلسطين في المؤتمر الصهيوني في زيورخ عام ١٩٣٧ وتم تبني **سياسة الترحيل فيه . وبالطبع فان الفكرة موجودة قبل ذلك** . . وأذكر بهذا ما قاله حاييم الزورو مساعد **حاييم وايزمن** Chaim Weizmann زعيم الحركة الصهيونية في عام ١٩٣٠ في إطار مفاوضاته مع البريطانيين ما نصه "إن الحكومة البريطانية تعتبر شرق الأردن بلادا احتياطية لنقل العرب الذين تصبح أراضيهم لليهود في أرض إسرائيل وأن الانجليز سيشاركون ماليا لدعم الاستيطان في الأردن" .

ومع أن سيناريو الترانسفير أو تنفيذه ليس سهلا من مختلف النواحي العملية والسياسية والقانونية ، لكنه ومع صعوبته لا يستغنى عنه بالنسبة لإسرائيل ، فدوره لا يفشل أبدا بالمحصلة النهائية ، وإسرائيل تعتمده كجزء متمم وأساسي لسيناريو آخر ضمن خيار أخر غير إسرائيلي . كما كان جزءا أساسيا لإتمام الخيار الأردني بسيناريو الإلحاق الذي استخدم في تمكين اليهود من إنشاء دولتهم عام ٤٨ باحتواء مأزقهم على الصعد الديمغرافية والسياسية والإدارية وتداعياتها بعد أن تعمق وتعقد المشروع الصهيوني في بدايته نتيجة الإصرار على قيام الدولة على رقعة الأراضي التي رسمها مشروع بيل والتي تفوق الأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية بالقرار ١٨١ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ . حيث غطى سيناريو الإلحاق ضمن الخيار الأردني على نتائج التهجير القسري للمواطنين الفلسطينيين تحت وطأة المذابح الصهيونية

والترانسفير بنوعيه هو سياسة صهيونية ثابتة ومستمرة ورثتها إسرائيل من سياسات وممارسات المنظمات الصهيونية ومن مخططات الوكالة اليهودية وحكومة الإنتداب البريطانية وسارت عليها . وكان يغلب على سياسة الترانسفير مع بداية الحركة الاستيطانية في فلسطين الطابع القسري عن طريق استخدام العنف والإرهاب ومصادرة الأراضي وشرائها ، والإستيلاء على المنازل ، ولعل المذابح الصهيونية /

الإسرائيلية الشهيرة كلها تأتي في هذا الإطار . وكان **زئيف جابوتينسكي Zeev Jabotinski**[1] . خير من عبر عنها حين قال عام ١٩٢٣ **"إن مصادرة أراض إسرائيل من أصحاب الأراضي الشاسعة من أجل إقامة وطن لشعب متشرد هي خطوة عادلة . وإذا كان الشعب صاحب الأراضي الواسعة لا يريد ذلك ، فيجب إجباره على ذلك . إن الحقيقة التي تتجسد بالقوة تكون حقيقة مقدسة ومن هنا تنبثق السياسة الوحيدة إزاء العرب ، والممكنة لنا من ناحية موضوعية"** انتهى . وقد قدمت في ذلك الخطط كخطتي **سوسكين وفايتس عام ١٩٣٧ وخطة الجزيرة من ١٩٣٨-١٩٤٢ . وخطة ادوارد نورمان Edward Norman** للترحيل إلى العراق ما بين ١٩٣٤-١٩٤٨ والتي تزامنت مع خطة بنغوريون وكذلك **خطة يوسف شختمان** القسرية .

إننا عندما نتكلم عن الترانسفير الطوعي ، فإنما نتكلم عن وسيلة تلجأ إليها إسرائيل كسيناريو من بين سيناريوهات أخرى متاحة لها ومرتبطة بخيارات وتفاهمات أخرى . وهوسيناريو يبدو مقبولا دوليا ولا يتعارض مع القانون نصا وان تعارض روحا . إلا أن هذا النوع لا يشمل سياسة التهجير التي اتبعتها كل الأحزاب والحكومات الإسرائيلية بواسطة مصادرة الأراضي وتضييق سبل عيش وحركة الفلسطينيين وعلى رأسها التوسع في بناء المستوطنات وبناء الجدار العازل فهي جميعها صورا من صور التهجير القسري . فسياسة سيناريو الترانسفير بشكل عام قد تبنتها العديد من الأحزاب الإسرائيلية **بمضمون طوعي ابتداء** وتقوم على تهيئة الأرضية المناسبة لذلك سياسيا واقتصاديا وتأهيليا مع المسئولين في البلدان أو الأراضي التي تقبل استقبال هؤلاء الفلسطينيين المفترض بأنهم راغبون في ذلك ,كما يفترض أن ترتبط

---

(١) قيادي في الحركة الصهيونية ولد في أوكرانيا عام ١٨٨٠ باسم فلاديمير جابوتنسكي وبدله إلى زئييف بعد اعتناقه الصهيونية ، وزئيف تعني بالعبرية أو اليديشية ذئب وهو من مؤسسي الصندوق القومي اليهودي والفيلق اليهودي الذي شارك في الحرب العالمية الأولى لجانب بريطانيا كما أسس حركة بيتار عام ١٩٢٣ .

هذه السياسة باتفاقيات معينة تضمن سلاسة النقل الجماعي والفردي للعائلات الفلسطينية في إطار من التشجيع وتقديم مختلف الإغراءات المادية للسكان . فهذا السيناريو يكون في الغالب مرتبطا بالمواطنين أو السكان الفلسطينيين من دون تنظيماتهم أو ممثليهم . وبالطبع فانه لا يفترض الحفاظ على هوية الفلسطينيين أو إيجاد كيان سياسي لهم . بل تذويب هذا وذاك وهو ما ينطبق أيضا على السيناريو القسري .

ولقد تم طرح السيناريو الطوعي قديما بنماذج مختلفة من قبل الوكالة اليهودية وإسرائيل على السواء . وبهذا كان **بنغوريون** David Ben -GURION قد قال في اجتماع للوكالة اليهودية في ٨٣/٦/٧ كأول رئيس لها أن الدولة اليهودية المزمعة ستتفاوض مع الدول العربية المجاورة بموضوع الترحيل الطوعي للعرب من الدولة اليهودية إلى الدول المجاورة . وكما تم التعبير عن هذا السيناريو في مشروع **لجنة بيل** الرسمي الذي قدم للحكومة البريطانية عام ١٩٣٧ وفيه تقترح اللجنة نقل السكان العرب الموجودين في الأراضي التي يفترض أن تكون ضمن الدولة اليهودية ، إلى الأراضي المفترض إلحاقها بشرق الأردن . وكما قد طرح هذا السيناريو مباشرة بعد حرب عام ٦٧ من خلال مشروع ألون عامي ٦٧ ، ٦٨ ولكن طرحه جاء ضمن ما عرف في حينه بالخيار الفلسطيني وتضمن نقل مخيمات بكاملها إلى الصحراء . ثم تطور ليشمل ترحيل مخيمات بحالها من غز ه إلى الأردن ضمن خيار أخر . . . لكن خير من عبر عن سياسة الترانسفير الطوعي واختطها بوضوح هو حزب **"موليدت** (حركة أمناء أرض إسرائيل)" الذي أنشأه **رحبعام زئيفي** عام ٨٤ الذي قتل على أيدي مسلحين من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . حيث كانت خطته - "الترانسفير الطوعي" تهدف إلى تشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج عبر محاولة إغرائهم بكل أنواع الدعم . وكان يفترض أن يكون تحقيق ذلك تحت رعاية وموافقة المجتمع الدولي . وهناك أكثر من تيار في الولايات المتحدة يؤيد هذا السيناريو بل إن حرب العراق الأخيرة ومقولة (الشرق الأوسط الجديد) المراد تشكيله يتضمن أفكارًا عن إقامة دولة فلسطينية في الأردن وترحيل الفلسطينيين إلى أراضيه ، وإلى

هذه السياسة باتفاقيات معينة تضمن سلاسة النقل الجماعي والفردي للعائلات الفلسطينية في إطار من التشجيع وتقديم مختلف الإغراءات المادية للسكان . فهذا السيناريو يكون في الغالب مرتبطا بالمواطنين أو السكان الفلسطينيين من دون تنظيماتهم أو ممثليهم . وبالطبع فانه لا يفترض الحفاظ على هوية الفلسطينيين أو إيجاد كيان سياسي لهم . بل تذويب هذا وذاك وهو ما ينطبق أيضا على السيناريو القسري .

ولقد تم طرح السيناريو الطوعي قديما بنماذج مختلفة من قبل الوكالة اليهودية وإسرائيل على السواء . وبهذا كان **بنغوريون** David Ben -GURION قد قال في اجتماع للوكالة اليهودية في ٨٣/٦/٧ كأول رئيس لها أن الدولة اليهودية المزمعة ستتفاوض مع الدول العربية المجاورة بموضوع الترحيل الطوعي للعرب من الدولة اليهودية إلى الدول المجاورة . وكما تم التعبير عن هذا السيناريو في مشروع **لجنة بيل** الرسمي الذي قدم للحكومة البريطانية عام ١٩٣٧ وفيه تقترح اللجنة نقل السكان العرب الموجودين في الأراضي التي يفترض أن تكون ضمن الدولة اليهودية ، إلى الأراضي المفترض إلحاقها بشرق الأردن . وكما قد طرح هذا السيناريو مباشرة بعد حرب عام ٦٧ من خلال مشروع ألون عامي ٦٧ ، ٦٨ ولكن طرحه جاء ضمن ما عرف في حينه بالخيار الفلسطيني وتضمن نقل مخيمات بكاملها إلى الصحراء . ثم تطور ليشمل ترحيل مخيمات بحالها من غز ه إلى الأردن ضمن خيار أخر . . . لكن خير من عبر عن سياسة الترانسفير الطوعي واختطها بوضوح هو حزب **"موليدت** (حركة أمناء أرض إسرائيل)" الذي أنشأه **رحبعام زئيفي** عام ٨٤ الذي قتل على أيدي مسلحين من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . حيث كانت خطته - "الترانسفير الطوعي" تهدف إلى تشجيع الفلسطينيين على الهجرة إلى الخارج عبر محاولة إغرائهم بكل أنواع الدعم . وكان يفترض أن يكون تحقيق ذلك تحت رعاية وموافقة المجتمع الدولي . وهناك أكثر من تيار في الولايات المتحدة يؤيد هذا السيناريو بل إن حرب العراق الأخيرة ومقولة (الشرق الأوسط الجديد) المراد تشكيله يتضمن أفكارًا عن إقامة دولة فلسطينية في الأردن وترحيل الفلسطينيين إلى أراضيه ، وإلى

العراق أيضًا .

أما الترانسفير القسري فيقوم على سياسة التهجير التي اتبعتها كل الأحزاب والحكومات الإسرائيلية بواسطة مصادرة الأراضي وسياسة بناء المستوطنات وسياسات الإبعاد وهدم البيوت وتضييق سبل عيش وحركة الفلسطينيين ومؤخرا بواسطة الجدار العازل فهي جميعا صورا من صور التهجير القسري ومن أدواته وهذا السيناريو **تنفذه إسرائيل عادة** عند وصولها لطريق مسدود من حيث الخيارات المرحلية المتاحة أمامها ، أو كخطوة لاستباق ضغط دولي عليها من أجل تنفيذ سيناريو لا تراه مقبولا لها .

إن الترانسفير القسري سيناريو معقد التنفيذ لا سيما بسبب رفضه وعدم تقبله دوليا ولعدم وجود شريك في الغالب يتعاون مع إسرائيل بشأنه . . بالإضافة إلى أن **القيام بترحيل مواطنين من المناطق المحتلة للخارج ، والقيام بترحيل مواطنين من مكان إلى آخر داخل هذه المناطق ، أو هدم البيوت يعتبر من وجهة نظر اتفاقيات جينيف من قبيل جرائم الحرب** .

إن فكرة الترانسفير بنوعيه الطوعي والقسري قد برزت ثانية كوسيلة تلجأ إليها الحكومات الإسرائيلية بسبب إحياء فكرة الخيار ثانية نتيجة استكمال إسرائيل احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية عام ٦٧ والتي كانت قد ألحقت بالأردن . وبالطبع بعد أن تمكنت إسرائيل من هضم الأراضي التي قامت عليها عام ٤٨ . إلا أن تطور الظروف والمفاهيم الدولية واستقرارها على أسس حقوق الإنسان والقانون الدولي ، قد حفزت إسرائيل والحركة الصهيونية لأن تطور معها أساليبها في تنفيذ فكرة وسيناريو الترانسفير بنوعيه ولتصبح خارج مصيدة القانون وبقالب يبدو وكأنه خيار شخصي بحت للمواطن يلجأ إليه من ضنك العيش والحرمان وصعوبة التواصل وهي الحالة التي تخلقها إسرائيل وتضع هذا المواطن فيها . بمعنى أن سيناريو الترانسفير قد تطور ليأخذ شكلا واحدا وهو القسري في مضمونه والطوعي في شكله .

إن ما يهمنا هنا أن فكرة الترانسفير بقيت حاضرة في التخطيط الإسرائيلي وضرورية لتحقيق أهدافها ولكن بمضمون قسري . **وشاهدنا ذلك في مؤتمر هرتسليا**

الذي عقد خلال الفترة ما بين ١٩-٢١ كانون الأول عام ٢٠٠٠ ، أي بعد مرور ثلاثة أشهر على اندلاع انتفاضة الأقصى . حيث أصدر المؤتمر الذي شاركت به نخب إسرائيلية وشخصيات رسمية وثيقة مفصلة تضمنت نتائج وتوصيات نشرت في كراس في آذار عام ٢٠٠١ ، وتقترح الوثيقة من جملة أمور الترحيل أو "الترانسفير" لسكان الضفة الغربية . كما نشاهد العديد من المراكز والمؤسسات الإسرائيلية وهي مستمرة في اختلاق خطط التهجير والتعاون مع الحكومة الإسرائلية في هذا ، ومن ذلك معهد جافي للدراسات الإستراتيجية التابع إلى جامعة تل أبيب الذي أصدر العديد من الدراسات والمشاريع ووضعها أمام الحكومة لمناقشتها ومنها المشروع المعروف بعنوان "الضفة الغربية وقطاع غزة خيارات إسرائيل للسلام" والذي يقوم على إنكار الحقوق السياسية للفلسطينيين في تلك المناطق وعلى ترحيلهم للدول المجاورة . كما شاهدنا التفكير بهذا السيناريو حديثا في الحياة العامة لدى النشء الإسرائيلي من خلال فتح نقاش في المدارس بشأن بعض الشعارات التي يرفعها الطلاب والتي تقول : الترانسفير يساوي السلام ، وفلسطين هي الأردن . بل أن بناء جدار العزل الذي ما زال العمل به جاريا يمثل في أحد جوانبه أكبر وأخطر مشروع إسرائيلي في في إطار سياسة التهجير القسري .

سيناريو انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد، ومفهومها للدولة الفلسطينية

أن سيناريو الانفصال الإسرائيلي أحادي الجانب عن الفلسطينيين ابتداء هو خيار إسرائيلي بامتياز ومرتبط تماما بالترانسفير القسري ، بل أن الترانسفير القسري هو الاسم الحقيقي لسيناريو الانفصال من جانب واحد والذي يبدأ بعد استكمال بناء الجدار وترك الفلسطينيين في كنتونات أو محابس طاردة دون هوية سياسية . وهو أكثر السيناريوهات تطرفا وبعدا عن الشعور بالمسئولية القانونية والدولية . وهو سيناريو يهدف بالأساس إلى وضع الفلسطينيين ومن ثم العالم أمام واقع على الأرض الفلسطينية يجبرهم من خلاله على التعامل معها من منطلق منظورها السياسي لمجمل مكونات النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والقضية الفلسطينية ، وعلى رأس ذلك منظورها ومفهومها للدولة الفلسطينية وسنأتي إلى هذا الأمر ومستحقاته في السياق . إن إسرائيل تلجأ إلى هذا السيناريو وهي ماضية فيه عندما تشعر بأن المجتمع الدولي في طريقه للضغط عليها باتجاه سيناريو لتسوية لا ترضاها أي تسوية تتضمن فقدانها السيادة على أراضي الضفة الغربية بما فيه الأغوار حتى نهر الأردن ، أو تتضمن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وقابلة للحياة على الأراضي الفلسطينية المحتلة .

إن إسرائيل ما زالت ولتاريخه بصدد تبني سيناريو الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد هذا من خلال بناء الجدار كإجراء إسرائيلي عملي واستباقي وانقلابي على أية مبادرة عربية أو إقليمية أو دولية تتضمن تلك المحاذير الإسرائيلية من ناحية ، ولتأمين رأس جسر أو آليات توصل أو تؤمن الوصول بالمحصلة النهائية إلى سيناريو الوطن البديل من ناحية ثانية وكما سيلي تفصيله رغم أن الحكومات

الإسرائيلية التي ما زالت تتحفظ على المجاهرة به ريثما تستكمل خلق الظروف المادية والسياسية المؤدية إليه على الأرض ، فإنها بدأت حديثا بإطلاق بالونات اختبار حول المجاهرة به بواسطة الكنيست الإسرائيلي .

ومن الأساسي ذكره هنا أن القيادات الإسرائيلية قد بدأت للتخطيط فعلا على الأرض لهذا السيناريو ببناء الجدار من اللحظة التي ظهرت فيها **مبادرة جنيف**[١] **ومبادرة ايلون**[٢] . والمبادرة العربية أو السعودية المحرجة لإسرائيل دوليا . وقد **تعززت الجهود الإسرائيلية على هذا الصعيد** من اللحظة التي تبلورت فيها **خطة خارطة الطريق** وحل الدولتين الأكثر إحراجا لإسرائيل والتي وضعها المجتمع الدولي ممثلا في الرباعية وهي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا . وجميع هذه المبادرات تتضمن قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على الأرض الفلسطينية بحدود الرابع من حزيران ٦٧ والقدس عاصمة لدولتين . وهوا لأمر المرفوض استراتيجيا من قبل كل التيارات السياسية الإسرائيلية الفاعلة لتناقضه مع الحد الأدنى للمشروع الصهيوني .

وعليه فإن سيناريو الانفصال عن الفلسطينيين المرتبط ببناء الجدار جاء لتحقيق هدفين مترابطين :

الأول / أنه جاء ليمثل **ردا إسرائيليا** مترجما على الأرض على مطلب المجتمع الدولي في حل الدولتين كما جاء في خارطة الطريق أو في أية مبادرة دولية تقضي

---

(١) وثيقة وقعتها بتاريخ ٢٠٠٣/١٠/٣١ شخصيات فلسطينية تضم السلطة وفتح وبعض الفصائل مع شخصيات إسرائيلية من أعضاء الكنيست ومن ضباط عسكريين متقاعدين ، وتتضمن قيام دولة فلسطينيه ذات سيادة بحدود الرابع من حزيران إلى جانب دولة إسرائيل والقدس عاصمة لدولتين مع تبادل في بعض الأراضي .

(٢) معروفه بمبادرة ايلون – نسيبه . وكانت بتاريخ ٢٠٠٢/٨/٦ وايلون هوجنرال متقاعد ونسيبه هو الدكتور سري نسيبه وتقوم المبادرة على إقامة دوله فلسطينيه ذات سيادة بحدود الرابع من حزيران وعلى قرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية .

بقيام دولة فلسطينية ذات سيادة في فلسطين . ويتمثل هذا الرد في تهيئة الظروف المادية على الأرض لخلق النموذج **والمفهوم الإسرائيلي للدولة الفلسطينية** إذا ما أريد لها أن تكون على الأراضي الفلسطينية . وهو نموذج يولد ميتا ويتكون من ثلاثة محابس تتلوى بالتواءات الجدار . وسنأتي إلى تفصيلاتها حيث ستتركها إسرائيل للفلسطينيين ليتدبروا أمرهم فيها . ورغم أنها في الوقع تشكل منطقة حكم ذاتي طاردة بلا مقومات جغرافية أو اقتصادية أو سيادية ويتعارض وصفها مع مواصفات الدولة الفلسطينية المنصوص عليها في خطة خارطة الطريق ، إلا أن باستطاعة الفلسطينيين تسميتها ما شاؤا حتى لو كان هذا المسمى هو دولة . فهي ستبقى في الطرح الإسرائيلي على العالم تسمى دولة .

أما الهدف الثاني : فهو أن هذه الدولة المفترضة أو المناطق المعزولة التي تمثل كنه ومضمون سيناريو الإنفصال عن الفلسطينيين قد صممت لتكون وهمية لا تملك شيئا من مقومات الدولة أو مقومات **الحكم الذاتي ولا من أسباب البقاء اقتصاديا واجتماعيا وحياتيا للسكان ، أو كمنطقة حكم ذاتي طاردة بحيث تفضي هذه الدولة المفترضة مباشرة إلى واحد من سيناريوهين اثنين سنأتي عليهما وكليهما يشكل آلية متقدمة للانتقال الآلي لسيناريو الوطن البديل كمحصلة نهائية للمشروع الصهيوني بحده الأدنى . وهذان السيناريوهان هما : إما سيناريو الثلاث دول ، أو سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد .**

أما عن تفصيلات وطبيعة وجغرافية ومواصفات هذه الدولة الطاردة في المفهوم والتخطيط الإسرائيليين والتي ستعتمد كرأس جسر يؤدي للسيناريو المختار من بين السيناريوهين المشار إليهما للوصول إلى سيناريو الوطن البديل آليا ، فإنها تنبع من الهدف المتوخى من تلك الدولة المفترضة ومن معالم سيناريو الانفصال من جانب واحد ومن المعالم الجغرافية لالتواءات الجدار .
وهو ما وضحته وأعلنته الحكومة الإسرائيلية حين وافقت على إنشاء هذه الدولة المفترضة وسيناريو الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد تحت مسمى خطة الانفصال وذلك في ٢٠٠٤/٦/٦ . كما صادق عليه الكنيست في تشرين الأول من

نفس العام . وقام شارون بتسويق هذا السيناريو تحت غطاء الادعاء بأنه يمثل رؤيته للدولة في خارطة الطريق .

أن جغرافية وتفصيلات طبيعة هذه الدولة الطاردة ومواصفاتها تمثل الأساس الذي يقوم عليه هذا السيناريو . حيث يفترض أن تتشكل هذه الدولة من خلال إنشاء ثلاث مناطق معزولة تقوم عليها . وتكون هذه المناطق محصورة ومجزأة بين الجدار العازل في الشمال والجنوب والغرب وبين بداية الأغوار من الشرق وتتلوى بالتواءاته . أي أن الأغوار تبقى تحت السيادة الإسرائيلية كجزء من دولة إسرائيل . وتصبح المستوطنات بمعظمها غرب أو داخل الجدار كما هو الحال في القدس الموحدة . ويتم ترحيل الكثير من سكان المستوطنات والبؤر السكانية الواقعة بتلك المناطق إلى داخل الجدار ، ويقارب عددهم تسعة آلاف شخص من القطاع وشمال الضفة . وتقدر مساحة هذه المناطق التي ستطرحها إسرائيل كدولة فلسطينية حوالي ٢٠٠٠ كم مربع أي بما يعادل حوالي ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية البالغة حوالي ٥٧٦٠ كم مربع وهذه المناطق هي بيت لحم والخليل ومناطقهما في الجنوب ورام الله ومناطقها في الوسط ، أما في الشمال فتكون نابلس وجنين وطول كرم وقلقيلية . أما التواصل داخل وبين تلك المناطق فيتم بواسطة جسور وأنفاق وشوارع التفافية ، وتصبح نقاط العبور في الجدار دولية . وبالطبع فان إسرائيل تدعي أن القانون الدولي لا يشترط عنصر الترابط في الدولة . وبالنسبة إلى غزة فان السيناريو يفترض ربطها مع الضفة عبر نفق كطريق آمن . ويكون إقامة هذه الدولة الطاردة المفترضة بموجب هذا السيناريو مشروطا بشروط معينة مثل عدم دخولها في أية تحالفات خارجية ، واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على المجال الجوي والحدود البرية والبحرية وإشرافها ورقابتها على دخول الأشخاص والسلاح . واحتفاظها بالمنطقة المحيطة بالقطاع بريا وبحريا وتواجدها العسكري على حدود غزة مع مصر لحين ترتيبات دائمة مع مصر . وهذا مرتبط كما سيلي معنا بالسيناريو لذي سيؤدي إليه انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين أو السيناريو الذي سيعتمد ، سواء كان سيناريو الثلاث دول أو سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد .

إذا ، إن سيناريو انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد يهدف إلى خلق دولة الكنتونات الثلاثة المفترضة كرأس جسر يوصل إلى أحد سيناريوهين يؤدي اعتماد أي منهما إلى سيناريو الوطن البديل وهذا يعتمد إلى حد بعيد على المنظور الإسرائيلي لهذه الدولة الطاردة من حيث طريقة استخدامها **لتكون آلية** تفضي بالمحصلة النهائية إلى الوطن البديل . **أما السيناريو الأول** فيقوم على التعاون الفلسطيني من خلال تسمية السلطة الفلسطينية للدولة التي ستطرحها إسرائيل للعالم داخل الكنتونات الثلاثة كدولة فلسطينية ضمن مفهوم سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد وتحاشي المرور بسيناريو الثلاث دول ، بمعنى أن تستجيب السلطة الفلسطينية لمشيئة وخطة إسرائيل وتختصر الطريق على نفسها . **وأما السيناريو الآخر** فيفترض رفض السلطة الفلسطينية التعاون أو عدم التعاون معها ، ويقوم على الانتقال من الدولة الطاردة إلى سيناريو الثلاث دول واستخدامه كتوطئة للوصول إلى سيناريو الوطن البديل .

أما بالنسبة للمسائل التي اتفق على تسميتها بقضايا الحل النهائي فتترك طبقا لسيناريو انفصال إسرائيل من جانب واحد لمرحلة لاحقة كمحل مفاوضات ، والمقصود إلى حين الوصول إلى سيناريو الوطن البديل . وكما هو واضح فان الأساس في هذا السيناريو هو استكمال بناء الجدار .

ويبدو أن إسرائيل كانت قد أقنعت إدارة بوش بسيناريو الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد وبأهداف إسرائيل من هذا السيناريو . وهو ما يفسر سكوت الولايات المتحدة عن بناء الجدار الذي يطيح بطبيعة الدولة الفلسطينية وبإمكانيات قيامها كدولة قابلة للبقاء وكما يطيح بـ٤٢٪ من مساحة هذه الدولة المفترضة حسب خطة خارطة الطريق ، بل أن التأييد الأمريكي لهذا السيناريو يستشف صراحة من تصريح لوزيرة الخارجية في حينه **كوندليزا رايس** بهذا الاتجاه متكئة على ما دعته بغياب الشريك الفلسطيني بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية ، ومن ثم تلتها . هيلاري كلنتون في إدارة أوباما حين بدأت تضع الاشتراطات ومنها أنها ربطت بتصريح لها بين تحقيق حل الدولتن وبين وقوف العرب

ضد إيران بشكل أو آخر قبل أن تعود وتنسجم مع رؤية الرئيس أوباما في تأييده لحل الدولتين . مع أنه أيضا عاد وانسجم على استحياء مع رؤية نتنياهو في خطابه اثر استلامه للسلطة والذي وافق فيه على حل الدولتين ولكن ليس على المضمون الذي جاءت به في خريطة الطريق مما يجعل من تأييد أوباما للدولة الفلسطينية فارغ المضمون أيضا . ومن ثم الأنتقال لتغطية عجزه إلى التركيز على مسألة تجميد الإستيطان والدخول مع إسرائيل في نقاش عقيم حول ذلك مختزلا مسألة الإحتلال ومكونات القضية الفلسطينية الأساسية ، وأساسيات الصراع العربي الإسرائيلي . هذا الى جانب نعي شخصيات أمريكية أخرى لحل الدولتين انطلاقا من تأييدهم إسرائيل في عدم إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية . . أما أصدقاء إسرائيل من مؤيدي الفكر الصهيوني من الشخصيات المختلفة على صعيد الولايات المتحدة والغرب عموما فإنهم يبررون الانتقال إلى هذا السيناريو صراحة مستندين إلى ذريعة فشل حل الدولتين ، وعدم وجود شريك فلسطيني مؤهل ، هادفين من ذلك الوصول إلى نتيجة مؤداها بأنه لم يعد هناك من إمكانية وجدوى لقيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة . وإلقاء اللوم في هذا على الجانب الفلسطيني الذي سيطال السلطة إلى جانب ما يسمونهم بالمتطرفين ممثلين بحماس ومختلف فصائل المقاومة الفلسطينية ، وعلى رأس هؤلاء نرى بعض المؤسسات والنخب الأمريكية التي تبدو أكثر حماسا للفكر الصهيوني في فلسطين من الإسرائيليين أنفسهم ، ولا أقصد هنا اللوبيات اليهودية ومؤسساتها ، بل شخصيات اليمين من المحافظين الجدد Neoconservatism ومراكز الأبحاث التي يتزعمونها[١][٢] .

---

(١) ومن هذه الأصوات التي خرجت تنادي صراحة بإغلاق ملف الدولة الفلسطينية المستقلة ودعم سيناريو الثلاث دول لتمهد الطريق إعلاميا وسياسيا أمام إسرائيل يمكن أن يذكر جون بولتون ، ودانييل بايس Daniel Bayes ، وريتشارد بيرل Richard Perle ووليام كريستول William Kristol .

(٢) دانيل باييس : مستشرق أمريكي ومتطرف صهيوني دعي لتطرفه بالفارس الأسود وهو من أشد المتبنين لخيار الثلاث دول .

سيناريو الثلاث دول

إن هذا السيناريو هو أحد السيناريوهين اللذين يؤدي إليهما سيناريو انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد . وهو سيناريو مرتبط مباشرة بمنطقة المحابس الثلاثة التي يصنعها الجدار والتي تطرحها إسرائيل كدولة أو التي نسميها بالدولة الطاردة . وكما بينا جغرافيتها ومواصفتها وكما سيلي توضيحه ، فإنها لا تمكن الفلسطينيين ولا السلطة الفلسطينية للتعايش معها أو البقاء فيها لتفضي في المحصلة إلى تهجير السكان قسريا ثم **إلى سيناريو الثلاث دول** هذا كما سيلي توضيحه تاليا في السياق ، ثم إلى سيناريو الوطن البديل . ونحن هنا لا نفترض تعاون السلطة مع هذا السيناريو بل رضوخها لمستحقاته . أما كيف ستفضي دولة الكنتونات المفترضة والطاردة إلى **سيناريو الثلاث دول** ، فذلك أنها كدولة تطرحها إسرائيل أو منطقة حكم ذاتي مفترضة بالنسبة للسلطة الفلسطينية التي ترفض واقعها كدولة أو كمنطقة حكم ذاتي افتراضا في هذا السيناريو ، ستكون مقطعة الأوصال وغير قابلة للحياة وتولد في غرفة الإنعاش وتبقى فيها حتى تنتهي ، فهي في ثلاث مناطق محصورة بين الجدار والأغوار -التي ستحتفظ بها إسرائيل- . وتشكل وضعاً جغرافياً مشوها تجسده إسرائيل على الأراضي الفلسطينية من جانب واحد في كنتونات ومعازل ثلاثة كما فصلنا للتو طبيعتها وجغرافيتها ومواصفاتها . تعرضها إسرائيل أمام العالم كدولة للفلسطينيين ولا تسميها السلطة كذلك لتبقى منطقة حكم ذاتي طاردة دون هوية سياسية . وتكون تحت الحصار والعزل السكاني والاجتماعي ، وتفرض آليا القيود على حركة المواطنين وتنهي تواصلهم ، علاوة على أن البنية التحتية والاقتصادية لهذه الدولة الطاردة من خلال هذا السيناريو غير متوفرة ، واحتياطي

الأراضي لا يكفي لسكان مناطق تلك الدولة المفترضة ، وأن إسرائيل التي خططت لذلك ، ستعمل أيضا على تعميق الصعوبات والأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها وصولا إلى فرض ضنك العيش على الشعب الفلسطيني واستحالة البقاء في الضفة ، وكذا في غزة ، ليصبحوا أمام خيار قذف أنفسهم في المحصلة النهائية شرقا وجنوبا إلى حيث ألقت طلبا للحياة والنجاة ، ولتتكثف هجرة الفلسطينيين سيما وأنه في حالات الطوارئ ستفتح المنافذ في غزة أما في الضفة فستقطع أجزاؤها عن بعضها البعض وستفتح الطرق إلى الأردن لانتقال الفلسطينيين الأمر الذي سيحول ذلك إلى أمر واقع لا يستطيع الأردن تجاهله .

ولتبدأ أمام هذا الواقع الجديد المفاوضات حول خيار سيكون بالضرورة مصريا أردنيا ولتفرض عند هذه النقطة النتائج والمسئوليات آليا على الدول المجاورة والمجتمع الدولي . . بمعنى أن هذا الوضع سيخدم غرض إسرائيل في تهجير سكان هذه المناطق الثلاثة في الضفة الغربية قسريا لتفرض على الدول المجاورة وعلى العالم سيناريو آخر يبدو من المرجح أنه سيناريو الثلاث دول في إطار الخيارين المصري والأردني ، يفضي على الجانب الأردني في محصلته النهائية إلى سيناريو ثالث أو يمهد له هو سيناريو الوطن البديل كنهاية للمطاف .

إن سيناريو الثلاث دول هذا ، فيما لو أريد له أن يتم وفق سيناريو الانفصال والدولة الطاردة ، سيبدأ على لأرض بعد أن تقتنع القيادتان المصرية والأردنية بأن ليس بوسع أي منها أن تعكس الوضع الطارد الذي فرضته إسرائيل على الأرض الفلسطينية ، ولا أن توقف معاناة الفلسطينيين وسيل الهجرة ، ولا أن تجد دعما دوليا ضد إسرائيل ، ولا أن تفعل كما فعلت مصر أثناء الحرب على غزة ، حين سيطرت وتمكنت من إغلاق معبر رفح وغيره . فالأمر حينها سيكون مختلفا جدا على الأرض الفلسطينية ، والخيارات السياسية ستكون محصورة جدا أمام القيادتين المصرية والأردنية ، وكذا هامش الحرية لديهما . ولو افترضنا رفض الولايات المتحدة لمخطط التحول إلى سيناريو الدول الثلاث ، فلا يجدر بنا أن نتصور استخدامها وسائل المنع والقمع ضد إسرائيل لوقف تلك الخطة ، بقدر ما تكون مضطرة للاستمرار في حمايتها

والدفاع عنها والتعامل مع الوضع الجديد بحكم الأمر الواقع . وبحكم الأمر الواقع هذا وانعدام المهرب منه ستجد مصر والأردن نفسيهما يتعاملان معه بتداعاته ونتائجه بكل ما يتضمنه هذا السيناريو الجديد من صعوبات وتعقيدات سياسية وأمنية . ومع أن إسرائيل لا تفكر كثيرا بنتائج فشله لأنها تكون قد خلقت واقعا جديدا على الأرض يصعب على العالم تجاوزه والعودة لخيار الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية ، إلا أن ذلك لا يعني عدم ظهور مفاجآت سياسية دولية كانت بحيث تسهم بتحقيق أهداف السيناريو النهائية دون الدخول فيه ، أو بمفاجآت شعبية يمتلك فيها الشارع العربي شيئا من زمام الأمور ، وبما قد يؤدي إلى إعادة ترتيب الأوراق إسرائيليا وعربيا وأمريكيا .

إن هذا السيناريو وإن كان لا يفترض تعاونا أو شريكا فلسطينيا ، إلا أنه يفترض تعامل السلطة الفلسطينية اضطراريا مع الواقع المأساوي الذي ترسمه ظروف المحابس الثلاث ومع نتيجتها المتمثلة في السيناريو وبما يفرضه عليها وعلى الدول المجاورة وهو **الأمر الذي يبدو مفهوما للسلطة الفلسطينية في رام الله ولا نرجو أن يكون محل تفهم . وإن لم يكن محل تفهم فلا نرجو أن يكون إعلان دولة فلسطينية وهمية من جانب واحد تحت الاحتلال في تلك المناطق عملا واعيا لخطورته ، وإن كان عملا واعيا فسيكون بمثابة أخذ دور إسرائيل وأعفائها من مسئولية الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين وإن لم يكن عملاً واعياً فإنه إن تحقق فستكون خطورته قائمة** . ومن هنا فإنه في ضوء غياب تعاون أو شراكة السلطة تصبح أهمية وغاية هذا السيناريو بالنسبة لإسرائيل ابتداء في تحديد هوية دول المنطقة بثلاث دول وليس بأربعة لضمان وتكريس عدم وجود دولة فلسطينية بين إسرائيل والأردن ، والأهمية الأخرى والأساسية لإسرائيل هي فيما ستئول إليه هوية الدولة الثالثة وهي الأردن وأعني الوطن البديل وإغلاق ملف النزاع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي ومسألة اللاجئين الفلسطينيين كمكون أساسي من مكونات القضية الفلسطينية .

أما تفصيلات سيناريو الثلاث دول وطبيعته فتقوم في ضوء التضييق على

السكان وتهجيرهم من المحابس الثلاثة كما بينا افتراضا وفي ضوء انهيار وضع السلطة إداريا وسياسيا واقتصاديا ، على تقاسم الأراضي المحتلة عام ٧٦ ومسئوليات تصفية القضية الفلسطينية ومكوناتها بين ثلاثة كيانات سياسية قائمة ، هي إسرائيل ومصر والأردن دون تخلي إسرائيل عن السيادة على الضفة الغربية أو المشاركة فيها . ولكنه أي هذا السيناريو يفترض بقاء السلطة أو القيادة الفلسطينية كشريك للأردن تحت صيغة ما تؤدي إلى الغرض الإسرائيلي . وهو ما يمثل تغطية للخط الأحمر إسرائيليا وصهيونيا . وهذا لا يعني أن هذا السيناريو يستبعد إقامة كيان سياسي فلسطيني خارج الأراضي الفلسطينية في مرحلة لاحقة . . أن طبيعة هذا التقاسم في الأراضي وفي المسئوليات عنصر أساسي في طبيعة هذا السيناريو وفي تقييمه ، وهي طبيعة غير معروفة وغامضة إلى حد كبير ومليئة بالمحاذير ، كما أنها لا تطرح على نسق واحد بل على شكل بالونات اختبار من هنا وهناك . لكن الظرف سيؤهل إسرائيل لتكون الرقم الصعب في هذا الأمر سيما وأنها وحدها من يحدد أجندة عمل بقية الأطراف ووحدها تعرف ما تستطيع حرمان الأطراف الأخرى منه ، مما يجعل خيارات تلك الأطراف محدودة ، ومحددة بالإرادة الإسرائيلية في سياق المفاوضات المفترضة بين الدول الثلاث ، والتي ربما ستكون غاية في الصعوبة والتعقيد ، ومحفوفة بالمخاطر والمفاجآت على المسارين . إلا أنه يمكن التفريق في درجة الصعوبة والغموض والتنفيذ بين ما سيكون عليه هذا السيناريو والتفاوض **بشأنه على المسار الإسرائيلي المصري وبينه على المسار الإسرائيلي الأردني** . فالعملية على المسار الأول تكون أكثر يسرا للتوصل إلى توافق حول شروط ومحددات ضم قطاع غزة للإدارة المصرية ونجاح أية عملية إدماج مفترضة سيما وأن غزة كأرض وسكان بعيدة عن المدن والمساحات المصرية المكتظة بالسكان ، وأن شروط دمج شعب غزة وتعايشه مع الشعب المصري مواتية من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والنفسية . ومن ناحية أخرى فان مصر التي لا تخفي تخوفها من فكر حماس في غزة وخطر تسربه عبر الحدود وتواصلها مع الإخوان المسلمين في مصر ، ستجد من خلال السيطرة الإدارية والقانونية على القطاع وسيلة للتحكم والسيطرة المباشرة على مسببات هذا الخطر .

أما على الصعيد الأردني ، فان الغموض والتعقيدات والصعوبات تكتنف هذا السيناريو من وجوه عديدة سياسية ومادية يمكن أن تؤدي إلى فوضى سياسية وأمنية عارمة في المنطقة .

ولعل الرقم الأعقد حقيقيا وواقعا على صعيد هذا السيناريو هو الرقم الفلسطيني الذي يبدو ضعيفا من الناحية الشكلية والرسمية ، لكن حضوره الشعبي وحضور قضيته ومكوناتها سيكون معقدا وعقبة أمام تنفيذه .فالغموض سيبقى يلف وضع القيادة الفلسطينية المتبلورة آنذاك من حيث اندماجها بالسيناريو الجديد ومداه ونوعيته ، وهو ما يعطي مؤشرا إلى مسألة وجود موقع سياسي لها في الدولة الجديدة لا تعرف أسسه ولا نوعيته ولا سعته . وكل ذلك يكون خاضعا لتفاهمات يكون فيها للولايات المتحدة دور أساسي . كما لا يعرف مدى موقع القيادة الفلسطينية في العملية التفاوضية المفترض إجراؤها بين الأردن وإسرائيل . وهو أمر ليس بالسهل فمع أن إسرائيل تفترض من خلال هذا السيناريو تقاسم الضفة بالذات بين الكيانين الأردني والإسرائيلي إلا أنه من غير المتوقع أن لا يكون للسلطة الفلسطينية كأشخاص وكجهة ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية دور مناسب . حيث يفترض أنه عندما تصل إسرائيل إلى هذا السيناريو أن يكون وضع السلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة قد تبلور سياسيا وعلى الأرض أو استقر على حالة ما بوجه جديد . ولكن بنفس الوقت ليس من المعتقد أن إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة إذا ما أصروا على تأييد سيناريو الثلاث دول يهمهم كثيرا ما ستؤول إليه حالة ووضع السلطة الفلسطينية التي تكون منساقة إلى هذا السيناريو ، والمدجنة لتاريخه ، وبالنسبة للمقاومة فإنها منتهية في الضفة إلى حد ما ، أما في غزة فلن يكون أيضا مهما أن تستخدم الولايات المتحدة وإسرائيل طرقا مبتكرة في التعامل معها .

أما على الجانب الأردني ، فإن إسرائيل عندما تطرح سيناريو الدول الثلاث على لسان العديد من قادتها ومفكريها وأنصارهم في العالم ، وتفرض الحقائق على الأرض للوصول إليه ، فإنها لا تفعل ذلك كنهاية المطاف ، بل جسرا ينقلها إلى تحيق فكرة الوطن البديل وإتمام المشروع الصهيوني بحده الأدنى . لأن إسرائيل ستتنازل

بموجب سيناريو الثلاث دول هذا عن أراض في غرب النهر وهو ما لا تقبله ، أو ستبقى مسألة السيادة عليها أمرا غير محسوم وهو ما لم تطمح إليه أيضا ، إضافة لبقاء مسائل أخرى هامة في هذا الإطار معلقة وبما لا يتفق مع المصلحة الإسرائيلية ولا المصلحة الأمريكية كمسألة إسدال الستار على القضية الفلسطينية ومكوناتها كموضوع القدس والسيادة على الضفة وبما يشمل الأغوار ، والأهم تغطية اهتمامات المجتمع الدولي في إقامة الدولة الفلسطينية ، فهذه كلها اعتبارات تشكل هما إسرائيليا وأمريكيا كما هو فلسطينيا تماما مع اختلاف النظرة للتسوية . وهو ما يعني أن من خطط لهذا السيناريو فإنما فعل ذلك لأنه سيناريو يفضي على الجانب الأردني في محصلته النهائية وتحت أي سيناريو أو صيغة وحدوية إلى سيناريو ثالث ، وهو سيناريو الوطن البديل لا سيما في ضوء تغيير التركيبة السكانية والديمغرافية للدولة والتعاطف والدعم السياسي الإسرائيلي والأمريكي والغربي للفلسطينيين لتسيير الأمور باتجاه الرغبة الدولية نحو الوطن البديل وذلك بموجب التفصيلات الفنية والسياسية الواردة تاليا تحت عنوان **تفصيلات سيناريو الوطن البديل فنيا وآلياته** .

صعوبة استخدام وتنفيذ سيناريو الثلاث دول:

فمع أن سيناريو انفصال إسرائيل من جانب واحد عن الفلسطينيين هو سيناريو قائم وناجح ومعلن من قبل الحكومة الإسرائيلية كما بينا وإن مسألة تحقيقه مرتبطة باستكمال الجدار ، ومع أنه سيترك وراءه مقترح دولة أو حكم ذاتي للفلسطينيين في ثلاثة محابس للفلسطينيين كمقدمة لسناريوهين اثنين لاستخدام أحدهما كتوطئة لسيناريو الوطن البديل ، فإن حظوظ اعتماد أحدهما وهو سيناريو الثلاث دول لا تبدو كبيرة ولا مشجعة لإسرائيل نظرا لكثرة المحاذير التي ترافقه وترافق عملية الوصول إليه . حيث أننا شاهدنا المخاض المأساوي المفترض منطقياً الذي يرافق التحول إلى سيناريو الثلاث دول هذا من خلال التهجير القسري ولا حظنا التعقيد والصعوبات والغموض الذي يحيط بتنفيذ هذا السيناريو وعدم وضوح أو استكمال الرؤية بشأن تفصيلاته لدى متبنيه وطارحيه . كما أن هذا السيناريو يفتقد إلى تعاون وشراكة السلطة الفلسطينية

كجهة أساسية ليس لما توفره من تسهيلات وتذلله من صعوبات فقط ، بل لأن شراكتها تضفي المشروعية على السيناريو ومستحقاته . ومن ناحية أخرى فإن الأساس الذي يقوم عليه هذا السيناريو في حالة استثناء شراكة السلطة الفلسطينية ورغبتها الحرة سيكون هو مبدأ الإلحاق والضم وهو مبدأ لم يعد مقبولا ولا ممكنا في ظل الظروف الفلسطينية والأردنية والدولية الراهنة . كما أنه سيناريو يفتقد إلى أي قالب قانوني ويتعارض مع مبدأ حق تقرير المصير للشعبين الأردني والفلسطيني . ومن هنا فمن غير المعقول أن إسرائيل والولايات المتحدة ومؤيدي هذا السيناريو لا يعلمون بهذه الصعوبات وغيرها الكثير . وعليه فإن اعتماد إسرائيل لهذا السيناريو لن يكون إلا في حالة عدم عثورها أو تأمينها للبديل الذي يكون جسرا آمنا وسهلا يربط بين دولة المحابس وسيناريو الوطن البديل دون المرور بسيناريو الثلاث دول .

ولعل الحل لدى إسرائيل يكون في تعاون السلطة الفلسطينية معها كجهة مؤهلة للاستجابة إلى مستحقات سيناريو الانفصال الإسرائيلي من جانب واحد من خلال سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد بإعلان دولتهم المؤقتة والوهمية في الكنتونات الثلاثة برعاية إسرائيلية ودولية كما سيلي تفصيله تاليا تحت عنوان سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد .

سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد

خيار فلسطيني

(إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد في مناطق التواءات الجدار الثلاث، ومحاذيرها)

محددات السيناريو كخيار

يجب أن يكون حديثنا عن هذا السيناريو قائما على فهم ثلاث نقاط أساسية : **الأولى** أن الحكم على أي سيناريو يقوم به أي طرف من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي فيما إذا كان هذا السيناريو يندرج أو لا يندرج تحت فكرة ومسمى الخيار كمصطلح سياسي هو أمر مرتبط بتغطية ذلك السيناريو لفكرة الخيار جزئيا أو كليا في مرحلة ما ، بمعنى أنه مرتبط بمدى إسهامه في تغطية احتياجات إسرائيل لتحقيق مشروعها الصهيوني بحده الأدنى على الأقل . **أما النقطة الثانية** : فهي أنه في الوقت الذي يستطيع فيه أي طرف من أطراف الصراع العربي الإسرائيلي المباشرين كالطرف الفلسطيني مثلا عرض نفسه أو تسمية نفسه كخيار جزئي من خلال سيناريو معين يحقق له ولإسرائيل مصلحة مشتركة ، إلا أن اسرائيل تبقى هي التي تقرر قبول أو رفض هذا العرض طبقا لرؤيتها ولمخططها في تلك المرحلة ولتوقيت ذلك العرض . وقد سبق لإسرائيل أن رفضت خيارات أردنية كخيار الفدرالية وكذلك الوحدة . كما أن العبرة هي في الرفض الإسرائيلي الحقيقي إذ أحيانا ما يكون الرفض صوريا .

ومن هنا فإن تنفيذ هذا السيناريو الفلسطيني على الأرض يبقى رهنا بالموافقة الإسرائيلية الصريحة أو الإيحائية طبقا لمصلحتها أو رؤيتها للمرحلة . وموافقتها هذه تعرف من خلال إحدى نقطتين الأولى هي موافقة الولايات المتحدة الصريحة على إعلان هذه الدولة ، والثانية هي إصرار السلطة على تنفيذ خطتها في حالة معارضة

الولايات المتحدة متسلحة بموافقة دولية ما حتى لوكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ذلك أن هذا الإصرار عندها لا يكون إلا بعد موافقة أمريكية ضمنية مستندة إلى موافقة إسرائيلية ، وذلك من أجل تغطية التداعيات والاحتياجات الكثيرة والأساسية لقيادة السلطة والمفترضة لذلك السيناريو كدولة ستكون تحت الإحتلال . بمعنى أن هذ السيناريو الفلسطيني لا ينفذ إلا برغبة إسرائيلية حقيقية . وأنه إذا نفذته السلطة الفلسطينية فسيكون في الواقع تنفيذا برغبة إسرائيلية هي بالضرورة خفية وأن الولايات المتحدة هي التي ستكون عندها في الواجهة . وتكون السلطة هنا تنفذ خيار فلسطينيا بتسمية إسرائيلية .

أما النقطة الثالثة فهي : أن من غير المهم أن تكون خطوة السلطة الفلسطينية في إعلان نفسها دولة بأي صيغة تحت الإحتلال عملا واعيا من قبلها أو غير واع وبالتحديد فليس من فرق في النتيجة بين أن تكون السلطة قد أقدمت على هذه الخطوة باجتهاد خاص ونية طيبة ومن ذاتها وبين أنها تقوم بها بترتيب أو إيحاء من الغير ، وذلك لأن مستحقات ونتائج قيام هذه الدولة ستكون هي نفسها .حيث أن أعتماد السلطة الفلسطينية لنفسها كخيار لإسرائيل من خلال هذه الدولة ضمن المحابس الثلاثة التي سيصنعها الجدار كما فصلنا جغرافيتها وشروط إسرائيل لقيامها هي خطوة في الواقع على الأرض تمثل تعاونا معلنا ومسبقا من قبل السلطة الفلسطينية مع مبادرة الحكومة الإسرائيلية في قبول الدولة الفلسطينية ضمن المفهوم الإسرائيلي جغرافيا وسياديا وأهدافا وعلى الوجه الذي وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في ٢٠٠٤/٦/٦ . وصادق عليها الكنيست في تشرين الأول من نفس العام باسم خطة الانفصال .وأنها بالتالي تمثل الجسر والآلية التي ستؤدي إلى المحذور أردنيا وعلى صعيد الحفاظ على الحقوق الفلسطينة معا . ولن تؤدي هذه الخطوة أو اللعبة إن تمت إلى إجبار إسرائيل على منح السلطة السيادة على الضفة الغربية ولا على إخلاء المستوطنات أو هدم الجدار ولا على تسوية مكونات القضية الفلسطينية وعودة اللاجئين .

إن على هذا الأساس وحده أبحث تاليا في هذا السيناريو فنيا ومنطقيا

كسيناريو موجود ، وسواء استخدم أم لم يستخدم ، ودون اعتبار لما يجري ويقال ويحدث إعلاميا أو سياسيا على خلفية إعلامية .

طبيعة سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد

ذكرنا سابقا أن هذا السيناريو إلى جانب سيناريو الثلاث دول هما سيناريوهان يترتب الواحد منهما في حالة اعتماده على انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد ويرتبط به بعد استكمال الجدار وتركه خلفه المحابس أو الكنتونات الثلاثة . وأن أي من هذين السيناريوهين يؤدي دور الآلية الموصلة إلى مقدمة الوطن البديل مع الاختلاف في الصعوبات وفي المحاذير المتعلقة بكل منهما ، ونحن هنا نتكلم عن تنفيذ السيناريو وليس مجرد الإعلان عنه .

إلا أن السلطة الفلسطينية عندما تطرح فكرة إعلان نفسها دولة من جانب واحد تحت الإحتلال وسواء كان ذلك حقيقة بقصد إقامتها أو كبالون اختبار أو مجرد إعلان رهن التنفيذ مستقبلا ، فإنما هي تطرح نفسها خيارا جزئيا وتبتغي منه خدمة نفسها أو القضية الفلسطينية بطريقة ما إلى جانب خدمة إسرائيل في تحقيق المشروع الصهيوني بطريقة ما وجزئية أو مرحلية . حيث أن هذه الدولة إذا ما أعلنتها السلطة الفلسطينية تحت الاحتلال لمجرد الإعلان والضجيج فإنها في الوقت الذي لا تحقق فيه شيئا على الأرض الاأنها ستكرس فكرة الدولة الفارغة المضمون على المستوى الدولي سياسيا وإعلاميا وتغطي على إجراءات إسرائيلية خطيرة على الأرض الفلسطينية . أما إذ أعلنتها بهدف إقامتها أو المباشرة بإقامتها من جانب واحد فإنما تفعل ذلك حينها وهي تعلم بأنه عمل لا ينجح إلا بالتفاوض السياسي أو بالمقاومة كطريق موصل إلى إنهاء الإحتلال كمقدمة أساسية لقيام مثل تلك الدولة على أرضية سليمة ونظيفة تخلو من فكرة الخيار التي تخدم الهدف الصهيوني . وبغير ذلك فستكون السلطة عندها تطرح نفسها خيارا فلسطينيا لصالح إسرائيل وضد مصلحة الأردن حيث لن تكون هذه الدولة على الأقل ابتداء على كامل الأراضي المحتلة عام ٦٧ ، وأنها ستكون بدون

سيادة ولا حدود ولا قدس ولا عودة اللاجئين وضمن الكنتونات التي خلفها الجدار ، وهو الأمر الذي يعني بنفس الوقت لإسرائيل بأن السلطة ستقيم حكما ذاتيا في الواقع ودولة في الظاهر تنتهي إلى الفشل في تحقيق نفسها ليكون الحل في النهاية انخراط هذه الدولة الوهمية بالخيار الأردني .

ولذلك فإن سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد هذا من خلال قيام السلطة الفلسطينية بإعلان نفسها دولة في تلك المحابس إعلاميا أو حقيقة تحت سيادة الاحتلال ودون تسوية لمكونات القضية الفلسطينية ولا لمسائل الحل النهائي يعتبر من جملة اعتبارات استجابة سلسة لاستحقاقات انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد ولاستحقاقات بناء الجدار وانسجاما مع أهدافهما وتسهيل تحقيقها . **أن هذا السيناريو الذي يقع في صلب الخيار الفلسطيني المرحلي والذي لا يكون إن تم فعلا إلا بموافقة من الولايات المتحدة الأمريكية المستندة إلى موافقة إسرائيل العلنية أو الخفية ، أقول أنه عندها أي عندما يكون هذا السيناريو مقبولا ومواتيا من حيث التوقيت لإسرائيل فإنه يكون بمثابة الهبة الإلهية لها** God Sent لأنه يأتي عندها في ظل عدم وجود سيناريو واحد بمضمون ملائم وبدون محاذير لإسرائيل من حيث أنه يؤدي بسلاسة إلى تتويج نجاحها بتحقيق هدفها الأساسي من بناء الجدار وما يبنى علية من سيناريوهات تؤدي إلى الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل . أما فلسطينيا فإنه وفي حالة براءة إطلاق هذا السيناريو فإنه عندها يبدو وكأنه جاء انقلابا على سيناريو الثلاث دول ومآسيه ومآسي الوصول إليه على السكان الفلسطينيين كما فصلناها ، وكما يأتي لتعزيز موقف السلطة التفاوضي افتراضا منها وانقلابا على إضعاف دورها الذي يفترضه سيناريو الثلاث دول إلى حد الإلغاء لكونه أي سيناريو الإنفصال هو سيناريو يفترض إلغاء سيناريو الثلاث دول . **وبخلاف ذلك وفي سياق براءة إطلاقه أيضا سيكون هذا السيناريو قد جاء انقلابا أو تعبيرا غير محسوب على حالة الفراغ والجمود والوصول لطريق مسدود مع فقدان الخيارات والأوراق ولن يكتب له عندها أن يرى النور .**

إلا أن الحديث عن هذا السيناريو في حالة أن وقع فعلا كخيار فلسطيني يطرح نفسه من خلال دولة مفترضة يعلن عنها أو تقام تحت الإحتلال في هذه المرحلة أو أية مرحلة قائمة ،هو حديث يفترض منطقيا حينها أن لا يكون عن عمل معزول ولا عفوي ولا عبثي ولاعن عمل أحادي الجانب في واقعه وخلفيته . بل هو وبالضرورة حديث عن عمل مدروس من قبل السلطة ومتدارس مع غيرها . سيما وأن السلطة ممثلة بقيادتها من أصحاب الخبرة والحنكة السياسية والتجارب الطويلة قد أعلنت بأنها ستقدم عليه وتعلن نفسها دولة دون توضيحات تزيل الغموض وتجيب على الأسئلة بصرف النظر عن عودتها لتذكر بأنها لن تباشر هذه الدولة تحت الإحتلال لأن مجرد إعلانها تحت الإحتلال سيحقق الأضرار المفترضة كما بينا سابقا . وإلا فكيف للسلطة الفلسطينية بشخصياتها الذين لا شك بوعيهم السياسي أن تعلن نفسها دولة دون تفاوض سياسي مع إسرائيل بل بمجرد تغيير اسمها وفي ظل الوضع الاستيطاني القائم ووضع الجدار الفاصل والناهب والظروف القائمة على الأرض تحت الاحتلال وممارساته عمليا وبما يشمل كل مناطق الضفة المصنفة أ ، ب ، ج ، في اتفاقية أوسلو ، ودون أن يجد أي جديد على الأرض من حيث مكونات القضية الفلسطينية ودون أن يكون هناك أية مقومات جغرافية أو اقتصادية أو مالية أو سيادية أو حتى سياسية يفترض توفرها لمثل تلك الخطوة ؟ ثم كيف يكون تفكيرا سويا منها أن لا تفكر كقيادة دولة متوقعة بالخطوة التالية لإعلان الدولة في هذه المحابس التي لا سيادة فيها ولا حرية حركة ولا منفذ حدودي متاحا ، **بمعنى كيف ستكون الخطوة التالية بعد فشل مشروع هذه الدولة وهو السؤال الكبير والأخطر** . ونحن هنا نتكلم بالمنطق لا بالواقع الذي لا نقف عليه . وبالمقابل فإننا لا نجد منطقا مرئيا أو محسوسا في تصوير هذه الخطوة وكأنها تأتي في قالب وطني أو كرد موهوم على التعنت الإسرائيلي وبأنها خطوة ستحرك الرأي العام الدولي أو توصل للدولة الفلسطينية القابلة للحياة وذات السيادة على الأرض الفلسطينية .

إذا ، وفي هذه الحالة أي في حالة أن نفذت السلطة هذا السيناريو المزمع استخدامه من خلال مجرد إعلان هذه الدولة فإنه سيكون قد جاء في إطار استجابة

لتفاهمات لا يستبعد أن تكون ضمنية Tacit مع إسرائيل أو صريحة مع أصدقاء إسرائيل أو مع كليهما في المحصلة . وعلى أقل احتمال سيكون في إطار تجاوب السلطة الفلسطينية مع وعود زائفة في سياق ستحقاقات استكمال بناء الجدار وعملا موازيا ومستجيبا لانفصال إسرائيل حينها عن الفلسطينيين من جانب واحد انطلاقا من سياسة التعايش مع الأمر الواقع والرضوخ له والتي من الواضح أن السلطة الفلسطينية تختطها إلى حد بعيد . بمعنى أن هذا السيناريو إن جاء بموافقة دولية أو سيحظى بها فإن استحقاقات استكماله ستقوم بها إسرائيل على صورة ردة فعل منها والتي ستخدم بمحصلتها المشروع الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية والكيان السياسي الأردني .

التفصيلات المفترضة لسيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد وكيفية أدائه لدوره في الوصول للخيار الأردني

إذا ما دخلنا في تفصيلات هذا السيناريو المفترضة في حالة تنفيذه . فستقوم السلطة الفلسطينية بإعلان نفسها دولة فلسطينية في ساعة الصفر في الكنتونات الثلاثة كما فصلناها لدى الحديث عن سيناريو انفصال إسرائيل من جانب واحد . ومن المنطق أن تكون إسرائيل أو أصدقائها الذين يدعمون خطة السلطة هم من يتحكمون في ساعة الصفر هذه طبقا لترتيبات سياسية مفترضة وأخرى ظرفية ومادية مفترضة أمام وخلف الجدار على الأرض ، وعندها لن يكون من الضروري أن تعلن اسرائيل انفصالها عن الفلسطينيين لأن إعلان السلطة انفصالها بدولة يفي بالغرض المطلوب إسرائيليا .وإسرائيل بموجب هذا السيناريو الفلسطيني ستبقي على سيادتها على كل فلسطين ، وستبقي أيضا على مكونات القضية الفلسطينية كما هي وعلى رأسها اللاجئين ، بمعنى أن هذه الدولة بالنسبة إلى إسرائيل ستكون بمثابة Enclave وفي واقعها منطقة حكم ذاتي ، ولا بأس أن تعتبرها السلطة الفلسطينية دولة وكذلك لا بأس أن يقوم المهتمون بالعمل التفاوضي المفترض والمفترض فشله لتحقيق شروط الدولة . وعلى هذا الأساس وفي حالة أن كانت إسرائيل أو الولايات المتحدة واعيتين

على الشرك الذي وقعت فيه السلطة ستبدأ عندها عملية شرعنة أو العمل على شرعنة هذه الدولة الفلسطينية وحشد التأييد الدولي للاعتراف بها ودعم قيادتها ماليا واقتصاديا دون انضمامها إلى الأمم المتحدة لتبقى دولة de facto وحكومتها بمثابة the de facto government . وبما يوازي وضع الضفة الغربية القانوني في الواقع لدى انضمامها للأردن بعد حرب ١٩٤٨ . وبهذه الحالة سيتم من ناحية ، تغطية الإهتمام الإسرائيلي من حيث إبقاء سيادتها على كل الضفة الغربية من البحر إلى النهر في ظل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية كدولة من وجهة نظر القانون الدولي والأمم المتحدة ، وسيتم من ناحية أخرى تغطية اهتمام السلطة الفلسطينية وكل من يقف وراء هذا السيناريو بما فيه إسرائيل من حيث الاعتراف الدولي بما فيه اعتراف الولايات المتحدة والدول العربية بدولتهم الفلسطينية كأمر واقع سواء كان وضعها مشروعا أو غير مشروعا de facto state وعلى نفس الطريقة التي اعترف بها بالمملكة الأردنية الهاشمية عندما اتحدت الضفة الغربية معها . وعلى أن يبدأ بعد ذلك العمل السياسي المفترض فلسطينيا ودوليا لتحقيق هذه الدولة لنفسها وبالتفصيلات المطلوبة في خارطة الطريق .لكن النجاح في ذلك ليس هو المطلوب إسرائيليا ولا المقدور عليه دوليا وأن بقاء الوضع دون تقدم لن يكون هو المقبول فلسطينيا ولا بد من الوصول إلى نتيجة معينة وهي بالضرورة نتيجة لا تخرج عن فشل هذه الدولة في تحقيق نفسها والبحث عن مخرج أو عن الخطوة التالية وكما سيلي .

أما عن كيفية انتهاء هذه الدولة الفلسطينية الوهمية ومصيرها فذلك يتمثل في فشلها المحتوم الذي يؤدي بها للانخراط بالخيار الأردني بسيناريو ما وصولا إلى سيناريو الوطن البديل وإذا كان حديثنا هنا هو افتراضا منطقيا ، فسيكون السيناريو المفترض لوصول هذه الملهاة لهذه النتيجة قائما على جملة متطلبات مفترضة ولعل أولها أن تعطى قيادة تلك الدولة حرية الحركة والتسهيلات داخليا لتقوم بواجباتها في السيطرة على السكان ومعالجة احتياجاتهم وكذلك محاولات معالجة الوضع في غزة وستجد الدعم المالي والإقتصادي والسياسي . وسوف يترافق هذا الوضع بنفس الوقت مع استمرار الجهود السياسية الإقليمية والدولية الزائفة لتغييره على الأرض لصالح تحويل

هذه الدولة إلى دولة قابلة للحياة وذات سيادة ومعالجة مكونات القضية الفلسطينية ومسائل الحل النهائي . وستستمر هذه الجهود الزائفة في الإنتقال من فشل لآخر إلى أن ينتهي المطاف بتفهم عام وتفهم الشعب الفلسطيني في الداخل وفي الشتات بأن مسألة تحويل دولة الأمر الواقع هذه إلى دولة ذات سيادة وقابلة للحياة أمر غير ممكن عمليا وأن تسوية القضية الفلسطينية ومكونها الأساسي اللاجئين أمر لم يعد قابلا للتحقق عمليا على الأرض ، وأن ليس هناك من جدوى لأي تصميم دولي أو قرار بهذا الشأن . حيث عندها كذلك تكون قيادة هذه الدولة في ضوء عجزها المفترض عن تحقيق نفسها كدولة قابلة للحياة أو ذات سيادة على الأرض الفلسطينية وعجز المجتمع الدولي عن مساعدتها بذلك ،وكذلك في ظل عجزها عن تحقيق أية تسوية لأي مكون من مكونات القضية الفلسطينية والمندرجة جميعها في قضايا الحل النهائي أمام التعنت الإسرائيلي المفترض لذلك . . أقول عندها تكون قيادة هذه الدولة التي تكون بدورها قد أنهكت مع سكانها مهيأة كغيرها من دول المنطقة بما فيه الأردن ومعذورة في التعاطي مع المتاح والمطلوب دوليا وإسرائيليا وذلك في ظل وفي ضوء استمرار التواطؤ الدولي مع خيوط المؤامرة الإسرائيلية . حيث عندها ستبدأ الدولة الفلسطينية الوهمية هذه في الكنتونات الثلاثة والتي تشكل بمجموعها Enclave والتي تعيش حالة الحكم الذاتي المقيد إلى درجة كبيرة بالتعاون المفترض مع الأطراف الإقليمية والدولية للخروج من هذا الوضع الذي سيصل إلى طريق مسدود . وهذا التعاون هو ضمن المشروع المخطط له وهو الخيار الأردني والذي يؤمن لتلك الدولة الفاشلة مخرجا من واقعها الذي ازداد مرارة ، ومخرجا لتسوية مشاكلها الداخلية من اقتصادية واجتماعية وحياتية التي استعصى حلها ، ويؤمن لها أيضا تسوية مشاكلها على الجانب الرسمي والخارجي المتمثل في تغطية مكونات القضية الفلسطينية التي لا يمكن للدولة الفلسطينية الوهمية هذه أن تستمر دون تغطيتها ، والمشروع المخطط له هذا أو الذي سيفرض نفسه كمخرج منطقي هو بالضرورة مشروع الخيار الأردني بسيناريو معين يكون مقدمة لسيناريو الوطن البديل أو يذهب إليه آليا .

إن هذا السيناريو الذي سيكون سيناريو المقدمة أو الجسر ، سيكون في إطار خطة

دولية تأخذ أي شكل من أشكال استيعاب الأردن للدولة الفلسطينية الفاشلة تلك والتي هي في واقعها منطقة حكم ذاتي بأي شكل من أشكال أو صيغ الإتحاد ، وعندها ستكون بالضرورة صيغة من خارج نطاق المعايير المتفقة مع علم السياسة ومع النظم السياسية أو مع القانون الدولي بل في إطار حكم الأمر الواقع de facto . أما الإتحاد المنتظر والمتفق مع القانون الدولي والذي سيفرض نفسه في هذه الحالة فسيكون بين دولة الوطن البديل أو مقدمتها وبين إسرائيل في إطار مستلزمات إنجاح تنفيذ سيناريو الوطن البديل . أما التفصيلات المفترضة فستكون في سينار الوطن البديل وآلية تحقيقه كما سيلي تفصيله في مكانه من هذا الكتاب .

وبالمحصلة ، فإننا لونظرنا إلى هذا السيناريو وتفصيلاته وأهدافه في سياق غير تآمري فإنه عندها يبدو وكأنه سيناريو الحل الوسط أو Copmpromise بين سيناريو الفدرالية المتمثل بمشروع المملكة الأردنية - الفلسطينية الهاشمية غير المواتي إطلاقا لإسرائيل وأطماعها لا سيما من حيث افتقادها للسيادة على الضفة الغربية وبقية المحاذير التي ذكرناها ، وبين سيناريو الثلاث دول غير المواتي إطلاقا للسلطة الفلسطينية بصفته يضعف دورها إلى درجة الإلغاء وكما أن هذا السيناريو عندما يلغي سيناريو الثلاث دول فإنما يقطع الطريق على كل التعقيدات المتصلة به وبتنفيذه وعلى غموض تفصيلاته ومحاذيره على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي . وليأتي هذا السيناريو آليا ومنطقيا اختصارا وتسهيلا للطريق نحو الوطن البديل من خلال الإنتقال من هذه الدولة الطاردة التي ستتبناها السلطة الفلسطينية مباشرة إلى السيناريو الذي يوصل إلى مقدمة الخيار دون لجوء إسرائيل إلى إيصال الفلسطينيين في المحابس الثلاثة إلى حافة الكارثة والهجرة وإسقاط أو إضعاف السلطة الفلسطينية

الوطن البديل

(خيار أردني)

طبيعتة وتفصيلاته كسيناريو / وإمكانية تمريره على الصعد الداخلية

مشروعية الحديث عن الوطن البديل

بداية ، إن الدولة الفلسطينية القابلة للحياة وذات السيادة والتي ستحل في إطارها مسألة اللاجئين الفلسطينيين ستقوم كمطلب وكضرورة دولية وإسرائيلية وعربية ، وحيث أن قيامها في فلسطين يتعارض مع تحقيق المشروع الصهيوني بحده الأدنى وأنه بطريقها لأن يصبح قيامها عملياً على الأرض أمراً مستحيلاً . فإن تعذر قيامها هذا في فلسطين على وجه التحديد واليقين سيجعل مكانها هو الأردن وعلى وجه التحديد واليقين وليس أي مكان آخر . ففكرة الوطن البديل بهذا هي ضرورة لإسرائيل ما فتئت تعمل لها على الأرض من خلال القضاء على مقومات إقامة الدولة الفلسطينية عمليا على الأرض الفلسطينية والقضاء على عوامل إفشال تحقق فكرة الوطن البديل على الجانب الآخر ، ومن خلال الترويج لها دوليا كوطن أصيل وعلى أساس اعتبارها أن الأردن **يمثل الجزء الشرقي من فلسطين التوراتية أو فلسطين الأراضي المقدسة** .

وعليه فان فكرة الوطن البديل هي فكرة قائمة وقضية إسرائيلية ما دامت تمثل رؤية إسرائيل لتسوية القضية الفلسطينية وما دامت إسرائيل تتبنى المشروع الصهيوني بحده الأدنى ، الذي يستثنى الأردن من الدولة اليهودية وهي ما زالت كذلك ، **والحديث عن مشروع الوطن البديل بهذا هو حديث عن شيء موجود أو مطروح وإسرائيل أصبحت تتكلم به بصريح العبارات وعلى المستوى**

الرسمي ، وما زالت الفكرة هدفا استرتيجيا في الفكر الصهيوني وأدبياته ولإسرائيل ومفكريها وساستها كممثلين ومنفذين لهذا الفكر . بل أن إسرائيل ذات النظام السياسي البرلماني بدأت تطلق بالونات اختبار دولية حول الفكرة كمشروع من خلال برلمانها بصريح العبارة واتخاذ قرار بشأنها . وطالما أنه مشروع موجود فإن الحديث البناء والهادف والمواتي عنه وفيه هو حق مشروع للأردني وللفلسطيني على السواء إن لم يكن ضروريا . وإن اعترافنا نحن الأردنيين بأنه تحد ما زال موجودا هو أول الشروط الأساسية لمقاومة هذا المشروع وإفشاله والذي لا يكون بإنكار وجوده ولا بالإستخفاف بإمكانية تحقيقه ولا بالثوابت الأمريكية العقدية إزاء إسرائيل والتي سنأتي إليها ، ولا بالثقة غير المستندة على أسس مادية .

ويجب أن يكون معلوما لدى كل من يتحسس من إثارة موضوع الوطن البديل بطريقة هادفة على الساحة الأردنية بأن الأمر لا يحمل ولا يتحمل أية اتهامات ولا إسقاطات وبأنه بالضرورة ليس هناك من جهة عربية رسمية وخاصة أردنية أو فلسطينية ترغب بتنفيذ فكرة الوطن البديل أو لا تريد مقاومته ، لأن ذلك وعلى الأقل يتعارض مع المصالح الشخصية لقيادات هاتين الجهتين تماما كما يتعارض مع مسئولياتهما ومع المصالح الوطنية العليا والقومية التي تهمهما وتهم شعبيهما . إلا أن هذا الموضوع أكبر من المحذورات والمحظورات والممنوعات لأنه أكبر من الجميع حيث لا ينفي أبدا أن هذه الجهات العربية الرسمية وأعني الأردنية والفلسطينية قد تجد نفسها مرغمة على أن تسير وفق هذه الخطة إذا ما استطاعت إسرائيل والغرب من فرض الفكرة كأمر واقع عليهما أو على أحدهما ابتداء في ظروف أردنية وفلسطينية داخلية ودولية ضعيفة ومهيأة والأمثلة في منطقتنا ما زالت ماثلة .

ولذلك فاني عندما أطرح هذا الموضوع بأي اتجاه كان فإنما القصد هو العمل باتجاه التحفيز لمواجهة التحدي ولسد كل الثغرات على الصعد الإسرائيلية والفلسطينية والأردنية والدولية التي تسهل تحقيق هذه المؤامرة

وهي ثغرات تقف إسرائيل من ناحية وراء صنعها على الأرض الفلسطينية ماديا وسياسيا وإعلاميا ، مع وقوفنا نحن كحكومات أردنية وسلطة فلسطينية كالمتجاهلين لها ولخطورتها بل وإنكار وجودها وهو الموقف النابع من عجزنا عن مواجهتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإننا نحن على الجبهتين الأردنية والفلسطينية من يقف أيضا وراء صنع ثغرات داخلية أكثر أهمية لأنها هي نفسها الثغرات التي تجعلنا عاجزين عن المواجهة ، وتمهد الطريق للطامعين في إنجاح وتنفيذ مؤامرة الوطن البديل من خلال سلوكنا غير المواتي إزاء معطيات الوطن البديل على الأرض والتي سيلي تفصيلها .

وكما أشير بهذا السياق أيضا إلى نوعية السياسية الإعلامية والمناظرات على الفضائيات على ألسن بعض الأردنيين من إعلاميين وكتاب في سياق مواسم الحديث عن سياسة الوطن البديل وإسهاماتهم التي لا تأخذ إلا شكلا واحدا وهو مهاجمة من يتحدث بالموضوع بتصريحات وعبارات هجومية واتهامية ، وهي إن لم تكن عفوية أو سطحية وغير جادة وفي سياق سياسة الفزعة اللغوية على طريقتنا الأردنية ومن قبيل الجهل بالواقع ، فإنها بالتأكيد تكون تصريحات من واقع سياستنا الإعلامية ولا سند مادي لها وينقصها الشعور بالمسئولية ، فجاءت وكأنها مصممة للمزايدة على الحقيقة وللاستهلاك المحلي الآني وربما التملق والتسلق المترجم على شكل إسقاطات من أصحابها على غيرهم تكشف في الضرورة ما في نفوسهم . سيما وأنها تصريحات تتزامن مع وجود بعض الدلالات والإشارات الهامة والحساسة على تساهل الحكومة الأردنية مع وسائل التمهيد لتحقيق سيناريو الوطن البديل هذا أو عجزها عن مواجهتها ليس فقط على الأرض الفلسطينية بل على الأرض الأردنية وربما بذريعة حرية النشر . وسنأتي إليها في سياق حديثنا عن السلوك الأردني وخطورته إزاء معطيات الوطن البديل .

وفي المحصلة ستبقى فكرة الوطن البديل قائمة وتتعزز على الأرض إلى أن تتخلى إسرائيل عنها بعد تخليها عن المشروع الصهيوني بحده الأدنى وإلى أن نراها

تتعامل بجدية مع المشاريع الدولية التي تتضمن إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على الأرض الفلسطينية كحل الدولتين أو المبادرة العربية . وإن إقناعها أو إجبارها على التخلي عن مشروعها هي مسئوليتنا الأولى ورأس أولوياتنا فليست هي قدراً محتوماً علينا ، وكما لا تتحقق بآليات عسكرية مختلة أو غير مختلة .

وإزالة لأي لبس أو سوء فهم يحسن التأكيد هنا على نقطتين ، **الأولى** : إن مسألة الوطن البديل ليست محل **اختلاف بين الأردنيين والفلسطينيين** ولا محل تحسس أو صراع بينهم بل هي محل تعاون على مقاومتها بصفتها تتشكل تناقضاً أساسياً لكل منهما . وأنه ذا لم يكن هذا التعاون قائما وجادا فإن استحقاقات ونتائج تنفيذ السيناريو ستتعدى مسألتي تصفية القضية والحقوق الفلسطينية وتصفية الكيان السياسي الأردني لتصيب استقرار العلاقات بين الشعبين الشقيقين لا سمح الله .

والثانية : أن الرفض الواعي لفكرة الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل لا يعني رفضا لجمع الشعبين الشقيقين الأردني والفلسطيني في دولة وا حدة أو اتحادية . بل أن مثل هذا الأمر مرحب به على أن يكون من خارج نطاق فكرة الخيار الأردني وهو ما لا يكون إلا بعد توفر شروط قانونية وسياسية معينة يتحقق من خلالها ابتداء للشعب الفلسطيني ما هو متحقق حاليا للشعب الأردني من وجود دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية قابلة للحياة ومستقلة وذات سيادة في إطار تسوية كل مكونات القضية الفلسطينية بما فيه مسألة اللاجئين الفلسطينيين استنادا للقرارات الدولية ، ومن ثم أن تكون هذه الوحدة خيارا حرا لشعبي الدولتين . بمعنى أن رفض الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل لا يعني أكثر من رفض لمحاولات تصفية الحقوق الفلسطينية والقضية الفلسطينية ومكوناتها ورفض بنفس الوقت لاستهداف الكيان السياسي الأردني القائم وحقوق شعبه وبالتالي رفضاً إلى تحويل الصراع مع اسرائيل إلى صراع بين الأخوة .

تفصيلات سيناريو الوطن البديل المفترضة فنيا وآليات الوصول إليه وتطبيقه

ربما يكون الحديث عن التفصيلات هنا هو حديث فني في إطار سياسي ولكنه بمجمله حديث يقوم على أسس مفترضة منطقياً من الواقع السياسي والمادي القائم أكثر من قيامه على أسس من الجمل الخبرية العائدة لمصدر ما على سبيل المثال . وتاليا أتناول في هذا السياق طبيعة فكرة سيناريو الوطن البديل وملامحها والسند القانوني المطروح إسرائيليا وكذلك جغرافية الدولة الجديدة ومستلزمات نجاح قيامها وعلاقتها القانونية والسياسية مع إسرائيل ومن ثم آليات تنفيذ السيناريو وعلى النحو التالي :

يقوم سيناريو الوطن البديل على استبدال الكيان السياسي الأردني القائم حاليا إلى جانب النظام الهاشمي بكيان سياسي ديمقراطي جديد ونظام جديد قائم على المعادلة السكانية الفلسطينية/ الأردنية على الأرض بصرف النظر عن الإسم الجديد للدولة . ويكون ذلك ابتداء أو على مرحلتين من خلال ما تقرره الظروف اللازمة لإنجاح السيناريو وصولاً لما تؤيده صناديق الاقتراع والتي سيكون فيها الثقل السكاني الفلسطيني متعززا أكثر وأكثر ، وبكل ما يفترضه ويقتضيه الوضع الجديد من دستور جديد ، وتغيير في المؤسسات القائمة أو استحداث اللازم منها . ولا يغير من مفهوم الدولة الجديدة هذا إن يبقى النظام الملكي لفترة انتقالية بصلاحيات بروتوكولية فقط ، فهذا أمر ربما يكون مرتبطا بطبيعة السيناريو الذي يسبق سيناريو الوطن البديل وبما إذا كانت فكرة الوطن البديل ستتحقق على مرحلة واحدة أم على مرحلتين . بمعنى أن **فكرة الوطن البديل تعني من جملة ما تعنيه توطين الكيان السياسي الفلسطيني أو التوطين السياسي للفلسطينيين .**

أما من حيث الضفة الغربية والسيادة عليها في إطار هذا السيناريو فان إسرائيل ستحتفظ من خلاله بالسيادة **الكاملة على كل الأراضي الفلسطينية** من البحر إلى النهر كحدود نهائية مع وجود المدن الفلسطينية وسكانها كمنطقة حكم ذاتي على أغلب الأحوال أو في منطقة Enclave في إطار ترتيبات معينة ولكن إلى ما

ليس بلا نهاية وسنأتي لتفصيل ذلك وإلى كيفية التواصل القانوني بين الفلسطينيين في الضفتين وهو الأمر المرتبط بطبيعة علاقة الدولة الجديدة مع إسرائيل . وبالنسبة للقدس فالمتصور أن تكون هناك سيادة فلسطينية بشكل ما على الأماكن المقدسة الإسلامية في إطار وضع شبه دولي للقدس من حيث انفتاحها على العالم .

وأما بالنسبة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين ، فإن سيناريو الوطن البديل يفترض طوي ملف الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية بمختلف مكوناتها وتداعياتها الأساسية بما فيه مسألة اللاجئين الفلسطينيين هذه ضمن حيثيات السيناريو الجديد هذا . حيث سيوطن **الفلسطينيون الموجودون في مناطق عمليات وكالة الغوث وفي دول الشتات** كمواطنين في الدولة الجديدة ضمن حدودها السيادية لا سيما في تلك المنطقة الممتدة شرقي عمان إلى عمق الصحراء المتصلة بالحدود الدولية السورية والعراقية والسعودية سيما وأنها منطقة تستوعب إقامة مشاريع مدن متكاملة . وبالطبع ستكون جنسية هذه الدولة متاحة لكل لاجيء يختار البقاء في الخارج .

أما السند القانوني المزعوم من وجهة النظر الإسرائيلية لمشروعية وجغرافية هذه الدولة البديلة بكيانها الجديد ضمن الحدود الأردنية القائمة حاليا فهو أمر مرتبط بمفهوم الفكر الصهيوني لجغرافية ولحدود فلسطين الذي يعتبر أن فلسطين التاريخية هي نفسها فلسطين التوراتية أو الأراضي المقدسة وتشمل دولة الأردن الحالية . ومن هنا فان إسرائيل تعتبر أن قيام هذه الدولة يستند قانونيا إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ٤٧ كأساس قانوني يطرحه قادتها لقيام هذه الدولة شرقي النهر كأراض تشكل القسم الشرقي من فلسطين بحدودها التوراتية . وعلى أنه كان قد تم إخراج هذه الأرض من وعد بلفور من قبل البريطانيين لأسباب سياسية واستعمارية تخص مصالح بريطانيا والحلفاء من جهة ، ولخدمة وإنجاح المرحلة الأساسية لقيام الدولة اليهودية من جهة أخرى . وبالتالي فان إقامة هذه الدولة الفلسطينية في الأردن يأتي من وجهة النظر الإسرائيلية التي سيتبناها الغرب تنفيذا لهذا القرار الأممي القاضي بإنشاء دولتين يهودية وعربية في فلسطين ، بل تعتبره إسرائيل وكما ورد في كتاب **"مكان بين الأمم"** إلى نتنياهو **A Place Among The**

Nations تنفيذا متحيزا لصالح العرب لأن الدولة العربية ستكون أكبر مساحة . وإن إقامة دولة للفلسطينيين في الضفة الغربية يعني بالنسبة لإسرائيل وجود دولتين للفلسطينيين أو للعرب في فلسطين خلافا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ المشار إليه . وبالطبع فان الحركة الصهيونية ومؤيديها في الحكومة البريطانية وحكومة الإنتداب قد روجوا منذ بداية عملهم المشترك لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بأن الأخيرة من البحر إلى النهر هي بلا شعب ، وبأن شرق الأردن هو مكان مهجور ، وبأن القاطنين في كلا المنطقتين هم جماعة واحدة كعرب أو عربان متنقلين في المنطقة .

أما عن طبيعة علاقة الدولة الفلسطينية الجديدة هذه مع دولة إسرائيل فذلك أمر أساسي وأن وجود هذه العلاقة بشكل مقنن ومتفق عليه يقع في صلب السيناريو واحتياجاته لأن إسرائيل ستبقى محتفظة بالسيادة على الضفة الغربية التي تضم فيه وبنفس الوقت مدنا وقرى فلسطينية بسكانها . ومن هنا فان سيناريو الوطن البديل هذا سيفترض بلا أدنى شك أن تكون هذه الدولة الجديدة بحكم الضرورة والأمر الواقع مرتبطة مع **إسرائيل باتحاد كونفدرالي** بالمعنى العلمي في النظم السياسية[١] ، كعلاقة ممأسسة وملزمة وربما تحت أي إسم أخر تسمح بتواصل السكان الفلسطينيين في هذه الدولة البديلة وبين السكان الفلسطينيين الذين سيبقون في مدنهم المكتظة بهم في إسرائيل وهي هنا الضفة الغربية كما تسمح بسهولة افراغ السكان الفلسطينيين أو انقاص عددهم التدريجي باتجاه انتقالهم للدولة الجديدة بحدودها السيادية . وهو الأمر الذي يترتب عليه **منحهم وضعا قانونيا معينا وهو**

---

(١) يجب التفريق هنا بين الاتحاد الفدرالي وبين الإتحاد الكونفدرالي حيث أن الأخير يبقي على الدولتين مستقلتين عن بعضهما تماما بكل مكونات الدولة وأجهزتها مع فارق ربطهما بما يشبه التحالف أو التفاهمات بقضايا معينة .

(٢) يمكن لهذا الحكم الذاتي أن تقبله إسرائيل لفترة طويلة من الزمن يجري خلالها التضيق على السكان للتخفيف التدريجي منهم ذلك أن إسرائيل تعلم بأنه لن يترتب على وضعهم أية محاذير سياسية طالما أن مسألة السيادة محسومة وطالما أن الدولة الفلسطينية قائمة .

هنا وضع الحكم الذاتي يمنح لهم كأقلية أو مجموعة عرقية لها خصوصياتها وحقوقها[٢] . كما يفترض من خلال هذا الإتحاد اسهام إسرائيل في منح الدول الجديدة حقوقاً مائية وأولويات اقتصادية . ونحن هنا نفترض بقاء السكان الفلسطينيين في مدنهم وقراهم في الضفة الغربية دون وجود إمكانية لتهجيرهم جميعا من أرضيهم وذلك لأسباب كثيرة منها أن هؤلاء السكان الفلسطينيين إذا لم يسمح لهم بالبقاء في إطار الوضع الراهن فإنهم إما سيعيشون حالة الضنك في دولة أو منطقة المحابس الثلاثة وصولا لسيناريو الثلاث دول ، أو سيعيشون حالة الدولة الفلسطينية المفترض قيامها في حالة إعلان السلطة الفلسطينية لنفسها دولة فيها ، أو سيعيشون حالة أي سيناريو أو أساليب أخرى قد تلجأ إسرائيل إليها لتهجيرهم ، وفي كل هذه الحالات وغيرها ربما لا يبدو ممكناً أن يؤدي ذلك إلى تهجيرهم جميعاً وإلى إخلاء الضفة الغربية ومدنها من سكانها قسريا أو طوعيا . حيث أنه وتحت أي ظرف تخلقه إسرائيل من خلال أي سيناريو آخر يعتمد بعد استكمال الجدار ستبقى المدن الفلسطينية قائمة . وسيبقى السكان فيها . هذا علاوة على أن الكثيرين منهم سيرفضون النزوح عن أراضيهم ومدنهم كوطن يعيشونه ويعيشون فيه ولا يعرفون غيره وطنا أو مستقرا ، ومن هنا فانه ليس من المنطق القابل للتطبيق ترحيلهم جميعهم أو حتى استيعابهم بنفس المستوى في مكان آخر . . ولا أتحدث هنا عن سكان المخيمات في الضفة والقطاع الذين سيكون أمر انتقال من تبقى منهم سهلا وربما يكون خيارا يفضلونه . بل عن غيرهم من المستقرين والميسورين وأصحاب الأملاك في المدن الرئيسية في الضفة الغربية .

إذا ، أن سيناريو الوطن البديل سيكون حتما في إطار علاقات مميزه وممأسسة بين إسرائيل وبين هذه الدولة الجديدة أو البديلة كالكونفدرالية مثلا . مع وضع ترتيبات يكون فيها للفلسطينيين الذين سيبقون في الضفة الغربية ضمن السيادة الإسرائيلية وضعا أشبه بالإقليم المتمتع بالحكم الذاتي إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا ، وكما سيتم تقنين وسائل وآليات تنظم وتسمح للفلسطينيين في كلا الدولتين بالتواصل وبما فيه فتح منافذ ، مع

وضع ضمانات للوصول إلى الأماكن لا سيما المقدسة في القدس والخليل . والتي ستبقى رعايتها بيد الدولة الجديدة .

وتحتفظ إسرائيل بموجب السيناريو بالإضافة للسيادة على الفلسطينيين المتبقين في الضفة من حيث أمور كثيرة ، بعلاقات اقتصادية معهم تحت عنوان شعار الاقتصاد "للنهوض بالسلام" الذي يرفعه نتنياهو / ويتم من خلاله تحويلهم إلى عمالة رخيصة في العجلة الاقتصادية الإسرائيلية ومستهلكين بنفس الوقت لا سيما من خلال إقامة المناطق الصناعية . ومن ناحية أخرى فمن غير المستبعد أن تقوم إسرائيل بترحيل تدريجي لأعداد من فلسطينيي الداخل إلي منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني داخل الضفة الغربية التي تكون تحت سيادتها بما يشبه المنطقة المحصورة Enclave .

آليات تحقيق الوطن البديل داخلياً ودولياً

أما عن آلية تحقيق الوطن البديل أو الدولة البديلة فمن الطبيعي والمنطقي بداية أنها ستكون بمسمى الوطن الأصيل ليكون العمل والتوافق الدولي حول الفكرة عملاً مبرراً أخلاقياً وقانونياً . إنها في المحصلة النهائية ستكون دولة من نتاج تفاوضي بين الأطراف الفاعلة والمعنية على الصعيد الدولي وعلى صعيد دول المنطقة والدول المتأثرة أو التي لها علاقة مباشرة بتحقيق ونتائج تحقيق الفكرة أو السيناريو . وتكون أيضا بعد اتفاق هذه الأطراف وتفاهماتها المسبقة على كل المسائل والاهتمامات التي تخصها ، وتحديد كل المحاذير والعقبات الأساسية والتغلب عليها مسبقا أيضا ، وعلى رأسها المقاومة الفلسطينية . إذ لا مناص من أن تكون هذه الدولة دولة توافقية . وليس من المتصور ولا من الحكمة وربما من غير الممكن أن تقوم مثل هذه الدولة باستخدام القوة العسكرية بل ربما يكون ضروريا التلويح باستخدام وسائل الإكراه والقمع لخلق تفاهمات وحلول وسط عند الضرورة . وكما ليس من المتصور أن تقوم هذه الدولة قبل أن يتم تغطية الإهتمامات والمشاغل المتصلة بالأردن الرسمي وتذليل المحاذير والعقبات المتعلقة بها من خارج نطاق المس بتحقيق السيناريو ، وهو ما ينسحب أيضا على القيادة الفلسطينية . وكذلك الاتفاق المسبق على تفصيلات طبيعة العلاقة بين الدولة الجديدة بسكانها وبين إسرائيل .

ولا شك أن ذلك كله يأتي في سياق تهيئة كل الشروط على الأرض للتقدم نحو التفكير بالخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل والتي تقوم أساسا على القضاء تماما على أية إمكانية عملية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة في الأراضي الفلسطينية وموت كل المبادرات الدولية التي تتضمن قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية بما فيه حل الدولتين ، ونجاح إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة والغرب بذلك .

ولعل القاسم المشترك في آليات تحقيق الوطن البديل والذي يعتبر في

المحصلة وبنفس الوقت ضرورة أساسية لتحقيق سيناريو الوطن البديل هو مجرد التخلص من النظام في الأردن والمتمثل في العائلة الهاشمية الكريمة كنظام قائم ويحول ما دام قائما دون فتح الساحة أمام الفلسطينيين لممارسة خيارهم السياسي المستقل والحر في إطار ما سيدعى اسرائيليا ودوليا بالوطن الأصيل وليس البديل ، وخاصة بعد أن تغير النظام الفلسطيني غير المتعاون مع إسرائيل بعد رحيل عرفات وحلول سلطة فلسطينية متعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة أو متفهمة لإجراءاتها وإقناعها بالإنقلاب على فكرة المقاومة كشرط أساسي على الساحة الفلسطينية للتقدم نحو الوطن البديل . وإن السبب في أن هذه الآلية المتمثلة في التخلص من النظام الأردني تعتبر حاجة وشرطا أساسيا لتحقيق الوطن البديل يعود لعدة أسباب أبرزها وأهمها هو أن وجود هذا النظام أصبح يمثل في الواقع ضمانة مفترضة لوجود وبقاء الكيان السياسي الأردني ، وهو ما يعتقده أيضا الأردنيين ، ولأنه كذلك أي النظام يمثل بنفس الوقت بالنسبة لإسرائيل وحلفائها نقيضا مفترضا للكيان السياسي الفلسطيني على الأرض الأردنية ، وبنفس الوقت نقيضاً للمصلحة الإسرائيلية من حيث تحقيق الوطن البديل .

ومع أن هذا المفهوم الذي تطور إلى ما يشبه المعادلة وكرس واقعا هشا على الأرض الأردنية بالذات من شأنه أن يشجع على استخدام الآلية ويعمل على تسهيل إنجاحها ، إلا أن هذه الآلية وكل متعلقاتها بما فيه سبب إسالتها للعاب الطامعين وسهولة وسلاسة نجاحها في تحقيق فكرة الوطن البديل ينبع من شيء أكثر واقعية وهي التركيبة السكانية القائمة في الأردن والتي تتجاوز مسألة التفوق العددي - الذي سيتعمق - إلى النواحي النوعية والثقافية والاقتصادية والتنظيمية . حيث أن ما يتصل منها بالأردنيين من أصول فلسطينية وبالفلسطينيين المقيمين في الأردن بشكل عام بما فيه اللاجئين والنازحين عمليا ونظريا يتميز عما يقابله منها لدى الطرف الآخر وهم الشرق أردنيين من وضع تنظيمي وثقافي واقتصادي وسياسي هش وبلا بنية تحتية ، والذي لا يسنده سوى قرارات إدارية تتمثل بوظائف حكومية عامة وخدماتية وعسكرية تأتي بجرة قلم وتذهب بجرة قلم ، إن هذا الوضع القائم يمثل ولا شك

الأرضية السياسية الجاهزة أمام إسرائيل ومؤيديها لإنجاح وتحقيق فكرة الوطن البديل بمجرد تحديد ساعة الصفر باستخدام آلية تغيير النظام انطلاقا من سيناريو وحدوي معين أو حتى أي مضمون يكون محل اتفاق دولي .

إن الحقيقة عندما تتكرس يعرفها الجميع وتصبح كالقاعدة التي يتم الإنطلاق منها وهي هنا أن النظام هو وحده من يحفظ التوازن الهش في داخل الأردن ، والذي لا يقوم على أسس مادية بل على قرارات إدارية ، وربما أنه حفظ التوازن في المنطقة إلى وقت قريب . والنظام وحده من يمثل الكيان السياسي الأردني والحفاظ على هويته من خلال قرارات إدارية تخلو من شروط المأسسة لا من خلال دولة المواطنة أو دولة الأمة القابلة للبقاء والنماء على أسس عصرية . فالناظر إلى الوضع القائم في الأردن يرى بسهولة أن النظام الأردني المدعوم خارجيا لتاريخه وأردنياً لتاريخه هو الذي يمثل عنصر وركيزة الإستقرار أيضا في داخل الأردن ، وإذا كان ذلك الواقع قائما فعلا ومعروفا لدى الغير لا سيما لدى إسرائيل والولايات المتحدة وهو كذلك ، فإنهم يدركون بأن مجرد انسحاب النظام الأردني من المعادلة لأي سبب أو بأي سبب حتى لو كان سببا طبيعيا سيتحول الأردن إلى وطن بديل ولكن بشرط توفر القرار السياسي الدولي بذلك وبالذات قرار الولايات المتحدة السهل حاليا في ضوء أحادية القطبية . ويكفي في حالة أن توفر القرار لدى الولايات المتحدة أن تقف على الحياد وأن تقصر دعمها على النواحي التنظيمية والسياسية والاقتصادية . إلا أنه في حالة عدم توفر هذا القرار فإن الدعم الأمريكي بكل أنواعه سيبقى كفيلا بإبقاء التوازن القائم والحالة الراهنة .

إذا ، إن القرار الدولي لتحقيق الوطن البديل بعد تحقق أسبابه بواسطة هذه الآلية هو الأمر الذي سيصبح حاسماً في الموضوع وليس إسرائيل ، ولكن هذا القرار الدولي المتمثل بالدرجة الأولى بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يكون إلا رشيدا ومدروسا بمعنى أن تكون شروط اتخاذه متوفرة لتأمين نجاحه . فالمسألة ليست مسألة معركة عسكرية تقليدية في ساحة فلاء مفتوحة وليست القوة العسكرية آلية لتحيق الوطن البديل حتى يكون القرار مبنيا على ميزان القوة .

أما شروط اتخاذا القرار الدولي والقائمة على توفر أسباب اتخاذه وأسباب نجاح تنفيذه فإنها تنحصر في ثلاثة شروط على قدر واحد من الأهمية بحيث أن اختراق أي واحد منها يجعل من اتخاذا القرار متعذرا .

أما **الأول** : فهو اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بفقدان أية فرصة أو إمكانية عملية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة على الأرضي الفلسطينية ، هذا إلى جانب وصول تسوية القضية الفلسطينية ومسألة اللاجئين كمكون أساسي لها إلى طريق مسدود ، وهذا شرط يتعلق تحقيقه بالدرجة الأولى بنجاح إسرائيل في تحقيقه .

أما الشرط الثاني : الواجب توفره فهو تقييم الولايات المتحدة وإسرائيل لوضع الجبهة الداخلية الأردنية والفلسطينية . أما الأردنية فذلك من حيث هشاشتها أو تماسكها ومن حيث قدرة الأردن المادية والواقعية على مقاومة المشروع أو إفشاله أو تقبله والتعايش معه ، بمعنى تلمس جاهزية الوضع الأردني للإنخراط بالمشروع ، إذ لا يستطيع أي تحالف دولي أن يفرض إرادته وأن يحقق مشروعا كهذا وأن يفرض إرادته بنجاح على شعب منظم ومترابط بمكونات الأمة في دولة مواطنة ممأسسة . أما على الجبهة الفلسطينية الداخلية فذلك من حيث تقييم إسرائيل والولايات المتحدة للوضع الفلسطيني والتأكد من انعدام تأثير المقاومة إذا بقيت قائمة ومن جاهزية الوضع للانخراط بالمشروع .

أما الشرط الثالث : فهو يتصل بعدم وجود موانع أو مخاطر ومحاذير سياسية أو عسكرية دولية كما كان عليه الوضع أثناء فترة الحرب الباردة وثنائية القطبية . ويعرف الكثيرون بأن عدم توفر هذا **الشرط في أحداث السبعين في الأردن** قد حال دون سماح الولايات المتحدة لفصائل المقاومة الفلسطينية من الإستيلا على السلطة بمساعدة عربية وتمرير فكرة الوطن البديل بوقت مبكر . ومن يطلع على **الصفحات من ٣١٣ - ٣٣٦** من كتاب "أسد الأردن" إلى أفي شلايم (الطبعة الأولى hadrd cover) يلاحظ كيف أن بريطانيا وإسرائيل لم تتجاوبا مع نداءات القيادة الأردنية في مساعدتها عسكريا أثناء تلك الحرب الداخلية ، وأن الإسرائيليين بالذات حين طلب منهم ذلك بداية كانوا رافضين وأبدوا رغبتهم باستلام الفلسطينيين للسلطة في

الأردن ، إلا أن الإدارة الأمريكية ممثلة بصانعي سياستها الخارجية **آنذاك نيكسون وكيسنجر** قد ضغطت على إسرائيل من أجل التدخل العسكري لصالح النظام الأردني خوفا من تحالف السوفييت مع القيادة الفلسطينية إذا ما استلمت الحكم في الأردن ، وهو السيناريو الذي تم فعلا .

فالواقع أن من أنقذ النظام والكيان السياسي للأردن في السبعين من القرن الفائت هي الولايات المتحدة بفعل المحذور السوفييتي الذي لم يعد موجودا اليوم أمامها وأمام إسرائيل ليعيق تنفيذ فكرة الوطن البديل ، وإن إسرائيل كانت قد استخدمت استخداما لهذه المهمة بعد إقناعها من قبل الإدارة الأمريكية . وبهذا فقد جاء **بالصفحة ٣١٨-٣١٩ من كتاب أفي شلايم ما نصه "كان معظم المراقبين الأجانب بما في الأمريكيين يعتقدون أن الأحداث ستكون لصالح الفدائيين وأن المسألة هي مسألة وقت . . . . وأن الشريف ناصر وصل إلى نتيجة أنه لم يعد هناك مستقبلا للعائلة الهاشمية وأخبر الملك بأن عليه التفكير بالرحيل"** انتهى .

وجاء في الصفحة ، ٣٢٩-٣٣٠ من كتاب أفي شلايم ما نصه **" . . . وكان البريطانيون غير راغبين بالتدخل وكان الخبراء لديهم يعتقدون بأن الفلسطينيين سيربحون الحرب ضد الملك وإن أي عمل لإنقاذ العرش سيضر بالمصالح البريطانية في العالم العربي . . . . . بل أن الأسباب لرفض التدخل كانت أكثر وضوحا وهي أن الأردن كما هو الآن ليس بدولة قابلة للبقاء"** انتهى .

ثم جاء ما نصه في الصفحة ٣٣٠-٣٣١ **" . . . .** في ٩/٢١ اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة ايغال ألون لبحث طلب الملك غير العادي . . . . **وكانت مجموعة أخرى من أعضاء المجلس تفضل تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة فلسطينية ، والمتطرفين من هؤلاء الأعضاء أيدوا دعم إسرائيل لمنظمة التحرير لتحقيق هذا الغرض وأيدوا تمكين المنظمة من تحقيق هدفها بالسيطرة على كل البلاد سيما وان عرفات كان قد أعلن استقلال أو تحرير اربد وكان ذلك بالنسبة إلى هذه المجموعة يمثل الحل الأمثل للاستقلال . ."** انتهى .

حيث بعد ذلك جاء التدخل الأمريكي لإقناع إسرائيل بالتدخل لصالح لنظام بسبب المحذور الدولي أو السوفييتي آنذاك حيث جاء في الصفحة ٣٢٩-٣٣٠ ما نصه " . . . . فقد اعتبر نيكسون وكيسنجر أن التدخل السوري هو تحد سوفييتي وفضلا التدخل الإسرائيلي ضد القوات السورية ولكن نيكسون كان يفضل القوات الأمريكية **(وجاء النص في الصفحة ٣٣٠) كمايلي :**

" . . فضل نيكسون التدخل الإسرائيلي ضد القوات السورية على أن تتدخل القوات الأمريكية إذا تدخل الروس ضد إسرائيل وفي المساء تلقى نيكسون رسالة يائسة من الملك حول الوضع وان السوريون احتلوا اربد وأن الضربات الجوية للقوات المهاجمة ضرورية جدا لإنقاذ البلد وقد نحتاج قوات أرضية كذلك . . . . . **واتصل كيسنجر مع اسحق رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن ونقل رغبته ورغبة الرئيس في القيام بهجوم جوي . . . . ."** انتهى النص .

ثم جاء في **الصفحة ٣٣٠-٣٣١** ما نصه " . . وقد أجابت الولايات المتحدة على السؤالين وبقية الأسئلة وكان الحذر الإسرائيلي وطلب التأكيدات التي لا تنتهي قد فاجأت كيسنجر الذي كانت نصيحته إلى رابين بان **لا يكثروا من الشروط قبل التحرك فإذا ضربتم سوريا فسوف يكون لذلك أثره . وعملا بهذه النصيحة بدأ الإسرائيليون التحضير لضربات جوية . ووضع الخطط من اجل فرض كماشة** عسكرية ضد القوات السورية في الأردن من الشمال والشرق" . انتهى

وعودة لاستكمال آليات تنفيذ سيناريو الوطن البديل ، فلا شك بأن التقدم نحو هذا السيناريو كهدف نهائي يكون بعد نجاح إسرائيل بتنفيذ أحد السيناريوهات المرحلية الموصلة إليه ، لاسيما انطلاقا من سيناريو انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد ومن دولة الكنتونات الطاردة المترتبة على ذلك والإنتقال منها إلى سيناريو ما كسيناريو الثلاث دول كما تكلمنا عنه وصولا لسيناريو الوطن البديل ، أو انطلاقاً من بديله وهو سيناريو انفصال الفلسطينيين عن إسرائيل من جانب واحد من خلال الدولة الفلسطينية الوهمية في حالة تسمية السلطة لنفسها بدولة في محابس الجدار واعتمادها دوليا كأمر واقع وكجسر إلى السيناريو الذي يوصل إلى سيناريو الوطن

البديل وكليهما يكون في إطار تفاهمات إقليمية ودولية . أو انطلاقا من نجاح إسرائيل في الانتقال إلى فرض سيناريو أخر كأمر واقع يفي بالغرض .

وبالنسبة إلى آلية الدولة الفلسطينية الوهمية التي قد تعلنها السلطة الفلسطينية في إطار سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد عن إسرائيل ، والتي لن تكون في واقعها إلا منطقة حكم ذاتي على شكل منطقة محصورة بأراض أجنبية Enclave ، فقد تكلمنا عن طبيعة هذه الآلية بالتفصيل من خلال حديثنا عن طبيعة وتفصيلات سيناريو انفصال الفلسطينيين عن إسرائيل وكيفية أدائه لدوره نحو الوطن البديل حيث بعد قيام هذه الدولة وحصولها على الإعتراف الدولي كجزء من مخطط ، ، وبعد فشلها في البقاء أو في تحقيق نفسها وفشلها في تسوية مكونات القضية الفلسطينية المخطط له أيضا أو المعروف مسبقاً ، ستكون الأمور والمستلزمات المحلية والدولية مهيأة على الأرض سياسيا مع كل الأطراف للانتقال من الدولة الوهمية حتى لو كانت في واقعها منطقة حكم ذاتي إلى الخيار الأردني بسيناريو وحدوي بين الأردن وبين منطقة الحكم الذاتي كمنطقة محصورة لا سيادة لها على آية حدود برية أو بحرية أو كخيار يصبح بحكم الأمر الواقع وحيدا ومتاحا ومتبقيا أمام دول العالم والفلسطينيين يفضي آليا إلى سيناريو الوطن البديل . وحيث أنه سيكون سيناريو وحدوي ليس بين دولتين متكافئتين بل إحداهما ليست دولة ذات سيادة ولا دولة من وجهة نظر القانون الدولي ، وخياراً مفروضاً وليس بإرادة حرة من الشعبين ، وخيار مخطط له ولمحصلته بموجب تفاهمات ولا يحقق الدولة الفلسطينية للشعب الفلسطيني ولا يطوي ملف قضيته ، فإنه عندها سكون خيارا مصمما ليؤدي حتما وآليا وبإرادة دولية إلى سيناريو الوطن البديل وبوسائل الديمقراطية وصناديق الإقتراع وكما مر تفصيله لا سيما في سيناريو الفدرالية .

ومن الآليات التي يجب أن تكون معروفة لدينا في الحالة الأردنية هي آلية حق تقرير المصير للمواطنين الاردنيين ورغم أنها آلية قانونية إلا أنها محل اختلاف من حيث مشروعيتها وتضاربها مع مبدأ حق السيادة . وسواء كان هذا التضارب موجودا أو غير موجود في الحالة الأردنية إلا أنها تبقى موجودة كآلية لأن

تطبيقها أو فرضها يعتمد على اعتبارات سياسية كثيرة وربما على ميزان القوى الدولي . ونحن نفهم أن هذه الآلية أو الحق تمارسه الشعوب على أراضيها من خلال صناديق الإقتراع تصويتا أو استفتاء . فكيف يكون عليه الحال في الحالة الأردنية في إطار الاختلاف حول مشروعيتها . وأكتفي بهذا أن أطرح مثالا توضيحيا بشأن هذه الآلية وتضاربها مع حق السيادة . **وهو مسألة جزر الفوكلاند بين بريطانيا والأرجنتين** والتي تسببت في حروب بين البلدين . فجزر الفوكلاند هي في الأساس أراض أرجنتينية استعمرتها بريطانيا وتوافد البريطانيون على الجزيرة بعد استعمارها وحكموها وعاشوا وتوالدوا وتكاثروا فيها حتى فاق عددهم عدد الأرجنتينيين فيها بأضعاف . وعندما تقرر تصفية الإستعمار في تلك الجزر أو إنهائه فيها بموجب قرار لجنة تصفية الإستعمار والجمعية العامة للأمم المتحدة . طالب البريطانيون بممارسة شعب الجزر حقه في تقرير مصيره وهو إجراء قانوني وسليم استنادا لميثاق الأمم المتحدة وكآلية وحيدة مستخدمة لاستقلال الشعوب وتأسيس دولها المستقلة . إلا أن الأرجنتين صاحبة السيادة الأصلية على الأرض كمالكة لها عارضت تطبيق مبدأ حق تقرير المصير وطالبت بتطبيق حق السيادة على الجزر لأنها تعلم بأن نتيجة ممارسة حق تقرير المصير من خلال الإستفتاء ستكون لصالح البريطانيين وينهي سيادة الأرجنتين عليها . وهنا حصل التضارب القانوني بين مبدأين من مبادئ الأمم المتحدة التي تعتبر جزءا من القانون الدولي ، ويصعب حل هذا التضارب . ولتكون النتيجة هي الأمر الواقع الموجود مع بقاء المشكلة معلقة في ثلاجة وإذا خرجت منها تخرج للحروب .

ومن هنا فإن سيناريو الوطن البديل وبالضرورة يفترض **موافقة وتخطيط ودعم المجتمع الدولي** ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كأطراف معنية وضامنة بالدرجة الأولى وهو ما سنبين منطقية تحققه بسلاسة لدى الحديث عن الموقف الأمريكي من فشل حل الدولتين ومن الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل . ومن هنا أيضا فانه من غير المتوقع وجود معوقات رئيسية أو مفترضة تحول دون تحقيقه ، وكذا الأمر على الجانب الأردني قيادة وعسكريا وشعبيا ، وعلى الجانب الفلسطيني الرسمي والشعبي أيضا إذا ما بقيت الظروف والسياسات الراهنة ، وسنأتي على

تفصيل ذلك في مكانه .

وهذا لا يعني عدم اعتماد أسلوب التفاوض السري المبكر لبعض الأطراف لضمان إنجاح تنفيذ سيناريو الوطن البديل ، **ولا يستثنى في ذلك الاحتفاظ ببنود سرية تأتي وتطبق في مراحل لاحقة ، لأن السيناريو برمته لن يكون بدون استخدام وسائل تآمرية وهو عمل أساسي وضروري لتحقيق الأغراض الجدلية أو التي لا تحظى بقبول بعض الأطراف من أصحاب العلاقة .**

إن هذا السيناريو بهذه الدولة البديلة ، وان كان يعني بالنسبة لإسرائيل تخليها عن جزء من أراضي دولتها الصهيونية التوراتية وهي الأردن ، إلا أنه يشكل في الفكر الإسرائيلي المتطرف والمعتدل على السواء أقصى تضحية ممكنة في إطار المشروع الصهيوني التوراتي الكبير ، وكما يشكل بنفس الوقت لإسرائيل المخرج العملي الذي يمكن من خلاله طوي ملف القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وما دونه فلا ، إلا إذا تخلت عن صهيونيتها ذات الطبيعة الاستعمارية والعنصرية . أما ما يعنيه هذا السيناريو على الجانب العربي هو ولا شك تصفية القضية الفلسطينية بكل مكوناتها وضياع الحقوق الفلسطينية التاريخية والدينية والسياسية في فلسطين والتضحية في هذا بالكيان السياسي الأردني القائم وبكل ما سيترتب على ذلك من سلبيات وخلق صراع داخلي جديد .

تمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على الصعيد الأردني

بعد أن بينا بأن فكرة الوطن البديل مازالت حية وموجودة وتصرح عن نفسها إسرائيليا ، ماديا على الأرض وسياسيا ، وهو ما يشرعن الحديث عن هذا الموضوع ويجعله ضرورة وطنية ، نرى آخرين من الأردنيين يقولون باستحالة تمرير فكرة الوطن البديل وربما على سبيل التحدي الذي لا يستند إلى أرضية واقعية . حيث أننا لا نسمع منهم كيف سيكون ذلك بواقع حالنا الحالي وعلى ماذا سيستندون في تغلبهم على الظروف المادية على أرض الواقع وعلى الظروف الدولية والتوافق والإرادة الدولية عندما تقف وراء تنفيذ المشروع في حالة أن يصبح هو الخيار الوحيد أمام المجتمع الدولي وحين نضوجه وإتمام تفاهماته . إنه ولا شك تصور لم يحسن أصحابه تصويره لنا . أما تصوري المنطقي للموضوع فإنه يقوم على افتراض بقاء الظروف الراهنة ماديا على الأرض وسياسيا كما هي عليه اليوم على الصعيد الإسرائيلي من حيث سيرها واستمراره باتجاه تنفيذ مؤامرة الوطن البديل ، وعلى بقاء الظروف الراهنة على الصعيد الأردني من حيث بقاء واقعنا المر الحالي على الصعيدين العام والخاص والمبحوث به في الجزء الثاني من الكتاب ، ومن حيث بقاء سلوكنا قاصراً إزاء معطيات الوطن البديل ومؤشرات تحققه وعلى افتراض بقاء الظروف والسياسات والارتباطات على صعيدينا الداخلي والخارجي على حالها ، وأيضا على افتراض بقاء واقع السلطة الفلسطينية متأرجحا بين الموقف السلبي والمتغاضي وبين الموقف المتعاون ، وعلى افتراض بقاء الظروف والمعادلات والسياسات الدولية الراهنة على حالها ، وفوق كل ذلك بقاء الموقف الأمريكي كما هو من إسرائيل ومن الأردن . حيث لدى عدم حدوث أي اختراق أو تحول في واحد من هذه الشروط التي يبدو بعضها من الثوابت ، فعندها ربما نستطيع أن نتصور كيف سيكون عليه موقف وسلوك الجانبان المسئولان في الأردن عن التعاطي والتعامل مع مسألة تمرير خطة الوطن البديل ، وهما "الجانب

الرسمي المتمثل في النظام ومجمل القيادة الأردنية" ، **والجانب الشعبي المتمثل بالسكان الشرق أردنيين عاملين وغير عاملين** وفي أي قطاع من قطاعات الدولة كانوا حكومية أو خاصة ، ونخبا كانوا ومثقفين أو غير ذلك . ونبدأ تالياً بمسألة تمرير وتقبل السيناريو على صعيد الأردن رسمياً .

تمرير سيناريو الوطن البديل على المستوى الأردني الرسمي

إن تمرير سيناريو الوطن البديل بالنسبة للنظام أو القيادة الأردنية وموقفها ، سيكون متصلا إلى حد كبير باعتبارات مادية وتقيمية واقعية ومنطقية ومدروسة بعناية بنسب متفاوته على مختلف المستويات الذاتية الخاصة ، والأردنية الداخلية ، والإقليمية بالعنصرين الفلسطيني والإسرائيلي ، والدولية بالعنصر الأمريكي ، بحيث تكون هذه القيادة قادرة على أن تحسم الكفة التي ستكون راجحة لدى مواجهة سيناريو أو خطة الوطن البديل مسبقا في ميزان الفوز والفشل لمن لا يريد تسميته بميزان الربح والخسارة . فسيناريو الوطن البديل لن يصيب الكيان السياسي الأردني دون أن يأتي على النظام الهاشمي ذلك أنه سيناريو يهدف إلى توطين سياسي لنظام أخر في الأساس ، والمكان الواحد لا يتسع لنظامين والنظام الهاشمي في هذه المحنة إن وصلنا إليها ستكون أمامه مسئوليتان وتحديان اثنان على الصعيد الأردني وهما النظام والكيان .

وعليه فإنه وفي حالة أن فاجأنا هذا السيناريو كطبخة مستوية تعلن عن نفسها أو فجة في طريقها للإستواء فسيكون عندها سلوك النظام محسوباً جداً وجيداً من خلال تلك الاعتبارات التي وإن اتصلت بالإرادة الدولية المتمثلة بشكل أساسي بالولايات المتحدة وأطروحاتها وضغوطاتها ، وبالتفاهمات والاتفاقيات التي ستبرم في السر والعلن ، إلا أنها وما بني عليها لن تتقدم على طبيعة موقف النظام من محاولات فرض السيناريو وهي الطبيعة التي تتحدد منطقيا وبالمحصلة النهائية في ضوء تقييمه الدقيق للوضع الأردني الداخلي والدولي على السواء من خلال استعراض كل

الأوراق التي يمتلكها الأردن نظاما وحكومة وشعبا داخليا وإقليميا في مواجهة المشروع ، ومعرفة كل الإمكانيات المتاحة لديه فعلا وعلى وجه الدقة ومدى فعاليتها بهذا الصدد وبما يشمل مختلف البدائل والسيناريوهات المقابلة مع مختلف المحاذير المترتبة على عدم التجاوب مع المشروع في حالة نجاحه وما يقابلها من مردودات إيجابية في حالة التجاوب .

وبهذا فإن المقيم المطلع والمواكب والمعايش لواقعنا الأردني ولمجريات الأمور على الأرض تحت كل الفضاءات في ضوء عدم تبقي أي قيمة أو مفعول في حينها لأية ورقة من أوراق اليوم التي تتعلق بإسرائيل وبالأهداف الأمريكية ، والتي ستكون منتهية مدتها لتتحول كل الأوراق الضاغطة لتصبح بيد الولايات المتحدة وإسرائيل . أقول فإن هذا المقيم للوضع بعناية ربما لا يخرج بتقييم موات أو إيجابي ، ولا بتوصية تشجع النظام أو مجمل القيادة الأردنية للدخول في معركة دون سلاح تكون نتيجتها خاسرة ، وتكون بنفس الوقت قيمة الخسائر المنتظرة ونوعيتها ليس مجرد أقل في حالة عدم خوض هذه المعركة العبثي ، بل ستتحول إلى شروط أفضل في عملية التحول نحو الوطن البديل .

وهنا فمن المفترض بالنظام حينها كنظام واع تماما وبنى جزءا أساسيا من سياساته تاريخيا وحقق استقراره باعتماده على جملة أمور وثوابت من أبرزها عقلانيته وتقييمه الواقعي الموزون والمدروس لإمكانياته وإمكانيات الآخرين في مواجهة الأحداث وعلى صعيد اتخاذ القرارات ، أقول فان المتوقع مع هذا الأمر أن يكون النظام الأردني مضطرا للتعامل بطريقة برجماتية مع الواقع والرغبة والظرف الدوليين بتفهم وتفاهم والخروج بأفضل الشروط كبديل عن الأسوأ ، سيما وأن النظام في حالة الرغبة الأجنبية أوفي حالة حيادها بأي موضوع حاسم مثل هذا الموضوع إن نضج سيكون ربما أضعف الحلقات أو أضعف أطراف المعادلة لأن الحياد الأمريكي أو الدولي بحد ذاته يمثل ثقلا وضغطا معاكسا عليه ، وحيث أن النظام الأردني في المحصلة النهائية لن يحظى بتأييد وقبول من الأكثرية الفلسطينية المسيسة حزبيا والتي ستلقى كل الدعم والتأييد الغربي والإسرائيلي لتمكينها من أن تفرز قيادتها بنفسها

من بينها تمكينا لتغطية الاهتمامات السياسية الفلسطينية ، فسيصعب مع هذا أن يكون له متسعا في الدولة الجديدة ، وقد يكون ذلك منذ البداية أو من خلال مرحلة انتقالية يكون فيها رموز النظام موجودين بروتوكوليا فقط .

وأذكر بهذا الصدد كل من يعتقد بأن الجيش الأردني سيشكل رقما صعبا بيد من يعارض الوضع الجديد إن اكتملت شروطه أو أنه سيشكل ضمانة ضد تحقق الوطن البديل ، بأن تحقيق الوطن البديل إذا قدر له أن يكون سيكون بالتفاهم والتفهم وبحكم أمر واقع ولن يكون باستخدام القوة العسكرية غير المتكافئة أصلا ، ولكن التلويح غير المباشر بها سيكون حاضرا دائما في كل عملية تفاوض ومع تقديم كل اقتراح ، ولعل صورة الجيش العراقي وهو ينتهي بمؤسساته وبمليونه في المنازل بهدوء وبجرة قلم من موظف أمريكي وفي يوم واحد ما زالت ماثلة في آذهاننا .

تمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على المستوى الأردني الشعبي

أما عن تقبل وتمرير السيناريو على المستوى الشعبي الأردني فانه وفي حالة أن يكون تنفيذ السيناريو من خلال قناعة أو رغبة دولية قد نضج على الأرض ومن خلال تفهم وتعامل المسئولين الأردنيين مع الأمر الواقع أو الرضوخ له ، ولدى وضع هذا السيناريو قدميه على الأرض بموجب ذلك ،فلن يكون عندها هذا التنفيذ على الصعيد الشعبي الأردني سهلا فقط أو أقل سهولة منه على الجانب الفلسطيني ، بل أن غياب التنظيم السياسي للأردنيين مع غياب الخيارات أمامهم وحضور ثقافة التعايش مع الأمر الواقع والبرجماتية وركوب الموج إلى جانب الواقع الذي يعيشه الكثيرون منهم من خلال أدبيات ثقافة القبيلة المعششة في عقولهم والتي تلازمهم بممارساتها في بيوتهم وأثناء ممارستهم العمل العام كثقافة تتراجع فيها أولوية الدولة عن أولوية الرابطة القبيلة ، تؤكد كلها بأنهم وعلى عكس ما يقولون وعكس ما يكتبه صحفيوهم وكتابهم وفضائيوهم من واقع حالة يعيشونها لا من مبادئ ينطلقون منها ،

أقول تؤكد بأنهم سيضطرون مع نخبهم حين يجد الجد وتبدو معالم التغيير أن لا يكونوا سوى أنفسهم . وأن لا ينطلقوا إلا منها . وسيسارعون سوية إلى ركوب القطار الذي يطرح فيه الكثيرون أنفسهم كأدوات برسم التبرع لتنفيذ سيناريو الوطن البديل وتسويقه ، وكل من خلال طريقة النفاق التي طورها لنفسه من خلال طبيعة عمله السابق . فسلوك الإنسان بما فيه ردة فعله على الأحداث بشكل عام إذا ما ترك على سجيته سيكون سلوكا مسيرا لا مخيرا إلى حد بعيد لأن هذا السلوك أو ردات فعله على الأحداث محكومة ومحددة ومنطلقة من واقع ثقافته الموروثة والمكتسبة معا بمختلف المحددات المادية والنفسية والمعنوية من بيئية وسيكولوجية واجتماعية . وإذا أضفنا إلى هذا المبدأ العام واقع الضعف في التربية الوطنية والسياسية والثقافية لدى معظمنا ،والتي لم تستطع الحكومات من تطويرها وتنميتها وتوجيهها في دولة تفتقد للأطر السياسية المدنية التي تعوض عن فشل الحكومات في مهمتها فستكون قتامة الصورة عندها أكثر وضوحا .

ولعل أقسى العوامل التي تجعل من الشعب الأردني مجرد صدى للأحداث وريشة تهب باتجاه رياحها إلى حيث ألقت كخيار وحيد أمام ألأوزان الخفيفة التي لم يخرج الشعب الأردني من إطارها ، وبالتالي تجعل منه عاجزا عن مواجهة مؤامرة الوطن البديل بل ربما جزءا من عملية تنفيذها في مرحلة ما ومن خلال شريحة ما عريضة ، هو بالتأكيد أن الأردنيين شعب غير منظم سياسيا ولا مندمج في نسيجه مناطقيا وجهويا ، والطبقة الوسطى فيه تكاد تتلاشى . إنه شعب يعيش في دولة تفتقد بإصرار إلى حكومات شعبية مهتمة في تثبيت مبدأ المواطنة واستحقاقاته وكما تفتقد إلى الإرادة السياسية في إيجاد مجلس نواب بالمعنى الدستوري أو السياسي بالمفهوم الديمقراطي المعاصر في النظم السياسية ، وإلى التعددية السياسية وقواعدها والى تنظيم ذي رؤية فكرية أو سياسية حرة وذلك بفعل مطرقة المسئولين دستوريا وسندان تضيق الخيارات أمام شعب خياراته الثقافية والفكرية هي أصلا محدودة في الصحف والمجلات والفضائيات في ضوء غياب ثقافة البحث لديه أو قراءة الكتاب كسمة من سمات شعوبنا العربية ، حيث لا تتعدى نسبة القراء في بلدنا الأردن أكثر

من عشرين اثنين بالماية[1] ولا خيارات متاحة أمامه سوى التكيف السريع من أجل البقاء . فهو شعب لم يروض يوما على حرية الخروج عن النص الملقن والمنهج الأعور ولا على حرية التفكير والتعبير والتنظيم . إنه شعب يفتقد إلى مرجعية وطنية مدنية بديلة لديه يتم اللجوء إليها للتنسيق مع الحكومات لمقاومة الأزمات وإفشال المخططات المعادية ، ولا حزب سياسي أردني بهذا المفهوم استطاعوا تطويره أو ربما سمح لهم بتطويره ليكون عضيدا ورقما صعبا يقف داعما للتركيبة الرسمية الأردنية القائمة مثلا .

إنها حيثيات موجودة وراسخة شكلت أمام جموع المواطنين الأردنيين حالة واحدة لم تروضها الضرورات ولا القناعات ولا معطيات العصر بقدر ما روضتها اعتبارات الدولة القبلية وعصا وخبزة الراعي . فالمعظم إن لم يكن الكل مروض للراعي وأي راع كان ، والكل بالضرورة سيستمر إناؤه ينضح بما فيه مع تغيير العنوان أمام التغييرات الجذرية والتحديات الكبيرة ،والكل سيستمر انتماؤه لمكونات كيانه الخاص بمصالحه الموروثة التي انضم بها لكيان الدولة أو انضم أجداده بها ليتنامى ويتكرس هذا المفهوم في ظل غياب دور النخب بل تحالفها مع تقصير الحكومات وفشلها في تطوير الدولة إلى دولة المواطنة وبالمفهوم الحديث ، وفي ظل العجز عن ربط سكانها بمكونات مفهوم الأمة الواحدة الذي ترتد معه إلى الوراء أو تذوب في بوتقته كل الكيانات والفوارق والمصالح المرتبطة بها من فئوية وقبلية وجهوية ودينية واثنيه لصالح الشعور بأن الأمان والمستقبل والضمانة تكمن وتتحقق في دولة الجميع في دولة الأمة Nation State .

ونحن نعلم في هذا أن لحكومات الأردنية واسعة الصلاحيات وتمتلك القدرة

---

(١) قام الكاتب بإجراء إحصائية استطلاعية من عينة عشوائية شملت ستة ألاف شخص "في إطار عشيرة معينة" ممن تتجاوز أعمارهم الثامنة عشرة من إناث وذكور لمعرفة عدد القارئين منهم لغير الكتب الدينية والشعوذة واهتمامات ربات البيوت وكانت النتيجة هي عشرين اثنين بالماية أو اثنين بالألف في أفضل الحالات .

القانونية والإدارية والتنفيذية للتغيير وأن الملك أو النظام الملكي في الأردن يعطي الحكومات عادة كل الدعم والحرية لتطوير الدولة ومواطنيها لا سيما على الصعيد الداخلي فالمسئولية الدستورية تقع على كاهل هذه الحكومات .

وفي المحصلة ،فإن الحيثيات القائمة واللصيقة في حياة وثقافة المواطن الأردني الخاصة والعامة هي التي ستحدد وتوجه سلوك الأردنيين وبموجبها يتصرفون وسيتصرفون مع سيناريو الوطن البديل . ومن لم يعش منهم بعضا من هذه الحيثيات أو التجارب بفعل انعزاله في قريته أو مضاربه أو متجره فانه سيتصرف بموجبها أيضا من واقع طبيعته السيكولوجية المنبثقة عن واقعه الاجتماعي والبيئي الذي لم يتغير مع بداية تكوين الدولة واستمر كما استمرت الدولة بتدجينه عليها . وتقوم هذه الطبيعة بشكل عام وكقانون طبيعي ومجرد دون أن يخص ذلك جماعة بعينها ، أقول تقوم على المادية والنفعية والاستكانة للأمر الواقع إلا من هداه الله . والمثل عندهم يقول – من يتزوج أمي فهو عمي – رغم انهزاميته المدركة .

وبالتالي فان الأردنيين ليسو لتاريخه هما أو معضلة محلية أو دولية أمام سيناريو الوطن البديل . ومن هنا وإذا ما بقي الحال على ما عليه وقلبت الصفحة وأصبحنا نواجه مسألة الوطن البديل عمليا فربما نشهد في بلدنا من يعرض خدماته لقمع معارضي هذا السيناريو بالقوة وبالملاحقة كثقافة اكتسبها ، ونشهد ذاك السياسي أو الإداري يباشر بالتنظير والتأييد السياسي لفكرة الوطن البديل التي سيدعي بأن انتظاره لها قد طال وبأنها خلصته من أوضاع شاذة كان يشكل نقيضها ودون أن ندري . ولن يكون مستهجنا أن نرى من تم وضعهم أو وضعوا أنفسهم عهدة إعلامية أو صحفية علينا وهم كثر يتسابقون في عرض مقالاتهم الصحفية وتحليلاتهم وطلعاتهم الفضائية بنفس السياق والروح من حيث امتلائها بالافك والنفاق ، ولكن مع تغيير العنوان والاتجاه ليبرروا عقلانية ورشادة القائمين على تنفيذ فكرة الوطن البديل على حساب غياب المبدأ والفكر الحر لديهم بحكم الحالة التي يعيشونها بعد أن تربوا عليها .

وأذكر هنا بسلوك الأردنيين في إطار أحداث السبعين من القرن الماضي

وكيف كانت سيطرة الفدائيين على الدولة التي بدأت عمليا عام ٦٩ مدعومة بتأييد المواطنين الشرق أردنيين من مختلف المستويات من سياسية وعسكرية وأمنية وصحفية وإعلامية وحتى قبلية . فهؤلاء مع معظم الأردنيين إذا استثنينا الجيش في مواقعه كانوا قد ركبوا موجة الفدائيين لأن يدهم استطاعت أن تكون هي العليا بعد أن تراجعت يد النظام ونسوا تماماً بأن كيانهم السياسي سيكون هو الضحية الأولى ، ولم نسمع حينها عن وجود أي تكتل أو تنظيم سياسي أردني وقف بوجه الفدائيين والى جانب الشرعية لأنه لم يكن موجودا بمعناه على الأقل ، ولم نر حزبا أو تنظيما قد تشكل لتلك الغاية لأن ذلك لم يكن من ثقافتنا وما زال . ولم نر عشيرة اتخذت موقفا جماعيا مساندا للدولة والشرعية على سبيل المثال ولم نقرأ مقالاً واحداً من اعلامييينا وكتابنا يتأسف أو يندد باستهداف الكيان السياسي الأردني وهو يشهده يذبح . ولولا حنكة الملك حسين وجرأته في طلب المساعدة الأجنبية ، ولولا أيضا أن الظرف الدولي المتمثل بالقطبية الثنائية الذي كان حينها مواتيا لأن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للتدخل والوقوف إلى جانب النظام والكيان خوفا من تحالف السوفييت مع الدولة الفلسطينية التي كانت متوقعة أنذاك لاستطاعت أو تركت سوريا لتنجح بمساعدة الفدائيين وبحياد بل بتأييد شعبي أردني في تغيير وجه الدولة وكيانها السياسي آنذاك ليتغير معها الوجه الحقيقي للقضية الفلسطينية أيضا .

وللتأكيد على جنوح معظم الأردنيين للحيادية في المسائل الجدلية ونحو التيار في الظروف الصعبة أذكر بأن اتفاقية وادي عربه قد مرت قانونيا وسياسيا وفي مجلس النواب رغم أن الأغلبية الساحقة من الأردنيين لا يؤيدونها . بل أن نائبا أقسم أنه وزملاءه قد وافقوا على المعاهدة دون قراءتها . ونحن هنا لا نتكلم عن قناعات الأردنيين بل عن سلوك ومواقف أغلبيتهم في ضوء ظروفهم .

أما بشأن المأزق الذي وجد الملك حسين نفسه به قبيل وأثناء أحداث السبعين والإجراءات التي لجأ إليها فإني أحيل القارئ بشأنها إلى كتاب أفي شلايم أو إلى النصوص المترجمة منه في الصفحات من ٣١٣ -٣٣٦ حول أحداث السبعين في المرفق رقم و١ من هذا الكتاب . وأذكر على سبيل المثال ما جاء في الصفحات من

٣١٦ ، ٣٢١ **ونصها** . . "ابلغ الملك أمريكا باستهداف الفدائيين للملك والنظام وطلب منها إبلاغ إسرائيل بذلك وحثها على الامتناع عن الرد على الاستفزازات الحدودية وكان الملك يعرف انه لن يربح الحرب بدون مساعدة خارجية وفي هذه الحالة فان الدعم يأتي من أمريكا وإسرائيل" . انتهى .

وكما جاء في الصفحتين ٣١٣ ، ٣١٤ "ما نصه بدأ الملك يحشد الدعم الخارجي لمعركة داخلية ضد مناوئيه الفدائيين واتجه نحو الولايات المتحدة وإسرائيل . ففي ١٧ / ٢ بعث نائب رئيس البعثة الأمريكية في تل أبيب رسالة مستعجلة من حسين إلى وزير الخارجية أبا ايبان وضع الملك فيها ٣ أسئلة ١ - هل . . . . . / ٢- وهل توافق إسرائيل . . . . . ٣-هل يستطيع الملك الاعتماد على القوات الإسرائيلية لمساعدته في حالة قدوم قوات الدول المجاورة لمساعدة الإرهابيين الفلسطينيين" . انتهى .

وكما جاء في الصفحة ٣٣٢ ما نصه . . "وكان ألون نائب رئيس الوزراء اشد المتحمسين إلى إنقاذ الملك وأرسل من خلال السفير الأمريكي في تل أبيب رسالة تعاطف وتمنيات للملك مقترحا اجتماعا عاجلا مع الملك أو من يفوضه . ومن خلال هذه الرسالة أراد ألون التأكيد للملك بان إسرائيل ليست فقط لن تستغل الوضع الداخلي في الأردن بل إنها جاهزة للمساعدة ضد كل أعدائه العرب . وجاء الجواب بعد ساعة / شاكرا للغاية إلى الصديق القديم اهتمامه . الحالة في الشمال خطيرة جدا ، وإن باطلاعكم على الوضع ومنح فرصة قد نكون قادرين على احتواء الخطر . هناك تهديد خطير وهو ما يتطلب عمل فوري وأتمنى أن أكون قادرا على لقائكم ولكني لا استطيع في هذه الظروف وسنحدد موعد لقاء قريبا وفي هذا الإثناء أرجو أن نبقى على اتصال من خلال هذه القناة . . . ." انتهى .

تمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على الصعيد الفلسطيني

تقبل وتمرير السيناريو على الصعيد الفلسطيني الرسمي

بداية ، ذا صرفنا النظر عن الأسلوب أو الآلية التي سيتحقق بها أو بمحصلتها سيناريو الوطن البديل ، فأن ذلك أمر يفترض تحقق متطلبات فلسطينية أساسية وعلى الساحة الفلسطينية مسبقا ، وهو ما يفترض تأمين قيادة فلسطينية ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون – هي أو رأسها على الأقل – مدجنة ومتعاونة مع الولايات المتحدة وإسرائيل تتكفل بتنفيذ هذه المتطلبات وجوهرها الانقلاب عمليا على فكرة المقاومة وعلى وجودها وبالعمل على تصفيتها ومستعدة دوما للتعايش مع سياسة الأمر الواقع . وللقارئ أن يسمي هذه القيادة ما يسميها . ولا شك أن قيادة معروفة بوعيها السياسي والنضالي التاريخي توافق على الانخراط بهذا الدور ، ستكون أيضاً مستعدة للتعامل مع نتائجه . وليس بالضرورة أن يكون ذلك الدور الفلسطيني في البداية عملا واعيا ومخططاً له أو لنتائجه الممهدة للوطن البديل أقول ليس بالضرورة أن يكون عملاً واعياً من قبل السلطة الفلسطينية أو من المتعاونين معها من الفصائل الفلسطينية المختلفة أو من الدول العربية ، سيما وأن الولايات المتحدة نفسها لم تتعاط رسميا بعد مع فكرة الوطن البديل وليس من مصلحتها ذلك إلا حين الاضطرار وعندما يصبح هذا السيناريو الخيار الوحيد أمام تحقيق وإقامة الدولة الفلسطينية وتسوية مكونات القضية الفلسطينية ، بمعنى حين يكون الوطن البديل الخيار الأمثل أو الوحيد أمام الولايات المتحدة بعد توفر الشروط لذلك والتي ذكرناها سابقا . ولكن يفترض بالضرورة أن يصبح دور وعمل السلطة الفلسطينية هذا دورا أو عملا مكشوفا كعمل واع منها فيما بعد أو حين تنضج فكرة الوطن البديل وتصبح مشروعا أمريكيا إسرائيليا بتأييد دولي ،حيث أننا عندها نصبح نتكلم عن الفترة التي تكون فيها فكرة الوطن البديل قد نضجت ولاقت قبولا أمريكيا وغربيا وأصبحت محل فرض أو تطبيق منهم .

وعلى هذا الصعيد فإن المراقب يلاحظ نجاح إسرائيل والولايات المتحدة ممثلة بإدارة بوش المنصرمة بخلق تلك القيادة في أعقاب اغتيال ياسر عرفات ممثلة بالسلطة الفلسطينية بقيادتها الجديدة . وكما يلاحظ نجاحهما إلى حد بعيد في إزالة العقبة **الفلسطينية الأساسية أمام تحقيق فكرة أو سيناريو الوطن البديل والمتمثلة بالمقاومة المسلحة الفلسطينية من حيث إنهاء فكرتها والتشكيك في جدواها وخلق ثقافة فلسطينية معادية لها وتصويرها أي المقاومة بأنها عبثية وغير قادرة على عمل شيء** سوى جر الويلات على الشعب الفلسطيني وإعاقة تحقيق طموحاته وهو ما تم إنجازه في الضفة الغربية تقريبا على يد السلطة الفلسطينية بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل والعمل جار على إنهاء هذه المهمة وإنها وجود المقاومة بشكل كامل عن طريق اقناع السلطة بالإنخراط بعملية تجريد الضفة الغربية من المقاومة والمقاومين ومن أي سلاح قد يستخدم ضد تهيئة الظروف لتنفيذ وتقبل فكرة الوطن البديل ، وتعاون السلطة في هذا أصبح مقننا . ومنظما من **خلال خطة دايتون** «Keith Dayton» رئيس **ما يعرف بمكتب التنسيق الأمني الأمريكي ussc لتحقيق رؤية "السلام عبر الأمن"** . وهي الخطة التي تقوم على إعادة هيكلة جهاز الأمن الفلسطيني لمواجهة ما تسميه القضاء على الإرهاب بالأراضي الفلسطينية وعلى البنى التحتية له وبالطبع فإن المقصود بالإرهاب هنا هو المقاومة الفلسطينية . . والسلطة ولا شك تعمل بنفس الوقت على إنهاء المقاومة وفكرها في غزة كعقبة ماثلة في كل الحالات والسيناريوهات ، والمراقب يعلم بكيفية فشل السلطة في تحقيق المهمة هذه في غزة وفشل إسرائيل بتحقيقها أيضا لغاية هذا التاريخ ، ولكن إلى متى وكيف يكون الصمود ، فتلك مسألة أخرى .

كما يفترض لتمرير السيناريو على الصعيد الفلسطيني كمتطلب أساسي أيضا ، استمرار السلطة في تعاملها الناعم والمتغاضي عمليا عن الإجراءات الإسرائيلية المادية على الأرض من تلك التي تؤدي إلى استحالة إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية من ناحية وإلى إقناع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية فيما بعد باستحالة الحياة فيها . ومن هذا القبيل أيضاً انخراط السلطة في مفاوضات عبثية

مع إسرائيل بمعنى أنها غير قائمة على مرجعية محددة ، ولا على أسس محددة لتعطي بذلك غطاءً دولياً لإسرائيل لاستكمال مشاريعها على الأرض .

وبالمحصلة هل يعتقد مراقب سياسي وثيق الصلة بسلوك السلطة الفلسطينية الحالية الممثلة لقيادة منظمة التحرير بنفس الوقت بأنها سلطة راغبة وقادرة على أن تواجه مشروع الوطن البديل عندما يصبح رغبة دولية وواقعا على الأرض وهل إذا أرادت أن تفعل ذلك ستكون قادرة على فعل شيء وهي التي ستكون حينها مجردة تماما من كل الأسلحة السياسية والعسكرية داخليا وخارجيا ، وهل سيكون عندها أصلا خيار آخر أمامها . وأخيرا هل سترفض قيادة مثلها وضعا مريحا تحت شعار أنه وضع مفروض عليها . بل إذا عدنا للوراء وإلى أحداث السبعين من القرن الماضي ، ألا نتذكر كيف أن القيادة الفلسطينية وبصفتها قيادة مقاومة قد هيأت كل أسباب الصدام والمواجهة مع الجيش والكيان الأردني حين رفعت بعض الفصائل شعار كل السلطة للمقاومة على جدران المنازل في عمان ولم نشاهد حكيما مقاوما واحداً مسح إحداها . والسؤال هنا هو ، هل لو استطاعت المقاومة أن تنتصر على الجيش في تلك المواجهة بمساعدة عربية حينها على افتراض غياب الدعم الأمريكي الإسرائيلي للأردن الذي جاء في اللحظة الأخير خوفا من المحذور الدولي المتمثل في الخوف من التحالف السوفييتي مع الدولة الفلسطينية في عمان لا خوفا على النظام والكيان السياسي الأردني ، أقول هل كانت المقاومة لو انتصرت حينها ستنسحب من المعادلة السياسية الأردنية وتترك الأردن وشأنه أم كانت ستمسك بكل خيوط السلطة وتجعل من الأردن عمليا وطنا بديلا بنظر كل العالم . إننا هنا نتكلم عن سلوك قيادة فلسطينية مقاومة وغير مدجنة بل كانت تصنع الأحداث وتقودها فكيف بنا اليوم ونحن نتكلم عن قيادة السلطة الفلسطينية القائمة .

تقبل السيناريو على الصعيد الشعبي الفلسطيني

أما على الصعيد الشعبي الفلسطيني وكيفية تعامله مع سيناريو الوطن البديل : فنحن هنا نتكلم عن ما يقارب أحد عشر مليون نسمة في الداخل والشتات تصنفهم النخب الفلسطينية على أنهم يمثلون الشعب الفلسطيني . وثلاثة ملايين منهم فقط يعيشون في الداخل بمعنى أننا نتكلم عن فئتين فلسطينيتين إحداهما في الداخل والأخرى التي تعيش في الدول العربية والشتات و تمثل أعداد ضخمة .

وابتداء علينا أن نأخذ بعض الإعتبارات المؤثرة على الموقف الشعبي الفلسطيني على خارطته الجغرافية التي يعيش فيها إزاء السيناريو . فكلا الفئتين تدركان تعقيد المسألة على الأرض سياسيا وعسكريا من حيث صعوبة قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية ومن حيث مسألة عودة اللاجئين عمليا . كما أن الغالبية العظمى من كلا الفئتين تعانيان معاناة شديدة من حيث ضنك العيش وافتقاد الأمان وفقدان الهوية وحرية الحركة . وكلا الفئتين قد فقدتا بريقيهما الدولي بالقضاء عمليا على إمكانية المقاومة وعلى تقبلها دوليا . ففي الداخل وبعد انسحاب اسرائيل من غزة وبعد تسييس وتدجين الضفة الغربية انتهى عهد الإنتفاضات في المدى المنظور أما في الخارج والشتات فلم يعد هناك بعد أوسلو وانتقال القيادة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة وبعد ربط المقاومة بالإرهاب أي تعاطف دولي مع فكرة وأشكال المقاومة .

وعلى هذا الأساس فلو أخذنا **فلسطيني الداخل** من سكان المدن والقرى والمخيمات في الأراضي المحتلة فإنهم وفي ضوء ظروفهم الصعبة معيشيا وأمنيا وإداريا وعدم وضوح المستقبل الواعد أمامهم مع وجود قيادة مدجنة لا حول لها ولا قوة ولا تستطيع أن تقدم لهم الحماية والأمان ومتطلبات الحياة الأخرى نتيجة سلوك إدارة الاحتلال الإسرائيلي ، وفي ضوء غياب فعلي للمقاومة فلن تكون لديهم دواعي ولا إمكانية لعمل شيء غير التعايش مع الأمر الواقع طالما أن حيثيات وتفاصيل سيناريو الوطن البديل المفترضة منطقيا ستبقيهم في أماكنهم وستوفر لهم وضعا معيشيا وإداريا واجتماعيا أفضل بكثير من وضعهم الحالي . وعليه فإنهم لن يكونوا مشكلة

أمام تنفيذ السيناريو ويفترض أنهم سيتعايشون معه عمليا حتى لو رفضوه نظريا أو تحفظوا عليه .

أما بالنسبة للفلسطينيين في الدول العربية ودول الشتات بشكل عام بما فيه اللاجئين فإن سيناريو الوطن البديل بل وفكرته بأي مضمون كان لن يكون بالنسبة لهم مشكلة ولن يكون تنفيذه بنفس درجة التعقيد على صعيد الفلسطينيين في الداخل . ففلسطيني الشتات أقل حيلة وقدرة على التعبير عن أنفسهم وأقل حركة وحراكا من خلال تقييد الدول المضيفة لهم ولسلوكهم . والمفترض أن يكونوا مدجنين للتأقلم مع التسويات ومع مثل هذا السيناريو والعيش في ظله ، بل أنه سيكون بالنسبة لملايين اللاجئين منهم الحل الذي يتوقعونه وربما ينتظرونه في السنين الأخيرة ، ولا داعي للتوضيح فالقارئ الأردني أو الفلسطيني ربما يكون أقدر على ذلك . فالسيناريو سيغطي احتياجاتهم الحياتية والقانونية والسياسية . وهذا لا يعني بأنهم سيتخلون عن فكرة المطالبة بفلسطين وبالعودة إليها ،بل إني أفترض بأنهم وغيرهم سيستمرون في ذلك ولكن كحلم مشروع لهم يتحقق عندما يتحقق أسباب تحققه .

أما في غزة فنظرة إسرائيل لها مختلفة عن الضفة ، وابتداء فإن الوضع الحالي في غزة هو وضع معاكس لشروط تحقيق السيناريو نظرا لوجود المقاومة الفلسطينية هناك وقياداتها غير المدجنة والرافضة صراحة لمؤامرة الوطن البديل وبالطبع فإن العمل جار بشتى الأساليب لاحتواء الوضع هناك وتدجينه . . إلا أننا نتحدث بعد هذا التدجين . وبهذا فإن موضوعها إن لم يكن ليستقر ضمن تفاهم ما مع مصر أو أي سيناريو آخر ، فان التوجه سيكون في إدخالها ضمن سيناريو الوطن البديل هذا من خلال تأمين وسائل ربطه مع الأردن والضفة وتأمين منفذ بحري للدولة الجديدة . وفي كلا الحالتين فإنه وفي غياب المقاومة المسلحة المنظمة في القطاع افتراضا أساسيا أيضا ، فإن سكانها بصفتهم الأكثر فقرا وضنكا ومعاناة في العيش لن يكون معضلة أكثر من غيرهم أمام فرصة أفضل للعيش والعودة والإبقاء على حلمهم المشروع بالتحرير وعودة اللاجئين .

الوطن البديل بين الموقف الدولي والسلوك الأردني

(السلوك الأردني إزاء معطيات الوطن البديل + سلوك أطراف المعادلة / من رحم الواقع الأردني وفشل حل الدولتين)

الوطن البديل ليس قدرا محتوما على الأردن

إن حديثنا عن الوطن البديل في هذا الكتاب لا يعني أبدا بأننا لا نمتلك وسائل إفشال تحقيقه فهو ليس بقدر محتوم علينا ولا أمرا بعلم الغيب كان مفعولا لإسرائيل . فالموضوع برمته لا يتعلق بإرادة الغير ولا بميزان القوة العسكرية ولا هو رهنا بقوة إسرائيل العسكرية أو بضعفنا العسكري ، فلا يمكن إنجاحه أو تحقيقه باستخدام القوة الغاشمة لوحدها كقوة الولايات المتحدة . بل أن تحقق أسباب إنجاح هذا المشروع الإسرائيلي الصهيوني يعتمد على توفر أسباب مادية وسياسية على الصعد الأردنية والفلسطينية والإسرائيلية ، وعلى الأراضي الفلسطينية والأردنية وساحتيهما معا وفرادى . وأطراف المعادلة في هذه الأسباب هي إسرائيل والسلطة الفلسطينية والحكومة الأردنية ، أما الولايات المتحدة فهي الطرف الرابع في معادلة تنفيذ سيناريو الوطن البديل أو تحققه على ا لأرض لا في معادلة أسباب تحققه . على أن الطرف الأردني هو العامل الحاسم في الأمر كله من خلال طبيعة واقعه وسلوكه على الأرض . .

أما الأسباب على الأرض الفلسطينية فهي التي تخلقها إسرائيل على الأرض لتجعل من قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة أمرا مستحيلا لتتحول النظرة الدولية إلى مكان أخر لإقامة الدولة الفلسطينية عليه بعد أن تكون قد مهدت للنظرة الدولية للأردن كجزء من فلسطين التوراتية والأراضي المقدسة ، إضافة لنجاحها ، في

إنهاء فاعلية أو وجود المقاومة المسلحة كشرط أساسي . وهذه الأسباب على الأرض الفلسطينية يمكن للسلطة الفلسطينية التعامل معها سواء في دعمها أو إعاقتها وسنأتي على ذلك ، كما سنتكلم عن ما أعتقده بأنه تقصير أردني في مسئولياته في التنسيق الكافي مع السلطة الفلسطينية لمواجهة الممارسات الإسرائيلية التي تقضي على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية ، لأن هذا الأمر هو مسئولية تهمنا نحن بالدرجة الأولى ويتصل بمصلحتنا العليا . .

وأما عن الأسباب على الأرض الأردنية وتوفرها والتي من شأنها إن لم يتم تداركها أن تفتح الطريق أمام إسرائيل لاستكمال وإنجاح مشروعها الصهيوني فهي في **حزمتين ، تتمثل الأولى** / في ما نخلقه نحن ونكرسه في حياتنا العامة والخاصة وفي دولتنا . من ممارسات واختلالات ومدونات قواعد سلوك غير مدنية وتتناقض مع مبدأ المواطنة وتحول دون جعل الدولة كدولة تملك أسباب البقاء في العصر الحديث أو أسباب القدرة على مواجهة التحديات ، إنها ممارسات واختلالات قائمة تمثل الواقع المر الذي نعيشه والذي من شأنه أن يجعل من تحقيق المشروع الصهيوني أمرا واقعا نقبله نحن كخيار يصبح وحيدا أمامنا . وقد بسطته كملامح في الجزء الثاني من هذا الكتاب بعنوان الواقع الأردني المر والوطن البديل .

أما الحزمة الثانية فتتمثل في سلوكنا السياسي والإعلامي غير الكافي إطلاقا في مواجهة معطيات ومؤشرات مشروع الوطن البديل على الصعد الإسرائيلية والفلسطينية والدولية وعلى الصعيد الأردني . وقد تحدثت بها مفصلا في هذا الكتاب تحت عنوان **السلوك الأردني وخطورته إزاء معطيات الوطن البديل** .

والمهم هنا أن تصميمنا ومقدرتنا على مواجهة هاتين الحزمتين الداخلية والخارجية من خلال استراتيجية شاملة هو العامل الحاسم في نجاح أو فشل المخطط الإسرائيلي الصهيوني في حدوده الدنيا المتمثلة في فرض السيادة على الأرض من البحر إلى النهر وفي التنازل عن الأردن كجزء من فلسطين ليكون الوطن البديل بمفهومنا والوطن الأصيل بمفهوم إسرائيل ، وأن ذلك لا يتحقق إلا بتوفر الإرادة السياسية لذلك . وقد وضحت كيفية مواجهة هاتين الحزمتين وطريق إفشال مخطط

الوطن البديل من خلال العنوانين الهامين في هذا الكتاب وهما : **الملاحظات غير المواتية في السلوك الأردني إزاء معطيات الوطن البديل ، وعنوان السلوك المفترض للحكومات الأردنية إزاء معطيات الوطن البديل .**

فالسلوك الأردني هو العامل الحاسم لأنه حتى لو نجحت إسرائيل في خلق واقع مادي وسياسي على الأرض الفلسطينية يحول دون قيام الدولة لفلسطينية وحشدت الدعم السياسي لفكرة الوطن البديل دوليا وإقليمياً وحشدت من المتواطئين ما تستطيع وأمنت تعاون السلطة الفلسطينية بذلك فان تحقيق المشروع الصهيوني على الأرض الأردنية لن يتحقق عمليا ما لم تتحقق ظروف تحقيقه المادية والسياسية على الأرض الأردنية ، ومن خلال الخلل في السلوك الأردني إزاء معطيات الوطن البديل وبما يغيب إرادتنا السياسية كحكومة ويشل إرادتنا كشعب . بمعنى أن مسألة إفشال أو إنجاح وتحقيق المشروع الصهيوني في الأردن وعلى حسابه هي مسألة مرهونة بالمحصلة النهائية بنا وبواقعنا الاجتماعي والسياسي والانتمائي وبجبهتنا الداخلية وبقدرتنا على تجذير هذا الكيان وتعزيزه بدولة المواطنة القادرة على الصمود والبقاء ، وبما إذا كنا نعيش حالة الأمة والدولة بمفهومها الحديث وبسياسة خارجية شفافة تنسجم مع هذا المفهوم من حيث عملية صنعها وأهدافها بعيدا عن حالة التشرذم والضعف وأدبيات دولة القبيلة . فصحيح أننا نحن من يحمي الأردن وليس دولة ما غربية أو غير غربية ولكن على هذه الأسس فقط ، وليس على أسس ما نحن عليه ولا على أسس سياسة الفزعة القبلية التقليدية ولا على سياسة تسجيل المواقف المفتقدة للمصداقية وغير القائمة على أسس مادية أو جدية[1] .

ولذلك فان إفشال إسرائيل ومن ورائها وإحباط مخططها في الوطن البديل هي

---

(١) يحضرني هنا مثال أو طرفة توضيحية معبرة عن سياسة تسجيل المواقف المفتقدة للمصداقية . وهو أن أردنيا اعتاد على إطلاق أو صرف عبارة جيرة الله على الغدا لكل من يودعه بعد لقاء عابر بحديث أو جلسة . وصادف أن تحدث هذا الرجل مع زوجته هاتفيا ولدى انتهاء المكالمة صرف لها العبارة لا شعوريا ودون قصد قائلا (جيرة الله خلنا نتغدى سوى اليوم) .

مهمة ترتبط بوضعنا وبنجاحنا في ترسيخ هذا الكيان وصياغته على الأسس التي تجعل منه كيانا دائما لا كيانا انتقاليا كما أريد له أو كما تعتبره إسرائيل ومؤيدوها . ولتنتهي فكرة التشكيك به والمكرسة من صميم الواقع الأردني ، ولتنتهي معها مسألة قناعة إسرائيل بقدرتها على ربط مصير كياننا بإرادتها وبمصالحها ، ولتنتهي مسألة جدل سياسييها في قدرتنا على الصمود والبقاء كدولة وكنظام . وهي المسألة التي ابتدأت مع بداية كياننا القائم واستمرت ولم تنته للآن . ولعل هذا ما عبر عنه أفي شلايم بكتابه في الصفحة ٢٢٧ بما نصه :

" . . . عقدت في منتصف الستينات في القدس لقاءات بين الخارجية الإسرائيلية والموساد لمناقشة السياسة اتجاه الاردن وكان هناك توافق عام بأن النظام الهاشمي **قد اظهر تصميما على البقاء خلال الـ ١٨ سنه الماضية ولكنه في النهاية لن يكون قادرا على البقاء على المدى الطويل** وان السؤال هو فيما إذا كان بقاء النظام حيويا لإسرائيل . وكان رأيان الأول يرى أن الملك يشكل مشكلة لإسرائيل لأن الوضع الحالي للضفة يشكل كارثة لإسرائيل ، والملك هو عقبة أمام التغيير . أما الرأي الثاني فيعتقد بضرورة دعم الوضع القائم وتدعيم الملك والتعايش معه" . انتهى

مؤشرات انتهاء تهديد الوطن البديل

ومن ناحية أخرى ، فإن مجرد فشل أو إفشال سيناريو الوطن البديل في مرحلة ما لا يعني بالضرورة انتهاء الفكرة ووقف العمل على تحقيقها ما لم يكن هناك قرارا إسرائيليا بالاستسلام والتخلي عنها وإثبات ذلك بتعاملها الجاد مع المبادرات الدولية والعربية ومع المسار التفاوضي مع الفلسطينيين على أساس مرجعية قيام الكيان الفلسطيني السياسي والسيادي والقابل للحياة على الأرض الفلسطينية أو ما يوازي هذا الحل كحل الدولة الواحدة مثلا . حيث أن ما قد يتراءى لنا من مجرد فشل إسرائيل في تحقيق سيناريو الوطن البديل قد يستولد سيناريو بديلا عنه يكون بمثابة الجسر للعودة ثانية بطريقة التفافية ومثال ذلك ، إذا ما وصلت إسرائيل لقناعة

باستحالة تحقيق سيناريو الوطن البديل في الأردن ، ووصلت السلطة الفلسطينية لقناعة باستحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية فأن ذلك سيؤدي منطقيا إلى استبداله بسيناريو أخر ممكن وكحل وسط تتوافق عليه أطراف المعادلة من بين سيناريوهات منها سيناريو الإتحاد الفيدرالي من خلال **مشروع المملكة الأردنية الفلسطينية الهاشمية كما تكلمنا عنه** . وسيناريو الإتحاد هذا هو بالضرورة سيناريو يمثل فكرة الخيار الأردني ولا يحقق الحقوق الفلسطينية من ناحية ويبقي إمكانية التحول إلى سيناريو الوطن البديل قائمة من ناحية ثانية ولكن بمضمون وتفصيلات جديدة يفرضها الواقع في حينه وليس على أساس المضمون والتفصيلات التي تكلمنا عنها سابقا لدى حديثنا عن سيناريو الوطن البديل .

وبالمحصلة فإن الأردن سيبقى تحت تهديد تحقيق فكرة الوطن البديل إذا لم تتحقق الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وهو أمر مرتبط بقرار إسرائيلي وهو القرار المرتبط بدوره وبالضرورة بقرار أردني يقرر فيه الأردن أن ينطلق من نفسه في مواجهة المخطط بجدية وبتضحيات على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية ، انه الوقت النافذ الذي لا يحتمل التأخير حتى تعي فيه حكوماتنا وشعبنا واقعنا المر بأمثلته في الجزء الثاني من هذا الكتاب وبسلوكنا وسياستنا في مواجهة معطيات الوطن البديل ، وحتى يصار إلى العمل على عكسه ، والى الحد الذي يعطي الانطباع للطامعين والمشككين بأننا قطعنا المرحلة الانتقالية بنجاح وخلقنا دولة حديثة وشعبها أصبح أمة واحدة ، وأن لا ثغرات عادت في هذه الدولة تسمح لعبور أي تصريح أو تلميح بالتطاول على كيانها ومستقبله ، ولا مطاعيم لديه قد بقيت ليصبح محل أطماع الآخرين شأننا في ذلك شأن بقية الدول المجاورة والتي أعيد تشكيل كياناتها السياسية المستقلة بعد الحرب الكونية الأولى . وبالمحصلة فان طبيعة السلوك الأردني بالدرجة الأولى ثم السلوك الفلسطيني إزاء معطيات تحقيق الوطن البديل هو الذي من شأنه تثبيت الصورة أو عكسها وهو ما يتطلب وعيا كافيا وإرادة سياسية تسابق مرور الوقت .

سلوك أطراف معادلة
تحقيق الوطن البديل

إن سلوك أطراف معادلة تحقيق الوطن البديل الأربعه والمتمثلة بإسرائيل والولايات المتحدة والأردن وفلسطين ما زال يؤكد لنا من خلال تفاعلاته بأن الحصيلة تسير في وسط يسمح لإسرائيل باستكمال أجراءتها لإنجاح وتحقيق هذا المخطط على الأرض الأردنية . ومع أن إسرائيل الطرف الأساس في التهيئة لصنع الأرضية المؤدية لمخطط الوطن البديل ما زالت مصممة وتعمل في هذا الاتجاه فان بقية الأطراف ما زالت أيضا غير قادرة ولا منخرطة في إيقافها ، بل أن الأردن كعامل حاسم في إفشال مخططها وكصاحب مصلحه أساسية لا يبدو فاعلا شيئا ملموسا في إيقافه . أن ما يهمنا من هذه الأطراف هو السلوك الأردني اتجاه معطيات خطة الوطن البديل الذي سأحاول تفصيله ، أما تناولي لسلوك باقي الأطراف فهو لغاية المساعدة في أن يكون الأردن واقفا على أرضية أكثر صلابة وإنتاجية في التعامل مع معطيات الوطن البديل بعيدا عن الأوهام من ناحية ، وللتأثير إيجابيا في نوعية ووجهة هذا السلوك في إطار سياسة مدروسة وواعية على أولويات أطراف المعادلة وإمكانياتها وعلى رأسها الولايات المتحدة من ناحية ثانية .

السلوك الإسرائيلي لتحقيق الوطن البديل

المحدد الاستراتيجي لسلوك إسرائيل ورؤيتها للسلام

لا شك أن عدم التوصل إلى تسوية للقضية الفلسطينية رغم مرور عشرات السنين وبذل الجهود المتصلة خلالها وطرح المبادرات الدولية والعربية المختلفة وتقديم التنازلات العربية ، فيه من الدلائل ما يكفي على أن هناك غموضا إسرائيليا وإخفاء للنوايا وللأسباب الحقيقية وراء فشل أو إفشال كل هذه الجهود وكل هذه المبادرات العربية والدولية والتي ولا شك أن هناك عاملا مشتركا فيها جميعها وأن فيه يكمن التناقض الخفي والقائم بين الأهداف العربية / الدولية من جهة وبين الأهداف الإسرائيلية من جهة أخرى وهو نفسه المحدد الأساسي لقبول أو رفض إسرائيل لأية مبادرة وليست تلك الذرائع التي يتعايش معها العرب من واقع ضعف الحيلة والقدرة ويتعايش معها المجتمع الدولي من واقع فقدان الإرادة السياسية لدى الجانب الدولي في التأثير على إسرائيل ، وهي الذرائع التي تلقى تارة على ضعف في الثقة بين الأطراف بطلته إسرائيل من واقع ما تدعيه من هواجس أمنية مفتعلة كذريعة تبدو مقبولة دوليا وعربيا ، وتارة تلقى على التمسك الإسرائيلي بوعود وعطايا الإله Jehova يهوه غير التاريخية أمام تمسك الفلسطينيين بالحقوق الوطنية التاريخية . ولتستمر المأساة على الجانب الفلسطيني ويستمر معها العمل الإسرائيلي على الأرض لحسم هذا التناقض لصالحها . ولتصبح الحالة الفلسطينية هي الحالة الإحتلالية الوحيدة المتبقية في العالم

إن الأردن معني جداً بفهم طبيعة هذه المحدد الإسرائيلي الذي يقف وراء هذا السلوك أو هذا الوضع وخلفيته وأسبابه كوضع مزمن بين الجانبين ومحاط بالغموض

من حيث ما يبدو بأنه سياسة إسرائيلية تتمثل في رفض كل المبادرات العربية والدولية وعدم الاكتفاء بكل التنازلات ، وفي الإنقلابات المستمرة على كل الجهود وكل ما يتم التوصل إليه وإن ذلك الفهم هو الذي يمثل القاعدة الصحيحة التي ينطلق منها الأردن ويتصرف على أساسها . وابتداء فإنه نفسه الوضع الذي يقودنا بنفسه إلى السبب الحقيقي وراء هذه السياسة الإسرائيلية وهو بالضرورة سبب يشكل بحد ذاته **المحدد الأساسي والحقيقي لإسرائيل في طبيعة تعاملها مع أية مبادرة إقليمية أو عربية أو دولية لتسوية القضية الفلسطينية** . وهذا المحدد هو ضرورة اشتمال هذه المبادرة أو تلك على ما يضمن سيادة إسرائيل على كل فلسطين كأرض (لا كسكان) من البحر إلى النهر بمعنى عدم اشتمالها على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ضمن هذه المساحة ومهما صغرت ، وما دون ذلك يمكن أن تتفاوض عليه إسرائيل بجدية ويمكن لها قبوله . حيث أصبح من الواضح والمؤكد بأن هذا المحدد يشكل معيار إسرائيل الحاسم وخطها الأحمر في قبولها الحقيقي أو رفضها لأية مبادرة سلام وفي ظل أية حكومة يسارية كانت أو يمينية ، . وهذا المعيار أو المحدد قائم لدى إسرائيل دون تنازل عنه ومهما قدم لها من تنازلات ، ومهما وقع عليها من ضغوطات سياسية من المجتمع الدولي . إن هذا هو الحد الأدنى الممكن لإسرائيل أن تقف عنده وتتنازل إليه في إطار المشروع الصهيوني لتاريخه ، وهو كذلك الحد الأقصى الممكن أن تقيم على أساسه سلاما مع الفلسطينيين والعرب . إنها الحقيقة التي نعيشها على كل الأصعدة منذ إنشاء الدولة اليهودية ولا سيما بعد حرب حزيران ٧٦ ولم نتصرف يوما على أساسها . ومن هنا فإنه من المهم والحيوي جدا أن يكون التعامل العربي والأردني خاصة مع السلوك الإسرائيلي إزاء أية مبادرة أو خطة أو تحرك لتسوية القضية الفلسطينية قائما على إدراك هذا المحدد الإسرائيلي **لقبول إسرائيل الجاد لأية مبادرة** أو تسوية لتكون خطواتنا محسوبة وتفاوضنا غير عبثي حتى لا تأخذنا الأوهام وتكون النتيجة أو البديل هو إعطاء التنازلات المجانية والمسيلة للعاب المفترس حينما يرى الفريسة تضعف ، وإلى إعطاء وقتا يمكن إسرائيل من استكمال أرضية إنجاح مخططاتها على الأرض مجانا .

إن هذا المحدد الإسرائيلي لطبيعة التعامل الإسرائيلي مع أية مبادرة إقليمية أو عربية أو دولية هي حقيقة تلتزم بها إسرائيل عمليا وتتمسك . وهي وان كانت تخفي الإعلان عنها وتتحايل عليها أحيانا حتى عن بعض حلفائها وأصدقائها حينما تواجه إحراجا دوليا أو حينما يخدم ذلك أغراضها المرحلية ، فإنها تبديه بوضوح في أدبياتها وحين تبسط رؤيتها فكريا وفلسفيا لصراعها مع الفلسطينيين والعرب وكيفية تسوية مكوناته . ومن هذا القبيل يمكن أن يكون من المهم جداً للقارئ ولأي مفاوض عربي أن **يقرأ ملخصا لأهم الأفكار في كتاب نتنياهو A Place Among The Nations وضعتها في صفحتين اثنتين وذلك (في الشرح رقم ١) من هذا الكتاب** ليرى طبيعة التسوية التي تريدها وتقبل بها إسرائيل وطبيعة المحذورات الإسرائيلية على حقيقتها .ولا شك أن تمسك إسرائيل برؤيتها هذه تأتي من واقع أنها ما زالت على قناعة بأنها تستطيع تحقيق أطماعها غير المشروعة بفعل الظرف الدولي المواتي ، أمريكيا وفلسطينيا وعربيا وبفعل الواقع الأردني الذي ما زال بنظر إسرائيل صالحا ليكون الوطن البديل .

وبالطبع فانه من واقع هذه الرؤية الإسرائيلية يفسر سبب رفض إسرائيل المستغرب عربيا ودوليا للمبادرة العربية التي تعطيها كل الأمن وكل السلام وكل الضمانات وكل الاعتراف والتطبيع من كل العرب مقابل إزالة احتلالها للأراضي التي احتلتها عام ٦٧ . ذلك لأنها مبادرة تفترض إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية وهو ما يمثل لإسرائيل تدمير سريع للمشروع الصهيوني بحده الأدنى وتدميرا بطيئا لإسرائيل بوضعها الحالي . ولهذا السبب فان اسرائيل لم ولن تكون جادة أو مخلصة مع كل المبادرات العربية والفلسطينية والدولية التي طرحت لأنها جميعها تفترض دولة فلسطينية ذات سيادة في الضفة الغربية ، أو تفترض تخلي اسرائيل عن السيادة على الضفة أو أجزاء منها .

وهذا المعيار الاسرائيلي يمثل فعلا لها تنازلا بحكم ما تتضمنه العقيدة السياسية والدينية الصهيونية ، بمعنى أن ذلك الحد الذي تقف عنده اسرائيل قد استفاد العرب منه أيضا من وجهة النظر الاسرائيلية لأنها حفظت الأردن لهم . تماما كما أن نفس ذلك المعيار بموجب تلك المعادلة يمثل فشلا عربيا في الاستحواذ على فلسطين كلها

بحكم العقيدة السياسية والدينية العربية . وأقصد من هذه المقارنة أن تغيير تلك المعادلة يمكن أن يكون بالاتجاه الأسوأ أو الأفضل على السواء لأي طرف من الطرفين لحساب أو على حساب الطرف الآخر . وأننا إذا نظرنا إلى كل المبادرات الدولية والعربية لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام ٦٧ نجد أنها كلها كانت مقبولة من الطرف العربي وكلها كانت إما مرفوضة من اسرائيل أو مقبولة صوريا برسم التلكؤ أو المماطلة بغية اللعب على الوقت أو التخريب . وذلك ابتداء بمبادرة مجلس الأمن في قراره رقم ٢٤٢ لعام ٦٧ المؤكد في القرار ٣٣٨ لعام ٧٣ والمؤتمر الدولي ، ومبادرة ريغان ومقترحات كل الإدارات الأمريكية ومبعوثيها للمنطقة ، ومرورا بالشق الخاص بفلسطين في معاهدة كامب ديفد بين مصر وإسرائيل ، ووصولا إلى اتفاق أوسلو ، ثم حل الدولتين المتمخض عن الرباعية وخارطة طريقها وبعدها تفاهمات أنابوليس . ثم المبادرة العربية ، وما تخلل ذلك كله من مبادرات هامة مثل مبادرة جينيف لحل النزاع **الفلسطيني - الاسرائيلي لعام ٢٠٠٣ ومبادرة ايلون - نسيبه لعام ٢٠٠٦** . والسبب في ذلك أنها جميعا تتطلب من اسرائيل في النهاية التخلي عن الأراضي التي احتلتها أو عن السيادة عليها أو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة عليها .

ومن هنا أيضا كانت إسرائيل في كل لقاءاتها السرية مع الملك حسين فاشلة سياسيا لأنها كانت لا تبغي منه سوى تنفيذ فكرة الخيار الأردني بسيناريو معين ومرحلي . ولم يكن بوسع الملك فعل ذلك . فكل الخيارات التي كانت معروضة عليه لا ترقى لمستوى القرار الدولي ٢٤٢ الذي لا يجوز أصلا الانقلاب عليه لكونه يتضمن مطلبا دوليا بانسحاب إسرائيل من الأراضي بصرف النظر عن الثمن أو المقابل ، رغم أن إسرائيل نجحت بتجزئة مسارات التفاوض على هذا القرار الذي لا يعدو أن يكون في واقعه مجموعة مبادئ للتفاوض وأخذ كل مستحقاته من مصر ومن الأردن وغيرها من الدول العربية لكنها تمنعت عن الاعتراف بانطباقه على الضفة الغربية . حيث حاول المغفور له الملك حسين تقديم كل ما يستطيعه لإسرائيل حتى من المحرمات عربيا وفلسطينيا مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة أو تخليها عن السيادة عليها كلها ولم يفلح في ذلك ، حتى تمكنت إسرائيل بعد عجزها عن طرح عرض

معقول وقابل للتنفيذ أن تستكمل اللقاءات السرية على أسس غير سياسية ، وتقوم على تبادل المصالح بين إسرائيل والنظام الأردني كما هو موضح في هذا الكتاب وبكتاب أفي شلايم . ومن هنا فان إسرائيل كانت وما زالت تسعى لما يحقق مشروعها بحده الأدنى وهو سيناريو الوطن البديل في الأردن .

أنها معادلة بمعاليم أمريكية وفلسطينية وأردنية أمام المجهول الإسرائيلي التي تكشف هويته ومحدده بحسبة بسيطة ، وإذا أردنا كعرب أو كأردنيين تغيير هذا المعيار أو المحدد الإسرائيلي ، فعلينا أن نتصرف لتغيير وضع أي معلوم من هذه المعاليم . باتجاه مواجهة إسرائيل بتصميم وجدية

طبيعة السلوك الإسرائيلي
لفرض الوطن البديل على الآخرين

وإذا ما أتينا لسلوك اسرائيل المادي والسياسي لفرض الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل كغريم أساسي قائم وكمتغير أساسي إلى جانب لولايات المتحدة في المعادلة المؤثرة في بلورة الوضع النهائي في ضوء الهدف الاسرائيلي ومحدداته ، فان هذا السلوك يتمثل في اتجاهين **الأول** : اختيار إسرائيل للطريقة والكيفية التي **ستسلكها وتواجه فيها** أو تتفاهم فيها مع المجتمع الدولي ممثلا في الرباعية الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة لتبرير تخليها عن حل الدولتين أو رفضها له صراحة ، أو حين تتحايل عليه[1] . أو تنقلب عليه . وليس بالضرورة هنا أن يكون المقصود بحل الدولتين تلك الخطة التي صاغتها الرباعية الدولية في خارطة الطريق ، بل أي خطة تتضمن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ . **وبهذا الأمر في إطار هذا الإتجاه ، فإن استقراء التجارب السابقة يشير إلى أن إسرائيل لن تجد حرجا ولن تستشعر بأية صعوبة في مواجهة هذه المهمة . حيث إذا صرفنا النظر عن كونها تستطيع** الاكتفاء بمجرد

---

(١) يذكر بأن حل الدولتين قد انطلقت رؤيته لأول مرة عندما أعلن بوش الابن موافقته على إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقته خلال ٣ سنين حيث تشكلت على اثر ذلك اللجنة الرباعية والتي ضمت إلى جانب الولايات المتحدة ، كلاً من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وروسيا . وعهد إليها بترجمة آلافكار الأمريكية إلى خطة متكاملة للتسوية ، أصبحت تعرف منذ ذلك الحين باسم 'خارطة الطرق' والتي صدرت بشكلها النهائي عام ٢٠٠٣ . وتتضمن تفصيلا لحل الدولتين .لكن إسرائيل التي تمسكت بنص الخطاب ، وضعت أربعة عشر تحفظا على خارطة الطرق مفرغة إياها من مضمونها .

القول بأنها لم تعد قابلة بمشروع حل الدولتين دون بيان الأسباب ودون أن يترتب على ذلك أي موقف ضدها ، وعن كونها تستطيع إعلان تخليها عن هذا الحل بأية ذريعة واهية أو مكشوفة ودون أن تواجه موقفا ضاغطا بما فيه الكفاية ، فإنها لن تكون مضطرة لأن تحرج نفسها وحلفائها باتباع مثل ذلك الأسلوب أو بإعلانها عن تخليها عن التزامها بإقامة دولة فلسطينية في الأراضي لفلسطينية . إنها وبالتأكيد ستستمر في قبولها الصوري لحل الدولتين ولكنها هي التي ستفصل الدولة الفلسطينية وطبيعتها حسب مفهومها هي وعلى قياسها وليس على قياس خطة خارطة الطريق وهي بالطبع نفسها الدولة الطاردة ذات المحابس الثلاثة غير القابلة للبقاء اقتصاديا وجغرافيا واجتماعيا وسياسيا على الأقل وبشروط ومواصفات الحكم الذاتي لا سيما من حيث افتقاد عنصر السيادة ، والمؤدية – أي هذه الدولة الطاردة – في المحصلة النهائية إلى سيناريو الجسر لسيناريو الوطن البديل . . بمعنى أنها ستستمر في قبول حل الدولتين بطريقة غير حاسمة وغير المتفق عليها .

وهنا فإننا ندخل في **الاتجاه الثاني لسلوك إسرائيل " في كيفية سلوكها الحقيقي على الأرض والبديل الذي ستلجأ اليه** من أجل تحقيق تصورها ومخططها في تحقيق سيناريو الوطن البديل وكيفية نجاحها في هذا بالانقلاب أو التحايل على اهتمامات المجتمع الدولي ومطلبه بشأن الحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني وعلى رأسه حقه في تقرير المصير وإقامة دولته . وكذلك التحايل على تسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها وعلى رأسها مسألة اللاجئين ، وأخيرا كيف لإسرائيل بعد ذلك أن تحصل على دعم الولايات المتحدة والمجتمع الغربي لها في أهدافها أو خطتها الجديدة . أن هذه التساؤلات حول السلوك الإسرائيلي المنتظر يرتبط مباشر بما ستفعله إسرائيل من أجل تحقيق فكرة الخيار لتغطية المأزقين الديمغرافي والسياسي لاستكمال مشروعها في الضم والسيادة على الأرض الفلسطينية وصولا إلى السيناريو الأخير في الوطن البديل بعد أن فشلت في استخدام الخيارين الفلسطيني ابتداء ثم الخيار الأردني بعد طول سنين ، ثم الخيار الفلسطيني ثانية من خلال عدم استكمال مستحقات أوسلو .

إن معرفة السلوك الاسرائيلي إزاء هذه التساؤلات والمهمات نقرأه مترجما في سلوكها ، وبهذا فإننا نستثني قبولها أو تعاطيها مع أي خيار من الخيارات التالية ، **الأول** : استبعاد تعاطيها مع **فكرة حل الدولة الواحدة** لأن الحديث فيه على المدى المنظور وفي ظل المعادلات الدولية القائمة هو ضرب من السفسطائية ، وتعلم إسرائيل أن توقيعها على مثل هذا الحل يعني توقيعا منها على الموافقة على إنهاء نفسها كدولة وكمشروع ، والوقت لم يحن بعد لتقرر الانتحار ، بل هناك خيارات أخرى أمامها تسبق هذا الخيار .

أما الخيار الثاني : المفترض والمستبعد هو أن تقوم إسرائيل بعملية تطهير عرقي Ethnic Cleansing تطرد من خلالها نحو ثلاثة ملايين نسمة بالقوة إلى خارج الأراضي المحتلة ، وهو ما يمثل جريمة ضد الإنسانية وكعمل محرج جدا للولايات المتحدة وأوروبا ولكل من يتعاطف مع اسرائيل ، هذا إضافة إلى أن مثل هذا السلوك أو المهمة يصعب تحقيقها عمليا على الأرض .

أما الخيار المستبعد الثالث : هو أن تقتنع إسرائيل بالمحصلة النهائية بحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة وهو ما لن تقبله كحل نهائي دون ربطه بالخيار الأردني حتى وان استخدمت ذلك مرحليا كضرورة . ذلك أن الحكم الذاتي هذا هو حل أو خيار لا يكتب له النجاح دون ربطه مع الخيار الأردني حتى لو احتفظت إسرائيل بالسيادة على كل فلسطين لسببين ، **الأول** : لأن مثل هذا المشروع سيقام داخل مجموعة من الجيوب غير المتصلة لتصبح اسرائيل دولة فصل عنصري ،كما أن الشعب الفلسطيني لن يقبل ذلك أيضا بل سيفر من هذا الواقع وتتعقد المشكلة التي يريد الجميع لها حلا . أما السبب **الثاني** : فهو أن الحكم الذاتي دون ربطه بالخيار الأردني لا يوفر إطارا لتسوية مكونات القضية الفلسطينية وعلى رأسها مسألة اللاجئين ولا يسوي مشكلة أكثر من ثمانية ملايين فلسطيني في الشتات ولا ينهي الصراع في المنطقة وبالتالي لا يؤمن الاستقرار فيها . والإستقرار هذا مطلب يصب في المصالح الحيوية للولايات المتحدة وإسرائيل بالدرجة الأولى . هذا إضافة إلى أن إسرائيل قد تجاوزت من خلال خططها على الأرض مرحلة الحكم الذاتي وتقف حاليا

على أعتاب مرحلة جديدة تكون قبل النهائية أو النهائية في خيار الوطن البديل الذي تطرحه كوطن أصيل وكحل أمثل لها تؤمن من خلاله وعلى حساب غيرها اهتماماتها باستيعاب وتسوية كل مكونات القضية الفلسطينية واهتمامات المجتمع الدولي الذي لا يرى بدا من إقامة دولة فلسطينية .

وبهذا السياق الذي نتكلم فيه عن الحكم الذاتي يجدر القول بأن حديثنا لا يعني استبعاد حدوث ظرف يجد فيه الإسرائيليون والفلسطينيون بأن لا مفر من التجائهم إلى حكم ذاتي مرحلي في إطار دولة فلسطينية منزوعة السيادة على الأرض ومنزوعة السلاح تفضي إلى الخيار الأردني بسيناريو ما وحدوي يفضي إلى سيناريو الوطن البديل . **بل أن سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد** من خلال إعلان السلطة الفلسطينية لنفسها دولة إذا ما تم في مرحلة ما ، ما هو في واقعه إلا تقوقعا من السلطة وقبولا بالحكم الذاتي ضمن منطقة المحابس يكون بالضرورة مرحليا ، وأقول حكما ذاتيا مرحليا لأن مقومات الحكم الذاتي نفسها لن تكون أيضا كافية في محابس الجدار لمدة طويلة ، وليس فقط غير كافية أمام إقامة دولة . ومن هنا فإن سيناريو الحكم الذاتي هذا الذي قد تسميه السلطة الفلسطينية دولة لا بد من أن يتطور ليتحول ويصبح جزءا من سيناريو آخر ضمن الخيار الأردني وهنا تكمن الخطورة .

عودة الآن إلى ما ستفعله إسرائيل إذا من أجل تحقيق تصورها ومخططها في تحقيق سيناريو الوطن البديل وتحقيق هدفها في ضوء تلك الإستثناءات ، وكيفية سلوكها إزاء **التساؤلات والمهمات مارة الذكر** ، إن الإجابة الإسرائيلية جاهزة وتقرأ على الأرض دائما ومن التصريحات أحيانا . وبهذا فان إسرائيل وعلى مدى تاريخ تعاملها مع القضية الفلسطينية تتعامل مع الحدث الذي يواجهها بمستحقات دولية أو قانونية لا تلائمها لا سيما على هذا الصعيد من خلال استخدام **مسارين متلازمين ومترابطين يؤديان في المحصلة إلى تحقيق أهدافها المرحلية وصولاً لهدفها النهائي في الوطن البديل ، الأول** : هو المشاغلة السياسية والدبلوماسية وحتى القانونية للفلسطينيين والعرب وللمجتمع الدولي من أجل كسب الوقت لإنجاح وإنجاز مخططها

غير المعلن وهو هنا مسارها الثاني كما سيلي . مستعينة لكسب الوقت هذا بشتى الأساليب ومنها اختلاق العقبات وتتجاوزها وافتعال الأزمات ومن ثم تسويتها ووضع الشروط التعجيزية إذا لزم الأمر . **أما المسار الثاني هذا : فهو الأساسي ويقوم على** العمل الجاد بنفس الوقت على الأرض لتغيير الواقع المادي والديمغرافي والسياسي في الأراضي المحتلة ، والقضاء على كل إمكانيات تحقيق الرؤية الأخرى عمليا وعلى كل المقومات العملية والمادية لإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على الأرض الفلسطينية من ناحيه ، والعمل السياسي والترويج الاعلامي على الساحة الدولية للحقائق المادية الجديدة ومستحقاتها من ناحية ثانية وصولا لتأمين الإنقلاب الدولي على التوافق القائم بشأن إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية والتراجع عنه . تماما كما استطاعت إسرائيل إجبار الولايات المتحدة والدول الغربية بحكم الواقع الذي أوجدته على الأرض على التراجع عن القرار ١٩٤ المتعلق بعودة اللاجئين رغم أنه كان قرارهم هم في الأساس . إذ تراجعوا عنه حين تراجعت إسرائيل بحكم الواقع الجديد على الأرض وقاموا بتأييد رؤية إسرائيل في توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج وطنهم .

فإسرائيل ستمضي كما هي ماضية من طرف واحد بشريك فلسطيني أو بدون شريك مسبق بكل إجراءات الإنفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد ، أو انفصال الفلسطينيين عن إسرائيل من جانب واحد لخلق الدولة الطاردة أو دولة الكنتونات والتي تؤمن في واقعها حكما ذاتيا نظراً لافتقاد عناصر كثيرة من عناصر الدولة منها عنصر السيادة وهو بالضرورة حكماً ذاتياً مؤقتاً ، وستقذف إسرائيل بهذه الصيغة سواء تقبلتها السلطة الفلسطينية وأسمتها دولة أم اكتفت بأن يعيش الفلسطينيون في محابسها مضطرين بشكل من أشكال الحكم الذاتي . وفي كلا الحالتين يكون الوضع موصلا للخيار الأردني بسيناريو وحدوي ما كمقدمة مباشرة لفرض الخيار بمحصلته النهائية المتمثلة بسيناريو الوطن البديل . إنه مخطط إسرائيل السياسي والإستراتيجي لتاريخه ، تعمل على فرضه على العرب والعالم . إنها دولة **المعازل الثلاثه المحصورة بتلويات الجدار** في الشمال والجنوب والغرب وبين بداية

الأغوار التي يستحيل معها أن يتواصل السكان مع بعضهم ويستحيل عليهم معها تأمين حاجاتهم ومتطلباتهم وحركتهم أنها سجون ثلاثة ستسمى دولة يستحيل معها بقاء السكان فيها فكيف ببقائها هي وقد تكلمنا عن هذه الدولة الطاردة بالتفصيل . بل أن شارون قام بتسويق هذه الدولة تحت غطاء الادعاء بأنها رؤيته للدولة الفلسطينية في خارطة الطريق بعد أن وافقت عليها حكومة اسرائيل تحت مسمى خطة الانفصال في ٦ / ٦ / ٢٠٠٤ ، وكما فصلت ذلك من خلال حديثي عن سيناريو الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد .

وبذلك تكون اسرائيل بعد أن تؤمن عدم وجود أية بنية تحتية لإقامة دولة عليها في الأراضي المحتلة وخلق بديل أو بدائل تفرض نفسها على الأرض قد خلقت واقعا على الأرض يوجه الغير للعمل بموجبه . وسهلت الأمر على نفسها وعلى الولايات المتحدة التي ستبدأ التعامل مع المشروع من هذه النقطة . حيث ستؤدي تداعيات منطقة الحكم الذاتي هذه أو الدولة الطاردة وتحت أي مسمى أخر لها الى بدء مرحلة التفكير بصوت مسموع والتخطيط الدولي للانتقال إلى سيناريو آخر يحسن الوضع على الأرض ويعطي آملا واقعيا بتسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها ، وهذا السيناريو لن يكون إلا ضمن الخيار الأردني لإقامة الدولة الفلسطينية في المكان الملائم ولن يكون طرح ذلك كوطن بديل بل كوطن أصل باعتبار أن الأردن جزءاً من فلسطين الشرقية سيما وأن مسألة اقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة هو مطلب أمريكي كما هو إسرائيلي ، وليبدأ أيضا تعامل الولايات المتحدة مع مجمل المسألة من تلك النقطة الجديدة باتجاه ما تؤدي إليه .

إن كل الإجراءات الجاري تنفيذها على الأرض الفلسطينية اليوم هي كما تحدثنا عنها تصب آليا لصالح تحقيق فكرة الخيار . وإسرائيل بهذا لا تفكر إلا بسيناريو الوطن البديل بتفصيلاته التي تكلمنا عنها كسيناريو وحيد يخدم غرضها بمحصلته النهائية ، انه هو وحده الذي يمثل بالنسبة لها السيناريو المناسب أيضا لتسوية قضايا الحل النهائي . أما السيناريوهات المرحلية الأربعة والجاري العمل بمعظمها حاليا وهي **سيناريو انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد** وحصرهم في ثلاث

مناطق معزولة ، **وسيناريو الثلاث دول** ، وسيناريو **انفصال الفلسطينيين** عن إسرائيل من جانب واحد عن طريق تسمية السلطة لنفسها دولة ، **وسيناريو التهجير القسري** فكلها مجتمعة أو منفردة تشكل الأساس العملي المؤدي إلى سيناريو الوطن البديل . بمعنى أن الطوبة الأولى في جدار الفصل هي نفسها كانت الطوبة الأولى في جدار الوطن البديل .

مشيرا هنا إلى أن سيناريو الفدرالية بمضمون المملكة الأردنية / الفلسطينية الهاشمية وسيناريو الوحدة بمشروع المملكة المتحدة ليسا مناسبين لإسرائيل إلا في ظروف قاهرة يقتضي معها التراجع عن المشروع الصهيوني بحده الأدنى .

الموقف والسلوك الأمريكي من الوطن البديل
(ثوابت وحقائق قائمه)

الثوابت الأمريكية تحدد السلوك الأمريكي

نأتي الآن إلى موقف الولايات المتحدة إذا ما نجحت إسرائيل على صعيد المسارين السابقين ووصل من ناحية حل الدولتين بمضمونه في خارطة الطريق الى طريق مسدود ، أو لفظ أنفاسه الأخيرة بفعل عبثية التفاوض أو التحايل عليه أو الرفض الإسرائيلي المباشر الصريح له ، ووصل من ناحية ثانية أمر قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة على الأراضي الفلسطينية إلى طريق مسدود أيضا نتيجة خلق إسرائيل لظروف مادية وديمغرافية وجغرافية على الأرض الفلسطينية تجعل من اقامة دولة قابلة للحياة فيها أمرا متعذرا عمليا ، ورأت - أي الولايات المتحدة - أمامها ظروفا مادية جديدة على الأرض تشجع على الإنطلاق منها لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي . فكيف عندها ستواجه الولايات المتحدة اسرائيل وكيف ستتعامل مع هذا الوضع بشقيه وكيف سيكون عليه موقفها أمام العرب وبالتالي ما هو الموقف الذي ستتخذه ، وما الخيارات التي ستكون أمامها حينئذ؟ .

وابتداء فإننا ونحن نتكلم عن موقف أمريكي بشأن هذه التساؤلات والقضية الفلسطينية ومجمل الصراع العربي الإسرائيلي فإنما نتكلم عن موقف يتصل بسياسة أمريكية راسخة على ثوابت راسخة وبحقائق معينة إزائها وإزاء الأردن كما هي تاليا ، بصفتها تشكل الأساس والمنطلق في الموقف الأمريكي إزاء فكرة الوطن البديل . وما يهمنا هنا هو أن يعلم الأردن بالذات بهذه

الثوابت والحقائق الأمريكية ويستوعبها جيدا ويحسبها حسابا ، لا شعرا ولا أوهاما . وعليه أن يستحضرها كثوابت وحقائق في السياسة الأمريكية والغربية بشكل عام إزاء الأردن والخيار الأردني والقضية معا ، أما الثوابت فهي اثنتان وهما : .

الثابت الأول : أن الولايات المتحدة وعلى سبيل التأكيد لن تفرض حلا على اسرائيل ولن تجبرها على موقف ما ولن تسمح لأحد بأن يجبرها على ذلك حتى لو كان هذا الحل أو الموقف مخالفا لرؤيتها أو يتعارض مع مصالحها كولايات متحدة أو حتى يضر بها ، ولم يسبق وأن حدث عكس ذلك ، بل أن ما يحدث عادة هو تبني الموقف الإسرائيلي وإن حدث عدم اتفاق بالموقف كأن تغير إسرائيل موقفها أو تتخذ موقفا لا يتفق مع الرؤية الأمريكية ، فإن الولايات المتحدة ستعود لدعم الموقف لإسرائيلي والتحول للضغط على الأطراف الأخرى لتسويق ذلك الموقف . وسياسة الإنحياز الأمريكي الأعمى لإسرائيل الذي لا يأخذ بالحسبان المصالح الأمريكية هي سياسة تقوم على أسس عقدية[1] راسخة ما زالت تتصدر الأولويات لدى الكثيرين في الولايات المتحدة والغرب بشكل عام ، وسياسة مصرح بها . وضمن أساسيات التحالف الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل ، ولم تتغير هذه السياسة يوما ولو في حالة واحدة . وان هذا الثابت لا يستطيع رئيس أمريكي تجاوزه . وان صمم على فعل ذلك وهو مستبعد جدا فلن ينجح في المدى المنظور ولكنه ربما يضع لبنة للتغيير في المستقبل في السياسة الأمريكية يمكن البناء عليها في العقود القادمة على أن لا يكون رد اللوبي الصهيوني الأمريكي على الرئيس الأمريكي في هذه الحالة قاسيا لأنه عندها ربما يقطع الطريق على أية محاولة لتغيير هذه السياسة أو الضغط على إسرائيل مستقبلا من قبل أي رئيس أمريكي تالي .

وان هناك ما يكفي من التجارب والأمثلة الحية على تخلي الغرب وبالذات

---

(١) بينت دراسة حديثة أجرتها مؤسسة بيو لبحوث الرأي العام Pew institute for public opinion أن ما نسبته ٧٢٪ من الأمريكيين يفضلون أن يكون الرئيس الأمريكي على مستوى أو قدر عال من التدين والإيمان الديني وأن يقحم الأفكار الدينية في سياساته ويستعين ويسترشد بها .

الولايات المتحدة وتراجعها عن مشاريعها ومبادراتها ومواقفها حين يتغير الموقف الإسرائيلي ليبقى الإنسجام موجودا في المواقف في المحصلة النهائية وأنا هنا أتكلم عن إدارة أمريكية قوية وليس عن إدارة أوباما اسير عرقيته وأسير إقناع البيض بأمريكيته . وعلى الأردن أن يتعض من هذه الأمثلة الساطعة التي سنأتي تالياً على أحد أهمها كدليل واضح على فشل المراهنة على التعهدات والالتزامات الأمريكية فيما يخص سياستها في المنطقة وإزاء القضية الفلسطينية وخاصة حل الدولتين أو اقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية أو عدم تأييدها لفكرة الوطن البديل .

ولعل في مثال تجربتنا مع تعامل الولايات المتحدة التاريخي مع **مسألة اللاجئين الفلسطينيين** وانقلابها على موقفها بتغييره ١٨٠ درجة عبرة لنا . . وهو ما يذكرنا ويقنعنا بأن لا نضع كل ثقتنا بالولايات المتحدة ووعودها ، ويؤكد لنا بنفس الوقت أن تخلي الولايات المتحدة عن اقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية بالمضمون الصحيح كما جاء في خارطة الطريق أو تبنيها مشاريع جديدة لإنشاء الدولة الفلسطينية في مكان آخر ملائما وسهلا عليها هو أمر متوقع وطبيعي بالنسبة لها ، وأنها ستتبع ذلك في الوقت المناسب ، وتدعم مشاريع جديدة طبقا لمعطيات جديدة تضعها اسرائيل على الأرض . حيث كانت الولايات المتحدة هي الدولة التي تبنت وحشدت التأييد لقرار الجمعية **العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ /١٩٤٨** بعودة اللاجئين وتعويضهم . فالقرار كان قرار الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الغربية عموما إضافة لإسرائيل التي كعادتها وافقت عليه صوريا ومرحليا ، في حين كانت الدول العربية معارضة لذلك القرار بل صوتت ضده . إلا أن الولايات المتحدة صاحبة هذا القرار قد تراجعت عنه وغيرت موقفها منه ومن مضمونه فيما بعد هي وحلفائها ، وذلك حين غيرت إسرائيل رأيها بعد أن نجحت مع مرور الزمن في خلق ظروف سياسية[١] . وواقع مادي وديمغرافي جديد على الأرض الفلسطينية من شأنه أن يعقد

---

(١) المقصود في الظروف السياسية هو تحول إسرائيل العلني في رغبتها بالمحافظة على يهودية الدولة .

عملية عودة اللاجئين . حيث عادت الولايات ومعها الغرب لتتحول من متبنية وداعمة للقرار ولعودة اللاجئين ، إلى رافضة له ومتبنية لرؤية جديدة مغايرة تقوم على توطين اللاجئين الفلسطينيين خارج فلسطين ولينسجم موقفها الجديد هذا مع الموقف الإسرائيلي الجديد الرافض لعودة اللاجئين .

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا ، هو ما المانع في أن يتكرر نفس السيناريو بالنسبة لحل الدولتين بأن تغير الولايات المتحدة موقفها بشأن مكان الدولة الفلسطينية **ويصار إلى طرح ودعم فكرة توطين الدولة الفلسطينية أيضا سياسيا ورسميا** ، لا سيما في ضوء تحقيق إسرائيل لنجاحات دولية بارزة للعيان في تهيئة الظروف السياسية والنفسية والإعلامية على الصعيد لدولي من أجل فكرة الوطن البديل كوطن أصيل وخلقها لظروف مادية على الأرض **تحول عمليا دون قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة عليها . والخيار المطروح والملائم جغرافيا وديمغرافيا وأيدولوجيا لقيام الدولة الفلسطينية هو الأردن** . ومن هنا فان نعي الولايات المتحدة لمشروع حل الدولتين على أساس خارطة الطريق أي على أساس قيام دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ سيكون - في حالة فشلنا في تغيير مفردات المعادلة دوليا ونقاط ضعفنا محليا - مسألة وقت فحسب .

أما الثابت الثاني في السياسة الأمريكية والغربية عامة والواضح جدا للعيان ولتاريخه فهو ما يتعلق بالنظرة التقليدية للأردن كبلد أسس بلا مقومات الدولة الذاتية ، وصمم على أسس تجعل منه مجرد دور يؤديه لخدمة الأغراض الاستعمارية والصهيونية ولم يعتبره الغرب يوما بلدا قابلاً للبقاء على النحو الذي قام عليه بمكوناته الجغرافية والسياسية وأنا هنا أتكلم عن نظرتهم هم لا عن الواقع المتغير . فالأردن لا يمثل لهم بالنهاية سوى وديعة يمكن استردادها أو التصرف بها أو التخلي عنها . . . والأردن كيانا ونظاما ليس مهما أبدا لهم إلا بقدر ما يخدم الأهداف الإسرائيلية على صعيد القضية الفلسطينية وخياراتها . وبهذا فانه من المعروف تاريخيا وحاضرا أن الأردن كان وما زال من أكثر الدول التي قدمت خدمات للولايات المتحدة ولمصالحها ومصالح حليفتها في المنطقة إسرائيل وحتى على الصعيدين الإقليمي والدولي وكان

ومازال يتصرف كحليف استراتيجي للولايات المتحدة حتى من طرف واحد ، إلا أن كل ذلك لم ولا يشكل سببا كافيا للولايات المتحد وللغرب الثري أن يحسبوا يوما حسابا لمصالح هذا البلد العليا أو لاحتياجاته الاقتصادية والحياتية الحيوية غير المكلفة ولا يقدمون له مساعدة جادة على هذا الصعيد إلا في حدود تمكينه من البقاء والقيام بواجبات تخصهم . والثمن من وجهة نظرهم لا يعدو حسب اعتقادهم أن يكون غير ضمانهم لبقاء أو حماية النظام كما ضمنوا قيام الدولة ، ويتمثل هذا الضمان أو هذه الحماية في الواقع بعدم التحريض على الدولة ونظامها أو بعدم ابتزازها واستهدافها في أحسن الأحوال . وبالطبع فان النظام الأردني الذي يعلم بأنه إذا كان بحاجة لحماية من الولايات المتحدة وأشك في ذلك ، فإنما يكون ذلك بسبب الأخطار التي يواجهها الأردن بسبب ما يقدمه للولايات المتحدة نفسها وللغرب من خدمات استراتيجية أو من تعاون في أمور تهمهم أكثر مما تهم الأردن . بل أن الأردن يدفع ثمنها أحيانا كما حصل حين داهمنا إرهاب القاعدة واستهدف أمننا ومصالحنا .

والأردن ما زال ومنذ إنشاء الدولة يعلم هذه الحقيقة ويعلم سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل في إبقاء الدولة ضعيفة ومحتاجة وتلهث دوما وراء من يحميها ويطعمها لتبقى حية ولكن في غرفة العناية الحثيثة ، كما أن القيادة الأردنية ما فتئت تقاوم هذه السياسة التي نجح المغفور له الملك حسين في مواجهتها إلى حد ما مع بقاء حالة الفقر والعوز الاقتصادي والمالي والمائي المزمنة والتي يعاني الأردن منها دون أن تقدم الولايات المتحدة أو الغرب له أية مساعدة لمعالجة أي منها بل وربما لا تشجع الآخرين على ذلك ، ويكتفون بتقديم ما يسمح للأردن بالبقاء حيا وليبقى رهينة الابتزاز ليوم النحر ربما .

فلا يتوهمن أحد بأن الأردن ككيان سياسي وكنظام هو بلد مهم للولايات المتحدة أو للغرب أو لإسرائيل إلا بقدر ما يقدم من خدمات مرحلية تنسجم مع السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة وكذلك مع الأهداف والمصالح الإسرائيلية والتي ستنتهي يوماً ، ولا يتوهمن أحد بأن أمريكا لن تكون مستعدة للتضحية بالنظام ولكيان الأردنيين حين تنجح إسرائيل في

جعل الوطن البديل الخيار الوحيد على الأرض أو الخيار الوحيد لإقامة الدولة الفلسطينية ، أو الخيار الأسهل لطوي ملف القضية الفلسطينية ومكوناتها وإحلال الأمن في المنطقة . ولعل وزير الخارجية **الأمريكي الأسبق فوستر دالاس قد عبر عن ذلك من خلال نص فقرة جاءت في الصفحة ١٢٣ من كتاب أسد** الأردن إلى أفي شلايم وهو " . . . **أبلغ السفير البريطاني (حكومته) وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكي ، قائلا أن الحقيقة القاسية هي عدم وجود مبرر لأن يكون الأردن دولة . ولكن ذلك لم يكن يعني بأن الوقت قد حان لتصفيتها** الآن" . انتهى

وجاء في الصفحة ٢١٥ من الكتاب ما يشير أيضا إلى عدم وجود أية خطة أو سياسة لدى الولايات المتحدة بتقديم المساعدات إلى الأردن وأن ما يقدم لها من مساعدات هو لغايات أخرى . والنص هو "لقد اعتبر البيت الأبيض أن دعم الملك حسين هو مساعدة لإسرائيل وقال Robert Komer عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في مذكرة إلى **جونسون ليس لدينا مصلحة في أمن الأردن أكثر من أن ذلك يحول دون محاصرة إسرائيل وان المساعدات المالية للأردن بين عامي ٥٧ و٥٨ كانت من أجل تلك الغاية أنها كانت مساعدات غير مباشرة لإسرائيل ."** انتهى

وكما أذكر بما جاء في الصفحة ١٣ من الكتاب نفسه ونصه " . . . **وأكثر من ذلك فان تلك المنطقة (الأردن) كانت مخصصة لان تستخدم كأرض احتياطية من اجل إعادة توطين العرب عندما تؤسس الدولة القومية لليهود في فلسطين وتصبح حقيقة . ولم يكن القصد في هذه المرحلة تحويل أراضي شرق نهر الأردن إلى دولة عربية مستقلة"** . انتهى .

ومما يشير إلى استمرار النظرة الغربية للأردن كدولة غير قابلة للبقاء هو ما ورد في **الصفحات من ٣٢٨-٣٣٠** في سياق الحديث عن أحداث أيلول /١٩٧٠ ونصه هو " . . . . . **وقام الملك بأول اتصال له مع السفارة البريطانية وطلب تدخل الطيران الإسرائيلي ضد القوات السورية وطلب من البريطانيين إبلاغ**

الطلب إلى إسرائيل وكان البريطانيون غير راغبين بذلك لعدة أسباب منها بان الأردن ليس بدولة قابلة للبقاء وقرروا تحويل طلب الأردن إلى الولايات المتحدة لتقرر فيما إذا أرادت إيصاله إلى إسرائيل" انتهى . وبالطبع كان النقاش الدائر في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل آنذاك استنادا إلى أفي شلايم يدور حول ما إذا كان الوقت قد حان لتحل القيادة الفلسطينية محل النظام الهاشمي .

أهم الحقائق في السياسة الأمريكية على صعيد الوطن البديل:

إن الأولوية لدى الولايات المتحدة هي لإقامة الدولة الفلسطينية وليس لمكان إقامتها وكالتالي :

إن مشروع حل الدولتين أو أي حل دولي يتضمن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية هو بالنسبة للولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية جاء من منطلق الرغبة بتأمين دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كطريق لا بد منه لطوي ملف القضية الفلسطينية بكل مكوناتها الصعبة وصولا إلى الاستقرار في المنطقة كمنطقة قد أصبحت على حيويتها الفائقة تحت نفوذها بأكملها من ناحية ، وبهدف تأمين الاستقرار والقبول لإسرائيل في المنطقة من ناحية ثانية . ولم تأت هذه الدول بهذا المشروع أو توافق على مشاريع أخرى مماثلة من واقع إيمانها بحق الفلسطينيين في أرض فلسطين وضرورة إنصافهم أو رغبة منهم بممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير على أرضهم .

ومن هنا فان الأولوية لدى الولايات المتحدة وللغرب بشكل عام هي لقيام الدولة الفلسطينية لا لمكان قيامها ، بمعنى أنه إذا استحال أو صعب إقامتها في فلسطين وكان ممكننا إقامتها في مكان آخر ترتضيه إسرائيل فإنها ستدعم هذا التوجه تحقيقاً لمصلحتها ولمصلحة إسرائيل . إن هذه الحقيقة هي من أهم الحقائق التي يجب على الأردن أن يضعها بحسبانه . وعلى أن يكون معلوما له هنا أنه بدون افتراض أو طرح

مكان هذه الدولة في البداية ليكون في الأراضي الفلسطينية ، ما كان للطرح أن يكون منطقا مقبولا وما كان للأمور في الشرق الأوسط أن تستقر ولا لمن اتفق على تسميتهم بالمعتدلين العرب لا سيما الأردن نفسه وكذلك السلطة الفلسطينية أن يسهموا في ذلك ولا أن يتساعدوا مع إسرائيل والإدارة الأمريكية في حينه من حيث التعاطي مع ما يطرح من مبادرات هي في الأساس تستخدمها إسرائيل لكسب الوقت لاستكمال مخططاتها على الأرض تحت غطاء أو وهم الانشغال بالتفاوض في إطار خارطة الطريق أو غيرها من التي ستؤدي حسب اعتقاد العرب إلى الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية .

ولا شك أن تلك الرغبة الأمريكية / الأوروبية في إقامة الدولة الفلسطينية جاءت في إطار قناعة وتفاهم مشترك لدى المسئولين في هذه الدول وفي إسرائيل باستحالة إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والعربي الإسرائيلي وتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي دون قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ابتداء وتستوعب كل مكونات القضية الفلسطينية وعلى رأسها مسألة اللاجئين ، وهكذا المنطق يقول .

إن من هذه المنطلقات أو الثوابت العقدية والاستراتيجية في سياسة الولايات المتحدة إزاء إسرائيل ومن الحقيقة المتصلة باهتمامها في قيام الدولة الفلسطينية بغض النظر عن مكانها ما دام ملائما وممكنا ، أقول من هذه المنطلقات علينا أن نأخذ باعتبارنا أن ما نراه ماثلا أمامنا من سلوك متخاذل أو مستهجن للولايات المتحدة إزاء الممارسات الإسرائيلية المعاكسة لأجواء السلام بتفهم كامل وعدم استغراب ، وأن ينعكس ذلك على سلوكنا وتغييره ، لا سيما عندما نراها تتراجع عن رؤيتها وعن تعهداتها عندما ترفضها إسرائيل . وعندما نراها لا تفعل شيئا ملموسا لوقف الإجراءات الإسرائيلية المدمرة لأية مبادرة سلام دولية كبناء الجدار الذي تستولي بموجبه إسرائيل سلفا على أكثر من ٤٢٪ من أراضي الضفة الغربية المحتلة ويعمل على استحالة إقامة دولة متصلة على ما يتبقى من أراض ، وكذا الأمر بالنسبة للمستوطنات . وتكتفي الولايات المتحدة حين شعورها بالإحراج أو اتهامها بالتقصير باتخاذ مواقف تكتيكية ومن ذلك حين رأينا الرئيس بوش يخرج علينا **بتفاهمات**

أنابولس ، وبعده الرئيس أوباما حين جعل من مطالبته بتجميد بناء المستوطنات قضية له وأشغل بها دول المنطقة بما فيه السلطة الفلسطينية وكأن المستوطنات القائمة أيضا وتسمينها أمرا مقبولا ولا يمزق الوجود المفترض للدولة اللسطينية ، ولينخفض بذلك سقف التدخل الأمريكي بالسلوك الإسرائيلي إلى أدنى مستوى . وكأن الإحتلال ليس هو القضية والجدار ليس مهما ولا مدمرا لمجمل العملية السلمية ولمفهوم الدولتين ، وكذا ضم القدس وتغيير معالمها الجغرافية والديمغرافية ، إن الولايات المتحدة لا تفعل شيئا عمليا أو جادا لوقف نزيف واحتضار حل الدولتين الذي تشهده كل لأطراف بل موته في ضوء تأييدها لتصريحات وموقف حكومة نتنياهو التي تنطوي على إقامة دولة فلسطينية صورية وليس بالمضمون الذي جاءت عليه في خارطة الطريق .

السلوك الأردني وخطورته
إزاء معطيات الوطن البديل

لعل هذا العنوان يشتمل على الخلاصات المفيدة على صعيد بحثنا في مؤامرة الوطن البديل وبما يشمل الواقع والمقدمات في إطار معطيات ومؤشرات الوطن البديل والسلوك الأردني القائم والمفترض إزاء مواجهة هذا التحدي . ومن هنا فاني سأستعرض تحت هذا العنوان ثلاثة محاور مختصرة في ثلاثة عناوين منفصلة ومترابطة أذكر في **العنوان الأول بالإعتبارات الواقعية والمنطقية** التي يفترض استحضارها ونحن نتناول مادة **العنوان الثاني والمتعلقة بسرد بعض الملاحظات أو النماذج** على سلوك الأردن غير المواتي إزاء المعطيات والمؤشرات المادية والسياسية التي تنبئ عن انخراط اسرائيل وجديتها في سياسة واعتماد الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل أو الأصيل . ثم **ننتقل بعد ذلك الى تلمس تفاصيل السلوكيات** المفترض بالحكومات الأردنية وبالأردن ككل بما فيه نخبه الشعبية اتباعها لمواجهة معطيات الوطن البديل والمخطط الصهيوني ، وذلك في حالة أن كان هناك تصميم على رفض وإفشال المؤامرة بأي ثمن كان . وتاليا العناوين الثلاثة :

اعتبارات واقعية ومنطقية أمام السلوك الأردني

بداية هناك بضعة اعتبارات أو نقاط أساسية لا بد من استحضارها والتسليم بوجودها كجزء أساسي من محددات السلوك الأردني وليكون طرح الموضوع منطقيا ولا يذهب بنا سوء الفهم والبعد عن الواقع والمنطق معا بعيدا ، مفترضا هنا أيضا عودة القارئ إلى استحضار تفصيلات وطبيعة سيناريو الوطن البديل كما بينتها كافتراض منطقي وذلك ربطا بالموضوع . حيث أنه هو السيناريو المقصود .

وتالياً الاعتبارات الواقعية الموجودة على الأرض كاعتبارات أساسية يجب أن تكون ماثلة أمام الحكومات الأردنية كمسلمات لا بد من أخذها بالحسبان أو الانطلاق منها لدى التعاطي مع معطيات الوطن البديل ولدى التعاطي أيضاً مع مقاومتها :

أ- الوطن البديل قضية إسرائيلية كما هي أردنية:

إن فكرة الوطن البديل والسعي لتحقيقها في الأردن كمكان ملائم ديمغرافيا وجغرافيا وأيدولوجيا هي قضية إسرائيلية أساسية ما زالت قائمة وتنبع من التناقض القائم بين حقيقتين **تتمثل الأولى في** ثقتها وتأكدها بأنه لا غنى ولا بديل عن قيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة والمؤهلة لاستيعاب كل مكونات القضية الفلسطينية كضرورة حيوية لها ولمستقبل وجودها وكمطلب وضرورة أمنية وسياسية للولايات المتحدة وللمجتمع الدولي أيضاً . **وتتمثل الثانية في** : أن إقامة مثل هذه الدولة على أي بقعة على الأراضي الفلسطينية بين البحر والنهر هو محل رفض إسرائيلي وخطا أحمرا لها يشكل تجاوزه تهديدا لوجودها وإنهاء للحد الأدنى للمشروع الصهيوني بشأن الدولة اليهودية .

ومن هنا فإن فشل أو استحالة أقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية لا يعني التوقف أو عدم المضي في اقامتها في مكان آخر . ومن هنا أيضاً تصبح فكرة الوطن البديل قضية أساسية لإسرائيل تضطرها لأن تسعى لعدم التعامل بجديه مع أية مبادرة دولية كانت أو عربية مهما قدم فيها من تنازلات إذا كانت تنطوي على محذور إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية ، وبنفس الوقت ستعمل على إعاقة وإفشال مفاوضاتها السياسية مع الفلسطينيين وتجعل منها ملهاة لا تنتهي لكسب الوقت بغية تمرير مشاريعها التي تغير الحقائق على الأرض لصالح المشروع الصهيوني . وان إسرائيل التي تظاهرت في البداية بقبول حل الدولتين على أساس خارطة الطريق بداية كما تظاهرت قبل ذلك بقبول القرار ١٩٤ وعودة اللاجئين ، ستستخدم نفس السيناريو كتجربة ناجحة لعكس موقف الولايات المتحدة والغرب والحصول على دعمهم في توطين الدولة الفلسطينية هذه المرة كحل عملي

وممكـن . كـمـا سـبق وتمكنـت من عكس مـوقـفـهم من مـسـألة العـودة للاجـئين الفلسطينيـين وجعلهم يتحدثون عن توطينهم كحل عـملي . لأنها تعلم بأن الأولوية في المحصلة النهـائيـة لدى تلك الجـهـات هي لقـيـام الدولة الفلسطينيـة وليس لمكان إقامتهـا .

ب. الوطن الأصيل وليس البديل هو الطرح الإسرائيلي

إن إسـرائيـل عندمـا تطـرح الفكـرة دوليـا فـإنمـا تطـرحـهـا بمسـمى الوطن الأصيـل ، وليـس بمسمى الوطـن البديـل كعـبارة مرفوضة دوليا بكل المقاييس حيـث أنهـا مـن واقـع الفكـر الصهيوني تعرف أرض فلسطين بالأراضي المقدسـة أو التي تضم مواقع وردت في السيرة التوراتية ضمن العهد القديم وأن الأردن يقـع فـي قلبهـا . ومـن هنـا فـإن إسرائيـل تستنـد في إقامـة هذه الدولـة في الأردن - برأيها - على أسـاس طالما طرحـته في الأمم المتحدة يقوم على أن قيـام مـثل تلك الدولة في الأردن يعـد تنفيـذا للقـرار ١٨١ لعـام ١٩٤٧ القاضي بتـقـسـيم فلسطين بين اليـهـود والعرب . وعلى هذا الأساس فإنها تعتقد أن المساحة من البحر إلى النهر تمثل فلسطين الغربية التي لا تتعدى خمس أراضي فلسطين الكلية وأن إسرائيل تقوم عليها استنادا لقرار الأمم المتحدة . وأن أراضي شرق الأردن تمثل بالنسبة لإسرائيل فلسطين الشرقية المساحة الكبرى التي أخرجتهـا بريطانيـا مـن وعـد بلفـور . وأن علـى الفلسطينـيين أن يعلنـوا دولتهم فيها[١] . رغم أنها تشكل ما نسبته ٨٠٪ من أراضي فلسطين الكلية وأن دولة إسرائيل ستكون فقط على ٢٠٪ من أراضي فلسطين .

---

(١) يعتبر أو يسوق الإسرائيليون أن الدولة الفلسطينية قائمة فعليا في الأردن استنادا لمعطيات ديمغرافية واقتصادية وقانونية إلى حد ما وأن ما على الفلسطينيين إلا أن يستلموا السلطة ويعلنوا قيام هذا الدولة .

ج- الوطن البديل ليس خياراً
يعرض علينا لنرفضه أو لنقبله

إن فكرة الوطن البديل ليس خيارا نحن نختاره ولا هو خيارا مطروحا أو معروضا علينا لنقبله أو لنرفضه بتصريح وينتهي الأمر . بل هو سيناريو معادي من واقع الفكر والمشروع الصهيوني تسعى إسرائيل لفرضه علينا فرضا في إطار الخيار الأردني من خلال خلقها لظروف مادية وسياسية على الأرض الفلسطينية وعلى الصعد الأردنية والإقليمية والدولية بما فيه تأمين الدعم الدولي ، حيث من شأن هذه الظروف إذا ما تحققت أن تجعلنا عاجزين عن مواجهة المخطط ومنع تحقيقه ، وتجعل الموقف الدولي وخاصة الأمريكي أمام واقع جديد وداعم للفكرة . وإن رفضنا الجاد لهذا المشروع الصهيوني / الإسرائيلي وإفشاله لا يكون إلا بالعمل الجاد من خلال تصدينا كدولة قوية ومتماسكة لكل معطياته المادية والسياسية والإعلامية على الصعد المحلية والإقليمية والدولية وإغلاقنا لكل الثغرات التي تضعف جبهتنا الداخلية وتستفيد منها إسرائيل ، وذلك من خلال برنامج عمل ضمن خطة مدروسة على صعيدي السياسة الخارجية والداخلية ، سيما وأنه مشروع لا يتحقق بمجرد استخدام القوة العسكرية ، وليس لميزان القوة العسكرية أثر حاسم في تحقيقه . بمعنى أنه خطر موجود ولكنه ليس قدرا محتوما علينا لنستسلم له من خلال اعتماد أساليب انكار وجوده وتحريم طرحه والحديث عن مؤشراته .

ومن يشكك في ذلك أو يرى غيره من وجهات نظر أخرى فله ذلك ، حتى لو حاول تغطية الشمس بالغربال . أما إذا سلك طريق رمى القائلين بذلك بالإتهامات كما يلاحظ من بعض المقالات الصحفية والتصريحات فانه وفي حالة وعيه لاتهاماته هذه فيكون هو نفسه مجرد مسقط لها . لأن المشاكل لا تحل بتغيير وجهتها ولا بإنكار وجودها ولا بإطلاق العيارات الكلامية ، والأخطار لا تواجه بالاستخفاف بها ولا بإدارة الظهر لها .

د- الولايات المتحدة لا تحمي مصالحنا

تعلم الحكومات الأردنية بأنها لا تستطيع إقناع أي مواطن واع فلسطيني كان أو أردني بأن عطفا أمريكيا وأوروبيا سينزل علينا لحماية مصالحنا وكياننا السياسي على حساب ثوابتهم العقدية والاستراتيجية مع إسرائيل وعلاقاتهم معها كإجبارها على هدم الجدار وإزالة المستوطنات وإخلاء نصف مليون مستوطن على سبيل المثال كخطوة عملية على حسن نواياها وجديتها في إقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على الأرض الفلسطينية ، أو إجبارها على فرض حل الدولتين في إطار خارطة الطريق أو التعامل مع مكونات القضية الفلسطينية - وعلى رأسها مسألة اللاجئين الفلسطينيين - على أسس قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة وفي ميثاقها .

وأن الحكومات الأردنية التي تعلم بذلك وتعلم بنظرة إسرائيل ومؤيديها في الغرب للأردن ومستقبله فإنما تعلم أيضا ما يعنيه ذلك وبأن عليها حينها أن تعلم بأن فشل حل الدولتين أو فشل تحقيق مضمونه في خارطة الطريق أو إفشاله ، أو اعتراف الولايات المتحدة بموته صراحة أو ضمنا **سيكون الإشارة الدولية الأولى عمليا على طريق ترك الأمور على الأرض لتحدد موقع الدولة الفلسطينة** ، وأذكر هنا بأن تصريحات المسئولين الأمريكيين من ذات العلاقة بدأت تخلو من ذكر مكان الدولة الفلسطينية ومواصفاتها صراحة ويكتفى بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة الفلسطينية .

هـ- النظام الهاشمي نقيض إسرائيل في معادلة الوطن البديل

إن النظام الأردني وان كان من حلفاء الولايات المتحدة تاريخيا وحاليا[1] ، إلا أنه من أضعف الحلقات أمامها في المنطقة على صعيد أطراف معادلة الوطن البديل بما فيه الأطراف المقاومة له . لأنها معادلة يكون فيها الأردن أو نظامه وإسرائيل على طرفي نقيض ويمثل الواحد منهما عندها النقيض الأساسي للآخر وربما لوجوده .فهو

---

(١) إن التحالف هنا هو مرحلي وغير استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة على الأقل .

الحلقة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة وإسرائيل أن تضحي بها عمليا على الأرض عندما يكون ذلك خيارا من خيارات أخرى لصالح الوصول إلى إغلاق ملف القضية الفلسطينية وعندما تنضج كل شروط وموجبات اعتماد ودعم الولايات المتحدة لتحقيق سيناريو الوطن البديل . وبالطبع فإن إسرائيل كفكرة صهيونية بحد ذاتها ومنفذة للمشروع الصهيوني ترى في العائلة الهاشمية في المحصلة النهائية وحين اقتراب تنفيذ سيناريو الوطن البديل العدو الأساسي أو المتبقي أمامها بل أن شارون قد ذكر عبارات صريحة في ذلك . وعلاوة على كل ذلك فإن تغيير النظام الأردني هو الآلية المباشرة والضرورة بنفس الوقت لتنفيذ خطة الوطن البديل .

و- سيناريو الوطن البديل
لا يطبق قبل تهيئة ظروفه

يجب أن يكون معلوما بأنه اذا ما وصل سيناريو الوطن البديل مرحلة التنفيذ ، فهذا يعني أن الوضع سيكون حينذاك قد تم تقبله وتأمين دعمه على الصعيدين الإقليمي والدولي وتم التفاهم بشأنه على الصعيدين الفلسطيني والأردني وتكون قد اكتملت عملية تذليل كل الصعوبات والمعيقات ، بمعنى أنه لن يصار إلى تنفيذ المشروع قبل تهيئة الظروف الداخلية والسياسية لذلك وموافقة كل الأطراف للإنخراط في المشروع حتى لو كان ذلك اضطراريا بالنسبة لها جميعها . وأن هذه المهمة ممكنة في ظل بقاء التوجهات والظروف على الأرض كما هي عليه اليوم على الأصعدة الفلسطينية والأردنية والإسرائيلية والدولية ، وإن استقرار الوضع الجديد أيضا سيكون ممكنا . وتكلمنا بهذا على مختلف الصعد وعلى صعيد أطراف المعادلة .

الملاحظات غير المواتية في السلوك الأردني
إزاء معطيات الوطن البديل

والآن أضع تاليا نماذج من السلوك الأردني وخطورته إزاء معطيات الوطن البديل المادية والسياسية والإعلامية على مختلف الأصعدة والساحات ، وإزاء ردة فعل الحكومات الأردنية وكيفية تعاطيها المتهاون والمتغاضي مع الإجراءات والممارسات والسياسات التي تقف وراءها إسرائيل ومؤيديها وكذلك السلطة الفلسطينية والتي من شأنها إن بقيت وبقي التعاطي الأردني معها نفسه أن تكرس ظروفا لا تؤدي بمحصلتها إلا إلى ما يقطع الطريق على قيام الدولة الفلسطينية القابلة للحياة على الأراضي الفلسطينية وإلى العجز عن مواجهة التحدي والتعجيل بتحقيق الوطن البديل . وأشير بهذا الصدد إلى خصوصية الملاحظات ذوات الأرقام ٦ ، ٧ ، ٨ . ٩ وذلك لوقوعها تحت سيطرتنا ولبعدها عن الجدلية إلى حد كبير . تاركا للقارئ أن يقرر فيما إذا كان هذا السلوك الأردني محلا للإتهام لا سمح الله ، أم محلا للجهل والتقصير وسوء التقدير ، أم ثقة بالنفس في غير مكانها . وبهذا أقول :

أولاً: افتقاد الخطط أمام مؤشرات فشل حل الدولتين

ماذا عسى الأردن فاعلا فعلا ، لا قولا أو معداً من خطط أمام الثوابت الأمريكية المار ذكرها وأمام السلوك الإسرائيلي المادي والسياسي المار الذكر وفي ضوء الاعتبارات الأساسية الست المارة الذكر ونتائجها ؟ ، وماذا هو فاعل فعلا أمام ما يشهده على

الأرض الفلسطينية من واقع يتعمق يوما بعد يوم ويعمق معه استحالة إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة عليها ؟ . واقع تقيمه إسرائيل على الأرض من جانب واحد تدركه الولايات المتحدة ، ويتزامن مع تكريس إشارات إسرائيلية صريحة لرفض حل الدولتين لعل منها . ورفضها لمستحقات أوسلو ومستحقات خارطة الطريق بشأن الاستيطان رفضها إلى تمثيلية **تفاهمات أنابوليس** صراحة وهي التفاهمات المتضمنة طلب استئناف العمل بخارطة الطريق ، والتي (أي تفاهمات أنابوليس) جاءت من إدارة بوش لذر الرماد في العيون وإشغال الفلسطينيين والأردنيين على طريق منح إسرائيل الوقت لاستكمال مشروعها . ولا شك أن لذلك كله معنىً واحداً وهو رفض إسرائيل لحل الدولتين بواسطة افشاله على الأرض .

وعلى هذا الأساس ماذا عسى الأردن فاعلا أو معداً من خطة مسبقة واحترازية إذا ما تم الإعلان عن فشل أو موت حل الدولتين أو لدى تخلي الرباعية عن مواصلتها الالتزام بمتابعة هذا الحل أمام تعنت إسرائيل وخلقها أمرا واقعا بديلا على قياسها؟ ، وهل يعتقد الأردن أن الولايات المتحدة وإسرائيل والمجموعة الأوروبية سيتخلون عندها عن مشروع إقامة دولة فلسطينيه وينتهي الأمر إلى هنا ؟ بالتأكيد أن ذلك من المحال لأنه أمر يتعارض مع هدف إنهاء الصراع ومكوناته على طريقة تصفية القضية الفلسطينية . وأن عدم وجود دولة فلسطينية تستوعب تصفية كل مكونات القضية الفلسطينية هو أمر يتعارض أيضا مع أمن واستقرار ومستقبل وجود إسرائيل من ناحية وضد استقرار وأمن المنطقة ، وبل ضد مصالح الولايات المتحدة والأوروبيين من حيث الأمن والاستقرار الأقليمين والدولين من ناحية ثانية . **وعندها أين ستكون هذه الدولة؟**

إن الدول عادة تضع خططا مدروسة ومبرمجة لتحقيق أهدافها سندا لحاجتها كالأهداف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وغيرها للنهوض بالمجتمع وبمستوى معيشة المواطنين وكما تضع الخطط التي تهدف إلى درء خطر قادم كالخطط العسكرية وغيرها كخطط مكافحة التصحر مثلا أو مكافحة وباء متوقع الحدوث أو أسراب جراد يتوقع وصولها . أما على صعيد

موضوعنا وهو الأخطر فإن للمواطن الأردني الحق المشروع في أن يتساءل عما وضعته حكوماتنا من خطط أو سيناريوهات احترازية مدروسة أمام ما ذكرنا وما نواجهه من خطر استهداف كياننا السياسي بأكمله وأمن ومستقبل الشعب الأردني والقضية الفلسطينية .

وللشعب الأردني الحق في أن يتساءل عما إذا كان من المستغرب ومما يصنف تحت الجرائم السياسية أن لا تقدم حكومة أردنية واحدة على وضع خطة متكاملة مدروسة ومبرمجة تأخذ بحسبانها تصورا لسيناريوهات مختلفة لكل السيناريوهات الإسرائيلية والأمريكية المتوقعة وهي تشاهد على الأقل سلوك الكنيست الإسرائيلي يستتبع سلوك الحكومات الإسرائيلية على الأرض ، وتشاهد كل معطيات ومؤشرات الوطن البديل المادية والسياسية على كل الأصعدة ، . إن ذلك يفتح الطريق أمام أكثر من علامة استفهام وأكثر من جواب . وأولها دور هذ الحكومات الأردنية ومن ثم جدوى ومبررات وجودها وبالتالي مشروعيتها .

ثانياً: خطورة تحييد الأردن عن تعاون السلطة الفلسطينية مع إسرائيل ومصر

تدرك الحكومات الأردنية كغيرها الرابطة الوثيقة والحساسة ما بين القضية الفلسطينية ومكوناتها وأساليب معالجتها وبين المصالح الأردنية العليا أمنيا وسياسيا واجتماعيا . وهي الرابطة التي تترجم على الأرض بتأثيراتها سلبا أو إيجابا وأن التأثيرات هذه إذا ما كانت سلبية أو غير مواتية للأردن فإنها تكون بالغة الخطورة وانعكاساتها على الأردن مباشرة انطلاقا من الأبعاد الطبيعية المتصلة بالجغرافيا والديمغرافيا واللاجئين ، أو الأبعاد الأكثر خطورة والمتصلة باستهداف اسرائيل والفكر الصهيوني للأردن كمحل مستورد لفكرة الخيار ولتسوية أو تصفية مكونات القضية الفلسطينية وعلى رأسها اللاجئين وتوطينهم وصولا لفرض فكرة الوطن البديل . وهو الأمر الذي يجعل من دوام التنسيق الأردني \الفلسطيني حقا للأردن ، كما يجعل

من التخلي عن هذا الحق تفريطا بالمصالح الأردنية . ونحن هنا عندما نشهد الحياد الأردني عن الشأن الفلسطيني وعدم وجود التنسيق المفترض مع السلطة وانخراط مصر بدلا من الأردن في الشأن الفلسطيني ، فإننا لا نعرف إن كان ذلك قرارا أردنيا أم قرارا غير أردني لكنه في كلا الحالتين يعتبر تحييدا للأردن وأن النتيجة واحدة .

وكما تعلم الحكومات الأردنية وتشهد أيضا في هذا السياق ، الخطر المحدق بالأردن كيانا ونظاما وبالقضية الفلسطينية على السواء ، من خلال ما ينطوي عليه سلوك قيادة السلطة الفلسطينية التي أعقبت قيادة ياسر عرفات مع إسرائيل والولايات المتحدة بمعزل عن الحضور الأردني ، وإحلالها لمصر في الكرسي الأردني اقليمياً ودولياً . وهو إحلال ليس في صالح الأردن ولا الفلسطينيين ولا القضية الفلسطينية هذا إلى جانب تعاون السلطة السياسي والأمني والتفاوضي العبثي الكارثي لسنين بصفته تفاوضاً لا يقوم على مرجعية واضحة ومحددة سلفاً ، والذي تحول إلى ملهاة وخطة منتجة بالنسبة لإسرائيل تغطي من خلالها السلطة الفلسطينية على إجراءات إسرائيلية خطيرة على الأرض تغطية من شأنها أن تنسف الأساس لمضامين كل المبادرات الدولية وفرص إقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية . وقد جرى ويجري ذلك دون حراك من الأردن أو تنسيق مع السلطة والذي تركته إلى مصر ، مع أن تبعات ونتائج الأحداث السلبية على الساحة الفلسطينية سياسية كانت أو أمنية ، داخلية كانت أو إقليمية ودولية ، وكذلك نتائج فشل المفاوضات على المسار الفلسطيني وأخطاء السلطة في تعاملها مع إسرائيل والقضية الفلسطينية كلها أمور تنعكس بسلبياتها على الأردن بالدرجة الأولى بل هي كارثية على الأردن كصاحب مصلحة وكمتأثر أساسي ومباشر ، وليس على غيرها من الدول المجاورة .

كما تدرك الحكومات الأردنية بأن سلامة الجبهة الفلسطينية الداخلية ونجاح لسلطة في مواجهة مخططات إسرائيل واستمرار ونجاح المفاوضات على الأسس السليمة والمعلنة والمتفقة مع المعايير الأردنية والدولية هي مصلحة أردنية عليا وتصب في مصلحة استقرار الكيان السياسي الأردني ، كما هي كذلك بالنسبة للحقوق الفلسطينية . وإن استمرار هذا النوع من السلوك الفلسطيني وفشل

المفاوضات على تلك الأسس على المسار الفلسطيني يعني بالضرورة استمرارا لوجود التهديد بسيناريو الوطن البديل .

وبهذا الصدد كيف للأردن أن لا يلاحظ ولا يتدخل مع السلطة الفلسطينية والتنسيق معها في مختلف وجوه تعاونها مع إسرائيل والولايات المتحدة وهو يراها تستغل من قبل إسرائيل وتستمر في ظروف غير مفهومة ولا مقنعة في التركيز على مواصلة العمل والتعاون والتنسيق مع إسرائيل لسنين بمسائل تهم إسرائيل وليس منها ما هو جوهرى أو موضوعي يخص المسار التفاوضي . في ظل استمرار إسرائيل باستكمال بناء الجدار بكل ما يعنيه ذلك من تناقض مع هدف التفاوض المعلن من حيث ما يصنعه هذا الجدار وما يترتب عليه من نتائج واستحقاقات مدمره على الأرض . وكأن دورها كسلطة فلسطينية قد انتهى بعد أن أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري ببطلان بنائه . وكذا سكوتها وسكوت الأردن عنها إزاء الاستيطان القائم والمتنامي والذي ربما تتم التغطية عليه من خلال مطالبة السلطة بتجميده وكأن القائم منه أصبح أمرا واقعا ومقبولا **حتى أصبحت الضفة الغربية تشتمل** على حوالي نصف مليون مستوطن منهم حوالي مايتي ألف في القدس ، بمعنى أنهم أصبحوا يشكلون حوالي ٨ ٪ من سكان الضفة . فكيف سيصلح الوضع في دولة فلسطينية بهذا الوضع **أو كيف سيتم ترحيلهم ليمكن إقامة الدولة الفلسطينية . وكيف يمكن تفهم موقف السلطة .**

بل أن عدم تدخل الأردن كوسيط أساسي في الصراعات والخلافات الفلسطينية الداخلية يهدف مراقبتها وتوجيهها نحو ما يعزز الصمود الفلسطيني واستعلاليته على الأرض الفلسطينية هو خطأ استراتيجي كبير سيما وأن الأردن هي الدولة المؤهلة لذلك والمستفيدة أو المتضررة من طريقة التسوية لتلك الاختلافات .

ثالثاً: عدم وعي الأردن على خطر تصفية المقاومة الفلسطينية عليه

وكيف نفسر عدم اكتراث الحكومات الأردنية بما ينطوي عليه إقناع الولايات المتحدة وإسرائيل للسلطة الفلسطينية بانتهاج سياسة تتناقض بمحصلة نتائجها مع المصالح الأردنية العليا ومع مقاومة وإفشال فكرة الوطن البديل . وهي السياسة التي تقوم على **تصفية المقاومة الفلسطينية وإلغاء فكرتها في الوقت الخطأ** . بمعنى كيف يتفق الأردن الرسمي مع هذا المشروع بدون ضمانات أو إشارات على النية بإنهاء الاحتلال أو إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وكيف يسكت عن هذه السياسة ، بل أنه يبدو مؤيدا وداعما للسلطة الفلسطينية في اشتراكها مع إسرائيل والولايات المتحدة بخطط تهدف إلى القضاء على ما يوجد من مقاومة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة دون حكمة تذكر ودون أن يترافق ذلك مع أية بوادر حسن نوايا إسرائيلية أو ضمانات دولية لتسوية سلمية معقولة تتضمن تمكين الشعب لفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته على أرضه .

إن من البديهي معرفته أن القضاء على المقاومة أو إسقاط فكرة المقاومة قبل رؤية نور في آخر النفق هو بمثابة القضاء على أكبر عقبة أمام تحقيق الوطن البديل ، وبمثابة الإسهام في تحقيق الحافز الأساسي لإسرائيل والشرط الضروري لها للتقدم باتجاه تحقيق فكرة الوطن البديل .

وبهذا كيف للأردن أن يتفهم أو يتساهل أو يتغاضى عن استمرار تنفيذ السلطة الفلسطينية لاستحقاقات خارطة الطريق الأمنية المترتبة عليها لصالح إسرائيل ومخططاتها في الوقت الذي عادت فيه إسرائيل ترفض الإستحقاق الأساسي لخارطة الطريق هذه وهو إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية بالمواصفات والشروط الواردة في خطة الطريق بمرحلتها الثالثة والموضحة في (**المرفق رقم٢**) وكذلك تخليها عن تعهدها في تجميد النشاطات الإستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات . حيث رغم ذلك ما زالت السلطة الفلسطينية للآن ماضية في تنفيذ الجزء الخاص بالأمن أو في باب الأمن من المرحلة الأولى من

الخارطة وذلك من خلال استمرارها في التعامل مع خطة دايتون واعتمادها[1] . وهي الخطة التي تقوم على إعادة هيكلة جهاز الأمن الفلسطيني لأهداف منها حفظ النظام العام ومواجهة ما تسميه الخطة العناصر الضالعة في الإرهاب والقضاء على قدراته وعلى البنى التحتية له . والكل يعرف ما المقصود بعبارة النظام العام وبأن المقصود بالإرهاب في الضفة والقطاع هو المقاومة الفلسطينية . حيث هناك بندا بخطة دايتون يقضي بانتخاب لجنة مركزية جديدة إلى منظمة فتح وبانتشار قوات فتح بعد تأهيلها في مواقع إطلاق الصواريخ ومواقع تهريب السلاح . كما تنص في إحدى فقراتها على حماية المعابر وتخفيض الحواجز مقابل وقف المقاومة ، فالخطة تنتهي بنزع سلاح المقاومة . في حين تنص الفقرة الثانية تحت باب الأمن من المرحلة الأولى في خارطة الطريق على مايلي :

* Rebuilt and refocused Palestinian Authority security apparatus begins sustained, targeted, and effective operations aimed at confronting all those engaged in terror and dismantlement of terrorist capabilities and infrastructure. This includes commencing confiscation of illegal weapons and consolidation of security authority, free of association with terror and corruption.

وترجمتها :

---

(١) اسم الخطة نسبة إلى كينيث دايتون وهو جنرال أمريكي وكان يعمل مستشارا أمنيا في وزارة الخارجية الأمريكية وكما سبق وعمل ضمن طواقم التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل في العراق . وهو حاليا منسقا للشئون الأمنية بين السلطة الفلسطينية وسلطات الأمن الإسرائيلية ورئيس ما يعرف بمكتب التنسيق الأمني الأمريكي ussc وهو مكتب يضم عسكريين من دول أخرى ومن مهماته الأساسية هي تحقيق رؤية «السلام عبر الأمن» . ولمن يريد معرفة المزيد عن مهماته في الضفة والقطاع يمكن الرجوع إلى خطابه في ٢٠٠٩/٥/٧ في ندوة sorfer التابعة لمركز واشنطن لسياسات الشرق الأوسط .

* تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة ، مستهدفة ، وفعالة في مواجهة كل المرتبطين بالإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية . ويشمل هذا المشروع مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد ." انتهى

ومن الواضح تماما بأن من يطلع على خطة دايتون يجدها متصلة اتصالا وثيقا باستحقاقات ومستلزمات خطة أو سيناريو الإنفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد ، وبالقدر الذي يخدم فيه سيناريو انفصال الفلسطينيين عن اسرائيل من جانب واحد المفترض من خلال تسمية السلطة الفلسطينية نفسها دولة ، علما بأن الموازنة المخصصة لخطة دايتون قد ازدادت لتصبح ١٦٩ مليون دولار بعد خروج السلطة من غزة كموازنة فصلية .

فهل أن الحكومات الأردنية لا تدرك ما يترتب على إلغاء المقاومة الفلسطينية في الظرف والوقت الخطأ وما يعنيه قيام السلطة الفلسطينية من جانب واحد بتنفيذ بنود خارطة الطريق ، وما تقوم به السلطة وما تتوخاه من محاولتها من خلال التصريحات والممارسات لإقناع الشعب الفلسطيني بعجزه وبعدم جدوى المقاومة وضرورة الاستسلام لما هو متاح أمامه ؟ وهل تأخذ ببراءة أيضا الاستمرار في تهزئ السلطة الفلسطينية للمقاومة وإبرازها كعمل عبثي تارة وإرهابا تارة أخرى وبأنها تشكل خطورة على الفلسطينيين لا على إسرائيل؟ . بل وتتمادى السلطة في تواطؤ أو عجز واضح حين يدخل الجيش الإسرائيلي إلى رام الله وعمق الضفة ويقوم باختطاف أو تصفية الفلسطينيين المشتبه بأنهم يناصرون المقاومة في الوقت الذي يفترض به أن هؤلاء الأشخاص هم تحت حماية وإدارة السلطة ، وأن هناك تنسيقاً أمنياً بينها وبين إسرائيل .

وقد نجحت السلطة في تصفية المقاومة وإلغاء فكرتها في الضفة الغربية إلى حد بعيد ، وفعلت وما زالت تفعل الأفاعيل لتصفيتها في غزة . وربما أن الأردنيين ومعهم الفلسطينيين مدينين إلى منظمة حماس وصمودها في غزة والذي أبقى على وجود المقاومة الفلسطينية كنقيض طبيعي لفكرة الوطن البديل وعقبة أساسية في طريقها .

والسؤال هنا هو ، ألا يعني كل ذلك فقدان السلطة ورئيسها لاستقلالية القرار كقرار فلسطيني وربطه بإرادة وأهداف ورغبات إسرائيل بصورة غير مباشرة في معظم الأحوال في الوقت الذي يعرف الجميع فيه أن الأردن وكيانه هو وجهة هذه الأهداف الإسرائيلية ؟ . وهلا يعني ذلك كله عمليا بأن إسرائيل وإدارة المحافظين الأمريكيين قد نجحوا بعد التخلص من عرفات بتسخير السلطة في استكمال إفشال مستحقات أوسلو ، والانتقال إلى منحها دور التغطية على تحقيق سيناريوهات إسرائيلية أخرى والمساعدة في هدف تحقيق الخيار الأردني بالسيناريو الأخير ، وأن السلطة الفلسطينية ما زالت على نفس الطريق رغم رحيل المحافظين عن السلطة في الولايات المتحدة ورغم التنكر الإسرائيلي لخارطة الطريق كما هو الحال مع استحقاقات أوسلو . **وسواء كان الأمر كذلك ، أم أنه سلوك غير واع من السلطة فكيف نفسر وقوف الحكومات الأردنية موقف المتفرج ، والأردن هو المستهدف .**

رابعاً: خطورة التعايش السياسي مع المتطرفين الإسرائيليين وتحريمه على الجانب الفلسطيني

وعلى صعيد أخر ألا تشهد الحكومات الأردنية وتعلم بنفس الوقت ما ينطوي عليه اتجاه المجتمع الإسرائيلي ونجاحه في إيصال القيادات الإسرائيلية المتطرفة إلى سدة الحكم وهي التي تنكر كل حقوق الفلسطينيين المشروعة وكل المبادرات الدولية ولا ترى وطنا ولا مكانا للفلسطينيين سوى الأردن ، وما يقابل ذلك على الطرف الآخر من إصرار دولي وعربي يقع الأردن في قلبه على دعم وتثبيت القيادات الفلسطينية المعتدلة أو المتعاونة مع إسرائيل واستبعاد الجانب الفلسطيني المتطرف بعرف إسرائيل والمتمثل في حماس والجهاد ومنظمات أخرى والذين يقل تطرفهم إن اعتبر تطرفا بدرجات عن التطرف الإسرائيلي . وبالتالي ألا يعطي هذا السلوك المتناقض والمتمثل في الرفض العربي والأردني بالذات للتعامل والتعايش مع ما تسميهم اسرائيل بالمتطرفين الفلسطينيين ونبذ مطالبهم وطروحاتهم ، والقبول بنفس الوقت بالتعايش والتعامل مع القيادات الإسرائيلية المتطرفة وطروحاتها اللاغية

للحقوق الفلسطينية الأساسية ، أقول ألا يعطي ذلك رسالة خاطئة للمجتمع الدولي وللمجتمع الإسرائيلي بالذات مفادها أننا نتفهم المطالب الإسرائيلية المتطرفة التي تستقر عند الخيار الأردني والوطن البديل وبأنها مطالب قابلة للنقاش وللتحقق ولا نتفهم مطالب المتطرفين الفلسطينيين والتي هي في الواقع لا تخرج في تطرفها عن الشرعية الدولية وإن خرجت فإنها لا تلغي الوجود السياسي لليهود في فلسطين بل تعطيهم نفس حقوق الفلسطينيين في دولة ديمقراطية .

وكذلك الا تشهد الحكومات الأردنية تزامن انخراط المتطرفين الإسرائيلين والسلطة في التعاون على بقاء حالة الجمود دون مفاوضات جادة ودون إعلان فشلها رسميا استعداداً لمرحلة جديدة من التفاوض العبثي لها والمنتج لإسرائيل من خلال أساليب المماطلة والتسويف بمختلف الأساليب وما سيؤدي إليه ذلك من تعزيز الموقف الإسرائيلي وترسيخ وترويج لفشل إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية أو فشل حل الدولتين على الصعيد الدولي ، وبما لذلك من استحقاقات من شأنها أن تعطي إشارات واضحة لأصدقاء إسرائيل وبالذات الإدارة الأمريكية ليتلمسوا بأنفسهم حلا آخر أو صيغة أخرى وموقعا آخر للدولة الفلسطينية ؟ .

ولعل الأبواب ستصبح مشرعة بهذا السياق أمام جميع المتطرفين وجميع من نسميهم الأصوليين المسيحيين والمعروفين بتأثيرهم وتعصبهم للترويج لفشل حل الدولتين والضغط على الإدارات الأمريكية لمقاومة فكرة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وحرمان الفلسطينيين من حق تقرير مصيرهم وطردهم من كل فلسطين كسياسة عقدية لهم . وكما أذكر بهذا أن هؤلاء الأصوليين واليمين المسيحي المتطرف Neo-conservatism وعتاتهم أمثال ماكس باوت ودافيد بروكس وتشارلز كروتهمر وجون بولتون ووليام كريستال ودوغلاس فايث وجون كيري وجيري فولويل ودوغلاس فايث ومعهم كل معاهدهم وعلى رأسها The American Enterprise Institute for Public Policy Research (AEI) ما فتئوا ينتظرون عودة المسيح إلى الأرض والمرتبطة أو المشترطة برأيهم بأن تكون أرض كنعان بكاملها أرضا يتجمع فيها كل يهود العالم دون غيرهم من الأقوام ، وما فتئوا يعملون لتحقيق ذلك .

وبهذا أذكر أيضاً بالتطاول الإسرائيلي بقذف بعض التصريحات عن عمر النظام الأردني ، وتصويت الكنيست الإسرائيلي على جعل الأردن وطنا للفلسطينيين إضافة لما يروج من تصريحات ومطبوعات بهذا الاتجاه ، وأذكر بتصريحات . **غيورا إيلاند Giora Eiland الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي في إسرائيل ، والمسئول السابق لشعبة التخطيط في الجيش ، حين أبدى في مقالة له في "يديعوت أحرونوت"** تفهما لعدم تحقيق أي تقدم على المسار الفلسطيني ، وذلك على أساس أن شيئا لم يتغير على الأرض ليصبح ما كان مستحيلا أو مرفوضا في عهد كلينتون وعرفات وباراك ممكنا في هه الأيام . وأن الوضع قد ازداد سوءا من حيث فرص السلام ، ويصل إيلاند إلى خلاصة مؤداها أن التسوية الدائمة التي يجري التفاوض عليها غير قابلة للتحقق عندما يقول إن الحد الأقصى الذي يمكن لأي حكومة إسرائيلية- أن تقدمه للفلسطينيين من دون أن تفقد شرعيتها السياسية في الداخل سيبقى دون الحد الأدنى لقبوله من قبل أي قيادة فلسطينية معتدلة . وأن الوقت قد حان للتفكير بحلول أخرى . بل أنه كان واضحا بكتابه الذي نشره عام ٢٠٠٨ بعنوان Rethinking the two -state Solution حين أكد وبرر فشل حل الدلتين بعدم وجود إرادة سياسية لذلك واقترح صراحة الخيار الأردني إلى جانب خيار الحل الإقليمي . كما أن الأردن ومعه العالم قد شهد تصريحات النخب الأمريكية ومسئوليها وهم يقفزون عن حل الدولتين إلى حل الوطن البديل أمثال **روبرت كاغان Robert Kagan** ، المستشار في طاقم المرشح الرئاسي الجمهوري الأمريكي الذي لم يكتف بتبني "الخيار الأردني" بل حدد سيناريو الوطن البديل عندما ذكر ما نصه "بأن الأردن هو الوطن الطبيعي لملايين الفلسطينيين من سكانه ، وبأن الحلّ الأمثل لقضية اللاجئين سيكون بين التوطين الدائم ، وبين الاستيطان في الأراضي الفلسطينية شرق نهر الأردن" .

والسؤال الموجه للحكومات الأردنية هنا هو ، ما الذي يمنعها للآن أمام معطيات استهداف الكيان السياسي الأردني من إسرائيل الرسمية على الأرض ماديا وسياسيا ومن خلال مناقشة الكنيست وتصويته على اعتبار

الأردن هو وطن الفلسطينيين ، من أن تتوجه ابتداء للرباعية الدولية بما فيه الأمم المتحد لاتخاذ موقف احترازي موحد وحاسم ولو على شكل بيان إزاء استهداف الكيان السياسي الأردني ونظامه والتعهد بعدم السماح بالمس به وبأن تودع نسخة منه في الأمم المتحدة سيما وأنها طرف في الرباعية ، واتخاذهم إجراء تفاهميا حاسما بنفس الوقت مع إسرائيل . وما الذي يمنع الحكومة الأردنية بأن تواجه الحكومة الإسرائيلية وتطالبها بموقف رسمي موثق ومعلن تقر فيه التزامها بأن لا تسعى إلى أن يكون الأردن يوما وطنا بديلا للفلسطينيين ولن تسعى لذلك وبأنها ملتزمة باحترام الكيان السياسي الأردني المستقل ونظامه ، وبعدم النزوع إلى تسوية الحقوق السياسية الفلسطينية ومكونات القضية الفلسطينية على حساب الأردن . إذ من غير المفهوم أن تكتفي حكومتنا بأي حال بمطالبة الحكومة الإسرائيلية بتوضيح الموقف المتعلق بسلوك الكنيست وكأن الموقف غير واضح أمامها بشكل موثق على الأرض والواقع وعلى الورق ، وكأن إسرائيل أيضا سترد بجدية على هكذا ردة فعل .

خامساً: خطورة إعلان السلطة الفلسطينة لنفسها دولة، والسلوك الأردني

إن السلوك الأردني إزاء فكرة السلطة الفلسطينية في إعلان نفسها دولة ضمن الظروف المادية والسياسية القائمة في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة وضمن النطاقين الإقليمي والدولي هو سلوك لا يختلف عن سلوك أي دولة في قارة أمريكا الجنوبية رغم أنها فكرة هي في واقعها بمثابة إعلان السلطة نفسها **خيارا فلسطينيا مرحليا** Palestinian Option من خلال سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد بدولة وهمية سيؤدي فشلها المحتوم إذا ما تم تنفيذ السيناريو الذي لا يكون إلا من خلال ضوء أمريكي أو إسرائيلي أخضر ، أقول سيؤدي الى الإنتقال إلى الخيار الأردني بسيناريو معين كجسر مباشر يوصل آليا الى سيناريو الوطن البديل كسيناريو أخير .

وقد تكلمنا بالتفصيل عن هذا السيناريو وعن كيفية تحول فشل الدولة المحتوم إذا ما أعلنت إلى الخيار الأردني كأمر يؤدي إلى المحذو والمحظورة وتعلم الحكومة الأردنية بأن مجرد إعلان السلطة لنفسها دولة تحت الإحتلال لغايات إعلامية أو لضغوطات سياسية حتى دون إقامتها فعليا فإنه سيؤدي إلى نفس الغرض السلبي الموصل للخيار الأردني ويكرس دوليا مفهوم الدولة الفلسطينية الفارغة المضمون . كما وتعلم بأن السلطة إذا ما أقدمت على تنفيذ السيناريو بأية مرحلة قادمة أو أعلنته إعلانا بنفس الظروف الإحتلالية فإنما هي تضع العربة أمام الحصان وكأنها تعلن بوعي كامل عن قبولها السيادة الإسرائيلية على الأراضي والحدود في كل الاتجاهات في البر والبحر والجو ، وكأنها تعلن أيضاً استعدادها لترك كل مكونات القضية الفلسطينية بما فيه اللاجئين والقدس وراءها وليصبح المضمون الحقيقي لهذه الدولة في حالة براءة قيامها هو مضمون الحكم الذاتي باتجاه دعم المشروع الصهيوني على حساب الأردن والقضية الفلسطينية .

وبخلاف ذلك فإن السؤال الذي يطرح على السلطة هو توضيح طبيعة الدولة التي ستعلنها أو ستقيمها ، وهل هي التي ننشدها بتفاصيلها كما جاءت في خارطة الطريق وفي المبادرة العربية وفي الثوابت الفلسطينية المستندة للشرعية الدولية؟ بمعنى هل هي الدولة ذات السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ وعاصمتها القدس في إطار عودة اللاجئين لوطنهم . وإن كان الأمر كذلك والإجابة بنعم فهذا عمل لا يتحقق من جانب واحد بل بخيار المقاومة أو بخيار التفاوض وإن إعلانها اعتباطاً ومن جانب واحد يلحق أبلغ الضرر بالأردن وبالقضية الفلسطينية ، وبغير ذلك سنكون أمام ملهاة جديدة أو ملعوب يستغل ليأتي بالأسوأ على الفلسطينيين وعلى الأردنيين . ونحن في هذا ما زلنا نعيش نتائج إعلان الإستقلال من جانب واحد في دولة فلسطينية نظرية أعلنت من الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥ تكرس مع قيامها الإحتلال وتوسع الإستيطان وبني الجدار وصودر ما يربو على ٦٠ ٪ من الأراضي المحتلة وفزنا حينها بالعلم والسفارات والمناصب الرسمية وجاءت أوسلو وأنعمت على هذه الدولة بمقر للقيادة وتكريس للمناصب . وأمام هذا السيناريو الجديد وفشل السلطة

المحقق في تحقيق الدولة المنشودة لن تكون النتيجة بأقل من الخيار الأردني .

ولعل من المهم أيضا أن تدرك الحكومة الأردنية بأن ذلك التوجه الفلسطيني إن كان جاداً فلن يكون بعمل ارتجالي ولا صبياني . وأن مما لا شك به أنه كمشروع أعلنت عن قيامه قيادة فلسطينية معروفة بوعيها السياسي وبخبرتها الغنية وتجاربها الواسعة وحنكتها السياسية في تلك المحابس أو الكنتونات الثلاثة التي سيتركها الجدار العازل والتي تعرف السلطة الفلسطينية بأنها لا تصنع دولة قابلة للتحقق وللحياة بل قابلة لتهجير سكانها ، ولا سيادة فيها ولا حرية حركة ولا منفذ حدودي متاحا ، أقول أن مما لا شك فيه أن إعلان قيامها بمجرد تغيير اسمها ودون أن يجد أي جديد على الأرض سوى السلبيات ودون توفر أي مقوم مادي أو سياسي أو جغرافي أو اقتصادي لمثل هذه الدولة هو مؤشر ودليل على أنه مشروع أو عمل أو قرار لا يمكن أن يكون معزولا ولا عفويا ولا عبثيا ولا عملا أحادي الجانب في خلفيته بل هو وبالضرورة عمل مدروس إن تم فعلا من قبل السلطة ومتدارس مع غيرها سيما وأنه قرار يصدر عن هكذا قيادة واعية على الواقع وعلى الأحداث ونتائجها . وما التراجع عنه إلا نتيجة خطأ في الحسابات وفي التوقيت أو جزءاً من السيناريو وهذا الخطأ متصل بالجانب الإسرائيلي أو الأمريكي وليس بالجانب الفلسطيني . وليس بالضرورة أن تكون أهداف السلطة ورؤيتها لهذه الدولة متفقة مع الأهداف الحقيقية والسرية للجهات الإسرائيلية الأمريكية غير المعلنة والتي تقف وراء دعم المشروع ، بمعنى ليس بالضرورة أن يكون سلوك السلطة وتعاونها في إخراج هذا السيناريو قد جاء في سياق تآمري من قبلها لصالح إسرائيل ومخططاتها ، وفي هذه الحالة يكون هذا التعاون قد جاء في سياق خدعة أو خطة تحبكها جهات معادية مع الفلسطينيين وكأن إعلان الدولة هذا سيكون لصالحهم وبمثابة ما يسمى اختراقا للواقع وللطريق المسدود Break Through على حساب إسرائيل .

أن عدم التشاور الفلسطيني المسبق مع الحكومة الأردنية حول هذه الخطة هو ما يهمنا ومع ذلك فإنه إلى هذا الحد يعتبر أمر يقع في دائرة الفهم رغم أنه مؤشر صارخ على خطورة الحالة التي يعيشها الأردن من حيث عزلته عن الحدث الفلسطيني وعن

المشاركة في صنعه كسياسة تبدو فلسطينية ومألوفة اتخذت في السنوات الأخيرة واعتدنا عليها ، وربما منذ اتفاقية أوسلو ، بل وأصبحت نهجا مباركا من قبل الدول المؤثرة في المنطقة . أما السبب في هذا الفهم أو ربما التفهم هو أن عدم التشاور أو التنسيق القلسطيني المسبق مع الأردن أو وضعه في صورة وتفصيلات وآلية إعلان وتحقق مثل تلك الدولة المتوقعة أوالمخطط لها هو أمر لا يبدو كبيرا أمام خطورة ما هو عصيٌ على الفهم وهو أن تكون الحكومة الأردنية قد دجنت على التجاوب مع هذه السياسة الخطيرة على المصالح العليا وعلى قبولها والتعايش معها وهي السياسة التي تتجاهل وجود الأردن وتتجاهل رؤيتة لمصالحه كما تتجاهل دوره واهتماماته كدولة تتأثر بكل المستجدات على الساحة الفلسطينية .

ومن هنا فإن **السؤال أو التساؤل المشروع للمواطن الأردني هو حول سلوك الحكومة الأردنية** بشأن هذا المشروع الفلسطيني من حيث المبدأ بصرف النظر فيما إذا أعلنت تلك الدولة على الأرض أم لا وذلك كصاحب مصلحة عليا ومباشرة بشأن أية نتائج إيجابة أو سلبية تترتب على مشاريع السلطة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية وكذا الإسرائيلية على نفس الأرض في إطار الصراع القائم من خلال عملية التفاوض المتوعكة ، فهل تصرفت حكومتنا كما تتصرف حكومات الدول بمسئولية أمام هذا الحدث كخطة معلنة قد تتحقق على الأرض وأمام سيناريوهاتها وذلك كحدث قد تطال أو ستطال تداعياته صميم السلطان الداخلي للأردن ومستقبل كيانه السياسي بصورة مباشر أو غير مباشرة في حالة مجرد الإعلان عنها ، وهل سارعت لتلقف النبأ وتعاطت معه على أسس مدروسة كحق لها ومسئولية عليها .وهل شكلت مثلا لجنة خبراء فنية وسياسية عالية المستوى لجمع المعلومات والحقائق عن هذا المشروع من مطلقيه ومن الجهات الدولية التي يفترض أنها تقف خلفه أو بوجهه مثلا وتداعياته ، وصولا لتقييمه وتقييم ظروف ولادته وأهدافه ومراميه في ضوء فشله المحتوم وما سيؤدي إليه الفشل وما هو البديل هذا في حالة تنفيذه ،لنستطيع في ضوء هذا التقييم ومعطياته وضع خطتنا إزاء التعامل مع هذا المشروع الذي يصبح في هذه الحالة مخططا ، حث أن الفشل المحتوم لهذه الدولة في

تحقيق نفسها هو في صلب الهدف أو المبتغى الإسرائيلي الذي يكمن في ترسيخ التسمية الجديدة للسلطة بدولة ، بمعنى أن النتائج المتوخاة حقا من هذه الخطوة هي تلك السيناريوهات التي ستترتب على فشل الدولة المحتوم والمخطط له بعد قيامها . وهو ما يمهد الطريق إلى الخيار الأردني . وبينا سابقا كيف أنه سواء كان عملا واعيا أو غير واع فإنه سيخدم بمحصلته النهائية المشروع الصهيوني على حساب القضية الفلسطينية وحساب الكيان السياسي الأردني معا .

إذا ، إن هذا المشروع الفلسطيني حتى لو استبعدنا كونه واعيا وتعاملنا معه خارج نطاق نظرية المؤامرة وحتى لو أعلن مجرد إعلان دون إجراءات علي الأرض ضمن الظروف القائمة حالياً فإنه يبقى يشكل بنتائجه ومحصلته خطرا محتما علينا على طريق تمهيد الطريق أمام معطيات الوطن البديل . وهو ما يفرض علينا أن لا نتعامل معه ببساطة أو ببراءة بل علينا أن نتعامل معه كشأن يخصنا . فماذا عسى حكوماتنا فاعلة أمام هذا المشروع؟ لقد مررت السلطة الفلسطينية بالون اختبارها بشأنه وكان اختبارا سلسا وناجحا على ساحتنا مما حدا بها للتقدم بخطوات عملية . حيث مر الخبر من مسامع وعلى مسامع الحكومة الأردنية وكأنه شأن لا يعنيها أو كأنه مجرد أعلان انفعالي ولم نسمع أي تعليق رسمي بشأنه . كما مر على الساحة السياسية والثقافية المدنية الأردنية بسلاسة أيضا واعتبر لدى الأغلبية مجرد مشروع فاشل ، ودون الغوص في تحليل خلفياته وتداعياته المختلفة على القضية الفلسطينية وعلى سيناريو الوطن البديل لتاريخه .

سادساً: خطورة جدار الفصل وخطورة السلوك الأردني إزاءه

أما الأخطر في السلوك الأردني فهو على صعيد الجدار ، والذي هو بحق جدار الوطن البديل / وبهذا أقول إذا ما اعتبرت الحكومات الأردنية بأن كل ما ذكرناه ليس شأنها ، أو اعتبرته غير موجود ، أو قلبت الطاولة عليه كله ، فكيف تفسر موقفها وردها وإجراءاتها على بناء الجدار الذي يعلم الجميع بأن خطورته تتجاوز

التأثير على أمن الأردن السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى التهديد المباشر لمستقبل الكيان والنظام الأردنيين . نظرا لما سيؤدي إليه في المحصلة من تلاشي فرصة قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية ، وهو عمليا الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لتحقيق فكرة الوطن البديل ، وبما سيؤدي إليه هذا الجدار من تحقيق إسرائيل لمخططها في سيناريوهات وخيارات تؤدي جميعها وتصب في إنجاح مخطط الوطن البديل . إن الحكومات الأردنية ترى بعينها ما يصنعه الجدار على الأرض كوسيلة تؤمن انفصال الإسرائيليين من جانب واحد عن الفلسطينيين وتحويل ما يتبقى من الضفة إلى ثلاثة محابس طاردة باتجاه الأردن ، وتقطع الطريق نهائيا على إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة كما تعلم أن تلاشي فرصة قيام الدولة الفلسطينية في الضفة سيؤدي حتما ومنطقيا لإقامتها في الأردن بصرف النظر عن الفترة الزمنية .

إن الحكومة الأردنية لم تتصرف كما يجب بشأن وقف بناء وإزالة هذا الجدار ، واكتفت وما زالت تتصرف بهذا الخصوص كأي دولة عربية واتبعت أسلوب المظاهرات السياسية . وكأن الأمر لا يعنيها إلا بقدر ما يعني تونس أو سوريا على سبيل المثال . في حين كان الأصح والواجب والأجدى بها كمتضرر أساسي وكصاحبة مصلحة عليا في الموضوع أن لا تتعامل مع مسألة الجدار كغيرها من الدول العربية وان لا تنحو نحو المظاهرات السياسية والضجيج الإعلامي والذي توج بتقديم المرافعات إلى محكمة العدل الدولية من أجل رأي استشاري غير ملزم وغير منتج . بل كان عليها وما زال الباب مفتوحا أن تلجأ إلى اتفاقية وادي عربة وتصورها لعملية السلام في الشرق الأوسط ، وأن تنظر إلى سياقها العام وديباجتها وإلى الفرع (أ) من الفقرة ٣ من المادة ٤ من الاتفاقية التي تمنع الطرفين الأردني والإسرائيلي من القيام بالأعمال والأنشطة التي تضر بأمن الطرف الأخر . والى الفقرة السادسة من المادة الثانية من الاتفاقية التي تنصص على أنه لا ينبغي أن يسمح بتحركات السكان القسرية ضمن مناطق نفوذ أحد الطرفين بشكل قد يؤثر على الطرف الأخر . بمعنى أن الحكومة الأردنية التي أعتبرها واعية على خطورة الجدار على مستقبل الأردن نظاما

وكيانا ، لو كانت جادة وواعية لأهمية المستقبل ومضطلعة بمسئولياتها الدستورية لكانت قد حملت ملف مرافعتها وتلك الخروقات والمحاذير الخطيرة وسارت بها باتجاه النهر وقدمته إلى الحكومة الإسرائيلية بدلا من الذهاب إلى محكمة العدل العليا التي لا تتعدى صلاحيتها أكثر من إعطاء رأيا استشاريا غير ملزم إلا أدبيا .حيث من المفترض أن تواجه الحكومة الإسرائيلية مباشرة بخطورة هذا الجدار على مستقبل ووجود الأردن ككيان ، وبجدوى كل اتفاقية وادي عربة حينئذ ، ثم تضع هذا الجدار في كفة ميزان ومجمل الاتفاقية والسلوك المعتدل والتحالف والتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل في الكفة الثانية ، دون أن تخشى على الاتفاقية إن كانت تهمها بعد ذلك . لأن العالم سيقف إلى جانبها ، ذلك أن **الموضوع هو قانوني ويؤثر على كيان ووجود دولة عضو في الأمم المتحدة** وأساسية في عملية السلام ، دولة تلتزم باتفاقية السلام وربما حتى لو تعارض ذلك مع دستورها فالحكومات الأردنية دأبت على الالتزام الدقيق ببنود هذه الاتفاقية وأظهرت حرصا شديدا في هذا وتجاوبا مع إسرائيل حتى حين تعارض ذلك فعلا مع نصوص الدستور كما فعلت مع ممثلي حركة حماس الحاملين للجنسية الأردنية . **إن الاستمرار في بناء الجدار وخاصة على شكله الحالي هو عمل عدائي ومن أعمال الحرب ضد مستقبل الكيان السياسي الأردني ونظامه القائم ، وموضوع بالتالي يقع في صميم عمل ومهمات مجلس الأمن لا سيما بعد أن أفتت محكمة العدل الدولية ببطلانه . فما معنى السكوت أو القفز عنه أو عدم إعطائه الأولوية** . كما أنه عمل عدائي ومبيت ضد القضية الفلسطينية فما معنى سكوت السلطة الفلسطينية عنه والاكتفاء بعبارات الاستنكار ، وسكوت الأردن عن السلطة في هذا . وبالطبع فان بإمكان الأردن بل من واجبه أن يتحرك بهذا الخصوص على مستوى يتجاوز أيضا إسرائيل إلى الأمم المتحدة التي تحتضن نسخة من اتفاقية واداي عربة ، وعلى مستوى الدول التي رعت وترعى عملية السلام برمتها فمخاطر الجدار ومسئولية وقف بنائه وإزالته في ظل غياب دور السلطة الفلسطينية الحر وافتقادها لحرية الحركة وتأثيرها تقع أي مسئولية مقاومة الجدار على الحكومة الأردنية والحكومة الأردنية فحسب .

سابعاً: خطورة تسويق الأردن كجزء من الأراضي المقدسة

ولعل تسويقنا إعلامياً للأردن كجزء من الأراضي المقدسة هو من الممارسات الهامة التي تنم عن قصور وتقصير في سياسات ووعي الحكومات الأردنية على صعيد مؤامرة الوطن البديل والنهج الإسرائيلي لتحقيق هذا السيناريو حيث بهذا التسويق نقوم بدعم ربما غير واع للطرح الإسرائيلي في تسويقه لفكرة الوطن البديل دوليا بقالب مشرعن يسهم في تقبل الغرب للفكرة . وذلك من خلال واحدة من أخطر وأذكى أو أخبث النقاط التي تستند إليها إسرائيل في سعيها لتبرير اقامة الوطن البديل في الأردن بمسمى أخر أكثر قبولا لدى الغرب المسيحي من عبارة ومضمون الوطن البديل ، إنه مسمى الوطن الأصيل باعتبار الأردن جزء من الأراضي المقدسة التي تشكل بمجموعها فلسطين . حيث في هذا السياق استفادت وتستفيد إسرائيل من سلوك الجهات الأردنية الرسمية لا سيما المسئولة عن تسويق الأردن سياحيا عندما تعمد في هذا إلى الإشارة للأردن بأنه أرض المقدسات وأنه بلد يحتضن المواقع اليهودية والمسيحية المقدسة والمواقع المشار اليها في السيرة التوراتية . ومما لا شك به أن يكون ذلك عن براءة تامة . وقد حدث ذلك بأجلى صوره وأخطرها من حيث التوقيت والمناسبة / لدى زيارة البابا الأخيرة للأردن في شهر أيار / ٢٠٠٩ حين ركز برنامج الزيارة التي يتابعها العالم الغربي على نطاق واسع على إبراز الأردن أو تسويقه كبلد يقع ضمن الأراضي المقدسة ويحتضن الإرث التوراتي المتمثل في مسيرة موسى في الأردن وبمثواه الأخير في جبل نيبو وكذلك في الإصرار على مكان المغطس الذي تؤيده إسرائيل بكل سرور .

إن ذلك هو ما تريده إسرائيل وما يدعم زعمها وينسجم مع حملتها الإعلامية لتسويق فكرة الوطن البديل في الأردن كوطن أصيل ، حيث أن إسرائيل عندما ترفض إقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية أو تطالب

بإقامتها في الأردن فإنما تفعل ذلك من واقع اعتبارها وتسويقها فكرة أن الأردن هو جزء لا يتجزأ من الأراضي المقدسة أو فلسطين التاريخية استنادا للتاريخ التوراتي في إطار مفهومها وطرحها لتعريف فلسطين بالأراضي التي تضم الأماكن والمواقع المرتبطة بالسيرة التوراتية والعهد القديم بشكل عام واعتبارها وحدة واحدة ، بمعنى أن النظرة الصهيونية / الإسرائيلية لجغرافية فلسطين وحدودها تقوم على أساس ديني توراتي بمسمى الأراضي المقدسة التي يقع الأردن في قلبها **Conceptual unity** . فإسرائيل لا تسوق قيام الدولة الفلسطينية في الأردن كوطن بديل بل كوطن أصيل من منطلق أنه جزء من فلسطين وتنفيذا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين بين العرب واليهود . إذ على هذا الأساس تعتبر أن الدولة الفلسطينية المطلوبة بقرار التقسيم هذا قائمة حاليا في الأردن كجزء من فلسطين ولا ينقص تكريسها سوى إعلانها أو تغيير إسمها وممارسة الفلسطينيين فيها لحقوقهم السياسية وتحقيق خيارهم من خلال صناديق الأقتراع أو بمجرد تغيير النظام . وان إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية يعتبر بمثابة دولة ثالثة للعرب في فلسطين وبما يخالف قرار التقسيم .

ومن هنا فإننا عندما نسوق الأردن كجزء من الأراضي المقدسة كما فعلنا لدى زيارة البابا التي يشهدها عادة العالم الغربي والمسيحي ، فإنما نسوق الادعاء الإسرائيلي بأن الأردن هو جزء من فلسطين التاريخية ونسوق معه فكرة إقامة الدولة الفلسطينية على أراضيه على أنها لا تمثل وطنا بديلا بل أصيلا للفلسطينيين . وهنا فإن الغرب المسيحي الذي يؤمن بالعهد القديم سيكون مستعداً لاتخاذ مواقف تتفق مع ما ورد من نصوص فيه تقوم إسرائيل بتفسيرها . بمعنى أنه سيعتمد التاريخ التوراتي حتى لو تعارض مع التاريخ الموثق آثارياً .

والكلمة هنا هي أنه إذا كان تسويقنا للأردن كبلد يحتضن الإرث التوراتي وكجزء من الأراضي المقدسة لا يصب على سبيل الفرض الخاطئ

في مصلحة التسويق الإسرائيلي لفكرة الوطن البديل على النحو المار ذكره ، فانه ولا شك يبقى تسويق تستخدمه إسرائيل على الأقل لدعم وشرعنة هدفها دولياً في إقامة الدولة الفلسطينية في الأردن وعلى أن ذلك ليس وطنا بديلا ، مما يعني أن إسرائيل تستفيد حتما من خلال هذا الطرح للأردن واستغلاله . وهنا ففي أي صالح إذا يصب تسويقنا للأردن كجزء من الأراضي المقدسة غير صالح المردود المالي السياحي الذي وبلغة الباعة لا يكاد يغطي همه . وحتى إذا افترضنا بأنه مردود مالي عال ويثري ميزان مدفوعاتنا فهل من المنطق أو الحكمة أن نقايض ذلك أو تلك الدولارات المفترضة بالمخاطر السياسية المؤدية بمحصلتها إلى التشكيك والإطاحة بالكيان السياسي الأردني وبالقضية الفلسطينية ؟ .

ثامناً: التوطين، والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين، والوطن البديل

يرتبط هذا البند مباشرة بالحديث عن طبيعة تعامل الحكومات الأردنية وسياساتها الخاطئة أو غير الكافية أو غير الحاسمة على الأرض ودوليا مع مسألتي التوطين ووضع اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وانعكاس هذه الطبيعة المترابطة في نتائجها من حيث تأثيرها على تحقيق أو إفشال فكرة الوطن البديل . ولعل المتابع لسلوك الحكومات الأردنية وسياساتها الأعلامية والإدارية والسياسية مع هاتين المسألتين يدرك تماما أن هناك ضرورة كبيرة وإمكانية لتطويرها وتصويبها بالإتجاه الذي يخدم سياستنا في مقاومة وإفشال المساعي الإسرائيلية لتسويق مؤامرة الوطن البديل كما يخدم هدف الحفاظ على عدالة القضية الفلسطينية على السواء .

أما فيما يخص مسألة التوطين : فربما يكون الظرف قد حان تماما لأن تختط الحكومة الأردنية سياسة ممأسسة ومعلنة ومسوقة دوليا بشفافية بشأن موقفها مما يطرح من حلول لتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين من خارج قرارات الشرعية الدولية والحق في العودة . لا سيما أمام تسويق إسرائيل دولياً وعربياً

لمفهوم أو مقولة عدم إمكانية تنفيذ حق العودة عملياً وربما أمام نجاحها في بلورة فكرة التوطين كحل بديل عن العودة وكخطوة أسرائيلية أساسية لفرض الوطن البديل . إذ هناك اليوم ضرورة وطنية قصوى لرفع الصوت الرسمي الأردني وتعميمه على العالم والمحافل الدولية برفض الأردن لأية مساعي أو اقتراحات أو خطط تنادي أو تسمح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسواء كانوا ممن يحملون الجنسية الأردنية أو من المقيمين في خارج الأردن . حيث أن التصريحات الإسرائيلية الرسمية في المحافل الدولية تسوق للعالم بأن الأردن هو مكان توطين اللاجئين الفلسطينيين وعلى سبيل المثال تكلم شيمون بيرس بهذا صراحة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكما تكلمت مختلف المبادرات الفلسطينية / الإسرائيلية غير المعلنة رسمياً عن التوطين كحل معتمد لمسألة اللاجئين ومنها ما جاء في البند رقم ٧ من وثيقة عباس – بيلين ويجد القارىء نصها في المرفق رقم ٣ من هذا الكتاب . وقد أصبحت التصريحات الكثيرة من هذا النوع مألوفة حتى للحكومات الأردنية وعادت حتى لا تحتج عليها أو تنفي قبولها وبما يعطي الإنطباع بإمكانية تقبل الوطن البديل في الأردن .

إن موقف الحكومات الأردنية من مسألة التوطين وردود فعلها المتجاهلة أو المتغاضية على التصريحات والمبادرات غير المعلنة رسمياً في هذا الإطار يعتبر مؤشرا كبيرا يستنتج منه المجتمع الدولي مدى استعداد وتقبل أو مدى رفض الأردن لسيناريو الوطن البديل . إذ بالتأكيد أن الحكومات الأردنية عندما لا ترفض رفضا حاسما وعلنيا ومسبقا أي تسوية تقوم على توطين الفلسطينيين في الأردن ولا تسوق هذا الرفض دوليا ، فإنما هي تعطي إشارة أو رسالة خاطئة لإسرائيل ولأصدقاء إسرائيل بأن الباب مفتوح أمام إمكانية تطبيق فكرة الوطن البديل في الأردن ، وإن العكس صحيح تماما .بمعنى أنه عندما لا تفكر إسرائيل بإمكانية تقبل توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وترى في هذا رفضا أردنيا رسميا معلنا وحاسما فإنها ستفكر عندها بجدية رفض الأردن لفكرة الوطن البديل وبصعوبة تقبلها لها وصعوبة

تحقيقها على أراضيه .

وعلى هذا الصعيد أيضا فإن من المهم جدا أن يجعل الأردن من وجود واستمرار وتعزيز عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين قضية وطنية وخطا أحمر لحين تسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها ، وذلك بصفتها مؤسسة دولية يمثل استمرار وجودها استمرارا للوجود السياسي للقضية الفلسطينية .

أما المسألة الثانيه : فهي المتعلقة بوضع اللاجئين الفلسطينيين والنازحين في الأردن ، ولا شك بهذا أن الحكومات الأردنية قد قدمت وتقدم للاجئين الفلسطين في الأردن من المساعدات والدعم الإنساني والأقتصادي والقانوني ما تقدمه لأي أردني . ومع ذلك فقد تطورت الأحداث السياسية الدولية وتطور السلوك الإسرائيلي السياسي والإعلامي معها لينال من هذه السياسة الأردنية ويستغلها من حيث تعزيز وتسويق ادعاء اسرائيل في أن الأردن جزءا من فلسطين وبأنه يشكل حالياً وطناً للفلسطينيين كأمر واقع في إطار تحديدها وتعريفها لجغرافية فلسطين بالأراضي المقدسة ووقوع الأردن في قلبها . ولا شك إطلاقا بأنه في ظل طرح الإسرائيليين للأردن كجزء من فلسطين التاريخية توراتيا وكوطن أصيل للفلسطينيين ، وفي إطار هجمة معطيات ومؤشرات سيناريو الوطن البديل ومنها مؤخرا تعاطي الكنيست معها صراحة ، يصبح هناك ضرورة قصوى لمعالجة وتصويب الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الأردن ثانية . بل يصبح هذا الأمر السيادي ضرورة وطنية وقومية ومصلحة فلسطينية وأردنية عليا ومشتركة . ولعل في ذلك تنفيذا لاستحقاق تاريخي حان وقته مع الحملة الإسرائيلية المادية والسياسية لتسويق وفرض سيناريو الوطن البديل كوطن أصيل ، وليكون هذا التصويب أيضا ردا عمليا حاسما على إسرائيل والكنيست والحركة الصهيونية وعلى كل من يروج لمؤامرة الوطن البديل من منطلق عدم التمييز بين فلسطين والفلسطينيين من جهة وبين الأردن ولأردنيين من جهة أخرى كدولتين

وشعبين بكيانيين سياسيين . وإن التصويب الذي أعنيه هو تصويب قانوني باتجاه تعزيز فلسطينية اللاجئين والنازحين . على أن يكون ذلك مقترنا مع تعزيز أردنية كل لاجئ أو نازح إداريا واقتصاديا ومعيشيا وعدم السماح باي عبث خارجي بوضعهم الإداري القائم من خلال كونهم عاملين في الأجهزة الحكومية والقطاع العام كجزء من النظام الأردني العام واستقراره في إطار المصلحة الأردنية العليا حيث أن ذلك شأننا أردنيا في كيفية معالجته وتوقيته . كما ليس من المقبول سياسيا وأخلاقيا ولا هو في مصلحة سياسة مقاومة فكرة الوطن البديل أن تبقى حالة التناقض بين فلسطينيتهم وأردنيتهم وبين الواقع على لأرض قائمة لمردوداتها السلبية على تماسك الجبهة الداخلية .سيما وأن جهات غربية أخرى تستغلها أيما استغلال في المواسم الضرورية لها .

ولعل من المفيد ذكره بهذا المجال أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين قد حظيت على مر السنين بأولوية كبيرة في السياسة الخارجية الأردنية لأسباب مختلفة بعضها لم يعد قائما وبعضها لم يعد مجديا وبعضها أخذ يرتد علينا . لكن الأهم في ذلك أننا ربما بالغنا في هذا إلى حد تجاوزنا فيه كونها قضية قومية ودولية سياسية وجعلنا منها قضية وطنية وربما فحسب ، ولا شك أن ذلك من واقع ما طورته الظروف مع مرور الزمن للاجئين الفلسطينين في الأردن من خصوصية تتميز فيها عن بقية دول الشتات الفلسطيني من حيث العدد الكبير ، ومن حيث ترسخ انخراطهم ومشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية في جسم الدولة وكجزء منها في القطاعات الخاصة والعامة . ومن هنا فان الأردن كان وما زال يتأثر مباشرة بطريقة وطبيعة وتوقيت تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين ، وأصبح وما زال من واجبه وحقه أيضا أن يكون جزءا هاما وأساسيا من عملية الحوار ومتابعا أساسيا لعملية التفاوض الخاصة بها على كل الأصعدة ، إلا أنه ليس من المفروض أن يعطي أي رسالة خاطئة تعطي الإنطباع بأنه سيكون جزءا من الحل نفسه .

ومن هذا المنظور فإننا إذا ما خرجنا عن نطاق حل التوطين ، فربما يكون على

المسئول الأردني سياسيا كان أو إعلاميا أو مفاوضا ملما برؤية الشرعية الدولية والوضع القانوني الموثق في الأمم المتحدة كتفسير للفقرة ١١ من القرار ١٩٤ وما بينته لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في هذا وما يترتب على تطبيق تلك الفقرة ، وملما بالحجج الإسرائيلية من خارج هذا الإطار والرد القانوني عليها بشأن مسألة العودة .وحيث أني قد بحثت في هذا الأمر بصورة موثقة فإني أضع ملخصا شديدا وبسيطا للواقع الذي توصلت ليه في (الشرح رقم ٢) من هذا الكتاب لمن يريد الإطلاع عليه .

تاسعاً: تسويق كتاب أسد الأردن

تسويق إعلامي للوطن البديل

أما الموقف الأردني الرسمي المحير وغير المفهوم فهو التهاون في التعامل مع معطيات ووسائل الترويج والتسويق السياسي والإعلامي والنفسي لفكرة الوطن البديل والتهيئة لها على كل الأصعدة الدولية منها والمحلية وخاصة داخل الأردن .وسأترك الحديث هنا عن التسويق السياسي من خلال التصريحات والكتابات والمحاضرات التي يسوقها أدعياء الصهيونية لصالح فكرة الوطن البديل على الأصعدة الدولية ولا سيما الولايات المتحدة لصعوبة الإحاطة والسيطرة ، ودخولها في باب الجدلية أحيانا ، وأتناول تاليا التسويق الإعلامي والنفسي لفكرة الوطن البديل أو التهيئة لإنجاحها على صعيدنا الأردني / الفلسطيني بأجلى وأذكى صوره وأخطرها . وآخذ مثالا لذلك كتاب "أسد الأردن" King Husien,The Lion of Jordan للبروفسور والمؤرخ البريطاني اليهودي آفي شلايم Avi Shlaim . والإصرار الرسمي على تسويقه رغم لفت نظر كل الجهات المعنية بذلك .

إنه كتاب لا يقرأ من عنوانه ، والقارىء له بجدية وتجرد وليس المتصفح له ، يخرج بكل سهوله بنتيجة هي أنه كتاب لعين وهادف إلى تهيئة الشارع الأردني / الفلسطيني سياسيا ونفسيا لتقبل فكرة الوطن البديل وابتلاعها من خلال استهداف الكاتب للعائلة الهاشمية الكريمة في هذه المرحلة كآليه مباشرة وضرورية لتنفيذ

السيناريو وذلك لهز صورتها في عقل وضمير المواطن الأردني وكذلك الفلسطيني والتشكيك في تاريخها ونواياها وبجدوى حكمها . إنه يفعل ذلك لأنه يعلم بأن تغيير النظام الهاشمي في الأردن كآلية أساسية وضرورة بنفس الوقت لتنفيذ الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل هذا يصطدم بعقبة تتمثل في أن العائلة الهاشمية تحتفظ بتاريخ من الود والتحالف المتين مع الأردنيين وسكان الأردن بشكل عام . وليس المقصود هنا في الكتاب وفي خطورته هو سرد سيرة اللقاءات والاجتماعات السرية مع زعماء الوكالة اليهودية وإسرائيل فربما كان في ذلك خدمة للأردن وللقضية واستشرافا للمستقبل ، **وليس المقصود أيضا الإضافات غير المواتية وربما غير الصحيحة التي لم يكن لذكرها سبب يخدم السياق التي أتت به ، بل أن المقصود هو ما دسه الكاتب من عبارات وثبته من مقولات ومواقف وسياسات ونوايا للعائلة الهاشمية تسيء لها ولدورها ولعلاقتها مع الأمة وقضاياها بما فيه الأردن والأردنيين** وقضاياهم وفلسطين والفلسطينيين ويصورها وكأنها الإختراق الغربي والإسرائيلي للأمة العربية وقضايها . انه كتاب يقول للأردني وللفلسطيني لا تأسف على رحيل العائلة الهاشمية فلم تكن يوما في تاريخها تعمل لصالحك بل لصالح نفسها وعلى حساب مصالحك الوطنية والقومية . وأنها العائلة المسئولة بتآمرها مع الوكالة اليهودية عن ضياع فلسطين وعن عدم قيام كيان فلسطيني مستقل . وذلك من خلال طرحه غير المحسوب للعشرات من المقولات صريحة العبارة والآراء والتحليلات الخاصة والعبارات الإتهامية التي يوثقها بطريقته وبالكلمات المختارة والأكاذيب الهادفة التي تصيب السيرة التاريخية للعائلة الهاشمية من بداياتها في الحجاز وفلسطين ومن ثم في الأردن . بدءا بالتشكيك بالثورة العربية الكبرى ، وبنوايا رجالها وانتهاء بالهدف الذي افترضه لتوقيع اتفاقية وادي عربه . ولا أفهم تحليلا أو معنى لتشكيكه حتى بمصداقية المغفور له الملك حسين في رفعه لشعار **"فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة"** وغيره الكثير من المعاني التي تشكك صراحة في إخلاص الملك للأردن دون سند معقول ، سوى أن ذلك يشكل إسهاما ومحاولة في زعزعة الصورة التقليدية للملك في نفوس وعقول الأردنيين بعد أن كان الغرب قد

أسهم لسنين طويلة في بنائها وتعزيزها وكأننا أمام مرحلتين بهدفين متناقضين هم صناعهما . .

إني عاجز عن معرفة الحكمة من سكوت الجهات الأردنية المختصة على هذا الكتاب الذي أصبح بخروجه عن السياق المفترض لعنوانه وللأصول التي تقوم عليها حرية النشر لا يمثل وجهة نظر ولا فكرا معينا بقدر ما يوجه من اتهامات غير مسنودة وما يسعى إليه من تعبئه نفسية ومن تحريض وتوطئة وتعبئة نفسية لتسهيل ابتلاع المواطنين الأردنيين والفلسطينيين فكرة التغيير الذي ترسم له الصهيونية / الإسرائيلية . فهل أصبحنا نزايد على الدول الغربية في حرية النشر وفي طبيعة الفكر المعني بالحفاظ على حريته حتى عدنا نتخبط ولا نفرق بين الخيط الأبيض من الأسود في وضح النهار ، ، ونحن نشهد استراليا الدولة الديمقراطية تقضي بالسجن إثني عشر عاما على مواطن لها من أصول لبنانية لكونه قد نشر كتابا اعتبرته محرضا على الجهاد . أم أصبحنا نطبق على أنفسنا تحت ضغط الإرهاب الفكري ما يفترضه ويفرضه الغرب علينا من ازدواجية في المعايير؟

انه الكتاب الذي دعاني إلى كتابة هذا الكتاب بالدرجة الأولى وذلك بعد أن تأكدت من اصرار كل الجهات ذات العلاقة في الأردن على تسويقه بما فيه رئاسة الوزراء ، وهو ما أوصلني ربما إلى نتيجة أرفض أن أصدقها ، فهل هناك في الأردن من يتواطأ فعلا مع فكرة الوطن البديل ، أم لا يوجد قراء لدينا أو بتنا لا نميز بين الآراء والأفكار وبين التهم والإساءات وبين حرية النشر وحرية الإساءة وسرد الأكاذيب التي لا تغني فكرا ولا مكتبة . أم ماذا يجري هنا ؟ وكيف تجري الأمور . إنه كتاب جاء من قبل جهة تعتبر صديقة للأردن لإضفاء المصداقية على ما جاء به ليؤكد لنا بأنه جهد منظم وهادف . وفيه ما يكفي من العبارات الصريحة لتحريض الأردنيين والفلسطينيين على النظام الهاشمي والعائلة الهاشمية الكريمة وبما يحط من دورها ويهزئ من سيرة تأسيس المملكة ومعها الثورة العربية الكبرى ، ولا يمكن أن يصدر مثل ذلك الكلام من أصدقاء للأردن بلا هدف يفوق الصداقة ، ولا للأردن أن يتقبله

ويسوق له إلا إذا كان هذا الكلام ممثلا بمضمون الكتاب وهدفه وبتسويقه مقدمة واعية من قبل المسئولين الأردنيين أنفسهم لا سمح الله ، والمقدمة الواعية تؤدي حتما إلى نتيجة واعية أيضا ، وهي فك ارتباط الشعب الأردني الروحي والتحالفي التقليدي مع القيادة الهاشمية كتوطئة لسيناريو الوطن البديل ، وذلك من خلال عبارة واحدة يقصدها الكتاب ، وهي لا تأسفوا على هذه الدولة الدور والكذبة ، ولا على هذا النظام الذي لم يكن يوما ليهتم بمصالحكم بل بمصالحه فقط . إن الكتاب مليء بالنصوص الصريحة بهذا المفهوم . وكذا الأمر مع الشعب الفلسطيني إذ يقول الكتاب له ، بأن العائلة الهاشمية هي التي منعت قيام الكيان السياسي الفلسطيني والهوية الفلسطينية المستقلة ، وهي المسئولة عن خسارة حرب ال ٤٨ بتواطئها مع الوكالة اليهودية وبريطانيا . وبأن هذا الكلام وكل ما جاء بالكتاب هو صحيح وموثق بدليل تسويقه وعدم الرد عليه أو تكذيبه .

إن الكتاب يستغفل بوضوح القارئ البسيط بهدف الوصول إلى تغيير مفاهيمه وهو ما يهمنا هنا . وهو المواطن المغدور الذي يبرهن على بساطته وعلى استغفاله من خلال ثورته على ما قاله يوما هيكل على فضائية الجزيرة دون أن يدري هذا المواطن ما يقولونه أصدقاؤنا وما يسوق بين ظهرانينا على مدار الساعة ، أما المواطن غير البسيط من المسئولين السابقين فربما يكون مشاركا في التسويق ولا ندري إن كان مشاركا بتحقيق فكرة وهدف هذا الكتاب أم أن الأمر لا يتعدى فرحه بذكر اسمه في الكتاب . إن الموقف الرسمي من هذا الكتاب هو موقف محير ومربك جدا إذ تصر كل الجهات الأردنية المسئولة سياسيا وإعلامياً وأمنيا على تسويقه وعدم الرد على ما تضمنه من تهم خطيرة وكأنه مفروض عليها .حتى أن هناك أكثر من ثلاث شركات تطبع وتوزع هذا الكتاب وبكلف مختلفة لتكون بمتناول الجميع وكل ما نفذ الكتاب من السوق تدخل كميات جديدة منه . . . ، وعندما أقول الخطيرة فإنما تكتمل هذه الخطورة بسكوت الجهات الأردنية الرسمية عما جاء به : **وقد قمت باسم المؤسسة التي أديرها وهي مؤسسة بيت الأردن للدراسات والأبحاث** بترجمة بعض النصوص الخطيرة والمسيئة بهذا الكتاب . ثم قمت من منطلق شعوري بالمسئولية

وبالواجب بإرسال هذه النصوص المترجمة كما هي ابتداء إلى دولة رئيس الوزراء بموجب الكتاب رقم ١ /ر / ٧ تاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ ، وذلك بقصد لفت انتباهه لعل الرئاسة تفعل شيئا بشأنه ، وعندما لم أسمع منه حتى ما يفيد بالاستلام ولم ألحظ إجراء سوى التشجيع على الكتاب[١] قمت بمخاطبة الجهتين الرسميتين العلويتين الاخرتين في فترتين مختلفتين وبتوضيح ربما أكبر بالكتابين رقم أ/م/٨ تاريخ ٢٠٠٨/٦/١٨ ورقم أ/د/٩ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٨ وزودتهما بالنصوص المترجمة كذلك . إلا أن شيئا أو إجراء لم يحدث أيضا ، وعندها ربما بدأ يتراءى لي بأن الكتاب يسوق في الأردن بوعي كامل ، إلا في حالة واحده وهي أن أحدا من المسئولين لم يقرأه بل تم الاكتفاء بتصفحه وبقبوله من اسمه البراق ومن احتوائه على أسماء كل أو معظم الشخصيات الأردنية السياسية والعسكرية المعروفة والمبتهجة ربما بذكر أسمائها ، ومن كون كاتبه صديقا للأردن . واني إذ أكتفي بأن أضع تاليا بين يدي القارئ نص كتاب واحد من هذه الكتب لاعتبارات عدم التكرار ، **لأضع أيضا في المرفق رقم ١ من هذا الكتاب النصوص التي اقتبستها وترجمتها من كتاب أفي شلايم** وأرفقتها مع كتبي الثلاثة ليطلع عليها القارئ ، موضحاً بداية النقاط التالية بهذا الصدد إزالة لأي لبس :

أ - إنني أسمح لنفسي وأصر على نشر مقتطفات أو نصوص مترجمة من كتاب آفي شلايم "أسد الأردن" في المرفق رقم ١ من هذا الكتاب لأني لا أتوقع سماع أي رأي رسمي معارض ، لانعدام المنطق في هذا ، ذلك أنها مقتطفات سبق وأن اعترضت عليها مجتهدا . وأبلغت الجهات الرسمية العليا الثلاث بها خطيا بموجب الكتب المشار الى أرقامها ، لكني لم أسمع ردا أو تعليقا ، ومن المعاني المستنتجة من عدم الرد والتي تضاف إلى درجة الذوق والحس الإداري ، هو أن اعتراضي أو اجتهادي قد اعتبر خاطئا من قبل المسئولين وبأنها مقتطفات أو نصوص لا غبار عليها أو على نشرها ولا مانع من ذلك . فإذا كان هذا المسئول

---

(١) رغم أنه على ما يبدو أخذ بنصيحة تشكيل لجنة أردنية قارئة للكتب التي تصدر بالخارج .

قد قرأها فعلا ولم يرى بها ما يخالف الواقع أو اعتبرها نوعا من حرية النشر والفكر والقراءة ، فاني أنشرها أيضا هنا في كتابي هذا كمرجع مقبول وافتراضا منطقيا بأنها مادة صالحة للنشر بالنسبة للجهات الرسمية المعنية ، ومن ناحية أخرى ليطلع عليها المواطن العادي بما فيه كتابنا وصحفيونا الذين استنكروا ما قاله هيكل يوما ما على فضائية الجزيرة لعلهم يقارنوها مع تلك النصوص التي كتبها ونشرها أفي شلايم بكتابه ويصوبونها أو يستنكرونها . وأنا بالمحصلة أنشر جزءا بسيطا من كل كبير منشور ومصرح به .

ب- إني أيضا عندما أسمح لنفسي بأن أنشر نص أحد الكتب أو جميعها والتي أرسلتها لجهات رسمية فذلك لأنها ما زالت ملكي ، حيث لم يردني ما يفيد باستلامها من قبل المفترض أن يكونوا أصحابها حتى تصبح ملكا لهم . وحيث أنها سلمت إلى مكاتبهم باليد فان عدم الإفادة باستلامها إذا لم يكن معطوفا على إجراء مدروس لعمل واع لا قدر الله ، فانه سلوك يحمل دلالات وتفسيرات كثيرة تطال واقعنا المر من حيث نظرة حكومتنا أو مسئولينا للمسئولية العامة وللوظيفة العامة وللدولة ولأصول التعامل المسئول مع قضاياها الحساسة ومن حيث تعاملها على المستوى الأخلاقي والحضري المفترض مع مؤسسات الدولة الخاصة والمدنية ومواطنيها وأخص رئاسة الوزاء كمؤسسة مدنية ومعنية بالتعامل المدني . كما أني أنشر واحدة منها للإختصار ولكونها بنفس المضمون ، وأضعها في متن الكتاب وليس مع المرفقات لنقل الصورة كما هي في مكانها ، وحتى لا تذكر بطريقة ربما تكون أقل قربا من الواقع ، وسأضع نص الكتاب الذي اخترت ، مباشرة بعد العنوان التالي الخاص بسلوك الحكومات الأردنية المفترض إزاء معطيات الوطن البديل ككل .

السلوك المفترض للحكومات الأردنية، والنخب إزاء معطيات الوطن البديل، وإفشاله

إن في محصلة كل ما ذكر في إطار معطيات ومؤشرات مؤامرة الوطن البديل المادية والسياسية ولإعلامية على مختلف الصعد ، وفي إطار ما يعنيه ويقتضية تحقيق هذه الفكرة على الصعيدين الأردني والفلسطيني ، أقول ابتداءً بأنه **إذا كان الأردن بمكوناته العاقلة واعيا على فكرة الوطن البديل بجوانبها ومستحقاتها ورافضا لها بنفس الوقت** فعليه أن يترك سياسة تجاهل أو إنكار وجود هذا التحدي وأن يتخلى عن سياسة الإستخفاف بهذا الخطر وبتهديد مؤشراته ومعطياته ولو على سبيل الإحتراز والحيطة ، وأن لا ينزع نحو التحسس أو الخوف من طرح هذا الموضوع وتفحصه وأن يمتلك من الجرأة والثقة بالنفس بما يكفي لإبقاء الساحة السياسية والفكرية الأردنية مفتوحة لاستيعاب كل القضايا الوطنية لا طاردة لها نحو فضاءات ربما لا تكون مأمونة . إنها مسألة وطن وكيان سياسي لشعب من خلال قضية مطروحة ، وعليه أن لا يغفل عن طبيعة غريمته اسرائيل وتأثيرها على حلفائها وأصدقائها وبالتالي عن قدرتها في جعل الفكرة حقيقة واقعة في غياب قدرتنا على التقييم الصحيح وعلى التعبئة الشاملة والمنظمة لمواجهة هذا التحدي وبالتالي عجزنا عن فعل شيء .

إن الحكومات الأردنية من ناحية والمواطنين الأردنيين ممثلين بنخبهم الحرة من ناحية ثانية ، إذا ما تفهموا ذلك فيصبح لكل من هذين الطرفين مهمة مقدسة على صعيد إفشال مؤامرة الوطن البديل .

أما الحكومات الأردنية فيفترض بها حينئذ **أن تسارع إلى وضع ستراتيجية وطنية** تأخذ بعين الإعتبار جميع النقاط والملاحظات التسع المتصلة بالملاحظات غير

المواتيـة في السلوك الأردني إزاء مـعطيـات الوطن البـديل ، وبحـيث تشـتـمل هذه الاستراتيجية على تغيير **واستحداث وإصلاحات في السياستين الداخلية والخارجية من خلال مسارين مترابطين .**

أما الأول،فهو على صعيد السياسة الداخلية : ولعل الغاية الأساسية في هذا المسار تكون في نجاحنا في الوصول بالدولة والمواطن الى المرحلة **والدرجة التي تقتنع فيها ومعها إسرائيل والغرب** بأن الأردن أصبح دولة راسخة بالمعايير الحديثة وعلى رأسها مبدأ المواطنة ،ومقادة بالمؤسسية المهيمنة بقوة القانون وبأن الأردن **كدولة وكوضع داخلي لم يعد صالحا ولا ممكنا لأن يكون وطننا بديلا** . وبأن شعبها أصبح أمة ويدرك أن تعزيز وجوده ومصالحه ومستقبله ومصيره أصبح مرتبطا بمصيرها كدولة أيضا ، وأن علاقته بهذه الدولة قد أصبحت كعلاقة أي مواطن أوروبي بدولته ، وأن مجرد ضغوطات أو قرارات إدارية أجنبية أو غير أجنبية لن تكون قادرة على خلق كيان سياسي بديل في الأردن كما في الأمثلة المعاصرة في العراق وافغانستان وفي كل دولة تفتقد لمبدأ المواطنة بكل مستحقاته واستحقاقاته . وهو ما يفترض منا حكما التخلص من الواقع المر المصور ببعض الأمثلة **في الجزء الثاني من هذا الكتاب** بموجب ستراتيجية قائمة على تغيير أو تصويب جذري لسياساتنا الداخلية ومعطياتها على الأرض تفترض حكما تفعيلا لبعض مواد الدستور الهامة وتعديلا لبعضها الآخر ، وبما يطال كل ما يعيق اعتماد النهج الديمقراطي والمؤسسي والتعددية المنظمة ،وبما يعزز من ثقافتنا بالثقافة المعاصرة ومن تربيتنا الوطنية ويخطو بنا نحو الإصلاح الجذري المقنن على صعيد السلطات الثلاث وعملها ،وعلى صعيد العمل العام بشكل عام لتحقيق هوية المواطن الأردني وتوحيدها ، وتحقيق التماسك الحقيقي في الجبهة الداخلية . وهو ما يستدعي أو يعني **خلق دولة المواطنة التي تذوب من خلالها** وتتراجع كل الفوارق العرقية والدينية والإقليمية والإقتصادية والإجتماعية للأردنيين أمام الإنتماء الحقيقي للدولة وللهوية الأردنية ، ولتصبح دولة راسخة بشعبها المتماسك والمتمسك بها ومندمج فيها ، وتصبح مصالحه الشخصية مرتبطة بوجودها كدولة لا بوجود الجهوية والعصبوية ولا القبيلة .

وكما يستدعي الأمر بأن تشمل السياسة الداخلية بالضرورة مراعاة تعزيز الهوية الفلسطينية قانونيا وإجرائيا على صعيد اللاجئين الفلسطينيين والنازحين والحفاظ على جاهزية هذه الهوية المستقلة وعدم إصدار أية تعليمات أو أنظمة أو قوانين بشأن هذه الفئات من مجتمعنا أو بشأن سكان غزة والضفة توحي لإسرائيل ولمؤيدي فكرة الوطن البديل بأن هناك خلطا أو ذوبانا للفلسطينيين وهويتهم أو أن هناك استعدادا أردنيا لذلك أو لفكرة التوطين .

أما المسار الثاني ،فهو المرتبط بالسياسة الخارجية ، ويكون إما بالتوازي أو بعد إتمام المهمة في المسار الأول . ويتصل هذا المسار بالمباشرة عمليا وبالممارسات لإدخال القناعة لدى إسرائيل والغرب بأن الكيان السياسي الأردني المستقل بحدوده الجغرافية القائمة والمستقل عن الكيان الفلسطيني هو بالنسبة للأردن خط دم وأن لا مقايضة عليه ولا مجاملة ولا تهاون بشأنه وبشأن أي سلوك يمس مستقبله وكرامة ومستقبل شعبه . ولا تحالفات من خارج إطاره أو لا تأخذه بالحسبان ولا سكوت ولا تهاون إزاء أي تصريح أو تلميح أو ممارسة على أي صعيد أقليمي أو دولي تصب في صالح الوطن البديل أو تنطوي على استهانة أو تهديد للكيان السياسي الأردني . وكذلك إدخال القناعة لدى صانعي القرار في الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل بأن الأردن معنيٌ بالشأن السياسي الفلسطيني مباشرة لحين أقامة الدولة الفلسطينية .

إن ذلك يفترض بنا أن نضع سياسة تختط نهجا ممأسسا للحكومات الأردنية تجعل من خلاله مسألة مقاومة وإفشال أية معطيات محلية أو إقليمية أو دولية لسيناريو الوطن البديل قضية أساسية لها وسياسة راسخة لا تتغير باختلاف الحكومات الا نحو التعزيز وذلك من خلال آليات مرنة وفاعلة . وهو ما يفرض علينا ابتداء مأسسة عملية الانخراط بالشأن الفلسطيني ،الإسرائيلي كمتابعين ومراقبين ومستشارين في سياستنا الخارجية . وبما يشمل متابعة الأردن لكل متعلقات التفاوض على المسار الفلسطيني وللأحداث الفلسطينية الداخلية ذات التأثيرات على

مجريات الوضع ومستقبله في الأراضي الفلسطينية أو على أي من متعلقات الأردن والتنسيق أو العمل مع القيادة الفلسطينية في هذا ومع بقية الفصائل على السواء وعدم قطع الإتصالات مع أي جهة فلسطينية أخرى حتى نكون قادرين في كل الظروف على خدمة قضيتنا وعلى توجيه المستجدات والأحداث لصالح إفشال معطيات الوطن البديل والتدخل السريع بكل شأن له مساس بالمصالح الأردنية العليا .

ولا شك بأن دعم وتأييد الأردن للإبقاء على خيار المقاومة الفلسطينية حياً وقوياً ومقاومة ورفض تصفيتها قبل قيام الدولة الفلسطينية أو قبل الاستعداد الإسرائيلي الصادق لذلك هو الضامن الاساسي لمنع إسرائيل وأصدقائها من التوغل في سياسة الخيار الأردن والوطن البديل ، كما أن تدارس مسألة الجدار مع السلطة الفلسطينية كخطر قائم ومانع لقيام دولة فلسطينية ومهددا لأمن الأردن اجتماعيا وسياسيا يجعل منه قضية أردنية ذات أولوية قصوى .

وبنفس الوقت والأهمية علينا أن نكون حذرين من مسألة التدخل الأردني في الشأن الفلسطيني البحت ومتعلقاته من تلك التي تقع في صميم السلطان الداخلي الفلسطيني حيث أن ذلك يمثل تدخلا أردنيا ذو مردود سلبي كبير على مسألة مقاومتنا لمشروع الوطن البديل لأنه يعطي انطباعا خاطئا لإسرائيل وأصدقائها من حيث عملية الخلط بين الكيانين الفلسطيني والأردني ومن حيث الإبقاء على الدور الأردني . ولعل المثال الصارخ على ذلك التدخل الأردني غير المحمود والذي يجب أن ينتهي يتمثل **في ما ورد في المادة التاسعة من اتفاقية وادي عربة التي لا تكتفي بالنص** على إعطاء دور الأردن في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس بل تمادت المادة إلى إقحام الأردن في صميم الشأن التفاوضي الفلسطيني عندما نصت على أن إسرائيل ستعطي أو تمنح الأردن دورا بأولوية كبيرة لدى بدء مفاوضات الوضع النهائي . إن أحدا لا يستطيع أن يجد تفسيرا مواتيا ولا تبريرا لأي جدوى أو فائدة مزعومة للأردن من هذه المهمة التي منحتها له إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين أصحاب الحق في ذلك . سيما وأن هذا قد جاء بعد أن أبرمت إسرائيل اتفاقية أوسلو مع الفلسطينيين ، وهو ما

يؤكد النية الإسرائيلية المبيتة في الإبقاء على الخيار الأردني حيا[١] .

وهذا لا يمنع من انخراط الأردن وبقوة في الدفاع عن المقدسات وعن كل متعلقات القضية الفلسطينية ، ولكن من موقعه وواجبه الأخوي القومي والإسلامي وليس من موقع أخذ اختصاصات القيادة الفلسطينية .

إننا بحاجة إلى سياسة خارجية تقوم على كل المبادئ وتستخدم كل الوسائل التي من شأنها أن تحقق نجاحنا في مواجهة وإسقاط مشروع الوطن البديل وانتزاعه من العقلية الصهيونية ،وعلى رأس هذه الوسائل في إطار السياسة الخارجية **تعزيز الوجود الدولي الأردني في المحافل الدولية وتعزيز فكرة تميز الكيان السياسي الأردني عن الكيان السياسي الفلسطيني وتمييز الأردن جغرافيا وتاريخيا وسياسيا عن فلسطين كدولة منفصلة تماما تاريخيا عن الأردن ، وأن الروابط القائمة** بينهما لا تتجاوز روابط الجوار وروابط القومية العربية ووحدة الوطن العربي والشعب العربي ككل وإعطاء أولوية في هذا الى مسألة اللاجئين الفلسطينيين من حيث إسماع الأردن لصوته في المحافل الدولية برفض أي خطة لتوطين الفلسطينيين في الأردن ، حيث أن سكوت الأردن عما تطرحه إسرائيل والغير بهذا الإتجاه يعطي مؤشرا أو انطباعا دوليا باستمرار تقبل الأردن لفكرة الخيار الأردني مما يشجع بالتالي اسرائيل على المضي للوصول إلى سيناريو الوطن البديل .

إن رفض الأردن المعلن دوليا وبشفافية ووضوح في كل المناسبات وكل المحافل

---

(١) نص المادة التاسعه ويلاحظ البندين الثاني والثالث

PLACES OF HISTORICAL AND RELIGIOUS SIGNIFICANCE

1. Each party will provide freedom of access to places of religious and historical significance.
2. In this regard, in accordance with the Washington Declaration, Israel respects the present special role of the Hashemite Kingdom of Jordan in Muslim Holy shrines in Jerusalem. When negotiations on the permanent status will take place, Israel will give high priority to the Jordanian historic role in these shrines.
3. The Parties will act together to promote interfaith relations among the three monotheistic religions, with the aim of working towards religious understanding, moral commitment, freedom of religious worship, and tolerance and peace.

لتوطين اللاجئين في الأردن هي رسالة رسمية برفض الأردن لأي سيناريو من سيناريوهات الخيار الأردني وعلى رأسها سيناريو الوطن البديل . ورسالة تعطي انطباعا واضحا بعدم وجود استعداد أردني للتهاون أو السكوت على مؤشرات ومعطيات الوطن البديل . ولنا عبرة بذلك في السياسة الإعلامية للحكومة اللبنانية بشان تسويقهم لرفض فكرة التوطين في لبنان وتجاوب المجتمع الدولي معها ، وعلينا أن نتذكر في هذا ما جاء ويجيء في مختلف المبادرات الفلسطينية \الإسرائيلية الموجهة وغير المعلنة رسميا ومنها ما جاء في **المادة السابعة من وثيقة بيلين – عباس التي تنص** على أن تنفيذ حق العودة أصبح غير عمليا وتتحدث عن توطينهم . ويجد القارئ في (المرفق رقم ٣) نص هذه المادة .إن ذلك يعني وبالتأكيد قبولا فلسطينيا من القيادة الفلسطينية بتوطين اللاجئين ، ومن البديهيات أن لا مكان ممكنا لتوطينهم عمليا لتاريخه سوى الأردن ، ومن البديهي أيضا أن من يتكلم عن التوطين إنما هو يتكلم عن الوطن البديل . وكما على الأردن أن لا يقبل وتحت أي ظرف وخدعة بتصفية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة قبل تسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها على الأرض الفلسطينية ، لأنها تمثل العنوان والإعتراف الدولي السياسي بوجود القضية الفلسطينية كقضية قائمة بمكوناتها وكمسئولية دولية .

إن ذلك يتطلب اعتماد سياسة خارجية شفافة وواضحة ومعلنه قائمة على ثوابت ومتغيرات مدروسة وتتفق مع المصلحة العليا للبلاد وللكيان ومع القانون الدولي **تشارك الحكومات الشعبية بصنعها من وحي الحس العام والرأي العام** وطموحات الأمة ، ومن وحي الأخطار التي يواجهها الكيان السياسي الأردني ومن وحي الثوابت الأمريكية التي تكلمنا عنها والتي **تحتم علينا ترك سياسة الإعتماد على الولايات المتحدة أو المراهنة عليها** في تأمين حقوقنا وتخليصها من تلك التي تتعارض مع المصالح الإسرائيلية وعلى رأسها مسألة الوطن البديل ، وتطوير ذلك إلى رفض وإسقاط أي تعاون أو تحالف مع أي دولة تساند أي من مؤشرات ومعطيات الوطن البديل ولا بد من التأكيد في هذا على أن تناقضنا الأساسي هو مع إسرائيل كعدو وحيد للأردن مازال قائما ، والإنطلاق من واقع التجارب التي تؤيد بأن اسرائيل

وليس الولايات المتحدة ،هي صاحبة الأمر في أي قرار سياسي أو عسكري له مساس بقضيتي فلسطين والشرق الأوسط . وهي التي تحدد لحليفتها الولايات المتحدة ولاصدقائها سهم اتجاه حركتهم . وأن أي تدخل أمريكي في المسألة الفلسطينية قولا أو فعلا هو محكوم بمحصلته النهائية بموقف ورؤية وارادة اسرائل لا سيما من خلال اللازمه الأمريكية الهلامية الشكل والغامضة الطبيعة المتمثلة في الالتزام بالحفاظ على أمن اسرائيل وحقها في الدفاع عن نفسها .

ومن هنا فان أي تعامل سياسي ان اريد له أن يكون مثمرا أو مواتيا فيجب أن يكون مع اسرائيل تحديدا ، فهي وحدها صاحبة المصلحه وصاحبة القرار وصاحبة اتخاذ السلوك المرن أو المتصلب ، وهي وحدها القادره على اعطاء أي تنازل .

ولعل من الإجراءات والأهداف العملية التي على السياسة الخارجية الأردنية تحقيقها أو تأمينها هو الحصول على التعهدات الإسرائيلية الرسمية المكتوبة بضمانة الرباعية الدولية التي تشكل الأمم المتحدة جزءا منها بأن تحترم إسرائيل خصوصية الكيان السياسي الأردني المستقل عن الفلسطيني وعن أي كيان آخر وبأن تعلن رفضها لفكرة الوطن البديل أو العمل على تحقيقها وتمتنع عن السعي لتسوية أي مكون من مكونات القضية الفلسطينية على حساب الأردن .

***

أما بالنسبة للنخب ودورها ومسئولياتها على هذ الصعيد . أقول بداية أن المقصود بالنخب هنا هي تلك النخب الشعبية الثقافية والاجتماعية والفكرية والسياسية الحرة القادرة على التأثير بالمواطنين وتعبئتهم . وليست نخب الحكومات السياسية/الإدارية والإعلامية أو أبواقها أو المرتبطة بها أو المدجنة أو المسيسة فهذه ليست نخبا في الأساس أو أنها لم تعد كذلك بعد أن تخلت عن دورها وأخذت دو النخب الطفيلية ، وبالتالي فإنها ليست قادرة على فعل شيء من ناحية وغير مقبولة شعبيا من ناحية ثانية . أما المهمة الملقاة على عاتق هذه النخب الشعبية على صعيد إفشال مؤامرة الوطن البديل فتتمثل في خلق البيئة الشعبية الأردنية المواتية والمؤهلة للوقوف بوجه التحدي عن طريق توعية وتعبئة وتنظيم الأردنيين في أحزاب وتجمعات

سياسية وطنية قائمة على أساس بلورة وتعزيز وإبراز الكيان السياسي الأردني وحيويته في نفوس وعقول الأردنيين كعنوان لكينونتهم السياسية ورابطا بينهم وبالتالي خلق مرجعية وطنية أردنية من خلال تنظيم أو تنظيمين أساسيين الى جانب خلق معارضة أردنية فاعلة ، وإشاعة مفهوم عدم ربط مصير هذا الكيان بأي جهة أخرى والتأكيد على أن حماية هذا الكيان هي مسئولية الأردنيين وتشكيلاتهم السياسة الوطنية بالدرجة الأولى وأنها مسئولية قائمة بحد ذاتها بمعزل عن مسئولية الحكومات ومسئولية أي جهة أردنية أخرى . فالشعب غير المنظم سياسيا كالشعب الأردني هو شعب غير موجود عمليا ولا يستطيع فعل شيء ولا مقاومة مؤامرة بحجم مؤامرة الوطن البديل . وقد لا يخفى على أحد بأن اسرائيل ومن ورائها الغرب لا يقيمون وزنا للشعب الأردني باعتباره لا يمثل نفسه وفاقدا للأهلية السياسية ويربطون وجوده بوجود النظام . تماما كما كانوا في فترة سابقة يربطون وجود النظام بموالاة الجيش له وكلها معادلات غير سليمة وتصب في صالح انجاح مؤامرة الوطن البديل . فلا بد وأن تعرف اسرائيل والولايات المتحدة والغرب بأن هناك شعبا أردنيا منظما وموحدا وواعيا ومرتبطا بكيانه السياسي وأنه مؤهلا للإفصاح عن نفسه سياسيا ومستعدا لمواجهة التحديات واختراق الأمواج دون ركوبها وأنه لن يرضخ للأمر الواقع إذا كان متعارضا مع مصالحه ومستقبله .وليدركون بالتالي أن الشعب الأردني يشكل رقما صعبا في معادلة الوطن البديل يصعب تجاوزه تماما كثقل الرقم التي تمثله المقاومة الفلسطينية في مقاومة نفس الخطر على الساحة الفلسطينية .

والآن ربطا بالعنوان السابق والبند تاسعاً منه أعود لأدرج تالياً نص أحد الكتب التي أرسلتها للجهات الرسمية العليا الثلاث المشار ألى أرقامها وتواريخها سابقاً بشأن لفت الإنتباه إلى خطورة كتاب أسد الأردن إلى آفي شلايم وأهدافه الخبيثة . وكذلك مرفقها المتضمن تلخيصا عن النقاط المسيئة ، أما المقتطفات التي اخترتها وترجمتها من كتاب أفي شلايم وأرسلتها لتلك الجهات بموجب تلك الكتب فقد وضعتها في مرفق هذا الكتاب رقم (١) ويمكن للقارئ الرجوع اليها .

الرقم : . . . . . .
التاريخ / / ٢٠٠٨

. . . . . المحترم

. . . . . .

الموضوع : كتاب king Hussein The Lion of Jordan (حياة الملك حسين في الحرب والسلم) إلى مؤلفه Avi Shlaim

"تحية واحتراما

أعرض لـ . . . . . بأن من يقرأ الكتاب المذكور الذي يروج له ويباع داخل الأردن يدرك دون أدنى مجال للشك بأنه كتاب هادف وجاء عن تخطيط مسبق ومنظم من جهات معادية تستهدف في المحصلة النهائية النظام والكيان الأردنيين . وذلك من خلال استهداف الكتاب في هذه المرحلة العائلة الهاشمية الكريمة (وصولا لتسهيل ابتلاع الأردنيين والفلسطينيين للخيار الأردني ودعمه) وإبرازها للأردنيين والفلسطينيين على الساحة الأردنية وبصريح العبارات بأنها عائلة دأبت على تقديم مصالحها الخاصة على مصالح القضايا العربية والأردنية وأن سياساتها الخارجية كانت دوما قائمة على ذلك ، وأنها لم تكن يوما عروبية ولا وطنية . بدءا بالطعن والتشكيك بالثورة العربية الكبرى ودور الهاشميين فيها ومرورا بتحميل العائلة الهاشمية ممثلة بالملك عبدالله المؤسس مسؤولية خسارة حرب ال ٤٨ والتآمر مع البريطانيين والوكالة اليهودية لمنع قيام كيان فلسطيني مقابل تقاسم فلسطين بينه وبين الوكالة اليهودية . وانتهاء بالعبرات الاتهامية والقصص التي يوثقها المؤلف بطريقته الجهنمية لتوحي بالتشكيك الصريح بوطنية وبسياسة وأهداف جلالة المغفور له الملك حسين بن طلال الخارجية العربية والداخلية الأردنية . بل تخطى المؤلف الحدود إلى حد الطعن بنواياه من اتفاقية وادي عربه وتكذيب شعار "فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة" .

إن المطلوب من مخرجي الكتاب كخطوة أولى هو تسويقه في الساحة الأردنية الفلسطينية واطلاع أكبر عدد ممكن من الأردنيين عليه لزعزعة ثقة الشارع والثقة

العامة بقيادتنا التاريخية تمهيدا لفك الارتباط الروحي والثقافي والتحالفي معها . ولهذه الغاية فقد حشر المؤلف أسماء العشرات والعشرات من الشخصيات الأردنية والفلسطينية في الكتاب بشتى الأساليب ليكونوا الجسر المتين لاستقباله في الاردن والحديث عنه والتسويق له .

ربما أن بعضهم يقرأ اسمه في الكتاب وما كتب عنه ويكتفي بتصفحه . أما بقية الناس فيقرأون الكتاب على أنه السيرة الحقيقية للعائلة الهاشمية والسيرة الحقيقية للثورة العربية الكبرى والسيرة الحقيقية لكيفية تأسيس الكيان الأردني ولسياسة وأهداف جلالة المغفور له الملك حسين بن طلال . وذلك لأن مؤلف الكتاب بريطاني ويهودي صديق ويدعي إعجابه بجلالة الملك حسين .

إنني أرى خطورة كبيرة في الترويج لهذا الكتاب وقراءته من قبل المواطنين الأردنيين والفلسطينيين لا سيما وأنه يصدر عن جهة تعتبر صديقة ومعجبة بالقيادة الأردنية وما يضفيه ذلك من مصداقية على الكتاب وأرى خطورة أكبر في السكوت عنه وعدم اتخاذ إجراء مدروس . **وقد كتبت بذلك الى ..... مع ترجمة بعض فقرات الكتاب (مرفق نسخة عنه)** .....

أرجو قبول احترامي وتقديري

فؤاد البطاينه

مؤسسة بيت الأردن للدراسات والأبحاث"

مرفق الكتب الرسمية / الملاحظات حول كتاب أسد الأردن

١- التشكيك الصريح في سياسة وأهداف العائلة الهاشمية بدءا من التشكيك في الثورة العربية الكبرى ووصفها بأنها في جوهرها مؤامرة انجليزية / هاشمية **وأن الهاشميين وعدوا بأكثر بكثير مما كان باستطاعتهم تقديمه للثورة** . وبأنها الأساس الخرافي الكبير لحركة العرب القومية . . والادعاء بأن الفضل في تعظيم هذه الثورة والإعلام عنها يعود إلى لورنس أكثر من أي رجل أخر (أي أكثر من

الشريف حسين) . وكما يشير المؤلف إلى أن لورنس قد صورها كمنتج لصلة طبيعية بين الانجليز والعرب أو البدو في الصحراء وبأن الشريف حسين قد لجأ إليها بعد فشله في تحقيق أهدافه السياسية المحدودة ضمن الدولة العثمانية . ويتهمه المؤلف صراحة بان همه الرئيسي كان تأمين مركزه ومركز عائلته وبأنه لم يكن يؤمن بالفكر القومي . وكما يتهم العائلة الهاشمية من خلال تحليل له لعبارة مذكورة في المرفق أنهم كانوا مأجورين في حضارة متراجعة . بل يركز على تهالك الهاشميين على الاتصال السري مع الوكالة اليهودية والأجانب بشكل عام بهدف الحفاظ على بقاء حكم عائلتهم ومصالحها وتوسيع المملكة بداية على حساب القضية الفلسطينية .

٢- إبراز الملك عبدالله المؤسس وكأن تاريخ سياسة حكمه في الأردن قائما على التواطؤ مع الانجليز والحركة الصهيونية وإسرائيل لتحقيق أطماع شخصية وعائلية وتأمين بقاء حكمه وحكم الهاشميين في الأردن وتوسيع مملكته باقتسام فلسطين مع الوكالة اليهودية مقابل دعمه لوعد بلفور وإقامة دولة يهودية في فلسطين ومنع إقامة الدولة الفلسطينية . وبأنه قد تصرف في حرب ال ٤٨ وفقا لذلك . وبأنه كان ضد رغبة اللاجئين الفلسطينيين في الاحتفاظ بهويتهم الفلسطينية . وان علاقته الاستراتيجية كانت مع إسرائيل التي كانت أكبر من علاقته مع إي حاكم عربي . بل أن المؤلف يذكر بأن من دواعي وضعه حاكما على شرق الأردن كان لكبح المشاعر العربية ضد اليهود والصهيونية فهو في نظر المؤلف مجرد من المشاعر والاهتمامات القومية والوطنية .

٣- تهزيء ومسخ سيرة تأسيس الأردن كدولة في بداية العشرينيات ، كيانا ودورا وأهدافا ، والحط من شأن الملك المؤسس ودوره ونواياه وانتماءاته وأهدافه . وأن التاج الهاشمي تأسيسا وبقاء هو رهينة بإرادة الأجنبي .

٤- إن الإيهام بالمديح والدفاع عن مواقف جلالة المغفور له الملك حسين كانت مهزوزة وغامضة وجسرا للاتجاه المعاكس وجاءت معها بالسم والنقيض وكأنها وسيلته لإثبات العكس وبأن إخلاصه كان لإسرائيل والغرب ، حيث في الوقت الذي كان

يستخدم فيه عبارة أن الملك حسين لم يكن خائنا للعرب كان بنفس الوقت يكثر ويركز على ذكر العبارات والأحداث التي تلقي الشك على هذا المفهوم وتؤكد عكسه . إن المؤلف يطلق على جلالة المغفور له الملك حسين والعائلة الهاشمية أحكاما شخصية غير مقبولة لا سيما عن علاقات الملك وسيرته وسياسته مثل / أن إسرائيل هي الحليف الوحيد الحقيقي له وأنه كان يثق بالإسرائيليين أكثر من ثقته بمستشاريه . وأن سياسته الخارجية والداخلية كان يحكمها مصلحة العائلة وبقاء النظام وأنه كان دائم الاتصال والتعاون مع إسرائيل والاستخبارات والمخابرات الإسرائيلية والأمريكية لتأمين هذه الغاية . حتى أصبح الدعم الإسرائيلي لبقاء الملكية الهاشمية عقيدة أساسية في سياسة الدفاع الإسرائيلية .

ولا أفهم ما دعاه للتشكيك بصدقية شعار "فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة" وغيرها من العبارات التي تشكك صراحة في إخلاص الملك للأردن دون سند معقول ، .كما أسهب الكتاب كثيرا في سرد تفاصيل غير موثقة عن قصة استعانة الملك بإسرائيل في أحداث السبعين الداخلية وشكك صراحة في أهداف الملك من إبرام معاهدة وادي عربة ليس لأنه يقول بأنها خدمت مصالح العائلة الهاشمية ولا لأنه يقول بوجود تفاهمات غير رسمية في إطارها ، بل عندما قال ما نص : "إن الملك قد وقع المعاهدة لا لكي يعيد الأرض والمياه بل لحماية مملكته من مناوئيه الفلسطينيين" .

كما أن المؤلف وهو يتحدث ويوحي بأنه يدافع عن الاتهامات الموجهة إلى الملك بإبلاغ إسرائيل عن حرب أكتوبر يقع في خطيئة كبرى وهي محاولة تعزيز التهمة عن طريق ذكر بعض النصوص المدعى بها على أنها حرفية وعلى لسان الملك (كما هي بالمرفق) وايحائه بمصداقيتها . وكما يذكر المؤلف في أكثر من موقع على أن معظم المحادثات في لقاءات الملك السرية مع الإسرائيليين كانت ذات طابع أمني لخدمة إسرائيل أو عسكرية ولم تكن محادثات سياسية بل استخدمت لأغراض سياسية ، وصور المؤلف الطرف الهاشمي الأردني فيها بالطرف الضعيف والمستغل في الاجتماعات عندما يقول بوجود أجندة خفية

إسرائيلية وراء كل اجتماع وبأن الطرف الإسرائيلي كان يسجل بالصوت والصورة بعض الاجتماعات وينقلها إلى غرف أخرى . وأن الملك كان يستمر بالاجتماعات السرية خوفا من المتطرفين الإسرائيليين من أن يقلبوا النظام أو يتخلوا عنه . ويزداد التجني عندما يذكر بأن جلالة المغفور له الملك حسين كان يقدم معلومات استخبارية أيضا إلى Cia مقابل أجور مالية سرية ويسمح لضباطها بالعمل في حرية في بلاده .

٥- يتعرض المؤلف إلي بعض الشخصيات الهاشمية الراحلة بتهم وأوصاف جارحة ولا مكان أكاديمي أو علمي لذكرها بالكتاب .

***

الأردن والخيار الأردني - تاريخيا

الخيار الأردني وتطوره من عام١٩٠٦-١٩٦٧
وتنفيذه لأول مرة بسناريو الالحاق

بعد أن بينا مفهوم فكرة ومصطلح الخيار وتحدثنا عن سيناريوهاته مع التركيز على سيناريو الوطن البديل ومدى وشروط تحققه والسلوك الدولي والأردني إزاءه ، نأتي الآن إلى استعراض تاريخي متصل ومختصر لسيرة ولادة وتطور وتاريخ الخيار الأردني بمختلف سيناريوهاته لا سيما من حيث موقف وتعامل الأردن معها وقد يلاحظ القارئ شيئا من التداخل بين ذلك وبين ما ذكرناه عن السيناريوهات في إطار الخيار الأردني وهو تداخل يفرض نفسه في بعض التفاصيل لدى الحديث عن ظروف تطور الخيار الأردني والأسباب التي كانت وراء ذلك .

وابتداء فإن فكرة الخيار الأردني بالذات والسيناريو المرتبط به في بداية القرن العشرين من بين بقية السيناريوهات اللاحقة ، هي فكرة اقتضت طبيعة ارتباطها باحتياجات تنفيذ قرار الحركة الصهيونية بإقامة الدولة اليهودية في فلسطين كدولة يهودية لا ثنائية القومية وبحجم مرحلي يمكن هضمه وتطهيره عرقيا في الوقت الذي كانت فيه هذه الأرض مأهولة بسكانها الطامحين إلى كيان سياسي ، أقول اقتضت هذه الطبيعة بأن يكون هناك علاقة مؤثرة للحلفاء والوكالة اليهودية بالطبيعة التي تأسست بها إمارة شرق الأردن وبقيادتها . ولا شك أن كل ذلك كان يتحدد في ضوء الإمكانيات المتاحة وموازين القوى على الأرض والظروف الدولية السائدة ، وذلك كجزء من مخطط الحركة الصهيونية الذي يشمل في أصوله كل فلسطين والجولان وصولا إلى الأردن .

ومن هنا فان فكرة الخيار الأردني ولدت وتبلورت وتطورت مع وأثناء فترة العمل السياسي والعسكري الصهيوني لتحقيق إقامة تلك الدولة على الأرض في فلسطين ، ولكن دون أن يتم التعبير عنها صراحة أومن خلال مصطلح معين . حيث عندما قرر برلمان الحركة الصهيونية في عام ١٩٠٦ الاستقرار على اختيار فلسطين كوطن قومي لليهود بالطبيعة والحدود المشار إليهما ، وبدأت مع ذراعها الوكالة اليهودية بالتخطيط والعمل السياسي الإقليمي والدولي لإقامتها ، كانت واعية للمأزق الديمغرافي / السياسي القائم كتحد أساسي من تحديات إنشاء الدولة اليهودية ، وواعية كذلك على التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على أي تغيير ديمغرافي ، وحريصة على استعراض مختلف الخيارات بسيناريوهاتها لمعالجة كل ذلك . كما كانت حريصة على أن لا تكون هناك دولتان في هذه المساحة من البحر إلى النهر بنفس الوقت ، وأن لا يكون هناك كيان سياسي باسم الكيان الفلسطيني على تلك الأرض كتحد أساسي آخر كان يواجهها ، حتى ولو كان هذا الكيان مرحلة تكتيكية ، لكي لا يتجذر سكانياً فيصعب إزالته ولكي لا يصبح ذلك سابقة دولية . ولضمان ذلك كان عليها أن تأخذ بعين الإعتبار هذه النقاط في السيناريو الذي ستسعى لتنفيذه للخروج من هذا المأزق ضمن الخيار المتاح آنذاك وهو الخيار الأردني . والأردن كان في حينها مازال حديث الولادة أو في طور التشكل على نسق معين . وكان جل هذا الجهد الصهيوني / البريطاني أثناء الحرب العالمية الأولى وقبيل وبعد تأسيس إمارة شرق الأردن . فرأينا الحركة الصهيونية تسوق مبكرا فكرة تجاهل **عبارة الشعب الفلسطيني** وعدم ذكرها أو إطلاقها على الفلسطينيين أصحاب الأرض المستهدفة . حيث أنه يترتب على مصطلح الشعب الفلسطيني مبدأ أساسي كحق أصيل للفلسطينيين كشعب وهو حق تقريره لمصيره على أرضه وإقامة دولته عليها وذلك استنادا لمبادئ القانون الدولي وعصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة . وهذا ما احتاطت له الحركة الصهيونية وذراعها الوكالة اليهودية وما أملته أيضا على الجهات الدولية الأخرى المتعاملة بداية مع القضية الفلسطينية أو المتواطئة مع الأهداف الصهيونية . حيث اختفى أي ذكر لعبارة الشعب الفلسطيني في الصياغات الدولية وأشير إليهم

بسكان فلسطين أو العرب كما هو معروف للجميع . واتبع ذلك في منطوق وعد بلفور عام ١٩١٧ إذ لم يشر إلى وجود شعب آخر باسم الشعب الفلسطيني ، بل اكتفى بالإشارة لوجود طوائف وأقليات . وكذلك الأمر بالنسبة لسلطة لانتداب البريطانية وإلى تقرير لجنة بيل آنف الذكرالذي استخدم عبارات مثل القومية العربية في فلسطين ، وعرب فلسطين ، وأسمى النزاع في فلسطين بالنزاع العربي اليهودي ، وكذلك الأمر بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة آنذاك في عامي ٤٧ و٤٨ فلم يسبق لها وأن أشارت إلى مصطلح الشعب الفلسطيني . ومن هنا يفهم كيف أن رفض بريطانيا والوكالة اليهودية والمتعاونين معهما لقيام دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين لجانب الدولة اليهودية المقترحة كان أمرا مبيتا وليس وليد ظروف طارئة .

إن أول **خطوة سياسية تاريخية تكشف عن فكرة الخيار عمليا ، وبالذات الخيار الأردني** بأحد سيناريوهاته التي تغطي التحديات التي تواجهها الحركة الصهيونية دون تسميته بالخيار الأردني ، هو ما جاء بتقرير وتوصيات اللجنة الملكية البريطانية التي شكلتها الحكومة البريطانية عام ١٩٣٦ لدراسة الأوضاع في فلسطين والمشكلة الفلسطينية ورفع توصياتها لتسويتها ، وعرفت بلجنة بيل The Peel Commission of 1936-1937 وهو اللورد Earl Peel[١] . حيث قدمت اللجنة تقريرها وتوصياتها في شهر تموز من عام ١٩٣٧ . وتضمنت هذه التوصيات تقسيم فلسطين لدولتين يهودية وعربية[٢] وأن **يصار إلى ضم الأراضي المخصصة للدولة العربية في فلسطين إلى شرق الأردن في دولة واحدة** . وأن ينقل إليها أيضا السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المخصصة لدولة اليهود . بمعنى أن هذا المشروع يطرح **أول سيناريو لخيار أردني** يغطي الاهتمامات الصهيونية المرحلية ولا يقسم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين في دولتين بكيانين سياسيين مستقلين ، بل

---

(١) الإسم الرسمي للجنة هو Palestine Royal Commission .

(٢) يلاحظ هنا وضع كلمة عربية بدلاً من فلسطينية كعمل واع من حكومة الانتداب طالما أن الخطة تقضي بضم القسم الفلسطيني لدولة أخرى .

يقسمها بين الأردن والدولة اليهودية . وبالطبع فقد رفضت الدول العربية جميعها هذا المشروع/ السيناريو بما فيه اللجنة العربية العليا الممثلة للشعب الفلسطيني ، فيما قبله المغفور له الملك عبدالله وربما من واقع سياسته الواقعية أو العملية . في حين انقسم اليهود ما بين مؤيد ومتحفظ .فبنغوريون مثلا أعلن حينها أمام الوكالة اليهودية بضرورة الاستيلاء على كل فلسطين حين يتمكن اليهود من ذلك .

ثم اضطرت بريطانيا لتكرار نفس الفكرة من خلال لجنة وودهيد Woodhead Commission برئاسة Sir Woodhead التي أصدرت تقريرها في ١٩٨٣/١١/١٠ المشابه مضمونه وتوصياته لمضمون وتوصيات مشروع بيل مع بعض التعديلات لصالح الدولة العربية لعل الدول العربية تقبل هذه التوصيات ، لكنها رفضته أيضا ، كما رفضه اليهود هذه المرة لأنه أنقص من الأراضي التي كان مزمع ضمها لهم في لجنة بيل . وكان البريطانيون الذين ينظرون للأردن كأرض احتياطية لإعادة توطين الفلسطينيين عندما تقوم الدولة اليهودية يعتبرون الأردن أرضا مهجورة كما بينا سابقا .

إن نوايا بريطانيا والوكالة اليهودية في عدم إنشاء كيان سياسي فلسطيني مستقل في فلسطين واستخدام آلية الخيار الأردني قد ظهرت مباشرة لدى طرح مشروع قرار التقسيم رقم ١٩٤٧/١٨١ على الجمعية العامة والتصويت عليه . حيث صوتت بريطانيا عليه بالامتناع رغم تأييد كل الدول الغربية له . وكان يعود سبب التصويت بالإمتناع إلى أن قرار التقسيم هذا قد نص على إنشاء دولتين مستقلتين على الأراضي الفلسطينية دون أن ينص على ضم الأراضي المخصصة للفلسطينيين لشرق الأردن كما جاء في توصيات **لجنة بيل** . وبهذا أيضا فان موافقة اليهود في فلسطين وغيرها على قرار التقسيم هذا لا يعني أن كل منتسبي الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية قد وافقوا عليه . وقد صرح **بيغن** بعد يوم واحد من قرار التقسيم من خلال بث إذاعي ببطلان شرعية التقسيم وان كل فلسطين هي لليهود ، وكان حينها معارضا في الحركة الصهيونية .

وبانتهاء حرب ال ٤٨ تأسست دولة إسرائيل مستندة قانونيا إلى القرار

١٩٤٧/١٨١ ولكن ليس على أساسه ودون الالتزام بمضمونه بل على أساس مشروع بيل من حيث نقطتين أساسيتين **الأولى** : أن رقعة الأراضي التي وقعت ضمن الدولة الإسرائيلية كانت أكبر أو أوسع من تلك الأراضي التي خصصها لها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ المعروف بقرار التقسيم . **والنقطة الثانية** : وهي ربما الأهم وتتمثل في أن اليهود وحدهم من أقاموا دولة على الأراضي الفلسطينية ولم تقام أو تؤسس دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية خلافا لنص القرار الأممي المشار اليه ، حيث ضمت تلك الأراضي بعد إنقاص مساحتها والتي بقيت خارج السيطرة اليهودية مع سكانها إلى المملكة الأردنية الهاشمية آنذاك كما جاء بمشروع بيل ، وكان هذا الضم بعد أن احتفظ الجيش الأردني بتلك الأراضي .

بل أن اسم الدولة الذي أخذ اسم المملكة الأردنية الهاشمية بعد احتفاظ الجيش الأردني بالضفة الغربية وبعد أن كان **الاسم هو المملكة الهاشمية لعبر الأردن** ، قد كرس مبكرا هذا الإلغاء للكيان السياسي الفلسطيني والهوية الفلسطينية من خلال ذكره للهاشميين والأردنيين دون ذكر للفلسطينيين وليس بالضرورة أن يكون ذلك عملا واعيا أو مقصودا فالأحداث كانت متسارعة وميزان القوة العسكرية والسياسة بين العرب واليهود مختلا إلى درجة كبيرة جدا .

وكما تم ترحيل السكان الفلسطينيين غير المرغوب بهم في أراض الدولة اليهودية إلى الكيان الجديد والى الشتات بوسائل إرهابية معروفة . وبهذا تكون **الدولة الإسرائيلية قد قامت فعليا وعمليا وعلى الأرض على أساس مشروع بيل البريطاني . وأن عدم قيام دولة فلسطينية أيضاً جاء على أساس نفس المشروع .**

وهكذا كان قد نفذ السيناريو الأول والأقدم لفكرة الخيار الأردني وتمثل عمليا في تنفيذ مضمون مشروع بيل . بمعنى أن فكرة الخيار الأردني هذه قامت على **سيناريو إلحاق الأراضي الفلسطينية غير المرغوب بها أو المتخلى عنها من قبل اليهود مع سكانها إلى كيان المملكة الأردنية الهاشمية في حينه** ، وهي أقل مما خصص للعرب بالقرار ١٨١ وأقرب لما خصصه مشروع بيل ، وكذلك توجه السكان

غير المرغوب بهم في الأراضي التي ضمتها دولة اليهود ، قسرا وبالإرهاب إلى الأردن أو الدولة بحدودها الجديدة وأصبحوا فيما بعد يحملون الجنسية الأردنية . كما انطوى هذا السيناريو بنفس الوقت على منع قيام كيان سياسي فلسطيني مستقل على الأراضي الفلسطينية ، والبدء بعملية تذويب الشخصية الفلسطينية السياسية أو إدماجها .

وبهذا تكون الحركة الصهيونية قد أنجزت بنجاح مرحلة أساسية من فكرة الخيار الأردني بذلك السيناريو كمتطلب أساسي لمرحلة قيام دولة إسرائيل على ما أمكن من الأراضي الفلسطينية ، والذي لم يكن بعد قد ظهر كخيار بهذا الاسم . فهو في إطار الفكر الصهيوني خيار مرحلي جاء في ضوء محدودية الإمكانيات اليهودية وفي ضوء الظرف الدولي السياسي المتبلور آنذاك لصالح الفلسطينيين في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ من حيث دعمه لوجود كيان سياسي فلسطيني على أرض فلسطين . ولذلك فان الوكالة اليهودية حين اكتفت بالأراضي التي قامت عليها بداية ، فإنما اعتبرت نفسها بأنها وضعت بقية الأراضي الفلسطينية بعهدة كيان أخر هو الكيان الأردني إلى حين ، وليتحمل هذا الكيان التبعات السياسية والمدنية والاقتصادية والإنسانية المترتبة على تنفيذ السيناريو وعلى تداعيات مختلف نتائج إقامة الدولة اليهودية . على أن تعود إسرائيل للانقضاض ثانية على ما اعتبرته عهدة بيد الأردن حين توفر الظروف المادية والسياسية لها كأراض تعتبرها الحركة الصهيونية خط دفاع أول ضمن الدولة التي خططت لها . ولتأكيد ذلك فان إسرائيل بعدما عادت واحتلت الضفة الغربية عام ١٩٦٧ لم تعترف أمام الأمم المتحدة ولجانها بأنها أراض محتلة ، بل اعتبرتها أراض محررة ، وما زال هذا الموقف للآن .

إن انكشاف طبيعة النشاطات السياسية السرية للوكالة اليهودية كذراع سياسي تنفيذي للحركة الصهيونية مع اللاعبين الأساسيين في المنطقة آنذاك ، ومع المغفور له الملك عبدالله في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي ، وقبل قرار التقسيم وأثناء حرب ال ٤٨ وطبيعة مجرياتها ونتائجها ، قد أكد نية الوكالة اليهودية ومخططها بالتعاون مع تلك الأطراف لتنفيذ فكرة الخيار بتغطية المأزق الصهيوني /

البريطاني بشقيه الديمغرافي والسياسي من خلال منع قيام كيان فلسطيني سياسي مستقل على الأراضي الفلسطينية ، كما بينت مجريات الأحداث تواطؤ الانتداب البريطاني في هذا ، وانقلاب بريطانيا على قرار التقسيم لصالح مشروع بيل ، . وأكدت هذا كتابات الأكاديميين والساسة البريطانيين ومنهم البروفسور والمؤرخ اليهودي البريطاني **أفي شلايم** Avi Shlaim بكتابه King Husein, The Lion of Jordan / الموثق والمسوق في الأردن والذي لم تدحض الجهات الأردنية المختصة ما جاء به . **وبهذا فقد جاء في الصفحة ٢٥ ما نصه :**

" . . . . . وقد دعم البريطانيون سريا فكرة الملك في دمج القسم العربي في فلسطين الى مملكته لأنه كان عميلهم Their Client" انتهى .

ويلاحظ هنا أن أفي شلايم قد فشل أن يذكر استكمالا لعملية الدمج التي يتكلم عنها بأن ذلك قد استتبع بوحدة الضفتين عام ١٩٥٠ إثر مؤتمر أريحا عام ٤٩ الذي عبرت فيه زعامات فلسطينية عن رغبتها بذلك وأنه تم تضمين قرار الوحدة عبارات تؤكد على أن الضفة هي مجرد وديعة لدى الأردن لحين التحرير وأنه لا تذويب للكيان الفلسطيني .(١)

وكما ورد في **الصفحة ٢٦** من الكتاب أن غولدا مائير قد اتفقت مع الملك عبدالله على أن الوكالة اليهودية توافق على ضمه معظم الأراضي المخصصة (في قرار التقسيم) للدولة العربية إلى شرق الأردن . وأن لا يقوم الملك بالمقابل بمهاجمة القوات اليهودية في الأراضي العربية ضمن الدولة اليهودية . / ويلاحظ هنا عبارة / توافق على ضمه **معظم الأراضي المخصصة للدولة العربية** . حيث يعني ذلك أن القوات

---

(١) لم يعترف رسميا بهذه الوحدة سوى بريطانيا والباكستان وكانت الدول العربية قد عارضتها لأسباب كتب عنها لكثير ، إلا أنه قد تم التعامل مع هذه الوحدة من قبل كل دول العالم على أساس من الواقع . ويذكر بأن إسرائيل درجت منذ عام ٦٧ على الإدعاء وخاصة على صعيد الأمم المتحدة بأنها لم تحتل الضفة الغربية ، بل استردتها من الأردن الذي احتلها عام ١٩٤٨ وضمها لكيانه .

اليهودية ستتغول على قسم من الأراضي المخصصة للعرب بقرار التقسيم المزمع اعتماده .

وكما جاء في الصفحة ٢٦ ما نصه "لقد تواطأ colluded البريطانيون مع الملك عبدالله في إجهاض ولادة دولة فلسطينية وبنفس الوقت طلبوا منه أن لا يعبر حدود الدولة اليهودية كما هي في خطة الأمم المتحدة وتجنب الصدام المباشر مع القوات اليهودية" . انتهى

وكما جاء في الصفحة ٦٦ من الكتاب ما نصه " . . كانت رغبة اللاجئين في الأردن هي الاحتفاظ بهويتهم الفلسطينية المنفصلة لكن ذلك كان ضد سياسة الملك عبدالله في الأردن . حيث أن أجندته التوسعية أجبرته على أن يتوسع إلى حقوق المواطنة الطبيعية للفلسطينيين" . انتهى .

وكما جاء بالصفحة٢١/٢٢ ما نصه " . . . واعترف عبدا لله رسميا بالوصاية البريطانية على كل فلسطين وبوعد بلفور . وهو الشيء الذي كان قد رفضه والده . . . . وأكثر ما أساء لسمعته هو صداقته مع الصهاينة" . انتهى

فشل تحقيق الخيار الفلسطيني بمشروع ألون The Allon Plan والتوجه به للخيار الأردني

المرحلة الثانية من الخيار بعد عام ١٩٦٧

عادت إسرائيل في عام ١٩٦٧ عندما سنحت لها الفرصة ، ومن غير موعد مخطط له وأكملت احتلالها لبقية الأراضي الفلسطينية التي كانت قد ضمت للأردن مع سكانها . لتجد نفسها أمام مأزق ديمغرافي يمنعها من ضم الأراضي في الضفة الغربية وغزه كأراض تمثل من وجهة نظر العقيدة الصهيوني جزءا أساسيا من فلسطين التوراتية الغربية . حيث لم يكن ممكنا هذا الضم مع الحفاظ على يهودية الدولة وأحادية القومية فيها . بعكس الجولان التي كان ممكنا ضمها مباشرة لكونها قليلة

الكثافة السكانية ، وكذلك القدس كهدف هام وعاجل لها . وقد تزامن ذلك مع بروز المقاومة الفلسطينية وظاهرة الفدائيين ليبرز **ما عرف بالهاجس الأمني** لدى إسرائيل وليصبح هذا الهاجس إلى جانب المأزق الديمغرافي محور سياستها الخارجية والداخلية ، وليعزز بنفس الوقت من عملية بحثها عن خيار بسيناريو ملائم يخلصها من مأزقها ، وليكون ذلك بالتالي وراء بداية **المرحلة الثانية** من البحث عن فكرة خيار يساعدها في التخلص من معوقات أهدافها في الضم والتوسع في إطار يهودية الدولة ، ومن تداعيات ومظاهر سياساتها الاحتلالية المتمثلة في الضغوطات الأمنية . وليكون أيضا السبب **بأردنة هذا الخيار بالاسم الصريح من خلال ما عرف بمشروع آلون Allon Plan** كسيناريو لهذا الخيار . وان ما سهل على إسرائيل التعاطي مع هذا الخيار من أوسع الأبواب ، هو التوجه العربي في عام ٦٧ الى العالم من أجل السلام من خلال ما أسموه إزالة آثار العدوان ، وذلك حين تطور الصراع العربي الإسرائيلي ليبرز مصطلح أو مسمى قضية الشرق الأوسط إلى جانب القضية الفلسطينية ، ويصبحان بندين منفصلين على جدول أعمال الأمم المتحدة .

إن الحديث عن الخيار الأردني في هذه المرحلة التي تلت حرب ال ٦٧ ، يقتضي القول بأن إسرائيل لم تبتدئ به ، بل أنها لجأت إليه بعد أن فشلت في استخدام **الخيار الفلسطيني الذي ابتدأت به** . حيث بدأ مجلس الوزراء الإسرائيلي بعد وقف إطلاق النار النقاش حول الخيار الملائم والمفاضلة في ذلك بين الخيارين الأردني والفلسطيني ، وذلك من خلال تصورات قادة وأحزاب اسرائيل عن الكيفية والسيناريو الأصلح لمعالجة المأزق الديمغرافي الجديد بأبعاده السياسية والاجتماعية والأمنية المترتبة على تلك المعالجة ، والذي يحول دون تحقيق الهدف الإسرائيلي الاستراتيجي والعقدي في ضم وهضم الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة وغزة . وكان قد استقر رأي الأغلبية داخل المجلس في حينه أو في تلك المرحلة على التوجه مباشرة إلى الفلسطينيين كخيار يقايضون من خلاله الفلسطينيين . حيث جرى حينها استبعاد الملك حسين في ضوء بعض الاعتبارات ، منها ما يبدو شكليا ومتعلقا بمصداقيته بعد مشاركته في حرب ال ٦٧ ، وأخرى موضوعية تتعلق بعدم الثقة بقدرة النظام الأردني

الهاشمي على البقاء على رأس السلطة والخوف من فقدانها لصالح أشخاص أو جهات متطرفة ومتحالفة مع قوى أجنبية معادية لأمريكا وإسرائيل في حينه كالاتحاد السوفيتي . وبهذا فقد جاء في **الصفحة ٢٥٧** من كتاب أسد الأردن الى أفي شلايم ما نصه :

" . . . . . وبعد حرب إل ٦٧ كان صانعو السياسة الإسرائيلية غير مكترثين بالملك وراغبين في البحث في خطط لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية على أن تكون الحدود الغربية والشرقية للكيان الفلسطيني تحت سيطرة إسرائيل بمعنى إن الحدود الآمنة لإسرائيل هي نهر الأردن وكما يعني إن الملك لم يعد حاكما مفضلا للضفة" .

وكان هذا الخيار الفلسطيني على أساس سيناريو الحكم الذاتي بمضمون معين ، ومبنيا على الأسس الأولى لمشروع آلون حيث هناك مضمون أخر للحكم الذاتي وقد تكلمنا عن ذلك سابقا . لكن ما يهمنا هنا أنه سيناريو يقوم على ضم إسرائيل للمناطق الأقل سكانا والتخلي عن الأراضي المكتظة بالسكان لسلطة أخرى ، مع بقاء السيادة الإسرائيلية على مناطق أخرى هامة ومنها المحاذية للأغوار . وقد كان العرض الإسرائيلي على الفلسطينيين ضمن هامش يتراوح ما بين حكم ذاتي إلى دولة بمضمون الحكم الذاتي وبقالب جديد يبقي على السيادة الإسرائيلية على الأرض حتى الحدود الأردنية . ومن المؤيدين لهذا الخيار داخل الحكومة كان اشكول وموشي دايان ، **يغئال ألون Yigal Allon** وزير العمل (صاحب الخطة) ويسرائيل غليلي وزير الإعلام . وكان آلون الذي أصبح صاحب الخيار الأردني فيما بعد أيضا من أشد المتحمسين للخيار الفلسطيني وقال ما نصه في مجلس الوزراء : **"لقد تلهينا في العام ١٩٤٨ بكل ما يتعلق بالبيت الهاشمي ، وبدل أن نحتل القدس التي كانت قريبة المنال ، والضفة الغربية كلها ، دفعنا جراء ذلك ثمنا باهظا . أخاف أن يتكرر هذا . ويجب أن يكون آخر ما نفكر به هو إعادة إنش واحد من الضفة الغربية . وعلينا أن نعرف إن حسين لن يبقى موجودا للأبد فسيموت في التسعينيات أو يموت بطلقة ، وعندها سيحل محله شخص آخر**

متطرفا ويتحالف مع السوفييت . وان الحل المنطقي الوحيد الذي يحل مشاكلنا الأمنية في الجبهة الشرقية هو إقامة دولة فلسطينية" . انتهى .

وقد بدأ اشكول فعلاً بتلمس إمكانيات إيجاد تسوية مع الفلسطينيين على هذا الأساس من خلال زعاماتهم المدنية التقليدية ، واجتمع بالفعل مع بعض هذه الزعامات الفلسطينية في الضفة ومنهم المرحومين **حكمت المصري ووليد الشكعة** وكان ذلك في شباط من عام ١٩٦٨ وكان محور الطرح يدور حول إمكانية إنشاء حكم ذاتي . إلا أنه قد تبين له استحالة العثور على شركاء فلسطينيين يقبلون التعامل مع تسوية لا تضمن الانسحاب الكامل ، بل وأكثر من ذلك فانه قد سمع كلاما قاسيا من بعضهم لا سيما من المرحوم **حكمت المصري** الذي رفض أيضا أن يكون راعياً لخيار فلسطيني بحكم ذاتي كما رفض أن يكون بديلا عن الدول العربية ومؤسساتها الرسمية بما فيه الأردن .

ومن هنا لم يكن مجال أمام الحكومة الإسرائيلية إلا أن تتوجه إلى الأردن كخيار في الوقت الذي كان فيه أيضا المغفور له الملك حسين يبحث عن تسوية مع إسرائيل في ضوء مشاهدته لها وهي تتجه إلى الفلسطينيين في ذلك بدلا منه ، مما ولد الريبة والشك لديه من النوايا الإسرائيلية اتجاه نظامه . وكان توجه إسرائيل إلى الملك بهذا تحت اسم **البحث عن تسوية سياسية مع الأردن** ، في حين أنها كانت تهدف إلى استخدام الأردن كخيار من خلال سيناريو يؤمن لها مستوردا لمأزقها الديمغرافي والمدني كمشكلة تفاقمت بعد احتلال الضفة ، وقادرا على تغطية واستيعاب تبعات القضية الفلسطينية ، ومساعدا في تخليص إسرائيل من الضغوطات والأخطار الأمنية نتيجة ظهور المقاومة الفلسطينية وظاهرة الفدائيين . وبما يمكنها من ضم الأراضي المستهدفة مرحليا وإبقاء سيطرتها وسيادتها على الأغوار والحدود مع الأردن ، مقابل إعطاء الأردن بعض المناطق المكتظة بالسكان . وإسرائيل بذلك كانت تتجاهل أحكام القرار ٢٤٢ ذات العلاقة بل أنها تعاملت معه من خلال ابتزاز الجانب العربي إلى الحد الذي أخذت فيه من هذا القرار بالمحصلة النهائية كل المستحقات المفترضة فيه لها دون أن تعطي مقابله الاستحقاقات المفترضة فيه للعرب . أما الملك حسين ، فمن واقع

شعوره بالمسئولية القانونية والسياسية اتجاه احتلال الضفة الغربية لكونها احتلت من نظامه بالذات ، فقد كان يهدف ويتوق لإيجاد تسوية سلمية مع إسرائيل يقدم لها من خلالها ما تطلبه أو تحتاجه مما يستطيع تقديمه وهو التعاون الأردني ألأمني والسياسي مقابل انسحابها من الضفة وإعادتها إلى الأردن وفقا للقرار ٢٤٢ على أساس الأرض مقابل السلام ، بمعنى أنه لم يكن بنيته أن يجعل من الأردن خيارا لإسرائيل ولمطامعها في التوسع ، وربما أنه لم يكن حتى يفكر كثيرا بجدية ما تفكر به وتصمم عليه إسرائيل .

وقد كان ما طرحته الحكومة الإسرائيلية على الملك حسين هي خطة **ألون (بعد تعديلها) التي تقدمت بها للفلسطينيين ولم ينجح ذلك وقد تحدثنا عنها سابقا** وبالطبع فان إسرائيل عندما تركت الخيار الفلسطيني نتيجة رفض زعامات الضفة الغربية له وعلى رأسها المرحوم حكمت المصري ، واتجهت للأردن كدولة قائمة كخيار لها ، لم يكن بوسعها سوى أن تستبدل فكرة الحكم الذاتي التي كانت قد عرضته على الفلسطينيين بفكرة أخرى يحفظ لها نفس المضمون الذي رتبته لنفسها في الخيار الفلسطيني . وذلك من خلال تعديل مشروع ألون . ، وللمفارقة فان ألون الذي كان صاحب فكرة الخيار الفلسطيني أصبح نفسه صاحب الخيار الذي أصبح يعرف فيما بعد بالخيار الأردني من خلال خطته التي عرضت على الملك في بداية عام ١٩٦٨ بعد تعديلها وهي لا تعدو أن تكون أكثر من عرض للخيار الأردني على الملك وتتضمن احتفاظ اسرائيل بالقد س بشطريها موحدة تحت سيطرتها وكذلك منطقة غوش عتصيون وجزء من جبل الخليل ومناطق أخرى حدودية وأقل كثافة سكانية . وأن تكون الضفة منزوعة السلاح مع نشر قوات إسرائيلية في غور الأردن وإقامة سلطة مشتركة للاجئين . وإعادة بقية الأراضي الأكثر اكتظاظا بالسكان إلى الأردن مع ممر في منطقة أريحا يصل الضفة الغربية بالأردن[١] . أما المغفور له الملك حسين رفض قطعيا هذا العرض ابتداء واستمر في رفضه مع كل تعديلاته التجميلية

---

(١) ربما يلاحظ القارئ التقارب بين هذا المشروع وتصريحات ورؤية نتنياهو .

خلال اجتماعاته السرية على مدى سنين مع القادة الإسرائيليين ، مؤكدا لهم عدم قدرته على التخلي عن أي ارض في الضفة الغربية المحتلة لإسرائيل ، وأنه ما دون ذلك قابل للتفاوض ويمكن أن يقدمه لها في إطار اتفاقية سلام لاسيما المساعدات الأمنية . . لكن القيادة الإسرائيلية التي كانت واثقة مما تريده من الملك حسين وهو الخيار الأردني وصلت لقناعة بأنه ليس بمقدور الملك القبول بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل على أساس مشروع ألون أو الخيار الأردني . .

وقد ذكر أفي شلايم بكتابه بشأن عرض هذه الخطة على الأردن كما ورد في **الصفحة ٢٨٨/٢٨٩** بأن ذلك قد تم خلال اجتماع عقد بين ألون والملك في لندن في ١٩٨٦/٩/٢٧ وكان زيد الرفاعي مع الملك وابا ايبان وهرزغ مع ألون وقال ألون انه مفوض من إسرائيل في بحث إمكانية إيجاد سلام دائم والمح للملك بأنه إذ لم يقبل المبادئ التي ستقدم له فانه سيبحث التسوية مع الفلسطينيين . . . . . وعندها طرح ألون ستة مبادئ تمثل وجهة نظر إسرائيل في التسوية مع الأردن وقال انه لا يدعم تسوية لا تتضمن تغييرات كبيرة في الأراضي أو حدود غير قابله للدفاع عنها .

وفي المحصلة رفض الملك رحمه الله خطة ألون التي عدلت أربع مرات على مدار أكثر من ثلاث سنوات /من تموز ٦٧ ولغاية أيلول ١٩٧٠ نتيجة المفاوضات وأمام رفضه . ولقد كان حزب العمل هو الذي يتبنى هذا الخيار ويحاول تحقيقه مع الملك حسين من عام ١٩٦٧/ ٦٨ ولغاية ١٩٧٧ . دون نجاح . وقد قامت إسرائيل خلال هذه الفترة بتكثيف الاستيطان في المناطق الأقل كثافة سكانية تمهيدا لضمها مستهدية بخارطة مشروع آلون .

الفشل في تحقيق الخيار، يعزز التواصل والتعاون بين الملك وإسرائيل على أسس جديدة

إن وصول إسرائيل إلى طريق مسدود مع الملك بشأن تحقيق السيناريو الإسرائيلي للخيار الأردني ، ووصول الملك إلى طريق مسدود مع إسرائيل بشأن تحقيق تسوية سلمية معها على أساس استعادة الضفة الغربية مقابل أقامة السلام والتعاون الأمني

والسياسي بين البلدين أي على أساس يتجاوز مبدأ الأرض مقابل السلام كمفهوم للقرار ٢٤٢ ، لم ينه علاقة التواصل والاتصالات واللقاءات السرية بين الطرفين . فقد تواصلت هذه اللقاءات ولكن ليس على قاعدة البحث عن تسوية سياسية بين البلدين ولا على أسس سياسية ، والتي كانت تعني الخيار بالنسبة لإسرائيل ، وتعني الانسحاب من الأراضي المحتلة بالنسبة للملك . بل استمرت هذه الاجتماعات والاتصالات السرية على قاعدة المصالح الحيوية المتبادلة بين الطرفين بغطاء محاولات البحث عن تسوية سياسية كغطاء صرفه كل طرف للآخر بمبرر مختلف . وبحيث أصبحت هذه اللقاءات السرية - التي لم تعد كذلك اليوم لنشرها أمام الجميع - ، أصبحت لا تبدو عبثية إلا من حيث عنوانها المزيف .

أما هذه المصالح المتبادلة فهي المتعلقة **باستفحال خطر ظاهرة الفدائيين الفلسطينيين على كل من النظام الأردني سياسيا ، وعلى إسرائيل أمنيا .** فالملك كما هو معروف أصبح يواجه أخطارا داخلية محدقة بالنظام في الوقت الذي كان فيه النظام الهاشمي في الأردن ودوليا في وضع غير مريح إطلاقا حتى لا أقول كان في مهب الريح . حيث كانت الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل ترى دائما أن مبرر وجود الأردن كدولة هو في دوره فقط . سواء في الإطار الدولي أو الإقليمي . ولم يكن الملك حسين بعد قد طور طبيعة علاقته مع الولايات المتحدة والغرب أو فرض نفسه كصديق وحليف كما أصبح عليه الحال فيما بعد ، كما لم يكن قد وطد نظامه شعبيا وأمنيا في الداخل ، علاوة على الضغوطات الاقتصادية والمالية وعلى الضغوطات السياسية العربية عليه . ففي كثير من الحالات كانت الولايات المتحدة وبريطانيا تصل لمرحلة اعتبار الأردن بنظامه القائم عبئا عليهما . في حين تنظر له إسرائيل في أفضل الأحوال كمحل للخيار بسيناريوهات مرحلية وصولا لسيناريو الوطن البديل . ومن هنا كان على الملك الذي لم يستطع أن يعيد الأراضي المحتلة ، ولم يستطع بسبب وضعه السياسي غير المواتي داخليا وعربيا ودوليا أن ينفذ الخيار الأردني كما فصلته إسرائيل ، أقول كان عليه أن يبحث عن حليف مؤهل ومستفيد وقادر يعتمد عليه في حماية نظامه وربما الكيان السياسي الأردني أيضاً اللذين

يواجهان خطرا داخليا من الفدائيين بدعم عربي دون اكتراث كبير من أمريكا وبريطانيا أو إسرائيل بمصيرالملك أو بمصير نظامه . حيث كانت هذه الجهات الثلاث لا سيما خلال الفترة التي استفحل فيها خطر الفدائيين في الأردن في حراك فكري وسياسي ما بين ترك الفدائيين يستولون على الحكم ويفرضون الخيار الأردني بصيغة الوطن البديل بطريقة فجة غير مأمونة ، وبين أن يقوموا بدعم للملك دون أن يتيقنوا من أن لا يكون ذلك عملا فاشلا أو خاطئا وليس في وقته . إن هذا الحليف المؤهل في تلك الظروف لدعم وجود النظام الأردني لم يكن سوى إسرائيل بكل المقاييس ، ولعل هذا المفهوم قد أكده آفي شلايم في كتابه أسد الأردن بما نصه الأتي في الصفحة ١١٠ :

" . . . وفي هذه المرحلة المبكرة كان ممكنا اكتشاف بداية تفهم الملك حسين بأن إسرائيل إما أن تكون التهديد الأكبر أو الحليف الأكبر . . . . ."

انتهى .

ومن هنا حرص الملك حسين على استمرار الاتصالات مع إسرائيل رغم الوصول لطريق مسدود فيما يخص المحادثات السياسية لتسوية سلمية جادة أو اتفاقية سلام مع الأردن مقبولة . وفي هذا الاطار يقول أيضا **أفي شلايم في الصفحة ٢٩٨** ما نصه **"**في ١٩٦٩/١/٢٦ **"**اجتمع الرفاعي مع هرزغ في منزل هربرت وقال هرزغ أن بود رئيس الوزراء الالتقاء مع الملك في أي مكان وآي زمان لكنه لا يستطيع المشاركة في محادثات سياسية لا يوجد قرار بشأنها من مجلس الوزراء وانه لن يتخذ مثل هذا القرار حتى تتقارب وجهات نظر الطرفين . . . . . **وأجاب الرفاعي بأنه يتفهم الوضع وأن الملك لن يتذمر من ذلك وحينها كتب السفير الإسرائيلي في لندن تقريرا ذاكرا "إن الطفل القاصر infant ولا يريد قطع الاتصالات معنا"**

انتهى النص .[١]

---

(١) يلاحظ هنا التعبير غير اللائق لفظا ومعنى حيث أن كلمة infant تختلف بالمعنى عن كلمة (enfant) .

وهنا نأتي إلى طبيعة المصالح المتبادلة التي يقدمها كل طرف للآخر في تلك الاجتماعات التي تواصلت على أساسها اللقاءات السرية بين النظام الأردني والإسرائيليين تحت عنوان مزيف هو الوصول إلى تسوية سياسية . إن هذه الطبيعة كانت حيوية لكلا الطرفين وذات طبيعة مختلفة إلى حد ما . فهي بالنسبة إلى إسرائيل تتعلق بأمن الدولة ، أما بالنسبة للأردن فكانت تتعلق بوجود النظام والكيان السياسي القائم ودعمه اقتصادبا وماليا الى حد ما . فالأردن كان يقدم كل ما يمكنه فعله لحماية أمن إسرائيل لا سيما في إطار الحدود الأردنية الإسرائيلية لكبح نشاط الفدائيين ضد إسرائيل والتنسيق في هذا مع قادتها ، إضافة إلى مساعدتها بما يمكن له على الساحة العربية سياسيا وغيرها . ولا مجال أو هدف هنا من الحديث عن ذلك فالتفصيلات نشرت في كل إنحاء الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل ووضعت أمام المواطن الأردني من خلال كتاب أسد الأردن الذي يسوق في الأردن . وبهذه الجزئية التي تحدث عنها أقتبس النصوص التالية من هذا الكتاب ففي الصفحة ٢٨٤ نقرأ النص التالي : **إن هرزغ المبادر الحقيقي إلى الاتصال مع حفيد الرسول لم يعد متأكدا من جدوى لتلك الاتصالات وسأل هرزغ حسين في ٢٢ آب عن رأيه في اجتماعاتهم بصفتها كانت تبذيرا للوقت ولم تصل لشيء . وهنا (الحديث إلى أفي شلايم) فان المرء يتساءل كيف يستمر الملك في اتصالاته حتى عندما يكون واضحا أن الإسرائيليين يخدعونه stringing him along والجواب هو الخوف والأمل الخوف من أن المتطرفين في إسرائيل ربما يحكمون ويحاولون قلب نظام حكمه . أو أن يحاولوا احتلال أراض أكثر في الضفة الشرقية كمرتفعات الكرامة وانه كان يعرف بان لا خيار عسكري للعرب ويشعر بعدم وجود رغبة لدى إسرائيل في السلام .**[1]

وكما جاء في الصفحة ٢٩٢ ما نصه "استمرت الاجتماعات السرية بين

---

(١) يلاحظ هدف المؤلف في الإساءة لجلالة الملك على الطريقة العربية من خلال انتقائه لتعبير حفيد الرسول في سياق غير محمود ودون لزوم لإطلاقه لهذا التعبير .

الإسرائيليين والملك لغاية عقد معاهدة السلام في ٤ أكتوبر ١٩٩٤ وكان **الإسرائيليون مستفيدين من استمرار الاتصالات السرية على الرغم من عدم إنتاجيتها ورفض الملك لكل الاقتراحات . وأحد الأغراض من القناة السرية هي أنها كانت تتعامل مع المسائل الأمنية والضغط على الملك لأن يعمل أكثر من أجل كبح هجمات الفدائيين من الأردن"** . انتهى .

واستنادا الى ماورد في كتاب أفي شلايم فقد نجحت هذه السياسة الإسرائيلية حيث جاء في الصفحة ٣٠٨ . ما نصه " . . . . . وقد ثمنت لجنة الدفاع الوزارية الإسرائيلية توجيه المباحثات من سياسية إلى تعاون عسكري" انتهى النص .

وعن عمق هذا التعاون المزعوم فقد جاء في الصفحة ٢٠٠ ما نصه :

"ان سلوك ادخال الموساد في أسرار وزارة الخارجية الإسرائيلية قاد إلى إقامة روابط مع بعض الدول العربية **لكن في حالة الأردن كانت إسرائيل قادرة على الوصول مباشرة الى قمة الهرم . وبالنسبة للملك لم يكن وجود إسرائيل أبدا محل خلاف أو تساؤل وعلاقات الجوار معها مرغوبة ، إن لم يكن لا غنى عنها ولم تكن لديه أبدا أوهام محاربة إسرائيل بهدف القضاء عليها"** . انتهى

أما إسرائيل فقد قدمت للمغفور له الملك حسين وللنظام الأردني وكيانه السياسي ما كان يحلم به من مساعدات سياسية وعسكرية وربما اقتصادية ومالية بطريقة غير مباشرة . فقد قدمت له المساعدة العسكرية في أكثر الأوقات حراجة وخطورة شهدها الأردن بنظامه وكيانه السياسي عبر تاريخه . وذلك خلال أحداث أيلول /١٩٧٠ لتغطي الحرب الفاصلة بين الجيش الأردني والفدائيين ، حيث كان الملك قد فقد السيطرة الفعلية على مملكته وكذا الحكومات الأردنة . وأصبح الوضع فيه متأرجحا ما بين بقاء الدولة كما هي أو سقوطها بيد الفدائيين بدعم سوري وعربي بشكل عام في ظل عجز شعبي ومدني أردني ودون أي موقف عملي من هذا الشعب أو حتى تعاطف إلا إذا كان لصالح الفدائيين سواء كان ذلك بدافع غياب الدولة عن المواطنين الأردنيين أو غياب ثقافة الدولة الحديثة عنهم لحساب دولة

الطبقة أو لغياب الشعور بالمواطنة ومفاهيم المصير المشترك والمصلحة العامة ، وانعدام النسيج الاجتماعي الموحد . **وهذا ولا شك يعطينا مؤشرا على ما قد يكون عليه الموقف الأردني الشعبي في حالة المباشرة بتنفيذ خطة الوطن البديل .**
وبالطبع إن كل ذلك كان يعرفه المغفور له الملك وعزز في ذلك الأثناء وفيما بعد من قناعته وحاجته لتعزيز أواصر التعاون وتبادل المصالح والخدمات الأمنية والسياسية والعسكرية بين الأردن وبين إسرائيل بما فيه حماية حدودها وجاء في **الصفحة ٣٢١ من كتاب أسد الأردن ما نصه "كانت هناك لدى الملك مخاطرة في إمكانية خسارته ما لم يحصل على دعم خارجي وفي هذه الحالة فإن الدعم يأتي من أمريكا وإسرائيل"** انتهى .

ومن يقرأ تاريخ وأحداث فترة عام السبعين من القرن الفائت في لأردن يدرك كيف كانت بريطانيا غير راغبة بدعم النظام الملكي في الأردن وأن الولايات المتحدة كانت كذلك لولا خوفها من المحذور الدولي المتمثل آنذاك في احتمال التدخل السوفييتي في الدولة الجديدة المتوقعة في الأردن والتي سيكون للفلسطينيين فيها اليد السياسية الطولى واضطرارها - أي الولايات المتحدة بإدارة نيكسون وكيسنجر - آنذاك لأن تطلب من إسرائيل تلبية طلب الأردن لمساعدتها . ولعل كتاب أسد الأردن الى أفي شلايم يوضح ذلك بتفصيل شديد ما بين الصفحتين ٣١٣-٣٣٥ . ويمكن للقارئ أن يقرأ ترجمتها في الملحق رقم ١ من هذا الكتاب . وقد امتد لتعاون الأمني بين الطرفين إلى سنين لاحقة شملت كما أشار كتاب أفي شلايم حرب أكتوبر .

وعلى صعيد التعاون المدني ربما كان المغفور له الملك حسين يعرف أو يعتقد أن بتعاونه مع إسرائيل سيكسب دعم الولايات المتحدة ماليا واقتصاديا في الوقت الذي كان يعاني فيه الأردن من شح الموارد وشح المساعدات . وبهذا أذكر بما جاء على لسان أفي شلايم بكتابه المشار إليه في **الصفحة ٢١٥** ونصه :

"قال رورت كومر Robert Komer عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في مذكرة إلى جونسون : "ليس لدينا مصلحة في أمن الأردن أكثر من أن ذلك يحول دون محاصرة إسرائيل ، وأن المساعدات المالية للأردن بين عامي

٥٧ و٦٥ كانت من أجل تلك الغاية أي أنها مساعدات غير مباشره لإسرائيل" انتهى .

وكما أن اسرائيل نفسها أسهمت بتكريس تحويل الإتجاه لد ى القيادة الأردنية خلال تعاونها واجتماعاتها بها من سياسي إلى أمني واقتصادي أيضاً ومن هذا القبيل ما جاء بالصفحة **الصفحة ٣٥٨ من كتاب أفي شلايم ونصه "** . .جرى اجتماع آخر بين الملك وجولدا في ٨/٦ وبحث به قضايا اقتصادية كالاستثمارات الأجنبية في الأردن والتعاون الإسرائيلي الأردني في استغلال الثروة المعدنية في البحر الميت ومسألة الإسكان في عمان وتطوير الزراعة في وادي الأردن **ولم تعد التسوية السياسية على الأجندة"** .

.. عودة التفكير بالخيار الأردني وطرح الملك له

إن تمتين أواصر الثقة والتعاون والمصالح المتبادلة بين الأردن والقادة الإسرائيليين ، قد تزامن مع تنامي قوة وتأثير منظمة التحرير الفلسطينية السياسي والدبلوماسي على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية وبروز الكيان السياسي الفلسطيني دوليا من خلال مستجدات أساسية يصعب تجاوزها على هذا الصعيد . إن ذلك زاد من هواجس ومخاوف إسرائيل من أن يتعقد مسعاها في تحقيق هدفها الاستراتيجي بالتخلص من مأزقها الديمغرافي والسياسي لضم الأجزاء التي خططت لضمها من الضفة الغربية ، وكما عزز لديها من صعوبة تجاوزها لمنظمة التحرير الفلسطينية في ذلك ، وهو الأمر الذي شجع القادة الإسرائيليين بالتفكير بالتواصل مع الفلسطينيين ثانية من منظور يتعدى سكان الضفة إلى التعامل مع **منظمة التحرير الفلسطينية** نفسها . إن هذا التوجه بالتفكير الإسرائيلي قد أدى إلى تخوف المغفور له الملك حسين من عودة إسرائيل للخيار الفلسطيني بصيغة تؤثر على نظامه في الأردن وعلى الكيان السياسي الأردني في الوقت الذي كان ما زال فيه يخوض صراعا سياسيا مع المنظمة على تمثيل الفلسطينيين . حيث سارع عندها الملك لقطع الطريق على هذا التوجه بالاتصال مع الإسرائيليين عارضا عليهم مشروعا جديدا كحل وسط لفكرة

الخيار Option يتقاسمها معهم مفترضا أنهم ربما يقبلونه من واقع تطور علاقته معهم ورغبتهم في التخلص من المنظمة وتوجهها المتبلور آنذاك بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل ، بعد أن كانت تطرح فكرة دولة ديمقراطية واحدة في كل فلسطين . وقد كان طرح هذا المشروع البديل خلال لقاء سري في لندن بتاريخ ٧٢/٣/١٥ وهو **مقترح المملكة العربية المتحدة** من خلال توحيد الضفتين كإقليمين برئاسة الملك كفكرة متطورة عن سيناريو الإلحاق والضم لعام ٤٨ من حيث الاعتراف بالشخصية الفلسطينية هذه المرة ولكن دون قيام الدولة الفلسطينية ، وهذا السيناريو الذي تكلمنا عنه بإسهاب رفضته إسرائيل ليس فقط لأنه لا يغطي اهتمامها في فكرة الخيار بل لصعوبة استبعاد المنظمة عربيا ودوليا آنذاك والتي سارعت بدورها لرفض المشروع والتحريض عليه .

لكن الملك أصر على مواجهة المنظمة واعتبار نفسه المتكلم باسم الفلسطينيين الأردنيين على الأقل وأيده في ذلك الرئيس السادات من خلال بيان مشرك في تموز من عام ١٩٧٣ أقر فيه للملك التحدث باسم فلسطينيي الأردن ، واستمر الملك في التمسك بحقه هذا بل وطرح مشروعا جديد في حزيران عام ١٩٧٧ يقوم على اتحاد بين منطقة الحكم الذاتي المقترحة إسرائيليا وبين المملكة الأردنية الهاشمية ، وربما كان ذلك إلى جانب مناطحه الحكومات الأردنية وامتداداتها في المحافل الدولية لمنظمة التحرير سياسيا ، أقول ربما كان ذلك بمثابة التحدي والرد على تمكن المنظمة من إحداث اختراقات ونجاحات أساسية على الصعيد العربي والدولي . وأهمها تبني قمة الجزائر في تشرين الثاني "٧٣ مشروع قرارا باعتبار المنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني رغم أنه بقي مشروعا ولم يصدر كقرار لعدم قبول الملك حسين له أو التصديق عليه ، وإلى أن تحقق هذا الأمر في قمة الرباط في تشرين الأول ٧٤" . بل الأهم من ذلك صدور قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ و ٣٢٣٧ بتاريخ ٧٤/١١/٢٢ بالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره واستقلاله الوطني ، وقبول منظمة التحرير كعضو مراقب في الأمم المتحدة . ثم قبولها في عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي والعضوية الكاملة بالجامعة

العربية وحركة عد الانحياز عام ٧٦ .

ولا شك أن الحكومات الأردنية كانت معنية بإيصال الرسائل إلى المجتمع الدولي وخاصة الدول الأوروبية بأن كل ما حصلت عليه المنظمة من اعتراف ومكانة دولية لا يلزم الأردن ولا يخلي مسئوليته ودوره على صعيد القضية الفلسطينية طالما أن الفلسطينيين الأردنيين ما زالوا رعايا أردنيين ، ذلك أن الأردن كان آنذاك يسعى من وراء ذلك إلى تعزيز مكانته الدولية وتأمين مصالحه من خلال مركزية دوره في القضية الفلسطينية وتمثيله للفلسطينيين . ولذلك كانت الوفود الأردنية في المؤتمرات والمحافل الدولية تعتبر أن من مهامها الرئيسية هي متابعة وملاحقة أي وجود فلسطيني على ساحات المحافل **والمؤتمرات الدولية بهدف التشكيك بسلامة انفراد** منظمة التحرير للفلسطينيين بتمثيل الفلسطينيين دون مشاركة أردنية أساسية . وكان هذا الأمر واضحا بشكل كبير داخل لجان الأمم المتحدة ، إذ كانت الوفود الأردنية حريصة على المشاركة بكل النشاطات والاجتماعات والبنود المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو التي لها مساس باللاجئين وبالفلسطينيين في الأردن دون غيرها من بنود . وكانت في هذا تتبع أسلوب التدقيق في هذه الجملة أو تلك الكلمة من مشروع هذا القرار أو ذاك لتضمن بأنها لا تنطوي على تجاهل الأردن ولا تشكل تدخلا في مسئولياته القانونية اتجاه فلسطيني الأردن واللاجئين الفلسطينيين فيها ولا تنتقص من دوره مثلا ، وكان يثار الضجيج بهذا ويتم إخضاع العديد من مشاريع القرارات للتصويت عليها بدلا من تمريرها بتوافق الآراء ، رغم أن النتيجة في التصويت على مثل تلك المشاريع كانت دائما تعزل الأردن إلى جانب إسرائيل والولايات المتحدة في خانة وحدة ، وبقية دول العالم في خانة المنظمة ، مما يثير التساؤل عن جدوى هذا السلوك الذي استمر لسنوات طويلة في الأمم المتحدة عايشت قسما منه في الثمانينيات بكل مرارة وإحراج[1] . وحيث أنه سلوك يصب باتجاه مناقض للفكرة وللهدف الذي يتوخاه الأردن إلى جانب أنه يظهره وكأنه ضد مصالح الفلسطينيين والقضية الفلسطينية

---

(١) هذه الفترة لا تشمل وجود صاحبي المعالي /الدكتور حازم نسيبه والأستاذ عدنان أبو عوده .

ويعزله عن محيطه العربي والدولي على هذا الصعيد ، فاني لذلك أفترض أنه **سلوك كان ناتجا عن قصور في فهم السياسة الخارجية الأردنية من المندوب الدائم الأردني في الثمانينيات وهو شيء طبيعي لدى منفذي السياسة الخارجية الأردنية في الخارج والداخل وخاصة عندما لا يكونوا على قدر من الحكمة والذكاء وقوة الشخصية . وبالتأكيد فإن تلك الممارسة أو ذلك الموقف لم يكن يمثل موقفا لجلالة الملك ولا أعتقد أنه كان سيوافق عليه لو علم به .**

تخلي الملك نهائيا عن الخيار
وعن تمثيل الفلسطينيين خوفا على النظام والكيان

إن الملك حسين الذي كان قد استنتج بشكل قاطع بعد طول لقاءات ومفاوضات وتحالفات مع إسرائيل بأنها غير قادرة ولا راغبة به كبديل عن قيادة فلسطينية ولا كخيار بسيناريو يقف عند حد معين ، بل كخيار مرحلي ينتهي بصورة آلية إلى سيناريو الوطن البديل ، والذي استنتج أيضا بأنها غير مهتمة بالمستقبل السياسي للنظام الهاشمي ، قد واجه أيضا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الفائت تطورات على الساحة الفلسطينية كانت كافية لأن تقنعه ولأول مرة في تاريخ النظام كله في الأردن بالتخلي عن فكرة الحكم في فلسطين أو تمثيل الفلسطينيين ، والتوجه بدلا من ذلك إلى الحفاظ على النظام الهاشمي والكيان السياسي الأردني في حدوده الجغرافية المعروفة . بمعنى أن هذه التطورات التي سنأتي إليها كانت تعبر للملك عن معنيين **الأول** : هو انضمام إسرائيل والشعب الفلسطيني إلى بقية كيانات المجتمع الدولي برفض دور النظام الأردني كبديل عن منظمة التحرير الفلسطينية ، **والثاني** أن رفض إسرائيل له كبديل عن المنظمة أصبح ينطوي على تهديد قائم لوجود النظام والكيان السياسي الأردنيين ، بمعنى أنه ينطوي على خطر فرض الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل . وهذه التطورات تتمثل في عدة أحداث لا أرى في منطوقها أهمية بقدر ما تتضمنه من معاني وما يستنتج منها . ولعل على رأسها **انتفاضة الشعب الفلسطيني الأولى** في الضفة الغربية في كانون الأول

لعام ١٩٨٧ التي عبرت بشعاراتها وأحداثها عن تصميم الفلسطينيين في الضفة على الاستقلال الوطني وتأييدهم القيادة الفلسطينية ورفض أي تمثيل سياسي لهم من خارج المنظمة . حيث كان هذا الحدث هو الباعث الأساسي في تفكير الملك حسين في فك الارتباط بين الضفتين ، والذي جرى في تموز من عام ١٩٨٨ . مع العلم أن شيمون بيريز/ وزير الخارجية كان في نفس العام / ١٩٨٧ وفي خضم تعاظم دور ومكانة منظمة التحرير دوليا ، قد سعى إلى مفاوضة الملك حسين في لندن عارضا عليه من جديد بضاعة قديمة في إطار فكرة الخيار الأردني ، ولم تعد ممكنة في الظرف التي جاءت به ولا يقصد منها خيرا للنظام الأردني ولا تسوية سياسية جادة ، بل استخدام عبثي للأردن وهذه البضاعة تتلخص في إعادة قسم كبير من الضفة الغربية لتكون تحت الإدارة الأردنية ، والغريب أن اسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية **حينها قد وقف ضدها وأحبطها على هزالتها وهي التي اصطلح على تسميتها "اتفاق لندن" .**

ثم توجت الأحداث بتوقيع **معاهدة أوسلو عام ١٩٩٣** بعد جولات تفاوضية سرية بين المنظمة وإسرائيل ، والسرية هذه كانت موجهة ضد الأردن بالذات ، ليس فقط لأنها تنطوي على تجاهل اهتمامات الأردن وعدم الاكتراث بها وبه ، بل لما تنطوي عليه من نوايا إسرائيلية لا تصب في محصلتها النهائية في مصلحة الأردن نظاما أو كيانا سياسيا ، وكذلك من نوايا قيادة المنظمة آنذاك بعدم إخلاصها في علاقتها مع الأردن الذي كان قد أوقف تفاوضه في واشنطن مع إسرائيل لحين تقدم المباحثات مع الفلسطينيين . وقد أثبت الواقع على الأرض فيما بعد بأن اتفاقية أوسلو هذه لم تكن سوى سيناريو لحكم ذاتي مرحلي ضمن الخيار الفلسطيني ، يصار إلى تنفيذه مرحليا دون إتمامه وصولا لمرحلة أخرى في سيناريو ضمن الخيار الأردني ، أو ضمن خيارين سيكون الأردن أحدهما والرئيسي فيهما ، . فالخيار الفلسطيني بسيناريو الحكم الذاتي الذي تكلمنا عنه والذي عرض على الفلسطينيين عام ٦٧ وكان حينها اسحق رابين رئيسا للأركان قد أعيد طرحه من خلال اتفاقية أوسلو لعام ١٩٩٤ مع مقتضيات تطور الظروف وفي إطار من الوعود الكاذبة . وكان حينها اسحق رابين نفسه قد أصبح رئيسا

للحكومة ومسئولا عن ذلك .

وهنا فان الملك حسين أمام هذه التطورات التي جعلته يترك فلسطين للفلسطينيين ، والفلسطينيين لفلسطين ، والتوجه لحماية نظامه والكيان السياسي الأردني من أي سيناريو قادم لتسوية القضية الفلسطينية ، قد سارع مباشرة وبعد سنين من التلكؤ لصالح المفاوضين الفلسطينيين إلى توقيع جدول الأعمال مع إسرائيل وإلى التفاوض السريع الذي توج بإبرام **معاهدة وادي عربة** في تشرين الأول /١٩٩٤ كوسيلة وآلية لذلك الهدف بالدرجة الأولى ، وبالتأكيد فان الهدف لم يكن مجرد إعادة الحقوق من مياه وأراض لأنه كان بإمكانه إعادتها بموجب معاهدة بشروط أفضل قبل سنين بل ربما للحفاظ على الكيان والنظام . **وبهذا فان آفي شلايم** قد ذكر في الصفحة رقم ٥٤٦ من كتابه أسد الأردن ما نصه :

"لقد خدمت معاهدة السلام بالتأكيد مصالح عائلة الملك حسين ، لقد أعادت التحالف مع القوة العظمى ونشطت التفاهم الاستراتيجي مع لإسرائيليين وأكدت مركزية الأردن في سياسات المنطقة . وببساطة فقد وقع الملك معاهدة السلام لا لكي يعيد الأراضي ومصادر المياه بل لحماية مملكته من الفلسطينيين ، فهو قد قلب الطاولة على الفلسطينيين وأكد موقف العائلة الهاشمية كحليف طبيعي لإسرائيل في المنطقة" انتهى .

ويمكن للقارئ أن يلاحظ هنا عدم وجود تناسق أو انسجام بين ما يذكره أفي شلايم عن هدف الإتفاقية وبين دسه لعبارة **"أن العائلة الهاشمية حليف طبيعي** لإسرائيل في المنطقة" حيث دسها دون لزوم لها في السياق ، بل أن ذلك جزءا من حملته في الكتاب لإيصال الرسائل غير المواتية للمواطنين الأردنيين والفلسطينيين في المنطقة .

ومن باب الحذر والعودة للمحافظة على شرعية النظام الهاشمي والكيان السياسي الأردني نفسه ، فقد كان الأردن قد استبق توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل بقرار استراتيجي حاسم ، وهذا القرار هو رفض التعاطي مع أي سيناريو لخيار أردني ورفض أية ترتيبات أردنية فلسطينية ما لم تتبلور وتتحقق الشخصية الفلسطينية

بكيانها السياسي على الأرض الفلسطينية من خلال ممارسته لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على الأرض الفلسطينية ، وما زال هذا القرار معمولا به لليوم وبإصرار ولا شك بأنه قرار حكيم ويتناغم تماما مع المصلحة الأردنية العليا ومع الحقوق الفلسطينية .

الأردن يعود للخيار استباقا لما هو أسوأ، بعد بوادر فشل أوسلو وحل الدولتين

يجدر القول بأن الأردن شعبا ونظاما وحكومة ، اعتقد بأن الأمور اثر فك الارتباط مع الضفة وتوقيع اتفاقية أوسلو التي تفترض إقامة الدولة الفلسطينية بمحصلتها ، وبعد توقيع اتفاقية وادي عربة المودعة في الأمم المتحدة والتي تفترض اعتراف إسرائيل بموجبها لأول مرة بحدود شرقية لها ، أقول أن الأردن اعتقد بأن الأمور قد استقرت على دفن فكرة الخيار الأردني وسيناريو الوطن البديل ولصالح اعتراف إسرائيل والمجتمع الدولي بالكيان السياسي الأردني المستقل والمنطوي على وجود هوية وطنية سياسية أردنية ضمن حدود جغرافية محددة بصرف النظر عن طبيعة نظامه أو تركيبة سكانه . لكن هذا الاعتقاد أصبح في مهب الريح حين تبددت الثقة بشكل عام بالنوايا الإسرائيلية وبفعالية وجدية تلك الإتفاقيات والتطورات واهتزت الثقة بمستقبل النظام والكيان الأردنيين وعادت هواجس الوطن البديل . وقد حصل ذلك في ضوء بعض المستجدات المترابطة الفصول والتي ربما جعلت القيادة الأردنية تفكر بطرح أحد السيناريوهات الذي ينطوي في بعض جوانبه على فكرة ومفهوم الخيار على شكل تقاسم بعض جوانبه مع إسرائيل وذلك في خطوة استباقية واحترازية لفرض فكرة الخيار بكاملها على الأردن وبسيناريو لوطن البديل . وهذه المستجدات هي :

الأول : انكشاف النوايا الإسرائيلية المتمثلة في زيف صدقها وتلكؤها في استكمال تحقيق بنود واستحقاقات أوسلو على الأرض وبما يؤكد فشل مشروع إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية استنادا لاتفاقية أوسلو ولمحصلتها .

والثاني : هو أن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام بعد أن شاهدوا السلوك

الإسرائيلي على الأرض وبما يقضي على امكانية نجاح قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ، وتلكؤ إسرائيل في تنفيذ بنود اتفاقية أوسلو وطريقة تعاملها مع القيادة الفلسطينية غير المواتية ابتداء قاموا أي الولايات المتحدة والغرب بالتغطية على إسرائيل بدلا من الضغط عليها لتنفيذ اتفاق أوسلو وكان ذلك من خلال إطلاق **مشروع جديد هو مشروع الدولتين من خلال خارطة الطريق** من قبل الرباعية الدولية ، وذلك دليلا على انتهاء دور اتفاقية أوسلو وإمعانا في خداع الفلسطينيين والعرب بأسلوب الإنتقال من ملهاة إلى أخرى دون مبرر منطقي غير عدم وجود ارادة سياسية لديهم لمواجهة إسرائيل .

وبالطبع فان منطوق حل الدولتين كما جاء في خارطة الطريق ربما يكون أفضل وأوضح مما جاء في اتفاقية أوسلو ومما جاء في المبادرة العربية نفسها ليسهل على العرب قبول هذا التحول ، وهو الأمر الذي يؤكد بأنه مشروع لن تقبل بتحقيقه إسرائيل وأنه لذلك كان قبول إسرائيل له لمجرد كسب الوقت ، وبأنه ولد ميتا لا سيما وأن سيناريو الدولة الفلسطينية وكفية تسوية مكونات القضية الفلسطينية بموجب خارطة الطريق قد جاء في إطار أكثر تعقيدا وجدلا وصعوبة بالنسبة لاسرائيل منه في اتفاقية أوسلو من حيث وضوح طبيعة الدولة الفلسطينية السيادية وجغرافيتها وكيفية تسوية مكونات القضية الفلسطينية استنادا للشرعية الدولية ، ومن هنا فلا يعقل أن تقبله إسرائيل .

وللتذكير فقد تفاءل الأردن كثيرا في البداية بمشروع الدولتين هذا في حينه لأنه مثل مخرجا من فشل أوسلو ووعدا جديدا بإقامة الدولة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية . لكن ذلك سرعان ما تبدد أيضا في ضوء المستجد الثالث .

أما المستجد الثالث فهو أن إسرائيل التي تظاهرت بقبول حل الدولتين ، قد انقلبت عليه وأعدمته على الأرض من خلال ممارساتها السياسية والمادية على الأرض لا سيما من **حيث بناء الجدار** وتكريس مكونات سياسة الانفصال عن الفلسطينيين من جانب واحد ، وبما يحول قطعا دون إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة أو بموجب خارطة الطريق . بل أن أمر فشل هذا الحل الذي تكرس بالتصريحات

الإسرائيلية قد خرج من إسرائيل لينطلق من الولايات المتحدة من خلال التصريحات التي توالت على لسان العديد من الشخصيات الأمريكية على لسان اليمين المسيحي المتطرف أو المحافظين الجدد ونحن الى حين تلك الفترة لم نكن قد وصلنا بعد الى مسألة مناقشة الكنيست الإسرائيلي لسيناريو الوطن البديل التي جاءت في فترة لاحقة لتؤكد مشروعية الخوف الأردني .

أما المستجد الرابع : فهو تمكن إسرائيل والولايات المتحدة والغرب بشكل عام من تدجين قيادة فلسطينية متعاونة لأول مرة في تاريخ الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني . وبهذا فقد لا يبدو للمراقب العادي بأن جديدا قد حصل باستبدال عرفات بعباس ، وهذا صحيح ولكن فقط على صعيد استحقاقات أوسلو ومفاوضات الحل النهائي . وهو ما تريده إسرائيل لأنها دفنت مع عرفات عمليا بقية استحقاقات أوسلو ومسائل الحل النهائي وسلكت طريق تدجين القيادة الفلسطينية وإقناعها باتباع سياسة التعايش مع الأمر الواقع دون الإعتماد على ورقة المقاومة المسلحة واعتبارها نوعا من الإرهاب غير المجدي . وقد قامت إسرائيل في ظل تأمين جانب قيادة السلطة الفلسطينية وتحويل المفاوضات إلى ملهاة فاشلة ، بتطوير سيناريو أو بديل آخر لتحقيق هدفها الاستراتيجي في السيادة على كل فلسطين والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية فيها ، واستغلال عباس وقيادته وتعاونه لتحقيق هذا الهدف بعيدا عن الأمثلة التي رفضها عرفات ولم يستطع هو قبولها . ويتمثل هذا السيناريو الجديد بسياسة الانفصال عن الفلسطينيين من خلال الجدار وخلق واقع على الأرض يحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وهو ما ينطوي على إحياء فرص الوطن البديل . حيث تلقفت الولايات المتحدة / إدارة بوش والغرب الرغبات الإسرائيلية وقاموا بالهاء العرب والفلسطينيين بمشروع إثر مشروع وإثارة قضية إثر أخرى .

ولا شك أن هذه المستجدات القائمة على دفن بقية استحقاقات أوسلو عمليا قد جاءت في إطار متسلسل بحيث يمكن للفلسطينيين وللعرب ابتلاعها تباعا وبما يؤدي لنجاح إسرائيل في وضع أقدام القيادة الفلسطينية ولأول مرة على سكة الخيار والتصفية بعد موت عرفات . **فاتفاقية أوسلو التي اعترفت** إسرائيل بموجبها بمنظمة

التحرير الفلسطينية ، قد قدم من خلالها كل طرف للآخر تنازلات وصولا لهدفيهما المختلفين . وإذا ما تجاوزنا عن الهدف الفلسطيني المعروف ، فان الهدف الإسرائيلي كان يقوم على ركنين ، **يتمثل الأول** في إنهاء الانتفاضة والتخلص من غزة السكان ، **ويتصل الثاني** بالعمل والتمهيد السياسي لإحياء الخيار الفلسطيني على أساس الحكم الذاتي الوارد في مشروع ألون الأساسي عام ٦٧ ، وهو ما يتأكد من نصوص الاتفاقية ومما أغفلته من قضايا رئيسية وأساسية ، ومن ممارساتها على الأرض سياسيا وماديا وجغرافيا . لكن مرور الوقت ومحاولة كل طرف التقدم خطوة للأمام باتجاه طموحاته لم يسفر إلا عن التناقض في المواقف والأهداف . فلا الطرف الفلسطيني قادر على انتزاع مكونات الدولة الفلسطينية بما فيها القدس ، أو على التقدم نحو قضايا الحل النهائي مثل السيادة واللاجئين والمستوطنات والقدس نفسها ، ولا إسرائيل قادرة أن تتقدم خطوة في الحصول على تنازلات فلسطينية . بل ازداد الموقف الفلسطيني العرفاتي تصلبا أمام ذلك . حيث عندها ، تبلور اعتقاد لدى إسرائيل سوقته على الولايات المتحدة ، وهو أن العقبة تكمن في عرفات الذي أصبح رمزا للشعب الفلسطيني وموحدا له ولا يسعى لأقل من دولة تشمل القدس . فذهب عرفات اغتيالا وجاء عباس وهو يعلم لخلفية السياسية التي جاء عليها وثبتت معه قيادة الحرس القديم الشائخة والمتهالكة على البقاء .

لقد التقطت القيادة الأردنية هذه الرسائل والمعاني المنطوية على خطر عودة الخيار الأردني وفرضه بسيناريو الوطن البديل . وفي ضوء عجزها عن مواجهة الأحداث والولايات المتحدة وإسرائيل بالطرق السياسية والقانونية الصحيحة ، حاولت أي القيادة الأردنية استباق الخطر عن طريق محاولة تغطية اهتمامات المجتمع الدولي في إقامة الدولة الفلسطينية وطوي ملف القضية الفلسطينية من خلال إطلاق بالون اختبار تطرح فيه نفسها شريكا لإسرائيل في تقاسم فكرة الخيار الأردني **من خلال سيناريو الفيدرالية** . حيث وان كان هذا السيناريو لا يتضمن كامل فكرة الخيار لا سيما من حيث السيادة ، إلا أنه يتحايل على أهم نقاط فكرة الخيار وهي الدولة الفلسطينية ، إذ يعرض السيناريو على إسرائيل مجرد إعلان الدولة الفلسطينية

على ٩٠٪ من الأراضي الفلسطينية صوريا لتنضم بعدها مباشرة مع الأردن في اتحاد فدرالي قبل أن تمارس تلك الدولة صلاحياتها على أرضها . وبالطبع فان الأردن عندما لم يطرح هذا السيناريو رسميا لما في ذلك من معان ترتد عليه في حالة فشله ، فإنه كان يهدف بالدرجة الأولى إلى استخدامه إعلاميا كفكرة استباقية ذات مغزى يقايض من خلالها بما يمكن تقديمه من خدمات أو تسهيلات لتسوية مكونات القضية الفلسطينية لقاء بقاء القيادة القائمة حاليا على رأس تلك الدولة المؤلفة من كيانين سياسيين أردني وفلسطيني . ومن هذه التسهيلات توطين اللاجئين الفلسطينيين في كل الشتات في القسم الشرقي من المملكة . وقد تكلمنا عن تفصيلات هذا السيناريو في مكانه من خلال **سيناريو الفدرالية والمملكة الأردنية / الفلسطينية الهاشمية** . وبالطبع فمن غير المتوقع أبدا أن تقبل إسرائيل هذا العرض على حساب مخططاتها القائمة على الأرض لتحقيق المشروع الصهيوني والمدعومة من قبل شعبها والمتغاضى عنها من قبل الولايات المتحدة . حيث أنها بصدد سيناريوهات تقوم على استكمال بناء الجدار توصل إلى الخيار الأردني كالفصل أحادي الجانب عن الفلسطينيين وسيناريو الثلاث دول أو حتى ضمن خيار فلسطيني موصل للخيار الأردني كسيناريو انفصال الفلسطينيين عن إسرائيل من جانب واحد من خلال إعلان السلطة الفلسطينة لنفسها دولة والذي تكلمنا عنه . وكذا الأمر بالنسبة للقيادة الفلسطينية التي عليها أن تفكر في مسألة إنهاء الحديث عن حق العودة وتهيئة الأرضية لإلغاء فكرة المقاومة قبل التفاوض على مسائل القدس والمستوطنات والحدود . أما بالنسبة للشعب الأردني وان كان مروضا للسكوت عن أي سيناريو حين تنفيذه إلا أنه أيضا لن يكون راضيا عن هذا السيناريو بفعل مخاوفه بأن تتحول هذه الدولة الفدرالية إلى دولة فلسطينية بفعل الأكثرية الفلسطينية . وهي أيضا مخاوف إسرائيلية لأن الدولة البديلة عندها ستكون شاملة للضفة الغربية . هذا إلى جانب تعارضه مع مصالح قطاعات أردنية قد تفقد امتيازاتها ، وقد وضحنا ذلك لدى الحديث عن سيناريو الفدرالية .

وبالطبع فإن الخيار الأردني بسيناريو الفدرالية بمضمون المملكة الأردنية

الفلسطينية الهاشمية ، سيبقى محفوظا تحت الطاولة ، مادام سناريو الوطن البديل مطروحا فوقها وقائما في الفكر الإسرائيلي /الصهيوني كمشروع تعتقد إسرائيل بأنها قادرة على تحقيقه من ناحية ، ومن ناحية أخرى ما دامت القيادة الفلسطينية تعتقد بأنها قادرة على تحقيق مشروع الدولة الفلسطينية القابلة للحياة وذات السيادة على الأرض الفلسطينية . وإن فشل كلا الجهتين الإسرائيلية والفلسطينية في هدفيهما هو الذي سيرفع مشروع الفدرالية إلى فوق الطاولة ولكن هذه المرة كمشروع إسرائيلي فلسطيني وليس كمشروع أردني . حيث سيكون عندها الأردن في وضع يمكنه من فرض شروط أفضل ولكنه سيبقى في ظل الفدرالية تحت تهديد التحول نحو الوطن البديل سيما وأن طوي ملف القضية الفلسطينية ومكوناتها وإنها الصراع العربي الإسرائيلي لن يتم بدون دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة .

الجزء الثاني

الواقع الأردني المر والوطن البديل

الواقع الأردني المر والوطن البديل

تقدمة

يشكل هذا الجزء من الكتاب جزءا متمما للجزء الأول ليشكلان وحدة موضوعه في إطار فكرة ومفهوم الخيار The Option كفكرة وكأنواع ومسميات بسيناريوهاتها ، وأيضا في إطار الخيار الأردني The Jordanian Option بسيناريوهاته وتطبيقاتها مع التركيز على سيناريو الوطن البديل The Alternative Homeland كتحد مصيري قائم ، ووصولا لهدف مقاومتة وإفشاله . وهو ما تحدثنا عنه في الجزء الأول . وحيث أن سيناريو الوطن البديل وطرحه ونجاح اسرائيل في تسويقه أو فرضه ، أو فشلها ونجاحنا في إفشاله هو أمر بمجمله مرتبط بسلوكنا إزاء معطياته من ناحية ، وبواقعنا كدولة بمكوناتها من ناحية ثانية ، وحيث أننا قد تكلمنا عن سلوكنا إزاء معطيات السيناريو ومؤشراته في الجزء الأول ، فإننا نتناول في هذا الجزء واقعنا المر وغير المواتي كدولة إزاء مجمل عناصر تحدي الوطن البديل . لأن تكريس هذا الواقع يعمل باتجاهين سلبيين ومعاكسين لمساعينا في إفشال المشروع الصهيوني ، **الأول أن طبيعة سلوكنا وقدرتنا على مواجهة معطيات ومؤشرات الوطن البديل هي أصلا مرتبطة بهذا الواقع إلى حد بعيد ، وبالذات بالإنقلاب عليه أو زواله . أما الثاني : فهو أن واقعنا هذا هو المؤشر** لأساسي لإسرائيل من حيث اهتمامها وإقدامها على مجمل مشروع الوطن البديل في حالة تكريس هذا الواقع ، أو تخليها عنه لاستحالة تنفيذه على الأرض في حالة نجاحنا في الإنقلاب على هذا الواقع وإقناعها أو إدخال القناعة لديها وفي عقول ونفوس أصدقائها بأن الأردن أصبح دولة بالمفهوم الحديث أو بالمفهوم العصي على المشروع الصهيوني . ومن هنا فإن استعراض هذا الواقع المزمن الذي نعيشه مع الأمثلة يصبح أمرا حيويا وهادفا .

الواقع المر هو المقدمة الفاسدة

لقد خلصنا في مقدمة الكتاب إلى وجود إشارات واضحة وصريحة نشهدها في الأردن تنم عن استخفاف إسرائيل ومؤيديها في الغرب بأهلية الشعب الأردني السياسية المستقلة وعن عدم قناعتهم بوحدته وبتماسكه واندماجه في الدولة وتمسكه بها وبقدرته على الصمود في وجه التحديات الخارجية ، وعن استخفافهم بمستقبله وبجدية وشرعية دولته وكيانها السياسي ، وبقدرتها على الصمود بوجه مخطط استهدافها بفرض الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل . ومن ناحية ثانية عدم قناعتهم بوجود اهتمامات شعبية أردنية بمصير الدولة سياسياً من خلال ما يشهدونه من عزلة شعبية عن السياسة الخارجية . إنها إشارات بمثابة النتائج لمقدمات Prem-ises . نتائج تمثلت بمظاهر كالظواهر تشجع إسرائيل على المضي قدما في تمسكها بالخيار الأردني من خلال سيناريو الوطن البديل ، وفي التمهيد لها عن طريق تسويق فكرة هذا السيناريو بأساليب مشوهة تقوم على الإساءة والتشكيك في ظروف وسيرة وأسباب وأهداف قيام هذه الدولة بداية وبجدواها ، والتشكيك بقابليتها للبقاء وفي أصالة شعبها وحقوقه التاريخية في وطنه .

إن هذه النتائج الفاسدة قد أدت إليها ولاشك **مقدمات فاسدة** من جنسها تمثل في واقعها واقعنا المر . صنعناها نحن بأيدينا أو ساهمنا في صنعها ، حتى تجذرت على الأرض وجذرت معها مظاهرها على الأرضية السياسية لجمل الصراع العربي الإسرائيلي باستحقاقاتها المتمثلة في التوطئة والتهيئة لكل أسباب إنجاح المخطط الصهيوني الذي لم يتغير للآن في طرح الأردن كخيار أخير لإسرائيل بالسيناريو الأخير وهو الوطن البديل كما مر الحديث عنه . إذا إن ما يهمنا هنا هو تلك المقدمات التي تكرست ليتكرس معها وبها واقعنا المر التي تمثله ، وبالتالي عدم قدرتنا على تجذير هذا الكيان وتعزيزه بدولة يحسب الطامعون والمخططون لها الحساب ويقتنعون بأهليتها وبقدرتها على الصمود والبقاء ومواجهة التحديات ، وبما يقنع أيضا المعنيين في الولايات المتحدة والغرب بشكل عام بعبثية سياستهم في إبقاء الأردن دولة ضعيفة تبحث دوما عن حليف يحميها ويطعمها ورهنا بالتحول المطلوب .

إنها مقدمات تكرست في الأردن على الصعيدين الرسمي والشعبي لتكرس معها حالة دولة اللا أمه وحالة الدولة التي تبدو جاهزة دوما للتفكك السلس من خلال الإصرار على إبقاء الخلل في ترابط مكونات الدولة الحديثة ، ومن خلال إحداث وتكريس كل التفاصيل التي تحول دون ترسيخ مقومات دولة المواطنة ,وبما يحول بالتالي دون تغيير مفردات التصور الأجنبي لمستقبل الأردن وشعبه وكيانه ، ويؤدي في المحصلة إذا ما تحقق إلى النتائج الشاذة ولكنها تصبح عندها المنطقية . ولا شك أننا مسئولون عن تكريس كل تلك المقدمات وعن بقائها وعن إزالتها . .

وتاليا نستعرض ملامح أساسية من هذه المقدمات التي تشكل واقعنا المر هذا **على أن يكون مفهوما بأن خطورة وجود مثل هذا الواقع في أي دولة عربية أخرى على سبيل الفرض لا يوازي خطورة وجوده في الأردن ، لأن الأردن هو البلد العربي الوحيد المستهدف كيانه السياسي من قبل إسرائيل من خلال مؤامرة الوطن البديل** ، وان سرد مثل هذه الملامح بما تحمله من اختلالات يأتي بهدف الوقوف عليها وعندها ، وذلك بغية تلمس الرغبة في إزالتها أو الانقلاب عليها . وان الاعتراف بها هو ما يشكل الفيصل في النوايا من حيث الرغبة في تناولها وعكس الواقع المر أو تركه يوصلنا إلى حيث تشاء إسرائيل ولعلي أبدأ بالقالب العام للدولة :

القالب السياسي والإداري للحكومة وللدولة

أنها دولة ابتدأت وما زالت في إطار من التشكيك الصهيوني والغربي بسيرة قيامها وأهدافه كدولة مؤقتة أو مرحلية أو دولة دور . **دولة ابتدأت** وما زالت لا تعتمد في بقائها وقوتها واستقرارها على أسس داخلية مفترضة ولم تكن يوما أو تصبح مقنعة لجيرانها ولا للطامعين بكيانها . أنها تبدو وكأنها تعيش وتصمد إلى حين بسحر ساحر وبرعاية من تسير في كنفه الأمور والدول دون الأخذ بالأسباب المفترضة وبلا وضوح في الرؤيا أمام المواطن والمسئول فيها على السواء . حتى أصبح المستقبل أمامها غير مقروء لهذا المواطن الذي اعتاد على اللجوء إلى القدرية ، ولكنه مستقبل مقروء للطامعين فيه وعلى طريقتهم .

دولة مكوناتها موجودة لكن الترابط بين هذه المكونات وعلاقتها ببعضها تبدو غير سليمة ، إنها مكونات موجودة على نمط معروف في دولة القبيلة أو الطبقة . دولة بلا معارضة فاعلة أو حقيقية لتصبح بلا رأي عام ، فربما فيها من يعتقد بأن من مهماتها الأساسية كدولة أن تمنع قيام معارضة فيها أو سحقها إن برزت ولم تقبل التدجين ، وخاصة إذا ما كانت معارضة داخلية ومنظمة . وكأن المعارضة ليست تعزيزا للدولة ولا شرطا أساسيا لبلورة ووجود رأي عام تستنير به وتسير على هديه .

دولة وكأن حكوماتها لم تسمع بدولة المواطنة ، وهي ربما تكون أحوج الدول لترسيخ هذا المبدأ وهي تواجه ما لا تواجهه دولة أخرى من نوعية في المخاطر ومن عدو كإسرائيل . الحس بالمصلحة العامة غير متأصل لدى المواطن فيها لانعدام المنطق لديه في وجودها ، كما المصلحة العليا غير ملموسة لدى المسئول وربما لانعدام المبرر المنطقي لديه في أولويتها . ومؤشرات الممارسات الديمقراطية والحريات العامة فيها في تراجع وكذا مؤشرات عمل معظم الأجهزة الحكومية وسلوك العاملين فيها . دولة تتدحرج على منحنى هابط سياسيا واجتماعيا ومعيشيا وديمقراطيا . والتناقض بين القانون والمفعول فيها يتجاوز الفكر السياسي والأمني ليطال أسباب صمودنا والتفافنا حولها وربما حول الوطن أيضا حين يباع فيها المال العام لتفقد سلطتها العامة من سلطتها

الكثير ، وليفقد المواطن الكثير من مبررات رابطته بها ومن عوامل التفافه حولها وحول ما يفترض بأنها مؤسساته العامة وربما حول وطنه أيضا ، وهذا في الوقت الذي هو فيه الأحوج في العالم إلى مركزية دولته وتعزيز قوتها وسلطتها وإلى علاقته المباشرة بها أمام مؤامرة الوطن البديل . دولة قطاعاتها العامة لا تماهي الخاصة فيها وكأن الأخيرة تتبع ثقافة أخرى . دولة تعيش حالة التناقض بين القانون والمفعول حين التطبيق وحين الاستحقاق وعندما تصبح معيشة ومستلزمات وحقوق المواطنين حاضرا ومستقبلا أمورا لا تدخل ضمن الخطط المستقبلية للحكومات حين يصبح التخطيط انتقائيا ولا تتجاوز مدده مدد خدمة المخططين ، وكذا حفظ حقوق الأجيال لا يبدو هما ولا من مسئولياتها في أمثلة كثيرة ومريرة ومنها حين يصبح بلدنا مصدرا للخضروات من مخزون الآبار الجوفية وهو ثالث أفقر دولة في العالم بالمياه التي يهدد نقصها مستقبل وجود الدولة وينذر بشرب سكانها للمياه المعالجة ، فكيف تكون والحال هذا فكرة تأمين بقاء الدولة والحفاظ على مستقبل كيانها فكرة موجودة بأولويتها لدى حكوماتنا؟ .

حكومات أو مجالس وزراء عملها في الواقع غير ممأسس ، وهي نفسها تعين وتحدد صلاحيتها ، وان كانت هناك أنظمة وقوانين تحدد طريقة اتخاذها للقرارات فإنها شكلية وديكورية وهي نفسها أيضا من يضعها . ولا نعرف هل أن مرد الخلل بهذا هو في المادة ٤٥ من الدستور التي تسمح بذلك أم في إغفال الدستور عن تحديد هذه الصلاحيات أم في سوء استخدامهم لها[١] . وإلى أن نعرف تبقى المحصلة واحدة .

إن على رأس هذه الحكومات رؤساء يمثلون سلطتها على سبيل الحصر . وما أن يكلف الواحد منهم لهذا المنصب ويمارس عمله حتى يدرك بأنه يمتلك صلاحيات واسعة وحرية مطلقة تماما في التصرف في شئون الدولة الداخلية وأجهزتها المدنية . وباستثناء الشئون العسكرية والسياسة الخارجية وما يوجه به الملك شخصيا فان

---

(١) تنص المادة ٤٥ من الدستور الأردني على : تعين صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء بأنظمة يضعها مجلس الوزراء ويصدق عليها الملك .

الشئون الداخلية للدولة كلها عمليا بإدارة رئيس الوزراء ، هو وكيلها إلى أن يصدر قرار بتغيير هذا الوكيل على مصالح الناس الذي يملك الإرادة في بيع مال أو ممتلكات المحتاجين ولا يملكها حين يعجز تماما عن تحديد سعر عادل لسلعهم الأساسية وللسلع التي يفترض به توفيرها لهم . رؤساء وزارات لا رقيب ولا حسيب عمليا على قراراتهم ودستوريتها أو سويتها ولا ضابط على سياسات حكوماتهم وانعكاساتها على الصالح لعام ، تماما كما ليس من رقيب ولا حسيب على إحجامهم عن اتخاذ القرارات حين تكون ضرورة واستحقاقا دستوريا . كما ليس هناك من آلية مقننة بقانون أو بنظام تبين إجراءات محاسبة رئيس الوزراء أو مساءلته أو مقاضاته قانونيا وهو على رأس عمله ولم يسبق أن شاهدنا رئيسا للوزراء ولا حتى وزيرا يقاضى وهو على رأس عمله . بل هناك آلية قضائية للطعن ببعض قراراته الإدارية أمام محكمة خاضعة لإدارته عمليا .

إن رئيس وزرائنا الذي لا يمتلك الشعب حق اختياره يستطيع إصدار أي قرار إداري أو اقتصادي أو تجاري أو خدماتي أو تنظيمي أو إنشائي بآثاره المالية في إطار أي مرفق في الدولة باستثناء العسكرية منها سواء على صعيد المشاريع أو السياسات الداخلية ، ويمتلك حق وضع ما يشاء من القوانين المؤقتة وتسخيرها لخدمة ما يشاء في غياب انعقاد مجلس النواب ، وكما يستطيع في بلد نظامه السياسي نيابياً ملكياً وبجرة قلمه استحداث الأنظمة والتعليمات وإلغائهما وإجراء التعيينات مهما علت والاستغناءات عمن شاء واستحداث الدوائر وإلغائها واستحداث الوزارات والمؤسسات حتى وإن لم يوجد ما يبرر قيامها سوى تكبير حجم الكعكة من المال العام حين يطول انتظار من هم على قائمة الإنتظارمن أصحاب البطون الجرباء من المحسوبين علينا وعلى غيرنا في سياق سياسة الإسترضاءات Appeasement . ودون أن تكون لقرارات وإجراءات رئيس الوزراء هذه دراسة جدوى مسبقة ، وحتى دون الرجوع لمرجعية مختصة ولا لمجلس وزرائه الا شكليا عندما يتطلب الأمر ذلك ، وأيضا دون وجود آلية مقننة وضابطة ومحددة لهذه الصلاحيات وممارستها دستوريا .

ولعل إنشاء إحدى الحكومات لما سمي بالمجلس الإقتصادي الإجتماعي بذريعة تقديم المشورة لها في المجالات الإقتصادية والإجتماعية هو مثال محزن على ذلك

وعلى استغلال رؤساء الوزارات لصلاحياتهم غير المراقبة وبما ينطوي على الإستهتار بالمال العام والحق العام وأمانة المسئولية ولتصبح بهذا قراراتهم وسيلة فساد مقننة . وأتوجه بهذا إلى رئيس الوزراء المسئول عن هذه المفسدة في هذا الاستحداث وهذا التعيين متسائلا ، هل يستطيع مواجهة المواطنين بالقول أن من يقود هذا المجلس أو فصل له ليس مختصا لا بالإقتصاد ولا بالإجتماع ، وأن يبين لهم كيف يتوقع أن يقدم المستفيدون من نفقات هذا المجلس الذي استعير اسمه زلفى من أحد فروع الأمم المتحدة الرئيسية من المشورة والفائدة على قراراتنا الإقتصادية والإجتماعية بما يعود على المواطن أو الدولة الفقيرين بقيمة فلس واحد؟ . ولماذا أيضا وجود الوزارات الفنية كالصناعة والتجارة والإقتصاد والشئون وغيرها . وهل لاحظ هذا المجلس وهو يسطو على عمل المخاتير والمصلحين الاجتماعيين في إصلاح ذات البين وتسوية -طوشات- العشائر نظراً لفقدانه لأجندة عمل .

حكومات أو مجالس وزراء تعمل بلا رقابة فعلية من أي جهة كانت من تلك الجهات المسئولة عن أفعالها دستوريا . فهي منطقياً ليست مسئولة أمام شعب لا ينتخبها وليس من حق الشعب أن يسألها ولا من آلية لذلك . ولا هي عمليا مسئولة أمام مجلس نواب هي من تفرض قانون انتخابه وتنظم انتخاباته وتشرف عليها وتؤثر بنتائجها ، بل وتمتلك كل مقومات عكس العلاقة الرقابية بينها وبين السلطة التشريعية لصالحها ، أي هي من يقيم عمل مجلس النواب ومن يقبله أو يرفضه وليس العكس . وهي التي تمسك بكل خيوط تشكيل السلطة القضائية بأجهزتها شكلا ومضمونا إداريا وماليا ، وبآليات الضبط والرقابة القضائية على قراراتها الإدارية التي تصدر باسم مجلس الوزراء ، فهي عمليا وأقصد محكمة العدل العليا تحت سلطة رئيس الوزراء الادارية والمالية .

أنها حكومات تمتلك كل آليات الفساد والإفساد مقتدية بصلاحيات رؤسائها ومركزهم القانوني فعليا - . وهنا فإن امتلاك السلاح الناري لا يعني استخدامه بالضرورة لكنه عنصر مشجع حين يضعف الإنسان أو يختل توازنه - . بمعنى لو أن رئيس وزراء استلم منصبه مرة وهو مشفوعا بتاريخ نظيف وسيرة طيبة

وشعور بالمسئولية وبالقانون وبنوايا حسنه فانه ربما لا يلبث وأن يتغير مع مرور الوقت أمام إدراكه لسعة صلاحياته التي يجدها أمامه ومغريات سلطته المتاحة أمامه بصرف النظر عن دستوريتها . أنها صلاحيات وإمكانيات واسعة وغير سقيدة عمليا ولن يستمر الإنسان طويلا في مقاومة إغراءاتها حتى يزوغ بصره وتزوغ أمامها بصيرته ، أما إن كان الرئيس عندها قد صمم بتربيته وسلوكه على الإلتزام بالقانون أو بالنظام فيكون الحل للتحول بتعديل أو تذييل هذا القانون لاستثناء الحالة . ولعل هناك من التجارب ما يكفي من تلك التي لا يلبث فيها أن يصبح هم رؤساء الحكومات مع الوقت هو المحافظة على الكرسي الثمين جدا بامتيازاته وحصاناته ، إنه كرسي محصن لا دخل للشعب به ولا لوطن الشعب ، ومن هنا ربما من الطبيعي أن لا يعود لهم هم أو اهتمام وطني ولا شعبي ، ولا بقضايا الأمة الحاضرة والمستقبلية إلا حين تلقيهم تنبيهات أو توجيهات من جلالة الملك ليعملوا في ضوئها طالما هم تحت مراقبته ومتابعته وهي ليست وظيفته على سبيل الحصر إلا ربما في غياب احترام وتفعيل الحكومات للمواد الدستورية التي تفترض وجود سلطة تشريعية قادرة على القيام بواجبها في هذا الصدد .

حكومات متعاقبة تكرس ارتجالية الحركة والقرار في تسيير سياسة وأعمال الدولة هنا ، وانقيادية السياسة هناك إلى جانب تكريسها لمختارات مقبورة من ثقافة هذا الشعب الموروثة من حقب مقبورة بشتى المغريات ، وهذا قد عزز في غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون النافذ على الجميع من غياب مفهوم المصلحة العامة ومن مشاعر التيه والغموض وعوامل الشد العكسي

ولعل كل أردني يدرك تماما أن من أخطر سياسات رؤساء الوزارات لدينا النابعة من عدم ارتباط وظيفتهم بالشعب ، هو في إحجامهم عن مواجهة الازمات والتحديات الحساسة والسياسية التي قد تواجه الوطن ومصالحه العليا أحياناً كالتحدي **المتعلق بإشارات ومعطيات الوطن البديل على الصعد المحلية والإقليمية والدولية وهذا على سبيل المثال وليس الحصر** . إننا نرى معظمهم في مثل هذه الحالات يتهربون من تحمل مسئولياتهم على هذا الصعيد وما يشابهه ويختبئون خلف الملك منتظرين تعليماته

أو تحركه بدلا من أن يكونوا كمعنيين دستورياً بالأمر مبادرين وخلاقين وناصحين له وأمينين معه كصاحب ولاية ، وأمينين على مصالح الأمة بما يكفي .

إن الخوف من تحمل المسئولية قد أصبحت ثقافة لدينا على صعيد العمل العام وليس أمرا يرتبط فقط برئيس الوزراء والوزراء عندما يعجزون أو يحجمون عن إدارة أية أزمة داخلية أو ذات أبعاد خارجية . والأسوأ من ذلك فإنهم أي رؤساء الوزارات إن لم يسمعوا شيئا أو توجيها من جلالة الملك بشأن ذلك التحدي أو الحدث على سبيل المثال نراهم عندها يبحثون عن تدخلات أو مبادرات من جهات أردنية أخرى ليقذفوا بالمسئولية عليها أو ليختبئوا خلفها وغالبا ما تكون جهاةً أمنية . ولا شك بأن هذه السياسات يتخذها معظم رؤساء وزاراتنا لأسباب تقع في قلب الواقع المر وهي أن هاجسهم وهمهم الأساسي خلال عملهم هو في إطالة عمر رئاستهم غير المرتبطة بالشعب صاحب العلاقة المباشر ، ولذلك نراهم مترددين وحذرين وغير مبادرين ولا خلاقين ولا مقدامين في مواجهة التحديات الحساسة والسياسية التي تواجه الوطن ، بل ومتخلين عن مسئولياتهم بدافع الحذر والخوف من الوقوع في الخطأ أو سوء التقدير أو الوقوع بمحذور شكلي قد يطيح بموقعهم – وربما أن لآلية تعينهم في وظائفهم علاقة في ذلك – فهم لا يمتلكون من الثقة بأنفسهم وبقدراتهم وبفهمهم للسياسة الخارجية ولا بمعرفتهم لحدودهم في المشاركة باتخاذ القرار السياسي ما يكفي لأن يمنحهم الجرأة ويؤهلهم لاتخاذ أي إجراء ، ولا لأن يجتهدوا ويغامروا بالقيام بمسئولياتهم خوفا من نتائج موهومة قد تفقدهم مركزهم ، وبهذه الحالة يتحول رئيس الوزراء دون أن يدري إلى موظف قلق على وظيفته في دائرة ما .

وبهذا الصدد فإن ما ينطبق على رؤساء الوزارات هنا من حيث الهروب من المسئولية نجده ممارسة متبعة لمعظم الموظفين في الجهاز التنفيذي مهما كبرت وظائفهم . فالسمة الغالبة لديهم هي الهروب من اتخاذ القرار وخاصة حين يتطلب الأمر استخدام القلم ، ومحاولة التخلص من المسئولية برميها على من هم أدنى رتبة وهكذا يستمر الرمي والإحالة من موظف لآخر لحين وقوع الأمر بيد من هو قادر على اتخاذ القرار أو تحمل المسئولية . ولعل ذلك يعطي مؤشرا على وجود حالة خلل كبير في بناء

شخصيتنا وفي ثقتنا بأنفسنا وبالمؤسسية وفي تربيتنا الوظيفية وفي فهمنا لعملنا ولصلاحياتنا ، حتى أصبح ذلك جزءا من ثقافتنا الوظيفية . وهو ما يجعل من الموظف العام بالمحصلة عبئا على العمل العام وعلى الوظيفة التي يشغلها وعلى المواطنين . ولا شك بأن هناك من الوزراء ورؤساء الوزارات على قلتهم ومن الموظفين العامين الذين يمارسون صلاحياتهم بأنفسهم دون تردد ، ويتخذون قراراتهم بلا تردد غير مبرر ولا يخافون من الكتابة أو التوقيع ، وهؤلاء يفعلون ذلك عادة من واقع عدم معايشتهم لثقافة الوظيفة لدينا ومن واقع البنية السليمة في شخصياتهم .

إن حكوماتنا هذه ممثلة برؤساء الوزارات تأتي بجهود أصحابها أو موقعهم العائلي أو الطبقي أو حظوظهم ولكن بمفهوم وسياق التغيير والتطوير أو هكذا يتصور المواطن الأردني . وتذهب بفشل جهودهم المحتوم أيضا ليبتهج المواطن عندها تفاؤلا بأن التغيير والإصلاح الذي لم تحدثه الحكومة السابقة ستحدثه الحكومة القادمة لأنه اعتاد على أن يربط التغيير والإصلاح بتغيير أشخاص رؤساء الحكومات لا بتغيير المنهج والسياسات التي تبقى كما هي . وفي المحصلة ليس من أحد يعرف كيف يجري أو ينجح ضبط الحكومات ورؤسائها في غياب الآلية الأفضل أو الأصوب لاختيارهم ، وفي غياب الضوابط الدستورية الممأسسة بقوة القانون المهيمن ، كما ليس من أحد يعرف كيف الخلاص منها بدون حكومات شعبية منتخبة وتعديلات دستورية داعمة في المجالات اللازمة وكيف لذلك أن يتم بدون إرادة سياسية واثقة . . وبالطبع إننا نتكلم هنا عن منصب رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء وليس عن شخص رئيس الوزراء أيا كان .

أما النخب المفترضة في الدولة والواعين من هذا الشعب فهم محل مفارقة . ذلك أنهم كجزء من ركاب هذا القطار السائر على سكة مهترئة ، هم مشاركون أساسيون في تسبيب الواقع المر بأوجاعه واختلالاته . تماماً كغيرهم ممن لم تسنح لهم ظروف الفروقات الفردية والتربوية والثقافية من أخذ موقف مغاير ولينطبق بالتالي على حالتنا القول "كلنا شركاء في المؤامرة أو متجاوبون مع مستلزماتها" . نخب أخذت شكل ومضمون النخب الطفيلية حين اقتربت من رجال الحكومات

لتأخذ دور المعتاش بتسويق ما لا يقبله المواطن من تلك الحكومات ولا يرتضيه لقضاياه . إن معظم النخب السياسية والفكرية والثقافية والإعلامية في الدولة قد تركوا مهمتهم الراقية وامتهنوا نقيضها وخدمة الحكومات وسياساتها متعايشين في هذا مع حياة ألقن والحظيرة ومستلقين تحت قوانين تدجينها بمدخلاتها ومخرجاتها ، والناشط منها يكون حتما ناشطا في الاتجاه الموازي وبغير ذلك فليخرس هنا وينشط كيفما يشاء خارج الحظيرة ، وهي في نشاطها في الاتجاه الموازي بأكثريتها سفسطائية الخطاب ، وقمعية الممارسة حين تكون في السلطة ، وتسلقية الخطاب حين تكون خارجها . وطروحاتها دوما في إطار التنظير عن إصلاح الحظائر وتوسيع الأقفاص لا في إطار إلغاء فكرتيهما ، وكأن في إلغائهما نزوعا نحو المحذور ، ونحو بناء دولة المواطنة التي يقرر شعبها بهذه الصفة وجهتها وسياساتها ومصيرها في إطار احترام الحقوق القانونية والخيارات السياسية للإنسان الأردني .

إنها دولة عادت بلا لون سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي تصنف فيه . وقد يحتار علم السياسة ومادة النظم السياسية في تصنيفها . **وفي المحصلة** ، عاد الواحد لا يلحظ القوة المسيرة للدولة ولأجهزتها ، **فهل أخذ الأردن يشيخ** قبل أن يبلغ شبابه ، وهل هي دولة ليست من نتاج التطور الطبيعي للتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي؟ . . إن الحظائر والأقفاص ما زالت مشغولة وتزدحم يوما بعد يوم على الأرض وفي العقول وتزدحم معها قوانين وأساليب التدجين على القبول والتأقلم على الظهور بوجوه عددها عدد وجوه التغييرات في الثوابت . أنها مظاهر تبدو أيضا كالظواهر تعكس الإصرار على القصور والتقصير في السياستين الداخلية والخارجية وبما قد لا يتفق مع الدستور ، ولا مع التصريحات والمواقف الرسمية المعلنة وبما لا يتفق مع متطلبات واستحقاقات مواجهة التحديات وعلى رأسها تلك التي تهدد وتتوعد مستقبل كيان الدولة السياسي من خلال سيناريو الوطن البديل .

وعلى صعيد الثقافة السياسية وتنميتها ، فإن الشعب بغالبيته قد روض على تلقين الحكومات وممارسات الجهات التنفيذية الأخرى من حيث التردد أو الإحجام عن الإنخراط الحر والآمن في الحياة السياسية والحزبية . ولم يسمح له للآن

أن ينظم نفسه في أحزاب وطنية حرة حقيقية رغم التوجيهات العليا بذلك . شعب يجد نفسه مجبرا على الانخراط في حياة وأدبيات دولة القبيلة أو الطبقة البائدة بالمفهوم والمضمون والممارسة ابتداء بفلسفة وجودها ومرورا باستباحة مواردها وممتلكاتها وانتهاء بمفاهيم المواطنة والوطن والوطنية والسيد والسيادة لديه . بلد يخلو من أي حزب سياسي حقيقي أو تنظيم وطني مرجعي ، أو من أي تجمع مدني أو مؤسسي أو منتدى حر لشخصيات تمثل مرجعية وطنية أردنية لا تخضع لمحددات سياسية مسيسة ولا لقواعد التدجين ، أو أنها تتمتع بحرية الرأي والكلمة والعمل السياسي في إطار الدولة لا بتوجيهات ومحظورات غير دستورية . وقد فشلت كل الحكومات الأردنية في أن تحول دون ذلك الواقع غير المواتي ، أو أن تعمم التربية الوطنية في ثقافتنا أو في بيوتنا ، بل أصبحت جزءا من هذه السياسة التي يخالها المتبصر مملاة عليها ، ولا سيما حين سمحت بقيام أحزاب أردنية بهدف ربما يتطابق مع هدف الاستعمار الأجنبي حين شجع وعمل على إنشاء الجامعة العربية لتسهيل السيطرة على الأمة وتوجيهها وكبح أي حراك سياسي غير موات لها .

فالأحزاب الأردنية لا يمكن لها أن تقوم أو تعمل إلا بإرادة جهات أردنية لا يعينها القانون وهذه الإرادة ربما لا تصدر حتى لو استوفى مقدمو الطلب شروط أقسى قوانين الأحزاب . كما أصبح القائم منها يستخدم كأداة تعمل آليا وربما دون أن تدري كغطاء لاحتواء ومنع قيام أي تنظيم سياسي أو تجمع أو حركة وطنية أردنية مرجعية موازية للعمل الحكومي الرسمي ومؤثرة في توجيه وضبط وتعزيز الحركة الشعبية الأردنية حين الحاجة وحين فقدان البديل لمواجهة الوطن البديل ، أو لدى أي ظرف طارئ يستهدف الأردن أو قضايا الأمة . وبقينا عربانا هنا وعصبانا هناك وجهوين هنا وشلليين هناك ومتسلقين في كل الاتجاهات وعلى كل مستوياتنا . والمراقب السياسي البسيط يعلم وهمية الحزب الإسلامي في الأردن ووهمية كثرة جمهوره أيضا وتحت أي اسم يخلعه على نفسه ، ويعلم بأنه لا يشكل مرجعية شعبية ووطنية أردنية ، وان مجرد احتفاظه بمواقف سياسية تبدو ضابطة لمواقف الدولة ما هو إلا في إطار ناموس القن وإطار الهدف من بقية الأحزاب . فهو وإن كان حزباً سياسياً وطنياً أردنياً من

وجهة نظر القانون الأردني إلا أنه لا يعمل بأجندة سياسية أردنية . إنه حزب سياسي يستند في طروحاته على الدين المسيس إلى حد بعيد ، ومفتوح على اهتمامات العالم الإسلامي وقضاياه واجتهاداته الدينية المسيسة أيضا . وما كثرة منتسبيه ومناصريه إلا بسبب سياسات الدولة حين تجعل منه الخيار الوحيد أمام الناس الذي يؤمن لهم بوتقة واسعة تجمعهم مع كل تناقضاتهم السياسية من خلال جانب المثل الدينية للمتدينين والمثل الأخلاقية والإنسانية في الدين لغير المتدينين . وذلك في ظل غياب الأحزاب السياسية لأردنية الجادة والحقيقية والقادرة على أن تمتلك الحرية التي تؤهلها للتعبير عن اهتمامات ورؤى منتسبيها .

أما القوانين التي قد يتكئ على وجودها من يجادل بغير هزالة الواقع السياسي والتنظيمي والحزبي وغيرها فهي نفسها التي تتوكأ عليها الحكومات ، في حين أنها لا تخرج عن كونها قوانين ديكورية الاستخدام وإعلامية الغرض . فأصحاب القرار في السلطة التنفيذية يكتبون مشاريع القوانين ويؤمنون عملية تشريعها ، ويصدرون الأنظمة ويصرحون بما يرتضيه الناس والمنطق ، بينما المنفذ الذي يعرف ديكورية معظمها وانتقائية تنفيذها يعرف بنفس الوقت متى يتجاهلها ومتى ينفذها ، وان واجه المواطن بها بعض هؤلاء المنفذين طالبا العمل بموجبها دون أن يعرف أنها ليست على قياسه يرفع هذا المنفذ العصا عليه ، ومن لغة البلطجة والتهديد والابتزاز يدرك المواطن المخدوع أو يقتنع بأن القانون حين صدر فإنما على سبيل المراوغة التي اقتضتها ظروف خارجية أو داخلية أو ظروف الخجل وفقدان الحجة لدى المسئول من عدم إصداره . **وتتجلى هذه الممارسة في مثال** حالة المواطنين الذين اندفعوا لتشكيل حزب سياسي في ضوء قانون الأحزاب استنادا لقناعاتهم وتجاوبا مع نداءات وتشجيع المسئولين على الانخراط في بناء الحياة الحزبية والتعددية السياسية ، وكذلك في مثال حالة المواطنين المتقدمين لتأسيس جريدة أسبوعية استنادا لقانون المطبوعات . إن هؤلاء المواطنين في كلا الحالتين لم يكونوا يعرفون بأن القوانين المنظمة لكل ذلك ما هي إلا ديكورا سياسيا وان المنفذين للقوانين سيحولونها إلى مجرد مصائد للمواطنين وأنهم لا يقرأون المصلحة الوطنية كما يقرأها هؤلاء المواطنون . إذ أن هؤلاء المتقدمين

لإنشاء حزب سياسي والآخرين الذين تقدموا للحصول على ترخيص لإصدار نشرة أو جريدة صحفية أسبوعية بموجب القوانين المرعية لا يجدوا أنفسهم حينها أمام مفردات ومواد القانون المنظم لطلبهم ومطابقة ذلك مع ما قدموه ، كما لا يجدوا أنفسهم حتى مع الجهة المفترض أن تكون المسألة من اختصاصها بل يجدوا أنفسهم أمام جهات أخرى أمنية ربما لا يحسن بعض المتحدثين باسمها أحيانا استخدام أصول الحديث مع الآخر باحترام وموضوعية ، وليكتشف أصحاب الطلب أنهم في واد وكلام الدولة في واد آخر لا يلتقيان على هذا القانون ولا على تلك اللغة إلا إذا كان هناك فجوة كبيرة في العلاقة ما بين المشرعين والمنفذين ، ولا استبعد ذلك . أو ليكتشفوا أن عنصر الانتقائية هو المقصود في القانون ، وليس لكل من تتوفر به ولديه شروط القانون من المواطنين ، أو ليكتشفوا أنه قانون صدر ليمثل واجهة لقانون آخر هو الساري فعلا ولكنه قانون غير مكتوب .

أما المهزلة أو الملهاة لا تقف هنا إلا إذا لزم المواطنون المتقدمون بطلبهم حدودهم التي لم يحددها القانون . حيث أنهم إذا ما أبدوا إصرارا على المضي بإجراءات تحقيق غرضهم قانونيا وإداريا حسب الأنظمة المرعية فقد لا يتركون وشأنهم ولا تترك مهمة إفشالهم لتتم بطريقة من الطرق الناعمة الكثيرة في بعض الأحيان ، بل يلاحقون باستخدام أساليب غير حضارية لا تليق بمن يفترض أنهم يعملون لحساب دولة عصرية أو مدنية أو متمدنة ، ولا تليق أيضا بدولة صاحبة قضية . وينتهي الأمر مع المواطنين المتقدمين بطلباتهم إلى هنا .

الاختلالات في الدولة والعمل العام

إن هذه الاختلالات على نوعين كليهما يعمق من واقعنا المر ويسهم مباشرة بإضعاف الدولة وتماسكها وتكريس مرحليتها وتشجيع إسرائيل على الإستمرار في سعيها الحثيث لتحقيق سيناريو الوطن البديل ، **أما الأولى** فهي إدارية وقانونية سائدة على مختلف الصعد العامة وفي مختلف أجهزة الدولة بحق قطاعات وشرائح واسعة من مكونات المجتمع الأردني . ويصرف النظر عن مبرراتها هنا أو أسبابها هناك فإنه حتى لو قيل بأنها مبررة لغايات مواجهة الحجج الإسرائيلية في فلسطينية الأردن فإنها اختلالات قائمة في الواقع بما تخلقه من تناقض في طبيعة المواطنة في الدولة ومن تنازع في داخلها وإضعاف لها ولمصداقيتها وتعرضها للمخاطر وخاصة حين تشعر هذه القطاعات الواسعة -حتى لو افترضنا بأنه شعور واهم أو خاطئ- بالاستهداف والتمييز وبما يدفعها ربما لتمثيل نقيض الدولة بسكانها ونقيض العمل العام ولنشهد بالتالي دولة في قطاعين بلونين يجري التعصب لهما بدون قانون والحفاظ على نقائهما في مشهد حزين ومؤلم كحقيقة قائمة يعرفها كل مواطن أردني ويستنكرها العقل المنفتح والضمير الحي . والضحية في هذا إلى جانب المثل والصالح العام هم الأبرياء من خارج هذه اللعبة والضعفاء من كلا اللونين . وبما يصيب في المحصلة مصلحة الدولة وقضيتها وقدرتها على مواجهة التحديات ولتكون المحصلة سلبية على صورة الدولة في الخارج وعلى مفهوم الانتماء إليها وعلى اللحمة الشعبية والجبهة الداخلية وبما يشجع على استهداف كيانها إذا لم يصار إلى تصويبها بطريقة مقنعة تزيل التناقض والغموض معا .

أما اللاجئين والنازحين فإنها شريحة تقتضي التحديات التي تفرضها علينا هجمة معطيات ومؤشرات الوطن البديل والممارسات الإسرائيلية السياسية والمادية تصويب وضعها بالطرق القانونية إذ ليس **في مصلحة سياسة مقاومة فكرة الوطن البديل أن تبقى حالة التناقض والخلط بين فلسطينيتهم وأردنيتهم قائمة سيما وأن ذلك أصبح يستغل من قبل إسرائيل كحجة أمام العالم في خدمة سيناريو الوطن البديل ومشاريع التوطين معا** . إن هذا التصويب ولا شك هو حق سيادي تبرر ممارسته المصلحتين الأردنية والفلسطينية . وليكن هذا التصويب القانوني

باتجاه تكريس وتعزيز فلسطينية اللاجئين الفلسطينيين والنازحين سياسيا وقانونيا وحتى تنظيميا داخل الأردن ، وعلى أن تعزز وبنفس الوقت أردنيتهم فعلا لا قولا اقتصاديا ومعيشيا وخدماتيا .

أما الاختلالات من النوع الآخر فهي قائمة بفعل غياب المؤسسية والإرادة السياسية معاً ، وما فئت تصيب شرائح شرق أردنية واسعة لتعمل بنفس الاتجاه وتعمقه . ومع أنها تتصل بشيوع سلبيات الفكر القبلي والعصبوي والجهوي في النفوس والعقول في الحياة الخاصة في غياب ثقافة الدولة الحديثة وغياب الاحزاب السياسية وبضعف التثقيف الوطني السليم والتوجيه الأسري والمدرسي ، إلا أنها تعود بنفس الوقت لموروثات وسياسات استعمارية في حقبة استعمارية ماضية تعايش معها الجمهور . لكن هذا التعايش الذي استمر مع استمرار وجودها غير المبرر لم يعد مقبولا ولم يعد مقبولاً وجودها وأقصد تلك الاختلالات وذلك حين برزت خطورتها واكتملت بانتقالها إلى العمل العام في أجهزة الدولة واستفحالها هناك ، وبما يحمله كل ذلك من ثقافة نقيضة لمفهوم الدولة والمصير المشترك لشعبها ولمفهوم المصلحة العامة وأولويتها . حيث تطورت هذه الثقافة بممارساتها داخل أجهزة الدولة وبعلم وتشجيع أو عدم اكتراث الحكومات لتأخذ أشكال الجهوية والمناطقية والشللية والعصبوية . وهو الأمر الذي يفقد الدولة فلسفة وجودها والحكمة منه ويعرض مستقبلها ومستقبل كيانها لمخاطر الضياع أو التفكك . ثقافة تمكنت في غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون من الانتشار على مساحة العمل العام ، ومن تشكيل مراكز قوة ومراكز صنع القرارات الإدارية فيها على أسس لا تتفق مع طبيعة وغايات الدولة العصرية . فحولت قواعد وأسس الأولويات والبديهيات إلى مجرد معزوفة ، فهمشت معايير اتخاذ القرارات الإدارية على صعيدي العمل العام والخاص كما همشت استحقاقات ومستحقات الأغلبية ضمن الإطار المعياري المستند لروح الدستور ، وافترست المنصب العام وهزأت الوظائف العليا وأفقدت العمل لعام أسسه بما يضر بالصالح العام . وأرست قواعد بالممارسة المتبعة لا بالقانون لجهوية الوظائف العامة وتخصيصها على صعيد العديد من وزارات ومؤسسات الدولة باستثناء الديوان

الملكي الذي يبدو أنه قد خرج من هذه اللعبة .

ولعل الأخطر في تمادى أصحاب هذه الإختلالات هو حين تمكنت هذه الإختلالات بهمة أصحابها أن ترسي بالعرف والعادة المتبعة لا بالقانون تصنيف وتحديد جهوية مشغلي الوظائف في بعض الوزارات والدوائر لتقتصر على سكان مناطق معينة في الوطن دون غيرهم من المناطق بشكل بارز وواضح ولا لبس فيه ، كواحدة من أسوأ وأخبث الظواهر وأكثرها إيلاما في بلدنا لما فيها من تأثيرات سلبية ومباشرة على مبدأ المواطنة ومصداقية الدولة وجدية الإنتماء لها من خلال ما يحمله ذلك من معان كثيرة من بينها التمييز والتفريق في مواطنية ووطنية الأردنيين على أسس جهوية ومناطقية واجتماعية إلى حد ما ، إذ أن هناك بعض الوزارات تبدو وكأنها حكرا مغلقا على فئات معينة من شعبنا الأردني من مناطق معينة ، ومحظورة على فئات أخرى عريضة جدا ممن يسكنون في مناطق أخرى . ومع أن هذا الوضع قد قام تاريخيا على أسس وغايات استعمارية واستمر كتقليد استعماري هادف ، إلا أنه ومع كل الأسف قد تكرس واستمر لليوم . إنه وضع معيب وطنيا وقانونيا وإداريا وأخلاقيا ومن جميع الوجوه من ذات العلاقة . والمؤسف للغاية أن الحكومات وللآن لم تملك الجرأة لتغيير هذا الوضع أو إصلاح الخلل وهي تراه بعينها ، وربما ليس لديها الرغبة في ذلك من واقعها الذي تعيشه وتحدثنا عنه . ولا أعتقد أن كان سكوت المواطنين المعنيين في ذلك الأمر مبررا لهروب المسئولين من المسئولية وتماديهم في هذا المحذور والمحظور . وصحيح أنها ليست بحكومات شعبية ، ولكن أليست هي بحكومات وطنية لكل الوطن ولكل المواطنين ويفترض بها أن تمتلك شيئا من الوعي يؤهلها لأن تستبق وقوع السلبيات بدلا من أن تنتظرها وتسارع إلى تصويب الإختلالات كواجب عليها لا كردة فعل ، وأليست هي حكومات أمينة على الدستور وأن عليها أن تلتزم بمواد الدستور من ذات العلاقة وخاصة بالمادتين ٦ ، و٢٢ منه .

إنها بمجملها اختلالات من شأنها أن تفقد العمل العام أسسه المدنية وأن تفرغه من مضمونه وتعكس أهدافه وتعرض دوائر الدولة للوهن والتراجع والاختراق وهو الأمر الذي يفقد الدولة فلسفة وجودها والحكمة منه ، ويشعر قطاعات واسعة من

المواطنين بعدم جدية الدولة وعبثية الانتماء المؤسسي وفقدان مبدأ المواطنة وبما يفقد بالتالي الدولة اعتباراتها الدولية . **وإذا كان الأمر كذلك** فكيف لهذا المواطن أن يشغل نفسه بمصير دولته ، **بل وماذا سيعني إليه الوطن البديل** على سبيل المثال ، وماذا سيعني وضع هذه الدولة بالنسبة للمخططين والطامعين في كيانها السياسي على طريق الوطن البديل أيضا .

لقد تكرس كل ذلك في ظل صمت الأغلبية غير المنظمة ودون تراجع و مراجعة من الحكومات لأن تلك الحالة نفسها باختلالاتها جميعها أخذت تفرز الحكومات وتشكيلاتها لتواصل تكريس الحالة ، أما الصمت فهو ما زال مكرسا من خلال شيوع اليأس وتنمية ثقافة القدرية والتعايش مع الأمر الواقع ومن خلال انعدام التثقيف الوطني السليم والتوجيه الأسري وافتقاد الأحزاب السياسية الوطنية الحرة وتعطيل مؤسسات المراقبة والتوجيه من نواب أمة أو صحافة أمة .

أن هذه الإختلالات بنوعيها تنعكس على المجتمع الأردني بأكمله وبما يأتي على نسيج الدولة لوطني وانتماء سكانها ويصيب حاضرها ويتوعد مستقبلها وبما يجعلها دولة خارج المفهوم الحديث للدولة نتيجة ما تؤدي إليه أو تعنيه تلك الاختلالات من فقدان مبدأ المواطنة واستحالة ربط جميع شرائح الدولة بمكونات الأمة الواحدة التي تطغى على الفروقات الطبيعية والاجتماعية بينها وتسهم في تماسك الجبهة الداخلية القادرة على الصمود والبقاء بشعب متصالح مع نفسه ومع الدولة والمنتمي صدقا لها سياسيا وولاء .

ولا شك بأن كل ما ذكر للآن هو في واقعه مرتبط بواقع يمثل بالضرورة مظاهر لحواشي الثقافة ودهاليز السياسة من خارج البرنامج الوطني ، وذلك حين نشاهد الإختلالات بمجملها قد تكرست لتصبح بمثابة العقبات أمام التغيير وأمام تنمية وبناء شخصية المواطن الأردني الاعتبارية والسياسية وكصاحب كيان سياسي غير قابل للتصرف ، وهي ما زالت تتعزز على مساحة الوطن وعلى أرض الواقع في الحياة الخاصة وفي أجهزة الدولة والعمل العام على السواء حتى اعتاد الناس عليها كأمر واقع وكأمر طبيعي ومقبول بفعل الدعم والتقنين السياسي والإداري لها .

أنها حالة تستدرج الوطن البديل استدراجا وستنكشف استحقاقاتها أمام

أول اختبار أو محنة ستواجهها الدولة **تبعا لأي تطور سواء على صعيد مفردات الوطن البديل هذا أو غيره من تطورات مفاجئة تحمل معها** اعتماد أسس أكثر مدنية ، وقواعد أكثر ديمقراطية ستفاجئ الكثيرين بنتائجها وتفرز استحقاقات سلبية ومواقف وآثار غير محمودة قد لا تكون بمعزل عن ارث الماضي والحاضر وتصيب الجميع بمن فيهم هؤلاء التي جاءت الاختلالات لصالحهم .

إن المواطنين ونخبهم . إلى جانب المسئولين في بلدنا يعرفون بمفردات هذه الممارسات والاختلالات وبوجودها بأشكالها وبمفردات هذا الواقع في إطار حكوماتنا وفي إطار ما سيلي تناوله من اختلالات على صعيد أهم مؤسسات الدولة وسلطاتها ، ويسكتون عنها كما لو كانت قدرا محتوما أو أنها لا تعنيهم ، فيجدون أنفسهم في وسطها وجزءا من أدواتها كمنظومة سائدة في بلدنا ، مفكرين وكتاب وفنانين وصحافيين ومشرعين وشخصيات سياسية ومدنية وإدارية وعسكرية وأمنية ، رجال دين وقانون وقضاة بالجملة كلهم يعرفونها ويمارسونها وتمارس بهم وعليهم حين الضرورة فمن يقرع الجرس إذا ؟ حماية للدولة ومستقبلها .

أما العشائر ومن يحمل العقلية والنفسية والسلوكية العشائرية من شيوخها بدوا كانوا أو فلاحين فهم جزءا من هذا الواقع وممارساته ولا فرق في السلوك إزاء تلك الإختلالات بينهم وبين غيرهم من السياسيين ، لكنهم عند ذلك النوع من المشرعين والمقننين والمنفذين كالأسود المدجنة ومن يرفض منهم هذا الدور فان التعامل معه يكون بنفس قواعد لعبة العشائر . لكن ما يغيب عن المنفذين أو المقررين هو أن العشائرية أو القبلية لدينا غير مسيسة بكليتها وتعودت على أن لا تجد نفسها دوما تحت القانون ومستلزماته ومحددات الدولة وبيئتها . ومن هنا فإذا ما أرادت الدولة يوما أن تعود وتطرح أمامها أو تمارس الجدية في مفهوم الدولة والقانون والمصلحة العامة فإنها ستصطدم مع واقعين الأول أن للأسود بيئتها التي اعتادت عليها والثاني مع الواقع الذي كرسته ، ولتجد نفسا بالتالي أمام أناس يرتدون على مثل تلك الدولة في اللحظات الحاسمة . فالعشائرية أو القبلية غير المسيسة في إطار ثقافة الدولة هي مفهوم نقيض لفكرة الدولة وللقانون ونقيض لمفهوم المصلحة العامة .

قضاء **يبدو أنه مازال مفتقدا للشروط** والمتطلبات الأساسية للقدرة على تحقيق العدالة في كل الظروف . وما زالت الجهود على هذا الصعيد لا تمتلك الجرأة للنفاذ إلى كبد الحقيقة وإلى هذه الشروط الأساسية التي لا غنى عن توفرها في القضاء لتحقيق العدالة في كل الظروف . وبقينا وما زلنا نتكلم عن إصلاح القضاء من خلال شرطين فقط هما **الكفاءة الفنية والحوافز المالية** للقضاة . وهما شرطين إذا لم يقترنا بتلك الشروط الأساسية فلن يؤديا الغرض من ناحية ، ويصبحان من ناحية ثانية ذو استخدام مزدوج Dual Use أو مزدوج الغرض Dual Purpose . بمعنى أن وجودهما في غياب بقية الشروط الأساسية قد يستغل مثلا ضد هدف تحقيق العدالة وذلك من خلال تعزيز الوضع القائم ، وعلى رأس هذه الشروط الأساسية لتحقيق العدالة في كل الظروف أو ، ضمان استقلال القضاء هو تحقيق الإستقلال الإداري والمالي للقضاء وتكامل أركان المقاضاة . . وربما أن المادة رقم ٩٧ من الدستور والتي تنص على أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون" قد جاءت على شكل شعار دون تكريس آليات عملية لتنفيذ هذا الشعار تفعيلاً لتلك المادة .

إن الجهاز القضائي ما زال فاقدا لاستقلاليته الإدارية والمالية ومقيدا بها للسلطة التنفيذية والتي يستحيل مع فقدانهما تحقيق العدالة في كل الظروف إلا في مجتمع المدينة الفاضلة . لنشهد وجهة قضاته وحركتهم مع الكوادر الداعمة لهم وكأنها محددة وموجهة بحبل بطرفه حلقة تطوق عنق القاضي وطرفه الأخر بيد الحكومة صاحبة سيف الولاية الإدارية والمالية المسلط على القضاة . فالقضاة كلهم موظفون عمليا لدى السلطة التنفيذية ولا تختلف علاقتهم بالحكومة وبأجهزتها عن علاقة أي موظف في أي وزارة أخرى وهو ما لا يجب أن يكون عليه الحال . وأما إن تصرف القضاة خارج هذا المفهوم فمصيرهم يعرفونه وبالطرق القانونية التي يحكمون بها أحيانا . فهم بالتالي يتلقون تعليماتهم الإدارية والإيحائية وغيرها من الحكومة حتى وان جاء ذلك من خلال التسلسل الإداري في الجهاز القضائي فكل حلقات السلسلة وصولا للمجلس القضائي تخضع بمحصلتها للسلطة التنفيذية .

ونحن نرى عمليا كيف أن رئيس السلطة التنفيذية يحيل رئيس المجلس القضائي كرئيس مفترض للسلطة القضائية الى التقاعد أو يستبدله بآخر . . فالسلطة القضائية لا سلطة لها مستقلة بل إنها مجرد عنوان في الدستور بلا مسمى ولم يتكرر في المضمون ، ولعل منطوق أومضمون الدستور يفتقد لشفافية ما يفيد في فصل هذه السلطة عن السلطة التنفيذية وبما يسهم بما يوثق العكس . وهذا لا يعني بأن صعوبات فنية تحول دون تحقيق ما يؤطر ويفعل استقلالية القضاء إدارياً ومالياً بل يعني أنه عمل واعي جاء في في إطار وجود وترابط الإختلالات في الدولة ككل ، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى الحكومات لمعالجتها . ليصبح بالتالي تحقيق العدالة أمرا مزاجيا وبالتالي وسيلة لعينة للظلم والفساد في تجاهل واضح لمنطوق ومضمون الدستور .

أركان **مقاضاة ناقصة** ، ولا وجود لمحكمة دستورية أو هيئة قضائية مستقلة تتولى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وتفسيرالنصوص التشريعية والفصل في التناقضات والمتشابهات . **ومحكمة عدل عليا** موجودة كوليد شرعي لمجلس الوزراء وليست عصية على التسييس حين الإقتضاء رغم أنها محكمة تعلم بأن وظيفتها الأساسية المفترضة هي إلغاء القرارات الإدارية المسيسة . نظامها تشوبه المعيبات أو المعيقات أمام ضمانة تحقيق العدل في كل الظروف وأسلوب عملها جاء لذلك معيبا وقراراتها معيبة في كثير من الحالات وعمل قضاتها بموجب ذلك ربما يعتبر مشاركة في عملية تقنين الفساد والتشجيع عليه لا سيما حين تعتبر قراراتهم كسوابق قانونية في قضايا لاحقة ، وانصياعهم المفترض منطقياً لإشارات السلطة التنفيذية قد يرقى إلى ما يشبه الجريمة يرتكبونها بحق الصالح العام لكنها جريمة إن لم يقترفونها حين يطلب منهم فربما لن يبقوا في مواقعهم . إنها محكمة تصدر قرارات نهائية وغير قابلة للمراجعة أو النقض أو الاعتراض أو الاستئناف رغم أنها قرارات في قضايا بدأت فيها ، إنها محكمة يبدو فيها الادعاء العام أرحم من القضاة لأن وظيفته تصبح شكلية وورقية أمام قضاة لا يحتاجون لدفاعه ولا لهجومه في ضوء نظام المحكمة وفي إطار قضاء غير مستقل . بل إن أي صاحب تجربة مع هذه المحكمة يدرك بسهولة أنها محكمة مسيرة إلى حد كبير وجريئة في ظلمها وفي قراراتها المعيبة والمخجلة جدا

أحيانا بتجاهلها للبينات الأساسية الموثقة في قضايا معينة دون أن يكون مجالا لمراجعتها ، والأمثلة الموثقة على ذلك كثيرة وموجودة لمن يطلبها ، إنها عمليا تبدو وكأنها محكمة لحساب مجلس الوزراء والصف الأول من السلطة التنفيذية بغية إضفاء الشرعية القانونية على قراراتهم الإدارية وفسادهم الذي يعجز عن تغطيته التقنين حين يطعن فيه من قبل واهم ، فهي لا تبدو محكمة على مجلس الوزراء ولا لتصويب قرارات أصحاب السلطة ولا لتحقيق العدالة لموظفي الدولة في كل الظروف ، فقضاتها خاضعون للحكومة بالمحصلة في اختيارهم - وأشدد على كلمة اختيارهم - ، وفي تعيينهم ومخصصاتهم وإحالتهم للتقاعد أو نقلهم أو ترقيتهم وكذا في المحصلة المجلس القضائي كمرجعية مفترضة .

إني أشدد على كلمة الاختيار لأن تاريخ القضاء الأردني يتحدث عن قضاة أردنيين عمالقة وجدوا في ظروف أقسى قيموا فيها أنفسهم ومقتضيات مهنتهم كمهنة لا تحاكي إلا الضمير وخافوا ربهم حين اعتبروا العدالة تطبيقا للمنظور الإلهي في ظروف أقسى ، إلا أننا لم نسمع اليوم عن قاض واحد انتفض على الفساد وعلى التدخل في عمله وعلى عدم تمكينه من القيام بواجبه كما يراه ، والسبب ولا شك ليس في قلة الأشخاص النزيهين في مجتمعنا بل في حسن اختيار الحكومة للقضاة الذين يرتضونهم أو لوسائل التأثير بهم . والقضاة بالمحصلة يختارون من بين البشر ، أما باقي قضاة مختلف المحاكم فلا حصانة دستورية لهم والمواطن لا ينتظر الإنصاف والعدالة منهم دائما ، لا من حيث منطوق القوانين والأنظمة التي تقنن الفساد بين سطورها وتفتح له الثغرات ، ولا من حيث مدى قدتهم على قول كلمة الحق إذا شعروا بأن هناك مصلحة للجهاز التنفيذي للدولة في القضية أو تدخلا مباشرا أو غير مباشر لهم بالموضوع . ولتصبح بالتالي مع هذا الوضع حقوق الإنسان الأردني غير مصانة ولا محمية ولا مضمونة بالقانون **فعليا في كل الظروف ، وليفتقد المواطن معها الشعور بالأمان من ناحية والشعور باعتبارات المواطنة من ناحية أخرى ،** وليصبح ركن العدالة في الدولة مهزوزا بكل ما لذلك من معاني ونتائج . ومع هذا كله فإن الحكومات ممثلة برؤساء وزرائها الذين يتحملون المسئولية في كل هذا الخلل

القانوني فإنما هم يعرفون بأن أحكام المحاكم كلها لا تصدر باسمهم ، بل باسم جلالة الملك . ولا شك أبداً بأن الدستور يرفض أن ينتهك في عنوان عدالته ، وكذا جلالة الملك يرفض أن يصدر حكم جائر باسمه .

وربما لا يختلف اثنان بأن وضعا قضائيا كهذا لا يكرس مجتمعا مؤمنا ولا واثقا بمؤسسة الدولة لأنها لا تقنعه بأنه موجود في نطاق ولايتها القضائية كما تفهم في دولة المواطنة وفي معطيات القانون الدولي . وبالتالي فإن هذا الوضع يسهم أسهاما أساسيا في واقعنا المر وفي تهزيء فكرة دولة المواطنة وإضعافها على الصعيدين الداخلي والخارجي وبما يشكل عنصرا أساسيا من عناصر البيئة الصالحة لاستهدافها والنجاح في ذلك .

النواب والسلطة التشريعية

ما انفكت الحكومات على مدى عمر الدولة تستخدم نفوذها المالي والإداري ومختلف الأساليب المنطوية على الإفساد لجعل نواب الأمة نوابا لحسابها أو أداة طيعة بيدها وفي خدمة سياساتها ، وهو ما ينطلق من غياب الدولة الحديثة وثقافتها واستمرار اختزالها بسلطة واحدة وعدم استيعاب أو تفهم وجود مؤسسات شريكة لها أو ضابطة لعملها خارج نطاق الشكل . كما أن مثل هذه الحكومات تعلم بأنها لا تنجح في هذه المهمة إلا عند وجود نواب مؤهلين لهذا الدور المسخ ليستحيلوا عندها من نواب الأمة إلى نوائبها . وقد نجحت الحكومات دوما في العثور على هؤلاء النواب أو في صنعهم أو في إيصالهم للمجالس كأفراد ، إلا أن من يتابع أعمال مجالس النواب لا سيما تلك القائمة على قانون الصوت الواحد فإنه يدرك النجاح الإستثنائي والسهل للحكومات والأجهزة التنفيذية الأخرى في الدولة في إيصال أو صنع النواب المطلوبين لها بالجملة وفي إنهاء دور المجالس النيابية الدستوري الرقابي الحر والتشريعي والإجهاز على الطبيعة النيابية ، وسنأتي على ذلك في حينه . ومع أن ذلك لا يعمل فرقا كبيرا لأن المجالس تولد دستوريا وهي ليست بسيدة نفسها في معظم الأحوال ، حتى أن المجلس لا يملك مطلق حريته في أن يجتمع بإرادته متى شاء ، إلا أن الأمل

يبقى معقوداً على الاصلاح سيما وأن المادة الأولى من الدستور تجعل من العمل النيابي أحد ركني الحكم إلى جانب الملكية .

إن مهمة أو وظيفة النواب بالنسبة لمعظم حكوماتنا وخاصة منذ التسعينيات من القرن الفائت يجب أن لا تتعدى تغطية **هدفين لمصلحتها الأول** : هو ضرورة وجود المجالس النيابية كجزء من هيكلية الحكم على أية صورة ليلبي هذا الوجود مطلب حكومات الدول الغربية الصديقة والغرب بشكل عام باعتماد ديكورية الديمقراطية لأسباب داخلية ودستورية لدى حكومات تلك الدول وليس بالضرورة بنوايا صادقة . **أما الهدف الثاني : فهو هدف قديم** - جديد ويتمثل في إضفاء مجالس النواب الشرعية على عمل هذه الحكومات حين تشعر بأنه عمل غير موات في مجالي السياستين الداخلية والخارجية بصرف النظر عن نصوص الدستور ودستورية القوانين ولتصبح هذه الشرعية المفترضة إن تمت شرعية مزيفة ، هذا إلى جانب التأثير على دورهم الرقابي الذي قد يصل إلى حد المسخ . ولو كان ذلك خياراً نيابياً لوصل إلى حد الخيانة

أما التطور على صعيد العمل النيابي الأردني فقد نبع وما زال ينبع من تطور عمل الحكومات وحاجاتها النوعية المتصلة أو المشروطة بعمل وموافقة المجالس النيابية على شرعنة تلك الحاجات وتحقيقها ، تطورا وصل ويصل إلى الدرجة التي لم تعد معها وسائل الحكومات التقليدية المتبعة ولا الوسائل المطوره والمبتكرة كافية للتواصل المطلوب مع أعضاء تلك المجالس وتدجينها مما اقتضى تغييرا نوعيا في طبيعة نواب هذه المجالس نفسها . ولذلك أرادت السلطة التنفيذية ممثلة بالحكومة وبعد مرور عشرات السنين أن تستخدم وتسخر مجلس النواب لتطوير عملها هي ، وأدائها الذي لا يبدو دستوريا أو لا يبدو مقبولا وأن تضمن نجاحها في ذلك من خلال قيامها بقطع الطريق على تطوير عمل وأداء النواب ومسخ مجلسهم بالكامل . حيث قامت الحكومات لهذه الغاية بفرض قانون الصوت الواحد ليسهم بدرجة كبيرة في تحويل مجلس النواب إلى ما يشبه مجلس مخاتير العشائر الذي يعمل لحسابها من خلال استخدام الأختام والتواقيع والبصمات ، وليغيب مع هذا القانون ونتائجه فكرة التنمية السياسية كنقيض فعلي إلى ملهاة وزارة التنمية السياسية والى مفهوم التنمية

والتعددية السياسية من أساسهما ، ولتقصي الحكومة وتحجم أي زخم متصاعد أو متنامي لفعاليات فكرية وحزبية ووطنية مؤهلة وهادفة . وبهذا عادت مجالس النواب بعد أكثر من ثمانين عاما تتعامل مع قضايا الوطن والمستجدات الدولية الخطيرة بالطرق العشائرية والنفعية -حتى لا أقول الرشوية- والنظرة الضيقة . وتكرست مهمتها في خدمة وتلبية رغبات الحكومات مقابل منافع شخصية وامتيازات . وتطورت هذه المنافع أخيرا إلى طلب المحاصصة من قبل البعض في نهش لحم الدولة والمال العام وكغنائم غير دستورية يستخدمونها أو يستخدمون محصولها لتعزيز مواقعهم ومصالحهم .

إن هذا التطور قد أدى أيضا إلى تطور آخر على وظيفة هذه المجالس التشريعية والرقابية كمسئولية لديهم وأمانة شجعت عليه الحكومات ، فقد تطور سلوك معظم النواب على هذا الصعيد في بعض الحالات إلى ما يشبه سلوكا برسم البيع أو الإجارة حين يكون الطلب متوفرا . وعلى صعيد النظرية فإنه نادرا ما تفشل صفقة بين بائع لحقوق الغير بضمير إن لم يكن متوعكا فان ثقافته صاحبه الوطنية متوعكة ، وبين مشتر مطلوقة يده بالمال العام وسخي به . وخياراته لم تعد من بينها استخدام العصا . ومن هنا كان ضروريا أن تتدخل الحكومات في العملية الإنتخابية على نطاق أوسع مما كان عليه في السنين السابقة من أجل تأمين عدد كاف من النواب المتعاونين معها داخل المجلس النيابي وعلى هذه الأسس والمواصفات ، أو لاستبعاد من تستأنس فيهم النية في الإصرار على ممارستهم لواجباتهم بأمانة . ولذلك ندر ما شهدنا مجالس نواب تمكنت من الخروج من عباءة الحكومات بأغلبيتها ، ولا أن مارست عملها الدستوري بحرية وخارج رغبة الحكومات . والإنطباع السائد أن الحكومات إذا شعرت في حساباتها بخوف من عدم اكتمال النصاب لتمرير مشروع أو طبخة لديها ولم تكن كافية معها وسائل الإغراء حتى لا أقول الإرشاء ، ولا وسائل التضييق فان سيف السلطة التنفيذية الحاسم في حل مجلسهم ما زال قائما بصورة من الصور في الدستور وهو ولا شك حلا مفترضا لإرادة الشعب .

إنهم نواب اليوم حددت طبيعتهم الحكومات وهم بمعظمهم يجدون أنفسهم

بعمل لم يكونوا مؤهلين له . ولا سعة من اطلاع لديهم . ولا ارتباط لهم بمبادئ وبرامج سياسية عامة ولا بقواعد شعبية عامة تتابع سلوكهم وبما يشير إلى تراجع نوعي كبير في نوعية نواب اليوم عنهم في الأمس . إنهم يصلون إلى المجلس ويشكلونه بأغلبيته كمادة خام من حيث قدراتهم الفكرية والسياسية وثقافاتهم وحتى خبراتهم ، والحكومة قد تفضلهم هكذا ليسهل ترويضهم وتثقيفهم على يديها بثقافة تصنف من الناحية النظرية تحت اسم ثقافة الفساد والفساد السياسي ، والاستهتار والاستخفاف بقضايا الوطن وليتخرج منهم من يتخرج في المحصلة أساتذة بلعبة التفاوض والمقايضات المادية الرخيصة مع الحكومات على قضايا الوطن والمواطنين وعلى حساب هذا الشعب وموارده وخزينة الدولة المستباحة . ولا ضير في أن تسمي هذه الحكومات ما يسميه الآخر ويصنفه العلم والمنطق بثقافة الفساد ، ثقافة وطنية فهذا شأنها وليس من المتوقع منها غير ذلك .

إن الحكومات الأردنية في الوقت الذي تتحمل فيه كامل المسئولية عن تهزي ، العمل النيابي أو تعطيل دوره أو عكسه وفي الوقت الذي لا يجب فيه أن تكون طرفا في عملية الانتخابات واختيار النواب ولا بديلا عن آلية مستقلة لجمل العملية نراها تسهم باختيار النواب من خلال أشكال عديدة تنطوي على التزوير أو بالتلزيم وتروضهم على قبول ما يصنف تحت بند الرشوة لكي تشتري أو تتضمن وظيفتهم التشريعية والرقابية في مسائل وطنية كما يتضمن الشخص مزرعة زيتون من مزارع مترف أو مؤمن بالمشاركة بعمل الخير . وهي إن فعلت ذلك فعلا فإنما تخون الوطن والمواطن وتمسخ أحد أهم أعمدة الدولة وتخلق بؤرة كبيرة للفساد فيها ، فساد اسمه فساد إداري وسياسي ومضمونه فساد الضمير والمواقف .

النواب والوطن البديل

إن الشق الأهم هنا بشأن طبيعة أعضاء مجلس النواب وسلوكهم كممثلين عن الأمة أو الشعب هو ما يتعلق بدورهم وتأثيرهم بالقضايا الوطنية الهامة وبقدراتهم المهنية في التعاطي السليم معها ومع ما يواجه البلد من أزمات ومستجدات وتحديات . ولعل مسألة الوطن البديل على رأسها . فهل مجالس النواب هذه أو التي على شاكلتها كالمجلس الخامس عشر مؤهلة لأن تقوم بدورها المفترض بمهنية إذا ما امتلكت الحرية والرغبة في ذلك ؟ وماذا عسى أحدها فاعلا بصفته المفترضة كمراقب لأداء الحكومة وممثل للشعب في قضاياه ومصالحه ؟ إن التجربة العملية دلت على أنه وهو في هذه الحالة المجلس الخامس عشر قد تصرف في الأزمات السياسية بطريقة سطحية جدا وبانفعالية تعكس واقعه الثقافي والتوعوي والعشائري وبما يعكس انطلاقه من أدبيات هذا الواقع في معالجة المسائل ، وهي الأدبيات التي يعرفها أو روض عليها كما روضت المجالس السابقة . وقد كان ذلك واضحا من خلال ردة فعله على نقاش الكنيست الإسرائيلي لمسألة جعل الأردن وطنا للفلسطينيين وتصويته على إحالة الموضوع إلى لجنة متخصصة . والكنيست هذا يمثل مركزية القرار في دولة نظامها السياسي هو برلماني ، حيث جنح مجلس نوابنا إلى مطالبة الحكومة على سبيل المثال بطرد السفير الإسرائيلي وعندما تطرف البعض منهم طالبوا بإلغاء المعاهدة وهي مطالبات شكلية وسطحية لا تمس المضمون ومعالجته ، فالمسألة بنظر معظمهم تبدو من خلال هذا السلوك مسألة انتقام أو رد الصاع بصاعين وكأننا أمام معركة عشائرية أو -طوشه - وليس أمام تهديد جدي وخطير لكياننا السياسي وللقضية الفلسطينية من دولة عدوة وقوية ومؤثرة وتربطنا معها معاهدة سلام افتراضا منطقيا . فجاء ذلك السلوك من مجلس النواب والمرحب به حكومياً كبديل عن الموقف المفترض اتخاذه من قبل مجلس نواب قادر ومتمكن من القيام بواجبه كأن يطالب مثلا الحكومة باسم الشعب الأردني أن تأخذ الأمر على محمل الجد وفي سياقه وأن تراجع سياساتها وثوابتها ومتغيراتها وأن لا تغطي على الحدث أو تتجاهله أو تستخف به وبأن تتخذ إجراءات عملية تفضح من خلالها النوايا الإسرائيلية

وتحمي الأردن من المخاطر في خطوات احترازية ، كالتوجه للأمم المتحدة سواء للجمعية العامة أو مجلس الأمن لاستصدار قرار يدين التصرفات الإسرائيلية الرسمية التي تؤثر على أمن الأردن ومستقبله قرار يؤكد على كيانه المستقل الذي لا يجوز المساس به أو تهديده . أو مطالبة الحكومة بالتوجه للرباعية الدولية في هذا . أو قيامه وأعني مجلس نوابنا بمطالبة الحكومة بالتوجه للحكومة الإسرائيلية وإلزامها بالتعهد الرسمي بعدم اتخاذ أي إجراء سياسي أو مادي أو إعلامي ينطوي على جعل الأردن وطنا بديلا أو محلا لتسوية أي من مكونات القضية الفلسطينية ، أو يستهدف أمن الأردن ومصالحه وكيانه السياسي المستقل .

إن سوية عمل وسلوك مجالس نوابنا في تراجع مستمر يصل بنتيجته إلى حد العجز عن القيام بعمل مهني في إطار مهماتها وواجباتها الدستورية إزاء أي تحد يواجه الأمة مصدر السلطات كممثل لها . فنرى المجلس في غياب قدرته على ممارسة دوره المفترض أو عدم تمكينه من ذلك يلجأ لأسلوب الشارع الأعزل ويحرق علما داخل المجلس بدلا من أن يتخذ قرار داخل المجلس ويترك مهمة حرق الأعلام وسيلة تعبير وتنفيس للمحتجين وللمتظاهرين في الشارع والذين يفعلون ذلك بغية تحفيز المجلس لاتخاذ إجراء عملي .

والمحصلة فربما أصبح لدينا بفضل سطوة وسلطوية الحكومات وعدم سوية عملها مجالس نواب عبئا على الوطن ومواطنيه وعلى قضاياهم ومصالحهم ومستقبلهم . . ومع أن الحكومات عندنا هي الأساس في ما وصلت إليه مجالس نوابنا وفي أي خلل في الدولة ، إلا أن ذلك لا يعفي مجالس النواب هذه من مسئولياتها لدستورية والتقصير فيها ، وكشريك أساسي فيما يوصف بسوء الأداء والتقصير .

دائرة المخابرات العامة

يدرك الواعي أن سلامة عمل هذه الدائرة المفترض هي أولوية قصوى لدى كل وطني أردني . لأنه عمل يتصل على وجه الإختصاص بالحفاظ على أمن المواطن ووطنه وكيانه السياسي لتصبح الدائرة في مضمونها دائرة الأمن الوطني ، بل أن سلامة عملها يؤمن سلامة العلاقة بين المواطن والدولة أو يؤشر عليها . ولنا في علاقة دوائر المخابرات بمختلف مسمياتها في الدول الغربية مع مواطنيها مثالا حيا وساطعا على ذلك .

إلا أن الحس العام للمواطنين العاديين اتجاه الدائرة ما زال مرتبطا في ذهنهم تارة بمفهوم الصراع بين السلطة والمواطن وليس بالتعاون بينهما وتارة بمفهوم الملاحقة والخوف والسطوة الخارجة عن القانون ، وهما مفهومان وبالتأكيد لا وجود لهما عمليا في الوصف الوظيفي للدائرة ولا في وسائل تنفيذ أهدافها لأنهما يتناقضان مع فلسفة وجود الدائرة ومع نجاحها في عملها . ولكن إذا اعتبرنا الحس العام أو حس البسطاء العفوي هو حس صادق أو حس يجب تفهمه ودراسته ، فان ذلك يطرح تساؤلات حول **أسلوب عمل الدائرة وطريقة تنفيذ رجالها لمهماتهم** . وهي مسألة إذا لم تكن مرتبطة باستغلال الميزات المترتبة على وظيفة العاملين في الجهاز فإنها ستكون مرتبطة إلى حد بعيد بمسألة تحصين الدائرة من الأمراض السارية في مجتمعنا وفي معظم أجهزتنا الحكومية ، والتي بمعظمها أمراض موروثة إلى جانب أمراض العصر ، كأمراض نمت في عقولنا وسلوكنا في ضوء عدم تعامل الحكومات معها لعكسها حتى توسعت وتكرست . ومن هنا تصبح مسألة تطوير عمل الدائرة وعصرنته وإنجاحه أمراً مرتبطاً بأسلوب عملها وأمراً ممكناً ومطلوباً ، ونحن هنا نفترض عملية التثقيف السياسي والإجتماعي لرجال الدائرة تماما كما هو الحال لدى أي تنظيم سياسي مع فارق نوعية التثقيف وهدفه . **فهل الدائرة بكوادرها هي فعلا غير محصنة من تلك الأمراض وهل تستغل ميزات واستحقاقات الوظيفة .**

انه أمر إن كان صحيحا سيكون في غاية الخطورة وذلك لأن الانضباطية المهنية والخلقية الذاتية في سلوك موظفي هذه المؤسسة ومنتسبيها وتأديتهم لواجباتهم في

قالب دبلوماسي وذكي وأمين ومتجرد من أي هوى هو المعيار أو الضامن الوحيد لسلامة قيامهم بواجباتهم الحساسة والخطيرة وذات الأولوية بكفاءة مهنية ، والضامن بنفس الوقت لنجاح مهمتهم والحيلولة دون تعريض هذه الواجبات لخطر الانحراف الذي تتجاوز نتائجه عندها حقوق الإنسان لتطال عمل وأهداف الدائرة نفسها وبالتالي أمن لدولة والمواطن ومستقبلهما ، حيث في حالة اختراق أمن الدولة ستخترق سياستها ولن يبق حينها معنى لاعتبارات تحصينها لمواجهة أية تحديات فكيف بتحدي الوطن البديل ومستلزمات مقاومته .

وأقول بأن سلوك رجال الدائرة هو الضامن الوحيد أو الأساسي لسلامة أدائهم لواجباتهم ونجاحهم لسببين يقعان في إطار عمل ومقومات عمل الدائرة : **أولهما** : يكمن في قدرة رجال الدائرة وحريتهم الواسعتين على الحركة وفي سعة مجال عملهم على مساحة القطاعين العام والخاص وشعورهم بالصلاحيات المباشرة مع الثقة والحرية الكبيرة المعطاة لهم أو التي يمتلكونها بحكم آلية عملهم في داخل الدائرة وفي خارجها ، وعلى نسق وطريقة غير موجودين لدى أي موظف عام في أي جهاز آخر من أجهزة الدولة ككل ، وهذا مقابل سهولة تملصهم النسبية من المسئولية القانونية . **وثانيهما** : يكمن في تأثير سلوك رجال الدائرة وأثره على مصداقية ونوعية المعلومة المتحصلة وفي الوقت المناسب وهو ما يقوم عليه عمل الدائرة ويستند إليه نجاحها أو فشلها . مع التذكير هنا بأن فشل الدائرة والذي يقوم أساسا على الفشل في الحصول على المعلومة الصحيحة وفي وقتها ، لا يعني دائما مجرد عدم النجاح أبدا ، بل يعني ارتدادا لنتائج عكسية على الدائرة وعلى أهدافها وعلى الدولة **لأن الحصول على المعلومة الخطأ أخطر من عدم الحصول على المعلومة نفسها** ، إنها تماما بمثابة الرصاصة المرتدة على مطلقها وليست رصاصة أخطأت هدفها لتسبح في الهواء وتغوص في الأرض .

أما إذا كان الأمر غير صحيح بمعنى أن الدائرة ما زالت محصنة ضد ألأمراض السارية في مجتمعنا وعلى صعيد العمل العام ، فربما يكون أيضا على المسئولين في الدائرة أن يبحثوا في وسائل وآليات عملها لإزالة ذلك الإنطباع واستبداله بالإنطباع

الذي يعبر عن الواقع المدعى به والذي من المفترض أن يعزز العلاقة بين المواطن والدائرة . فالمواطن هو الهدف الأساسي والوسيلة الأساسية في عملها وهناك ضرورة قصوى ولا غنى عنها في أن تكون علاقة الدائرة مع المواطنين مبنية على التفهم والتعاون والثقة برجال الدائرة وبعملهم وسلوكهم الذي يجب أن يبدو دائماً للآخر بأنه تحت القانون . إنها علاقة هامة وحساسة

أما عمل الدائرة على صعيد عمل الدولة ، فان المواطنين على شتى مستوياتهم يدركون أو يعايشون الدائرة من خلال تجاربهم وهي تتوسع في وجودها ونشاطها واختصاصاتها على حساب اختصاصات غيرها من أجهزة ودوائر الدولة ووزاراتها . وربما يكون تدخلا في إطار عملها وليس على حساب عملها الأساسي ، إلا أنه تدخل يأتي في سياق يعزز البيروقراطية والروتين ويضيف أعباء على المواطن ويعيق أعماله ومصالحه في كثير من الحالات ، كما أنها من ناحية ثانية تمارس بعضا مما تراه من اختصاصاتها من خلال دائرة أو وزارة أخرى وبطريقة تبدو وكأنها في إطار الإزدواجية في الإختصاص مع دوائر أخرى ، وليزداد الروتين والإرباك وربما يفقد المواطن ثقته واهتمامه بدوائر الدولة الأخرى وبمقدرتها على تقديم الخدمة له ، وهذا ما يلاحظ بصورة جلية في وزارة الداخلية حيث أن كما كبيرا مما هو مطروح على أنه من اختصاصها هو في الواقع من اختصاصات دوائر الأمن وأن وزارة أو وزير الداخلية هو مجرد واجهة تصدر الكثير من القرارات باسمه وليس منه ، وكما يلاحظ ذلك أو يستنتج في وزارات ودوائر أخرى كالخارجية والجوازات . وربما تكون دائرة المطبوعات والنشر منها في ضوء أن المؤهلات والطبيعة الثقافية التي يفترض وجودها بحدها الأدنى في مدرائها ليقوموا بالدور المطلوب من هذه الدائرة لا نجدها متوفرة في معظمهم دائما . وهذا يعطي مؤشرا بأن غيرهم هم من يقوم بمهمة القراءة والتقييم . حتى باتت دائرة المخابرات تبدو للبعض بأنها ذات سلطة مطلقة ومباشرة غير مقننة على أي جهاز من أجهزة الدولة الرسمية وخارج نطاقها بذريعة أمنية ، وهي الذريعة التي يرضخ لها المواطن . وفي كثير من الحالات يفهم المواطن هذه السلطة وهذه الممارسة ولا يفهم سببها ومبررها وجدواها ، بل ربما يفهم عبثية محاولة معرفة ذلك .

إن الدائرة تبدو وكأنها تمتلك القدرة على ذلك التدخل المباشر ولكن دون قانون شفاف أو واضح للجميع أو للشخص أو للجهة المعنية ، وتمتلك في هذا التدخل حق الفيتو على قرارات وتعليمات الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة وربما يكون ذلك لأسباب ظالمة أو غير صحيحة ، وكما تمتلك القدرة على التدخل العلني في أي نشاط مدني آخر ودون قانون واضح وشفاف للمعني أيضا .

دائرة توصياتها للوزارات والدوائر تؤخذ على أنها أوامر لا تناقش مع أنها كدائرة يديرها بشر ليست عصية على الاختراق بالأشخاص وبالمعلومات ولا يفترض أن تكون عصية على التشاور ، وهو ما يجعل من مناقشة توصياتها ذا جدوى ، حتى لو جرى ذلك أحيانا . **رجالها أو بعضهم أو العاملون في كوادرها الداعمة** يبدون للغير في بعض الأحيان بأنهم فوق القانون وذلك من خلال مؤشرات بسيطة أو ممارسات أو إشارات تصدر عنهم تعطي رسائل خاطئة مقصودة كانت أو غير مقصودة ويساء فهما أحيانا لكنها قد تقف وراء الإعتقاد خطأ بأن رجال الدائرة يمتلكون حصانة مقنعة ، وليس مهما للمواطن أن يدقق في كونها سلطة أو حصانة مسنودة بقانون شفاف أم لا ، إذ يكفي أن يستوحي أو أن يوحى له بذلك من خلال سلوكيات معينة مثلا ، والمواطن لا يعرف بالمحصلة كيف السبيل لمقاضاة رجل المخابرات وهو على رأس عمله إذا رأى بأنه أساء استخدام سلطته أو استقوى على القانون ، فهو لا يؤمن بتحقيق هذه الإمكانية ، ولا يقدم على المحاولة لمحاذيرها بنظره . إن ذلك كله وبالتأكيد ليس عصيا على المعالجة . ولكن السبيل الأفضل والأنجع هو الوقاية . فالمخالفة أو الممارسة السيئة التي يرتكبها رجل المخابرات تحسب على النظام وتسيء للعلاقة بين المواطن والنظام في حين أن المخالفة التي يرتكبها الموظف في دائرة مدنية أخرى تحسب على المخالف بشخصه فقط .

وباعتقادي القائم على المنطق وعلى التجارب الدولية أنه لن يصلح حال أية دولة وتحت أي نظام سياسي تعمل ما لم يشعر المواطن العادي فيها بتساوى نظرته ومشاعره إلى كل من الموظف المدني العام والعسكري عندما يقف أمامهما ، وما لم يحظر على أجهزة الأمن فيها التدخل في الشئون التي لا تقع ضمن اختصاصها بدون

قانون واضح ومسبب وشفاف ومعلن لأن المفترض بالقانون حينها أن ينظم هذا التدخل وأن يعالج الآثار الجانبية له ، ولأن مثل هذا التدخل بدون قانون شفاف يصبح تدخلا عسكريا غير محدد مداه ووجهته وبمثابة الأوامر التي لا تقبل البحث أو النقاش من قبل الطرف الآخر لأن من المفترض ومن المعروف نظرياً أن رجل الأمن عندما يمارس عملاً ما فإنما يكون عندها يمارس أو ينفذ القانون .

الوظيفة العامة لمنتسبي الدائرة يخالها المراقب أنها في طريقها لأن تتحول إلى عهدة على الدولة والعمل العام ، ومن غير المعروف إن كان ذلك عملا محسوبا أو أنه ضمن اعتبارات قواعد واستحقاقات القانون العام والمصلحة العامة لا سيما مصلحة الأجهزة التي ينتقلون لإدارتها . ففي حالات كثيرة نجد أن الشخص ما أن ينهي عمله في الدائرة أو يتقاعد حتى يتم تعينه في غالب الأحيان في وظيفة مدنية في دائرة أخرى وغالبا ما تكون حساسة أو عليا ولا علاقة موضوعية لها مع طبيعة عمل دائرة المخابرات التي تركها . ان ذلك يجري بشكل عام وفي كثير من الحالات دون تسبيب قائم على دراسة لهذه السياسة ودون اعتبار لمؤهلات المناصب الفنية وحقوق الآخرين ومشاعرهم . والتساؤل هنا هو فيما إذا استمرت هذه الممارسة فربما نرى عندها استنساخا عاما في اللون والتوجهات في الدولة وجمودا في الإبداع ، وقد نشهد بقية دوائر الدولة وهي تفقد اختصاصاتها وخصوصياتها الفنية المهنية وحريتها في الحركة والتخطيط الحر واتخاذ القرار . وربما يكون من الصعب الوقوف على سبب مقنع لذلك ، أما إذا كان الهاجس في ذلك هو مجرد تكريم رجال الدائرة وإبداء التقدير لهم وعدم تعريضهم لخطر العوز والحاجة المالية فإن تلبية هذه الحاجة هو عمل مشروع ولكن يمكن معالجة هذا الأمر ماليا مباشرة أو بطرق أخرى دون اتباع وسائل أخرى واقحامهم بما ليس لهم فيه على حساب محاذير أخرى . لأن ذلك ليس هو الأولوية وليس من أهداف الدائرة ولا يجب أن يكون من وسائلها لأنها وسائل ليست في مصلحة عمل الدائرة أو تحقيق أهدافها .

أما ونحن بهذا الصدد فيجدر القول أنه يمكن الإدعاء أو الدفاع عن وجود مبرر ما لإعادة مدرنة رجل المخابرات على رأس دائرة مدنية ، إلا أنه قد لا يوجد أدنى مبرر

لأن تختط مثل هذه السياسة في دولة كالأردن لصالح العسكريين من بقية الأسلحة بعد تقاعدهم برتبة لواء فما فوق لا سيما وأنهم يحصلون على امتيازات ورواتب تقاعدية تحس بها حتى خزينة الدولة . حيث تكون هذه السياسة على حساب استحقاقات الحق العام واستحقاقات المستحقين الذين تطلبهم الأصول المرعية والمراكز نفسها . وكنت أتمنى أن يصار إلى تشجيع كل من تقاعد في الدولة براتب يحفظ له كرامته أن يتوجه للعمل التطوعي وأن يتعفف لصالح المستحقين الآخرين أسوة بمن سبقونا في الدول الأخرى في احترام المصلحة العامة وحقوق المواطن الآخر ورداً جميلاً لتقدير الدولة .

أما آليات عمل الدائرة على الصعيد الداخلي أو على صعيد تعاملها مع الدوائر الأخرى فما زالت المعيبات القانونية تشوبها وبما يظلم الدولة والمواطن في كثير من الحالات وتطرقت لبعضها في كتاب "المشهد الأردني" من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة .

وأنا هنا أتكلم تحت هاجس خطر الإنتقاص من أهمية وحساسية وسوية عمل الدائرة وانحرافه عن مساره المفترض ومن أولوية حيويته البالغة لأمن الدولة بموجب أية مغامرة غير محسوبة أو سياسة خاطئة بذريعة تحقيق هدف هو في واقعه هدف ثانوي على صعيد عمل الدائرة أو هدف يمكن تعويضه بوسائل دون الإضرار بعمل الدائرة .

إن هذا الحديث بمجمله لا يحمل أية دعوة إلى تحجيم وسائل إنجاح عمل الدائرة بل إلى تعزيزها وتوسيعها في حدود اختصاصاتها وجغرافيتها . والتركيز على الجانب الأمني وتعزيزه في إطار بناء جسور الثقة والتعاون بين الدائرة وبين المواطنين كوسيلة لا غنى عنها لتعزيز عمل الدائرة ومكانتها وتحقيق أهدافها بنجاح . كما أن هاجسي أيضا في ضرورة إجراء الوظيفة الأمنية بأساليب وطرق تخلو من التضييق على المواطنين بلا مبرر قانوني أو مادي ، كما إني لا أقصد التحفظ على أية ممارسة تصب في مصلحة عمل الدائرة الأمني أو في مصلحة رجالها وخاصة الخاصة منها بل إلى أن تكون ممارسة مدروسة وشفافة ومتفقة مع القانون المعلن للمواطن ، أو من خلال

ممارسة لا يكون لها آثار جانبية ، وليس فيها انتقاص من سوية العمل العام سواء في إطار الدائرة أو في إطار إي جهاز حكومي أخر ، ولا تداخل فيها مع اختصاصات الدوائر الأخرى أو إلغاء لها . لا سيما في إطار جدية ما ندعو إليه من إصلاحات وما نواجهه من أخطار . ، كما أني لا أطرح موضوع دستورية آليات عمل الدائرة بل أدعو إلى دراستها ودراسة جدوى الاستمرار فيها كسياسة في إطار أهداف الدائرة ، والحفاظ بنفس الوقت على تعزيز سيادة قوانين وأنظمة الدولة المعلنة والمرعية ، واستقلالية دوائرها وتكريس مبدأ الاختصاص في عملها .

الفساد وخصوصيته في الأردن

إن للفساد في الأردن خصوصيته المدمرة والتي ينفرد بها عن باقي الدول النامية ، وهو ما يفرض على الحكومات والمشرعين أن يعوا هذه الخصوصية ويتحملوا المسئولية الدستورية . وتكمن هذه الخصوصية في أن الأردن وبخلاف كل أو معظم الدول النامية يفتقد لمورد أساسي يغرف منه لإسعاف موازنة الدولة أو لتعويض مستحقات وأثمان الفساد لتنفيذ مشاريع الدولة الضرورية وعدم الإضرار بالمستوى المعيشي للمواطنين ، ومن هنا فان الحكومات الأردنية لن تجد أمامها مصدرا أو موردا لتعويض أثمان وكلف هذا الفساد سوى توسيع وتعميق قاعدة الضرائب كمصدر سهل ومتاح وليكون بالتالي المواطنون الفقراء ومتوسطو الدخل هم من يتحملون كلفة الفساد ومسئوليته بل ويدفعون الثمن مرتين ، مرة حين وقع الفساد على حسابهم ومن أموالهم المفترضة ومرة حين سددوا أو عوضوا قيمته . ومع استمرار الفساد تستمر اتساع القاعدة الضريبية ومعاناة الطبقتين الفقيرة والوسطى العريضتين جدا وبما يترتب على ذلك من خطورة تتخطى الأمن الغذائي إلى الأمن الوطني ومستقبل الدولة ، وأقصد هنا بالذات الفساد الإداري الذي ينتهي بفساد مالي . .

ومع أن الفساد كظاهرة تشكل جزءا من ثقافة الشعوب الموروثة والمكتسبة على مر العصور منذ أن كان حاجة للإنسان في المراحل البدائية للحياة البشرية ومن ثم في دولة الطبقة ، إلا أنه ، أي الفساد إذا ما أصبح في دول اليوم أو الدول الحديثة ظاهرة فإنه عندها سيشكل نقيضا لمفهومها ولتنميتها ولتقدمها واستمرارها . وهو في بلدنا الأردن ربما لم يصبح بعد ظاهرة لكنه وبالتأكيد موجود بشكل مؤثر على مستوى الحكومات والصف الأول في أجهزة الدولة ومؤسساتها ولا سيما مستوى الاثار المالية المترتبة على قرارات رؤساء الوزارات الإدارية المنطوية على فساد ، فالفساد عندنا يأتي كمظهر وكنتيجة حتميتين لواقعنا المر وهو الواقع الذي يسهم مباشرة في التشجيع على مضي إسرائيل ومؤيديها في مشروع الوطن البديل

كمشروع يصبح مع هذا الواقع ممكن التحقيق .

فساد إداري ومالي تمارسه الحكومات والمسئولون بحكم سلطتهم غير المأسسة أو المراقبة وغير المضبوطة وغير الخاضعة للقانون ولا للقضاء عمليا إلا إذا كان ذلك إجراء إنتقائيا ، وذلك بسبب غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون النافذ على الجميع ، وكما يمارسونه بحكم تقنينهم لوسائل الفساد وآلياته ، وعدم الشعور بمؤسسية الدولة وبجدية مستقبلها .

والشيء الملفت للإنتباه أن ما يمارسونه من فساد في واقعه وعمليا ، إنما يمارسونه كجزء من عملهم وصلاحياتهم نظريا ليصبح وكأنه ليس بفساد . **ولعل من هذا القبيل أن يقوم رئيس حكومة باستحداث مؤسسة أو دائرة بكاملها مثل ما سمي بالمجلس الإقتصادي الإجتماعي وبما يترتب على ذلك من نفقات ضخمة رأسمالية وجارية دون مبرر أو جدوى اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، بل أن من أقطعت له أو لهم هذه المؤسسة ليقودوها ليسوا بأصحاب اختصاص في الإقتصاد أو الشئون الإجتماعية وربما تنحصر خبرتهم في هذا الحقل بتسويق فاشل لمنتج أردني ناجح .**

إن أقسى أنواع الفساد الإداري والمالي هو الذي تمارسه رموز في سلطات الدولة أو تسكت عن ممارسته ، ولا سيما السلطة التنفيذية الخاضعة للقانون وللدستور افتراضا . ولما كان الفساد عندنا في الأردن ليس شائعا أو مؤثرا في الصفوف الدنيا والبسيطة من الموظفين والعاملين في القطاعين العام والخاص ، وأنه موجود ومؤثر في الصفوف والطبقات العليا ، **فان ذلك يجعل منه فسادا أكثر خطورة من حيث صعوبة اكتشافه وربما معالجته ، ومن حيث نوعيته وحجمه ، فحجم ونوع فساد رؤساء الوزارات وكبار المسئولين في مختلف السلطات على سبيل المثال ليس كحجم ونوع فساد مراسل في دائرة .**

ولعل من أخطر أنواع الفساد الذي هيأت له وابتكرته وتمارسه السلطة التنفيذية لدينا ممثلة برئيس الوزراء والوزراء هو الفساد المقنن والمتحصن بمنطوق القوانين والأنظمة والتعليمات أو مغلف بها من خلال الصياغات غير الحاسمة والمربكة والتحايلية وذات

الأوجه في التفسير من ناحية ، ومن خلال الإضافات الاعتباطية وغير الدستورية التي يلحقها مجلس الوزراء على مواد القوانين والأنظمة كاستثناءات لاستخدامها بغير ما قصده المشرع من تلك القوانين والأنظمة وليتيح لنفسه الانقلاب على مضمون تلك القوانين والأنظمة وعلى دستوريتها لتنفيذ مآرب غير مشروعة بالقانون وروحه ، **حتى لا يكاد يخلو قانون أو نظام من تذييله بمادة أو بعبارة نصها "يجوز لمجلس الوزراء أن . . . أو بعبارة : يجوز للوزير أن . . . ودون مبرر شفاف أو مراقبة مؤسسة لقانونية أو مشروعية استخدام مثل تلك الاستثناءات ،** ليصار من خلال هذه النصوص العبث بمضمون القانون والانقلاب عليه بقصد تحويله من قانون دستوري أو من نظام وضع لتصعيب الفساد إلى قانون يسهل عملية الفساد الإداري لرئيس وأعضاء مجلس الوزراء أو يستثنيهم من القانون الذي يمنع الفساد ,أما مواد القانون التي يصعب إفراغها من مضمونها بمثل تلك العبارات فان الحكومة تضيف **مادة قانونية كاملة لحسابها** بحيث تفقد القانون الأصلي أي معنى لوجوده والأمثلة بهذا كثيرة من تلك التي يستطيع من خلالها مجلس الوزراء أو الوزير إساءة استخدام سلطته والقانون ويحضرني منها على الصعيد الإداري **المادة ١٥ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ وتعديلاته** التي تتيح للوزير أو رئيس الوزراء ابتزاز أي موظف عام أو التخلص منه بخلاف القانون الأصلي والنص في هذا صراحة على أن مجلس الوزراء غير ملزم بتقديم الأسباب للقضاء ، بل وماذا يتبقى من قيمة لقانون تسمح الحكومة من إفراغه من مضمونه لصالحها بإضافة عبارة مثل عبارة : يجوز لمجلس الوزراء . . . ، أو لمجلس الوزراء أن . . . . ولتأتي تلك الإضافات والتذييلات في القوانين والأنظمة كوسيلة يختبئون وراءها ، وليتمكنوا من استخدامها واستغلالها لشتى صنوف الفساد والإضرار بمصالح الدولة وحقوق الآخرين في غياب دور مؤسسات الرقابة من مجالس نيابية أو قضاء مستقل أو محكمة دستورية أو صحافة أو أحزاب حرة وفاعلة . وليغطي فسادهم كل مصالح الدولة والأمة وبما يشمل النظام الضريبي وإدارة الأموال العامة والمشتريات العمومية ونظم العطاءات والمناقصات ومشاريع الموازنة الحيوية ومعايير المحاسبة ومراجعة الحاسبات ومعايير الوظيفة العامة .

ونحن هنا لا نتطرق إلى فساد الحكومات على صعيد السلطتين التشريعية والقضائية وإفسادهما . ولا نتطرق إلى الإشارة لعمليات فساد بذاتها أو تعدادها من تلك التي يمارسها أشخاص الصف الأول في السلطة التنفيذية وفي كل أجهزة ومؤسسات الدولة العامة والخاصة ، فذلك ليس هدفا في هذا الكتاب وليس خفيا على كل صامت . علما بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الموقعة في المكسيك عام ٢٠٠٣م اعتبرت الفساد في القطاع الخاص هو أيضا جريمة يعاقب عليها القانون .

والفساد الإداري هذا في بلدنا بالذات يفرخ بقية أنواع الفساد من مالي واقتصادي وقانوني وسياسي وأخلاقي .

إن التحدي الصعب الذي يواجهنا على صعيد الفساد هو عدم توفر الإرادة أو النية الصادقة لدى **الحكومات في مكافحته للآن بدليل أن حكوماتنا ومشرعينا ما زالوا يصرون على اتباع الأسلوب والنهج غير المجدي وغير السليم في مكافحة الفساد وهو أسلوب ملاحقة الفاسدين أو الأسلوب المسيس والمفتعل القائم على التخويف والإنتقائية** بالتصيد لسارق هنا أو محابي هناك ومعاقبته وكأن معاقبة المفسد هي التي تمنع الفساد أو أنها هي الهدف . ومن ناحية أخرى أتساءل في إطار اعتماد هذا الأسلوب الذي تصر عليه الحكومات عن آلية الاتهام والقبض على المتهم بالفساد من الصفوف العليا وهو على رأس عمله ومن الذي يأمر بالقبض عليه وهل يقبض الإنسان على نفسه إن اقتضى الأمر على سبيل المثال .

إن حكوماتنا ما زالت تصرعلى اتباع هذا الأسلوب بدلا من اتباع الأسلوب الواقعي السليم القائم على النهج الوقائي والاحترازي لمنع تسهيل حدوث الفساد بسد جميع الثغرات القانونية والإدارية التي تفتح أمام المسئولين لينفذوا منها بفسادهم ، لا سيما الثغرات التي نراها مكرسة مع كل قانون أو نظام أو مع كل استقواء على القانون المعمول به وعلى روح ونص الدستور وفي التخلص من الإستحقاق الرقابي الصحيح هذا إلى جانب سن القوانين التي تغطي الفجوات أو الفراغ القانوني الذي ينفذ منه المسئول لارتكاب مفسدة ما . أقول هذا لأن الفساد سلوك بشري موروث وموجود في الطبيعة البشرية أكثر من كونه مسألة أخلاقية وهو بهذا لا يعالج بمجرد فرض

العقوبات والملاحقة حتى لو طالت أحيانا مسئولا ما ، مع أن ذلك ضروريا وغير كاف ، بل تعالج بالتحصين المؤسسي لتصعيب أو منع ممارسته

ومع عدم التعميم هنا ، فان عقلية المسئول الأردني السلطوية في السلطة التنفيذية التي لا تتفق مع القناعة بمفهوم الدولة الحديثة ، ترفض تماما فكرة المؤسسية المهيمنة بقوة القانون وتصر على أن تكون هي التي توجه القانون لا أن يوجهها القانون وهو مكمن الفساد وتربته المواتية في بلدنا . انه الفساد الطبيعي المتأصل في النفوس والعقول الذي سيبقى إلى أن نؤمن بالدولة وحيوية وجودها وتعزيزها ، أو إلى أن نجعل من الديمقراطية التي لم تكن تاريخيا جزءا من ثقافة الأمة ، أقول نجعل منها جزءا من ثقافتنا . وعندها فقط تتوفر النية في الأسلوب الصحيح لمواجهة تحديات الدولة بجدية ومنها الفساد .

سلوك من الواقع المر ينفرد به الأردنيون

(احتماء المواطن العادي باسم الملك، واختباء المسئول خلفه)

استخدم المواطن العادي للسلوك

بداية إن دولة كالأردن تواجه خطرا وأطماعا واستهدافا اسرائيليا مدعوما من الحركة الصهيونية في كل مواقعها ، هي بحاجة حيوية vital لا غنى عنها لبناء شخصية مواطنها مدنيا كان أو عسكريا بناء يستند إلى الثقة بالنفس وبالقانون والمؤسسية وبما يشعره بالمواطنة والقدرة على اتخاذ القرار وتحمل المسئولية ، ويؤثر في سلوكه بالاتجاه المواتي والطبيعي ويؤهله لأن يكون انسانا راغبا وقادرا على تحمل المسئولية ومواجهة التحدي وعلى أن يؤدي واجبه وأن يقدم للوطن وقضاياه . إلا أن الملفت للنظر ، أن زخم واقعنا المر وغير المواتي بكل تفصيلات وجزئياته واستمراريته وتعميقه قد أدى إلى نتائج معاكسة تماما ، وذلك حين نفذت تأثيراته السلبية إلى أعماق شخصية المواطن وإلى سلوك الأردنيين ككل لتجعل منه **في جزئية هامة** سلوكا فريدا من حيث عدم وجوده لدى أي شعب أخر وفريدا من نوعه من حيث طبيعة سلبيته وما ينطوي عليه ، **ومن حيث عمق مدلوله** النفسي غير المواتي ، وليجعل هذا السلوك من مواطنينا بالتالي جزءا أساسيا من آليات صنع وعمل الإختلالات القائمة في الدولة والتي ترتد عليهم ، ومطورا لها بعيدا عما نتمناه من ممارسات مفترضة وسلوك مفترض لشعب يواجه كيانه السياسي خطرا واستهدافا خارجيا .

إنه السلوك لذي سيلي توضيحه والذي طوره الأردنيون لأنفسهم بمرور الزمن كوسيلة فريدة لحماية أنفسهم أو لقضاء حاجاتهم ، طوروه من واقع قانون الطبيعة وكيمياء الجسم .وربما لا يشاركهم في هذا الأسلوب شعب آخر . انه أسلوب

يستخدمونه حتى حين رغبتهم في ارتكاب مخالفة قانونية بهدف التملص من تبعاتها وليس فقط للحفاظ على حقوقهم القانونية . . **طوروه لأنفسهم من واقع تراكمات لعل على رأسها فقدان الثقة بقدرة المؤسسات المفترضة على حمايتهم أو إنصافهم في كل الحالات ، ومن واقع اعتقادهم بوجود من هم فوق القانون في كل شارع وزقه ، وبعد أن اقتنعوا من تجاربهم وربما كما أريد لهم أن يقتنعوا ، وبعد أن عايشوا كما أريد لهم أن يتعايشوا مع ما يعتقدونه من حصانات معمول بها ضد القانون وبدون قانون ، ومع حالة القوانين التي لا يرونها تحميهم ولا تؤمن لهم العدالة في كل الظروف وعندما تتحول إلى ديكور في موقعها ، أو إلى سلاح بيد من هي بيده يستخدمها متى وكيف شاء ويتجاهلها متى شاء في دولة يتمكن فيها مشغل الوظيفة العامة صغيرة كانت أو كبيرة من تحويلها إلى مصدر قوة شخصية له وبالتالي إلى سلاح يشرع باسم الدولة في وجه الآخر في المكتب والشارع** . . وليقتنع المواطن بالتالي أنه يمكن أن يرى نفسه وبأي لحظة فاقدا لاعتباراته النفسية والمعنوية والسياسية والقانونية . كما هي حقوقه الإنسانية والخاصة والعامة لكون صونها وحمايتها أو ضمانها هو أمر مرتبط بالمزاجية والظرفية وإرادة الغير أو بالاستسلام ، لا بالقانون الساري دائما ولا بالمؤسسية المهيمنة على الجميع .

أما هذا الأسلوب الذي طوره الأردنيون لأنفسهم من ذلك الواقع فهو أسلوب الاحتماء أو التسلح باسم أو بصورة الملك أو بأهزوجة وطنية ملكية من مذياع سيارته أو بيافطة يرفعها تفيد بمحبته وتمجيده للملك و بأنه صاحب قضية وأحيانا بالعلم يرفعه على سيارته . وذلك كوسائل يفترض أنه يشرعن أو يؤكد من خلالها مواطنيته التي يشعر بفقدانها ، وتكون هذه الوسيلة ورقة رابحة يضمن من خلالها حقوقه أو يستعين بها في محنة متوقعة ، أو محنة قد تطاله دون سبب معروف له ، أو حتى كوسيلة يستخدمها لتبرير أو لشرعنة مخالفة قانونية يود ارتكابها . انه يفعل ذلك إيمانا منه بأنه بهذا السلوك سيعطي المعني أو الشخص المقابل رسالة بأنه في حمى الملك وأنه من أنصاره ومحبيه_مفترضا هنا في خلفية تفكيره وجود جماعات

معينة أو أخرى في الدولة تحمل عكس هذه المشاعر -- وعلى الآخرين وهو يقوم بما يقوم به أن لا يقفوا بطريقه ، لأنه قد أصبح بهذا السلوك الزائف محصنا سواء من القانون أو ضد القانون . وبما يشبه الهارب الذي دخل مكانا آمنا Safe Haven . أو بما يشبه الدخيل في الثقافة القبلية ضمن مجتمع يرتع خارج السلوك المدني المعاصر أو ضمن دولة الطبقة التي يفتقد فيها المواطن الحماية القانونية والحقوق القانونية والمدنية فيلجأ لمن هو خارج هذه المعادلات . إن حركته هذه لا تخرج عن حركة استباقية للدفاع عن النفس في ساحة حرب لا تخضع قواعدها للقانون . انه يتسلح باسم الملك لحماية حقوقه أو لدى عزمه على التصرف كما يتصرف ما يسميهم هو - بالواصلين أو المحصنين - في الاعتداء على الآخر والحق العام دون أن يطاله قانون . وعلى الآخرين ورجال الأمن لدى رؤيتهم له وهو يستخدم وسيلة من تلك الوسائل الابتعاد عنه لأن الأمر أصبح في منطقة الحرام والحماية والحصانة من القانون ومن يعترض طريقه فربما يصبح محل شك في انتمائه ووطنيته . وهذا الأسلوب يستخدمه عادة عامة المواطنين أمام المسئول أيا كانت رتبته ودرجة مسئوليته بدءا بشرطي السير عندما يتسيد حركة المرور في الشارع ، والمراسل أو السكرتيرة الشمطى لدى وزير أو مدير ضعيف الخبرة أو الشخصية ، وصولا إلى المدير والوزير ورئيس الحكومة ، كلهم مسئولون بحكم أن لديهم وظيفة عامة والوظيفة العامة هذه في دولة غير ممأسسة كدولتنا هي سلطة -pow er مطلقة على المواطن العادي أو الذي لا يمتلك وظيفة عامة .

وكما يستخدم إسم الملك أحيانا في الأردن وربما على سبيل الحصر لإحراج الآخر في مجال الحقوق الإجتماعية والقانونية على السواء ومعروف ذلك في - الجاهات - وفي المكاتب الحكومية على السواء .

ومع كل الاحترام لجلالة الملك فإننا نذكره هنا كملاذ موجود في كل الظروف للمستضعفين ممثلا باسمه أو بأحد متعلقات النظام ، يلجئون إليه بدلا من القانون حين لا يجدوه في غياب المؤسسية المهيمنة بقوة القانون ، وكملاذ أيضا لمن يريد الأعتداء على الحق العام والتهرب من المسئولية في إشارة ودلالة على سهولة تجاوز القانون وعدم جديته . هذا في الوقت الذي يعرف فيه هذا المواطن وذاك المسئول أن

الملك لا يسمعه وأنه ليس طرفا في الموضوع ولا معنيا مباشرة بالأمر مدار بحثهم ، ولا هو ببديل عن القانون والمؤسسية . فلم إذا يزج باسمه في كل مناسبة ؟ إنه سؤال يوجه للحكومات ، أليست هي حاجة المواطن الضعيف أو المضطر أو المحتال على السواء لأن يفعل ذلك لإخافة موظف أو مسئول تعلم واعتاد على أن لا يحترم القانون ولا يؤمن بجديته والزاميته ؟ ، إخافته في خطوة حمائية للنفس ، أو هجومية على الحق العام في دولة غير ممأسسة أو أنها ممأسسة على التراث القبلي والأبوي يلتجئ فيها المواطن إلى رأس السلطة- وهي هنا السلطة الأبوية - كبديل عن فشل القوانين في فرض نفسها وفي تحقيقها لفكرة الأمن الجماعي سيما وأن الملك لا يخضع لمعادلات التغيير والمتغيرات ولا لأي مما يطوره الأردنيون لحماية أنفسهم من خارج القوانين الديكورية والانتقائية في التطبيق .

استخدام المسئولين لنفس الأسلوب على سبيل الإختباء خلف الملك

إن الأمر قد تطور حين شاهد المسئولون أو المتنفذون استخدام هذا الأسلوب الناجع من قبل لمواطن العادي . وقاموا بتطويره كآلية لتلائم استخداماتهم هم وحاجاتهم الخاصة بهم وتمرير مآربهم . **فالمسئول في الأردن** الذي يعرف أكثر من غيره هشاشة المؤسسية والقوانين وعدم الجدية في القول والعمل وفي رفع الشعارات وفي شيوع أحبال التسلقية والوصولية أصبح هو الآخر يستغل أو يستخدم اسم الملك أو يتسلح به لتبدو المأساة التي يعيشها العمل العام برجاله هنا بصورة أكثر جلاء . انه يفعل ذلك لتعزيز موقعه أو لإقناع الآخرين بوجهة نظره ولتقبلها على علاتها دون نقاش أو لإقناعهم بجدية العمل وبمصداقيته وشرعنة قراراته . أو حين يقوم بعمل لا يعرف مدى صحته أو مواءمته للحال ، أو ليبرر عمل له أو لتمرير مأرب معين . فنراه دائما يستشهد بجلالة الملك أو بإقحامه بالموضوع بصورة من الصور التي تفيد بإيهام الأخرين بأنه إنما ينفذ أقوال الملك أو رغبته أو رؤيته حتى لو لم يكن للملك علاقة في ذلك ، إذ يكفي وهو يتكلم بموضوع ما أن يقول عبارة : كما قال جلالة الملك ، أو عبارة

تحقيقا لرؤية جلالة الملك أو تنفيذا لتوجيهاته ويتمادى بعض ضعاف العقول والشخصية من المسئولين حين يدعون أمام المواطنين البسطاء باتصالاتهم ولقاءاتهم مع الملك على سبيل التأثير بهم أو بالآخر .

إن كل ذلك يجري على صعيد كل مستويات المسئولين وفي مختلف المجالات والنشاطات الرسمية وغير الرسمية في الدولة وعلى صعيد كل الاختصاصات . وهو سلوك إذا ما حاول مراقب غير أردني تحليله أو تصديقه كما هو فإنما يعني له أو حتى للسامع المحايد أن المتكلم أو المدعي مهما كانت درجة مسئوليته لا يتكلم في مجال اختصاصه عن قناعة منه ولا من واقع برنامج عمل مدروس ولا من واقع رؤيته كمسئول ولا هو بصاحب قرار عندما يقرر ، أو أنه لا يحق له ذلك . وكما يعني بأن هذا المسئول لا يتكلم ويعمل من واقع واجباته الوظيفية أو صلاحياته ضمن القانون أو بموجب خطة مسبقة لدائرته ، وكما يعطي الانطباع بأنه موظف أو مسئول لا يفهم بعمله ويتلقى التعليمات في كل حركة له من الملك وهو ما يخالف الواقع . وفوق كل ذلك فإن المسئولين الذين يستخدمون هذا الأسلوب أو السلوك بأي طريقة أخرى فإنما يعطون الإنطباع بصورة جلية على أنهم لا يعملون من أجل الوطن بدافع ذاتي بل من أجل الملك والهدف هو تعزيز مواقعهم الوظيفية وليندرج هذا الأسلوب في هذه الحالة وفي حالات أخرى كثيرة في باب النفاق المؤذي وغير المبرر علميا ومنطقيا وأدبيا .

بل أن مراقبا أجنبيا لو شاهد ذلك وصدقه على علاته ببراءة وسذاجة ، فستكون إحدى الاستنتاجات لديه بأنه لا يوجد في الدولة مسئول يفهم عمله أو يثق بما يقوله أو يتصرف من ذاته أو استنادا لمسئولياته أو قادر على اتخاذ قرار في مجال عمله .

إن هذا المسئول الذي يستخدم هذا الأسلوب يعرف تماما أن الملك ليس بديلا عن مضامين القوانين والتعليمات والدستور وأن لديه ما يكفيه من واجبات دستورية وأنه غير مختص بكل شيء ولا يتدخل بكل شيء وليس بمقدوره كصاحب طاقة إنسانية أن يعرف كل شيء ولا هو ربما براغب في ذلك ، ولا يعيبه ذلك ، بل ربما يحرجه إقحامه في كثير من الأمور ، وان اختصاصاته الدستورية واضحة كما هي واضحة لكل مواطن أو مسئول ، وأن الأصل أن يقوم المسئول بواجباته حسب وصفها الوظيفي

دونما حاجة لطلب ذلك منه . وأن هذا المسئول أو غيره يعلم بأن أوامر جلالة الملك الشفوية منها والخطية لا تخليه من مسئولياته وهو ما نصت عليه المادة ٤٩ من الدستور ، كما أن جلالة الملك هو على الأغلب لا يسمعه وهو يتحدث ، ولا يصدقه إن سمعه ، ولا يشعر ربما بالارتياح منه ، بل يسمعه من يريد هو إسماعه ، وعلى السامع عندها أن لا يعترض فالمسألة أصبحت محصنة .

إن الأردنيين بهذا يعبرون عن حالة الضياع التي يعيشونها وتعيشها مؤسسات الدولة أكثر من تعبيرهم عن أي شيء آخر ، كما يعبرون عن فشل الدولة في احترام وإكبار القانون ونجاحها في صنع مسئولين يكبرون بالوظيفة التي يتمسحون للوصول إليها أو للبقاء فيها لا بإخلاصهم لعملهم وباحترامهم للقانون وبمواقفهم وبعملهم ومصداقيتهم أن هذا الأسلوب يعطي السامع والمراقب من داخل الوطن ومن خارجه فكرة عن حجم الأزمة التي يعاني منها الإنسان الأردني المسئول من حيث ضعف قدرته على تحمل المسئولية واتخاذ القرار في غياب كامل للمؤسسية ، أزمة مترجمة بالتزلف ورمي المسئولية والنفاق لشخصية يعرف غالبا بأنها هي الوحيدة خارج معادلات التغيير وخارج لعبة صنع كبار وسلطويين في الدولة من خلال وظيفة سرعان ما تذهب ويذهب معها كبر هؤلاء الكبار المصطنع وسلطتهم أو سطوتهم .

الدستور

إننا عندما نتكلم عن الدستور فإنما نتكلم عن نقطتين متكاملتين وافتقاد الإرادة السياسية للتعاطي معهما ، هما تفعيل النصوص والمواد المعاصرة والمواتية من مواده من ناحية ، وتعديل ما هو غير ذلك وبما يشمل التطوير من استعاضة وإضافة من ناحية ثانية طبقا لمقتضيات المصلحة العامة .

إن مما لا شك به أن في دستورنا من النصوص والمبادئ ما يعتبر مضاهيا لمثيله في الدول الديمقراطية ، وفيها ما يتفق مع أحدث وأرقى الدساتير الغربية . ولكن ما قيمتها لنا إن لم تكن مفعلة ، إنها ولا شك ستبقى ديكوراً . فهناك الكثير منها لا وجود عملي أو تطبيقي له على أرض الواقع ، وربما الوجود هو لنقيضها . بل يبدو أن مسألة تفعيل تلك النصوص والمبادئ تشكل قضية شائكة لدى الحكومات والجهات التنفيذية في بلادنا وكأن تضمين تلك النصوص للدستور كان خطأ أو ديكورا أو عملا غير واع . ولعل من هذه المواد التي نفتخر باحتواء دستورنا لها ولا نفتخر بعدم تفعيلها على سبيل المثال وليس الحصر ، تلك المتعلقة بالحريات الشخصية والعامة بما فيه حرية الرأي والنشر والتنظيم السياسي والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين وفي تولي الأردنيين للمناصب العامة وأسس ذلك ، وبمسئولية رئيس الوزراء والوراء أمام مجلس النواب ومحاكمتهم واستقلال القضاة وعدم وجود سلطة عليهم غير سلطة القانون[1] . وهي مسائل لها مساس مباشر ببناء شخصية المواطن الأردني بناء سليما وسويا وبتنميته سياسيا وفكريا ليكون مواطنا راغبا وقادرا على العطاء وعلى الإنتماء الحقيقي للدولة ، مما يعني ضرورة وأهمية تلك النصوص وحيوية تفعيلها البالغه .

أما على الصعيد الآخر فإن دستورنا ورغم التعديل الانتقائي لمواده أحيانا ، ما زال عصيا على التعديل الحر بهدف التطوير وتلبية الحاجات المستجدة وخارج نطاق

---

(١) يمكن بهذا الشأن مراجعة المواد الدستورية غير المفعلة من ذوات الأرقام ٦ ، ٧ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٩٧ ، ١١١ .

الانتقائية . وإذا ما بقي الأمر كذلك إلى جانب الإبقاء على مواد هامة بالدستور غير مفعلة فسيبقى الحديث عن التحديث والإصلاحات والتنمية الديمقراطية والسياسية والبشرية والنهوض بالدولة وتثبيت أركانها ووجودها حديثا زائفا ومن قبيل الضحك على النفس ، وستبقى على هذا الأساس الممارسات والآليات المتخذة لتلك الغاية ملهاة بلا نتيجة على الأرض . وسيبقى أيضا كلام المنادين في هذا الإصلاح وفي التطوير والتحديث والتنمية كلاماً عبثيا وللإستهلاك الإعلامي . وسيبقى الأردن بالتالي مع هذا الوضع دولة تعمل بآليات غير معاصرة وغير قادرة على أسباب التحصين والمنعة والتطور الفعلي ، دولة ضعيفة وغير متماسكة ومتخلفة ومكشوفة للطامعين إلى الحد الذي لا تقوى معه على مجابهة أي تحد خارجي ، ومما يشجع بالتالي على استهدافها من قبل من يحتاج إلى هذا الإستهداف .

إن الإصرار على عدم تطوير هذا الدستور بما يتناسب مع تطور الشعب الأردني نوعا وكما ومع تطور حاجاته ومع المرحلة التي يعيشها والتطور الدولي من حوله وبما يتناسب مع تجربة عشرات السنين ومع حاجات دولتنا المستجدة ومع استحقاقات العصر ومتطلبات التنمية الشاملة والعملية الديمقراطية الحقيقية **هو أمر يتنافى مع فلسفة وجود الدساتير نفسها ومع نظرتنا الواقعية لها ومع الحكمة منها** . كما يتناقض مع جدية المناداة بتطوير الدولة وتقدمها وتعزيز صمودها ومكانتها الدولية . بل عندها يصبح الدستور وكأنه لم يوضع خدمة للمصلحة العامة وحماية للوطن وللمواطن ولا ليرسم ويضمن حقوقه السياسية والشخصية واحتياجاته المتنامية والمتطورة ولا ليضمن تطور الدولة وتنميتها بشعبها ضمن المستجدات والمعايير والأسس المعاصرة . **ولا شك أن مصداقية الدولة ودرجة رقيها واحترام واعتبار المجتمع الدولي لها يعتمد إلى حد بعيد على رقي دستورها واحترامها له ، ورقي الدساتير لا يكون أبدا إلا بالتطوير والتحديث** .

انه دستورنا وضعه بشر من أسلافنا في مرحلة سابقة وفي ظروف سياسية وثقافية وسكانية واقتصادية واجتماعية لم تعد موجودة اليوم ومنذ سنين . وكان الأردن حينها بسكانه الذين لا يتجاوزن المليون نسمة و٨٠٪ منهم أميون يعيشون

ببدوهم وحضرهم مرحلة البداوة في واقعهم الاجتماعي والاقتصادي ومرحلة الطفولة على صعيد واقعهم كمكون من مكونات الدولة التي كانت مازالت ترزح بكل مكوناتها تحت بنود المعاهدة الأردنية البريطانية .

إن الكثيرين يتكلمون عن احترام الدستور وربما إلى مستوى تقديسه ، أما الحديث عن تفعيل ما هو غير مفعل من مواده ، وتطويره وتحديثه أو تعديله لمواكبة المستجدات والمتغيرات أو الحاجات الناشئة فهو من وجهة نظر الكثيرين لا سيما في الحكومات هو من الممنوعات . أو يدخل في نطاق المحظورات ، بل ويمثل تهمة في كثير من الحالات . حتى لو كان هذا النهج عائقا أمام التحديث ومسئولا عن عدم تقدمنا وتنميتنا الشاملة ، بل أن إعلاميينا وكتابنا يكرسون هذه الثقافة لدى المواطن والتي تقضي بأن الدستور ليس من شأنه ولا يدخل في نطاق المسموحات له . بل أن الحديث عن تفعيل وتطوير الدستور أخذ عند البعض منا منحى خطيرا من خلال مفهوم خاطئ حين يربطونه خطأ وظلما بالإنتقاص أو المس بصلاحيات ومسئوليات جلالة الملك ، وهو افتراض ساقط لأن النصوص المفترض تفعيلها والمواد المعنية غير المطورة في الدستور تشكل هما واهتماما أساسيا لجلالة الملك من ناحية ، ومن ناحية ثانية فإنهم من خلال هذا المفهوم يسحبون أنفسهم أو يعفونها من هذه المسئولية ، والدستور نفسه لا يعفي الحكومات ولا سلطات الدولة من أي استحقاق في خدمة الصالح العام . ومن يقرأ في روح الدستور يجد الإنسجام والإتفاق بين المصلحة العامة وبين مسئوليات جلالة الملك في السلطات الثلاث .

فهل هو دستور يطبقه بشر غير خطائين حتى لا يحتاج إلى التفعيل . وهل هو دستور كتب ليكون عصريا بكل مواده مع كل العصور وصالحا لكل زمان ومكان حتى لا يطور؟ وهل يبقى عصريا ومفرداته مواتية حتى لو تغير الشعب الأردني الذي كتب له ومن أجله في نهاية العشرينيات وبداية الخمسينات من القرن الفائت كما ونوعا وأسلوب حياة وتغيرت ظروف الدولة التي يعيش فيها ؟ وهل هو مقدم على الإنسان ومصالحه وحاجاته ؟ إنه أمر يذكرني بطفولتي وأنا أرى نفسي وكل من حولي يتعاملون مع كسرة الخبز كأبسط أنواع الغذاء كما يتعاملون مع القرآن الكريم حين

يحيطونها بهالة من التقديس ويقبلونها ويضعونها على جباههم في حين أننا كبشر أقدس ما في هذا الوجود وما ذلك إلا تقليد أو اعتقاد من مظاهر الجهل وربما الفقر والخنوع ، والذي لا نريد له أن يتقمص أمثلة أخرى في دولتنا .

أن القرآن الكريم كان مع الوقت تستبدل أو تعدل بعض أحكامه من خلال آيات كريمة أخرى في إطار ما عرف بالنسخ ، وذلك تمشيا مع المستجدات ومع تطور الإنسان فكريا واجتماعيا وثقافيا ليبقى الهدف منه صالحا وهو خدمة الإنسان لصلاحه وتمكينه من إعلاء كلمة الله وتكريس الناموس واعتماد التدرج في التقنين والسياسات في ذلك . فقدسية الدستور عند البعض كما لو كان كلاما منزلا من السماء لا يمنع من أن يطاله التغيير والتعديل . وإلا ، فليكن ذلك أسوة بكل الدول الديمقراطية في العالم . فليس هناك ما يبرر أن يبقى دستورنا عصيا على الإرادة السياسية خارج نطاق الانتقائية .

فهلا اقتدينا بذلك وعدلنا دستورنا باتجاه مملكة دستورية بالمعنى السياسي في علم السياسة والنظم السياسية ولنضمن فصلا حقيقيا بالنص والتطبيق بين السلطات الثلاث ، يتيح ضبط عمل السلطة التنفيذية في حدوده وإطلاق الحريات العامة وضمان الحقوق الشاملة للإنسان الأردني ومن بناء الدولة المعاصرة وليتمكن الشعب من انتخاب حكومته كغيره من البشر المعتبرين ، وإتاحة الأرضية السياسية لحراك سياسي منتج وحركة حزبية وطنية حرة ومسئولة ، ولنضمن وجود سلطة تشريعية نواتها مجلس نيابي تشرف على عملية انتخابه سلطة مستقلة وحيادية ضمن قانون عصري يفصله الشعب أو الحكومة الشعبية ولنضمن بناء سلطة قضائية سيدة على نفسها وذات استقلال إداري ومالي ومقاضاة كاملة الأركان والدرجات تمكينا لها من قيامها بواجباتها في إقامة العدل وضبط سلوك المسئول وغير المسئول على السواء وحماية حقوق الإنسان على الصعيدين الرسمي والخاص . **إننا شعب نواجه أصعب التحديات الخارجية وأخطرها لنصبح بذلك من أحوج الشعوب للتحديث وللمنعة وامتلاك كل الوسائل الدستورية لذلك .**

السياسة الخارجية للمملكة

سياستنا الخارجية التي تشكل هيئة طلتنا على العالم كدولة بالشكل والمضمون المطلوبين ، لتشكل طلة العالم علينا شكلا ومضمونا ما زالت غير مواتية وليست في خدمة مواجهة التحديات الخارجية للدولة ولا تستجيب لها من خلال خطط وبرامج مرسومة . . ومع أن السياسة الخارجية الأردنية لا تقوم على المأسسة والثبات كما سيلي معنا ، إلا أنها ما زالت قاصرة عن مأسسة عملها في المسائل والقضايا من تلك التي لا تخضع للمتغيرات في إطار تعزيز موقع الدولة وتسويق قضاياها دوليا ، وما زالت عاجزة وربما محجمة عن القيام بدورها بشكل مبرمج وممأسس على الصعيد الدولي في مواجهة مساعي إسرائيل في الخلط بين الكيانين الأردني والفلسطيني وسعيها إلى تسويق فكرة الإنتقاص من شرعية وثبات الكيان السياسي الأردني ومواجهة سعيها في الترويج لتسوية مكونات القضية الفلسطينية على حساب الأردن في إطار هدفها بتحقيق فكرة الوطن البديل .

بل أنه لم يسبق وكان في موازنة وزارة الخارجية وجودا لا بالنص ولا بالمضمون لخطة عمل ما تخدم غرضا من أغراض السياسة الخارجية وهي كثيرة لبلد مثل الأردن ، ولم نلحظ رغم الحاجة الماسة لذلك تعزيزا أو إعادة هيكلة لبعثتينا في نيويورك وجينيف كبعثتين تمثلان الأردن لدى المجتمع الدولي وتتعاطيان مع بنود جدول أعمال المجتمع الدولي . وربما حان الوقت للكف عن التعامل معهما وكأنهما سفارتان ، وحان الوقت للمبادرة لتفعيلهما عن طريق إغنائهما من الخبرات والإختصاصات المطلوبة والموجودة في السوق الأردنية والقطاع الخاص للعمل بهما كمستشارين وفنيين وكأصحاب

علاقة لا أن يكتفي بإرسال ملحقين وموظفين دبلوماسين يفتقدون لأدنى خبرة في مجال اختصاصات وعمل الأمم المتحدة وبنودها الفنية . أننا اليوم أحوج ما نكون لتعزيز وجودنا الدولي وكياننا السياسي على الساحة الدولية وتنمية مشاركتنا في مختلف البنود من ذات الإهتمام الدولي في إطار مستلزمات التوطئة لطرح وتسويق قضيتنا والتحدي الإسرائيلي .

أن السياسة الخارجية ما زالت كما ابتدأت هلامية ومتغيرة وغامضة وغير مستقرة ودون أسس ثابتة وما زالت كما لم تكن يوما شأنا عاما ولا من صنع الحكومات أو من نتاج شراكة معها أو مع أي جهة شعبية . بل ربما تطورت اليوم لتعود وكأنها ليست حتى شأنا داخليا ، ولا أعتقد بأن رئيسا للحكومة أو زيرا للخارجية أو أي مسئول أردني يستطيع الإحاطة بها أو يعرف أين تقف وأين ستكون غدا . أما إذا اعتقد هذا المسئول أو زعم بغير ذلك فهو واهم ليس لأن الأمثلة كثيرة على وهمه هذا ، بل لأن إحاطته بالسياسة الخارجية الأردنية وهي على ذلك النحو أمرا مستحيلا من الناحية الفنية والعملية . ولا عجب في ذلك إنها سياسة اقتضت طبيعتها وأهدافها والظروف المادية على الأرض منذ نشأة الدولة أن تكون شأنا خاصا بالملك وبصفته هذه لا بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية ، هو يصوغها ويعدلها ويطورها طبقا لما يخدم أهدافها التي اختطت في العشرينيات من القرن الفائت مع تأسيس الدولة حين وجدت نفسها محكومة بتحقيق **هدفين : الأول : هو تأمين حماية وبقاء النظام من الاستهداف الخارجي والأخطار الداخلية في إطار الدولة ، والثاني : توفير الموارد المالية والمعونات للدولة ، وهما هدفان يرتبط تحقيقهما في بلد فقير وضعيف وغير ديمقراطي** كالأردن بإرادة ورضاء الدول والجهات التي أنشأت الأردن ككيان سياسي واستعمرته في بداية العشرينيات ، وبسياسات ومصالح ومواقف تلك الدول . ومن ثم بسياسات ومصالح الدول التي حلت محل بريطانيا في رعاية الأردن بعد الاستقلال كدول مؤثرة بهذين الهدفين وعلى رأسها الولايات المتحدة . والمهم هنا أنه لم يكن ممكنا للسياسة الخارجية الأردنية مع هذه الأهداف أن تقوم على أسس ومبادئ ثابتة ولا أن تكون ممأسسة بل متغيرة ومتقلبة

ومتطورة لتخدم تحقيق هذين الهدفين . كما لم يكن ممكنا مشاركة أية جهة أردنية في صنعها لأن صنعها وتحديد وجهتها أمر مرتبط بخدمة هذين الهدفين والمرتبط تحقيقهما بدوره بالأجنبي وبمصالحه .

إن الخلل هنا ليس في هذه البداية للسياسة الخارجية الأردنية بل في أننا لم نستطع بعد من تغيير تلك المعادلة التي تقوم عليها ، وفي أننا أيضا لم نتمكن للآن من صنع سياسة خارجية على قياس مصالحنا العليا وعلى رأس هذه المصالح تقع اليوم مسألة تثبيت الكيان السياسي الأردني وإنهاء فكرة الوطن البديل من عقول وسياسات إسرائيل والولايات المتحدة والغرب بشكل عام . ومن المفارقات المؤسفة المترتبة على الجهل بالسياسة الخارجية الأردنية هو أن الموظف أو المسئول الأردني الذي يجد نفسه في موقع الممارسة لجزئية ما في نطاق السياسة الخارجية فإنه يكون متخبطا في اتخاذ المواقف والقرار أحيانا . أو يأتي قراره مسيئا للوجه الحقيقي للأردن من واقع عدم فهمه للسياسة الخارجية وهو ما كان يحصل على صعيد الأمم المتحدة خلال تعاملنا مع عشرات القرارات في إطار جدول أعمالها وهو الأمر الذي لم يعزز من مصداقية سياسة الدولة الخارجية ، كما عملت هذه السياسة على عزل الأردن عن محيطه العربي لسنين طويلة

وإذا ما رجعنا إلى كتاب أسد الأردن إلى المؤرخ أفي شلايم الذي يسوق في الأردن وما ذكره فيه عن أهداف ومحددات السياسة الخارجية فإننا نقرأ النصوص التالية :

ففي الصفحة ١٧٢ : يقول " **. . . . . كان الجيش هو الأساس في إبقاء النظام الملكي . . . . . وكانت العلاقات الخارجية تتحرك في ثلاثة مجالات الغرب والعرب وإسرائيل وفي جميعها كان سلوك الملك حسين محكوما بمصالح العائلة الحاكمة . ولذلك ليس منها ما كان مستقرا أو يمكن توقعه**" . انتهى

ويقول في **الصفحة ١٨٦** : " . . . وكان وصفي التل واحدا من مجموعة صغيرة من رؤساء الوزارات الذين كانوا يستطيعون الوقوف في وجه الملك في مسائل السياسة

الخارجية وفي السياسة الداخلية **فكان وصفي يعتقد بل حاول إقناع الملك حسين بأن السياسة الخارجية يجب أن تكون مبنية على المصالح الوطنية الأردنية وليس على مصالح العائلة الحاكمة"** انتهى .

وبالطبع فان المواكب للحياة السياسية في الأردن يدرك أن أفي شلايم قد فشل في النص الأول في ذكر أن مصالح العائلة الهاشمية الكريمة تتحقق في العمل على بقاء الدولة نفسها وتنميتها . كما أنه قد جانب الصواب في النص الثاني لأنه نص ينطوي على اتهام صريح للملك من قبل رئيس وزرائه وهو ما لم يعهده الأردن إلا في إطار أزمة سياسية لم نشهد مثلها في الأردن إلا في حقبة رئاسة المرحوم سليمان النابلسي . ولا شك أن ذلك جاء من باب الإساءة الهادفة لعكس صورة العائلة الهاشمية في نظر المواطن الأردني .

أما الأسوأ على صعيد السياسة الخارجية **هذه** أنها تطورت لتصبح اليوم شأنا غير داخلي إلى حد بعيد كما هو الحال في كثير من الدول العربية وذلك عندما نحت الولايات المتحدة باتجاه تبني سياسة خارجية جديدة واقعية مبنية على قدرتها على تحقيق مصالحها المتعارضة وأطماعها مباشرة بمعزل عن إرادة ومصالح الآخرين وخارج نطاق الالتزام بالقانون الدولي والضوابط الأخلاقية بما تملكه من تفوق عسكري وغياب القطبية الثانية . وبات المطلوب معها من الدول المستضعفة واللا ديمقراطية ومنها الأردن أن تتبني سياسات تتفق مع متطلبات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة والمساعدة بتنفيذها مهما تعارض ذلك مع المصالح الوطنية أو القومية .

وقد جرى تنفيذ هذه السياسة الجديدة في الأردن من خلال الاتكاء على **شعاري الأردن أولا** المؤدي للقطرنة غير الراشدة ، **والحرب على الإرهاب** كظاهرتين عممتا على البلدان العربية وكان الأردن فيهما رائدا . وتقوم الأنظمة العربية من خلال الاتكاء عليهما بتلبية كافة متطلبات السياسة الخارجية الأمريكية على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية حتى لو كان ذلك متفقا مع المنظور الإسرائيلي بقضيتي فلسطين والشرق الأوسط ، والثمن هو وهمي جداً ويتمثل في عدم استهداف هذه الأنظمة أو عدم ابتزازها والإدعاء بحمايتها من شعوبها ومناوئيها

كنظم غير ديمقراطية ومستهدفة من شعوبها .

وهنا فشلت السياسة الخارجية الأردنية في الانتباه إلى مسألة تهديد الكيان السياسي الأردني وعدم ثباته في العقلية الإسرائيلية والغربية وفي عدم انتهاز الفرصة لمعالجة هذا الأمر من خلال الاشتراط على الولايات المتحدة بنبذ فكرة الوطن البديل وترجمة ذلك في السلوك الإسرائيلي على الأرض وجعله كشرط أساسي في الانضمام لوسائل خدمة المصالح الأمريكية من خلال الاتكاء على هذين الشعارين .

أما كيف يكون اعتماد أو استخدام الحكومات لهذين الشعارين هو لمجرد هدف الاتكاء عليهما لخدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية ، أقول انه يكون بذريعة أن كل ما تتخذه هذه الحكومات من سياسات أو مواقف أو تحولات يراها المواطن مستهجنة ولا تصب في صالح القضايا الوطنية والقومية على السواء هي وحسب ادعاء الحكومات عكس ما يعتقده هذا المواطن ، وأنها قد جاء ت نتيجة دراسة وموازنة بين القيام بها وبين محاذير أخرى مفترضة من شأنها الاضرار بالبلد وبمصالحه . بمعنى أنها سياسات اتخذت حسب ادعاء الحكومات إما لدرء أخطار عن البلد أو لجلب منافع لها في سياق هذين الشعارين في ايهام واضح منها للمواطن بوجود تناقض (قائم على التهديد والابتزاز) بين "تمسك دولتنا بالكرامة الإنسانية وبحقوقها الوطنية وبوقوفها إلى جانب قضاياها والقانون الدولي وبرفض الرضوخ لما لا تراه يتفق مع مصالحها ومبادئها" ، وبين ، قدرة الدولة وشعبها بنفس الوقت على البقاء والحصول على أسباب الرزق والحياة والنمو . **بمعنى أننا أصبحنا وهو غير صحيح بين خيارين هما إما البقاء كعملاء راضخين لا حول لنا ، وإما الموت .**

والأهم هنا أن الشعار قد رفع في الوقت الذي لا يوجد فيه خلاف بين اثنين من مواطني الأردن أو الدول العربية على أن الأولوية هي دائما للبلد ولمصالحه الوطنية ومصالح مواطنيه وهو أمر مفروغ منه ولا مبرراً أو تفسيراً مقنعا لرفعه كشعار . بل أن ما يكشف زيف دواعي رفع هذا الشعار هو توجه

الحكومة أو ربما إصرارها في مرحلة ما على تطبيق خطة الأقاليم التي تشكل النقيض والمعول الهادم لفكرة شعار الأردن أولا ، أو شعار كلنا الأردن ، حيث أن الانتقال إلى مشروع الأقاليم يمثل انقلابا على تلك الشعارات واستبدالها بشعارات اليرموك أولا ، ومؤتة أولا أو كلنا رغدان . . وربما يكون على مجلس حكم الإقليم أن يحكم بالخيانة وعدم الانتماء على من يرفع شعارا بأولوية أخرى لكيان آخر غير الإقليم أو بأولوية الدولة الأردنية مثلا لكونها تتضمن وحدات جغرافية أو أقاليم لا يستطيع معها المواطن الأردني من ممارسة حقوقه السياسية والإدارية إلا ضمن الإقليم الذي ينتمي إليه وليس ضمن إقليم أخر ضمن الدولة .

كما أن ما يكشف زيف وفشل رفع شعار الأردن أولا هو أن ما شهدناه من تنشيط معطيات الوطن البديل إقليميا ودوليا والاستهتار بالكيان الأردني لم يقابل بحملة أردنية رسمية أو شعبية في ضوء منطوق الشعار والمضمون المدعى به ، كما لم نلحظ نشاطا مضادا من اللجان التي شكلت للترويج إلى الشعار الذي لم يتجاوز عمليا رفع اليافطات . بل كل ما لاحظناه هو استمرار تناقص عدد اليافطات والملصقات التي تحمل منطوق الشعار .

وأما استخدام انضمامنا للتحالف ضد الإرهاب كمطلب أمريكي توافق مع سعي الأنظمة في إقناع شعوبها بعملية التحول في سياساتها الخارجية والداخلية ، فهو تحالف لا يقوم على المصالح المتبادلة بل على القتال مع الولايات المتحدة أو نيابة عنها ضد عدو ليس بالضرورة أن يكون مشتركا ، بل ربما يكون هذا العدو المفترض هو بالنسبة لنا صديق وجزء من قضايانا كمنظمة حماس مثلا . هذا إضافة إلى أن الولايات المتحدة تعلم بأنه لا يمكن القضاء على ظاهرة الإرهاب بالقوة العسكرية وحدها كما ليس ممكنا تفادي كوارثه بالوسائل الاحترازية وحدها كما شاهدنا في تفجيرات فنادق عمان الإرهابية . التي واجهتنا كطرف متحالف في الحرب ضد الإرهاب . في الوقت الذي كان فيه يكفينا استنادا لظروفنا أن نكتفي بأن نكون رافضين ونابذين للإرهاب .

ولعل أهم مظاهر تطور السياسة الخارجية للأسوأ ولتصبح وكأنها ليست

شأناً داخليا هو الإحجام غير المبرر عن استخدام الأوراق الضاغطة التي بحوزتنا لحماية حقوقنا وتحقيق مصالحنا التي لم نتمكن من حمايتها أو تحقيقها بالطرق الدبلوماسية . وهي أوراق استخدامها مباح ، ووجدت أصلا كمصدر قوة للدول الضعيفة ، ومع أن عدم استخدام مثل هذه الأوراق أمر يقع في صلب التحول في السياسة الخارجية ، إلا أنها أسلحة موجودة لدينا غير عنيفة وغير متعارضة ومتاحا استخدامها ومشروعا لا سيما عندما تفشل الطرق المختلفة من دولية ومحلية لاستعادة الحقوق وحماية المصالح ، ونحن نتكلم هنا عن حقوق ومصالح معظمها مغطى بنصوص اتفاقية وادي عربة . ومنها : الجدار العازل الذي يبقي الباب مفتوحا أمام الوطن البديل ، وأزمة المياه الخانقة . ووضعنا الاقتصادي المتراجع والمزمن ، وخطورة مفاعل ديمونة ، وقضية المعتقلين والأسرى الأردنيين في إسرائيل ، ومسألة تخلي إسرائيل عن تطبيق آلية مدريد (المقصود هو القرار ٢٤٢ ومبدأ الأرض مقابل السلام) على المسار الفلسطيني ومسألة التلكؤ والإعلان صراحة أحيانا عن وقف مسار العملية السلمية على هذا المسار ، الذي يؤثر فشله على أمن الأردن ومستقبل كيانه السياسي ، وكذلك مسألة الإبادة الجماعية والإرهاب وتداعياته الذي تمارسه الحكومات الإسرائيلية في الضفة والقطاع .

أما بالنسبة للأوراق التي بأيدينا فيكفي القارئ أن يتصور مدى الخدمات التي يقدمها الأردن لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة وخارجها ولإسرائيل في المنطقة ، بما في ذلك حمايتنا لأطول حدود برية لإسرائيل والانصياع لسياسات تخدمهما أكثر مما تخدم الأردن . دون أي تحرك من الحكومات الأردنية ولو بالتلويح بهذه الأوراق أو بالتملل من أجل الضغط عليهما . حيث أن استخدام هذا الضغط بطريقة ناعمة كفيل بإجبارهما على اتخاذ سلوك أكثر اتفاقا مع مصالحنا ومع قضايانا الوطنية . إلا في حالة أن يكون الأمر أكثر تدهورا مما نعتقد .

أما عملية اتخاذ القرار على صعيد السياسة الخارجية فقد انتهت كما هو الحال على صعيد باقي الأصعدة إلى أسوأ مما كانت عليه في بدايات الدولة ، إذ ومع التطور الملحوظ في تطور وعي المواطنين الأردنيين وثقافتهم وازدياد عددهم ومع تطور

العالم من حولهم ، وفوق ذلك مع ازدياد المخاطر التي تواجه الدولة ومستقبل شعبها من خلال مؤامرة الوطن البديل فإن عملية اتخاذ القرار ما زالت غير ممأسسة ولا مسؤولية جماعية ولا تتم وفق أي معيار لأي نظام سياسي غير دكتاتوري . بمعنى أنها عملية لا تخضع لمبدأ المشاركة الشعبية وتلمس الرأي العام بطريقة ما . ولا تقوم على أساس دراسات وأبحاث تجريها مؤسسات متخصصة في ضوء التحديات الخارجية التي تواجه الأمة لتخرج بتصورات ونتائج وسيناريوهات . كما أنها ليست قائمة على أساس من برامج سياسية لحكومات حزبية أو منتخبة . وبقيت عملية اتخاذ القرار تتخذ **نمطا خاصا في الأردن في إطار خدمة الهدفين المشار اليهما** . وللقارئ أن يتصورها من هذه المقدمات أو يرجع إليها في كتاب المشهد الأردني . ونحن نتحدث هنا عن مختلف أنواع القرارات على صعيد الدولة

الإعـلام ووسائلــه
سياساته ومحدداته

القصور في طبيعته ودوره

ربما يلاحظ أي أردني بصرف النظر عن مستواه وموقعه أن أجهزة الإعلام ووسائلها بما فيه الصحافة في بلدنا بشكل عام In General قد استحالت إلى جزء من الأجهزة التنفيذية من مدنية وغير مدنية ، وأداة من أدواتها وبما يفقد الإعلام فلسفة وجوده ويلغي فكرته والغاية منه ويحرفه عن مساره المهني المفترض . بل أننا وفي هذه الحالة نجعل من وسائل الإعلام أداة تؤدي إلى مفعول معاكس لما يفترض أن تؤديه لا سيما في ضوء ما يواجهه الأردن من تحديات خطيرة ومصيرية ممثلة في مؤامرة الوطن البديل يفترض أن يكون للإعلام فيها دور أساسي . فوسائل الإعلام في الأردن ما زالت تسبح بعيدا عن مجال رسالتها المفترضة ولا تعمل في هذا الاتجاه وتم تحصينها تماما من الإصابة بعدوى التطورات الإعلامية على الساحة الدولية أسلوبا وانفتاحاً وهدفا وفلسفة . وأصبح دورها أشبه ما يكون بدور تسويقي وغير موفق لما يعتقد بأنه يخدم سياسة الحكومات الداخلية ومواقفها في السياسة الخارجية العصية على فهم أي من المسئولين . مما حرم الأردنيين إلى اليوم من الاستفادة من الدور الحيوي والايجابي للإعلام وعمل بنفس الوقت على تحويل وسائل الإعلام هذه بحكم واقعها والواقع الذي تعمل فيه ومن خلاله إلى وسيلة مضللة أحيانا وضارة بالمواطن وبالدولة .

أما الخطورة على صعيد دور الإعلام في بلدنا فتكمن في مفهوم المواطن الأردني في أي موقع كان لدور وهدف هذا الإعلام حكوميا كان أو ملكا للقطاع الخاص . انه بمختلف وسائله من محطات إذاعة وتلفزة فضائية ومحلية أو صحافة أو مؤسسات

إعلامية بالنسبة للمواطن الأردني له دور يختلف عن دور وسائط الإعلام في الدول الحرة والديمقراطية ، فالمواطن الأردني في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ينظر للإعلام الأردني على أنه الجهة التي تطرح سياسة الدولة الداخلية والخارجية ومواقفها وما يتفق معها ، وبأنها الجهة المسخرة لخدمة هذه السياسات والدفاع عنها وتسويقها . فالمواطن ينظر لوسائل الإعلام وخاصة الصحافة أنها الوسيلة التي تضعه من خلالها الدولة في صورة سياساتها ، وتعليماتها وتوجهاتها ومواقفها في ومن مختلف القضايا ، أو في صورة ما يتفق وما يتعارض معها[1] . وبالطبع دون أن يعلم هذا المواطن بأن ذلك الطرح من الاعلاميين والكتاب وغيرهم ليس صحيحا بالضرورة ولا دقيقا بل ربما يكون متناقضا مع الواقع أو مع السياسية الأردنية في ذلك الوقت . . فالعامة من الناس وهم الكثرة يصدقون ويؤمنون بما ينشره هذا الإعلام ويبنون مواقفهم ويوجهون سلوكهم بناء عليه . أما الخاصة وبما يشمل النخب والموظفين الرسميين والمسئولين فإنهم يلتزمون أيضا بما جاء في هذا الإعلام ويسوقونه ويتخذون قراراتهم بموجبه لدى تنفيذهم لجزئيات من السياستين الداخلية والخارجية حتى لو لم تكن صحيحة فهم يصبحون كمن يكذب ويصدق كذبته ، إذ ليس أمام السائل منهم ، والمسئول كمرجع مفترض من دليل أو مرشد آخر أو مصدر ممأسس يرجعون إليه غير وسائل الإعلام . ولعل أكبر ثروة يستفيد منها الإعلامي والمواطن والمسئول للوقوف على ما يتيسر له من معطيات السياسة الخارجية الأردنية هي خطابات الملك . لكن هذه الخطابات تبقى لا تفي بالغرض ولم تصمم لذلك فهي متباعدة الأزمنة والمواضيع والمناسبات والأهداف ، وبالتالي قد لا تكون ملائمة للإستناد عليها في كل الظروف والمناسبات . وكما أنها كخطابات في مناسبات معينة تخدم الواقع في حينه والمستجدات . وليست مبرمجة أو دورية ولا مصممة لأن تشتمل على برنامج تفصيلي ثابت وشامل لسياسة الدولة الخارجية والداخلية وتغيراتها ، بل على لفت

---

(١) ربما يعود هذا الإعتقاد إلى ما أصبح يشبه إفرازات الثقافة القائمة من واقع قناعة المواطن بأن المادة الإعلامية مادة مملاة على كتابها وأن أحدا لا يستطيع أن ينطق أو يكتب بغير ما توافق عليه الدولة .

انتباه لمسألة ما أو لتمرير بعض التوجيهات .

وهنا فلا بأس ولا ضير أن يكون إعلامنا موجها وفي خدمة تسويق سياسة الدولة أو الحكومات ، ولا بأس أن تكون ليست هي السياسة الصحيحة والمتفقة مع الصالح العام فعلا ، لكن على أن يكون الطرح الإعلامي لهذه السياسة -على الأقل- متفقا مع السياسة المطلوبة من قبل صانعها أو صائغها في حينه حقا ، والتي يرتضيها وتتفق مع رؤيته لطبيعة السياسة الخارجية أو الداخلية في ذلك لوقت ، لا أن تكون ليست في الصالح العام وليست هي السياسة المطلوبة من قبل صائغها بنفس الوقت . وبغير ذلك فسيكون إعلاما غير واع ومضلل للمواطن والمسئول ومزورا لإرادة صانع السياسة الخارجية أو صائغها ولو كان ذلك بدون قصد .

وعليه فان التخلص من هذا المحذور الخطير والمضلل في ضوء السياسة الإعلامية ومحدداتها القائمة وغياب الديمقراطية المأسسة يصبح مرهوناً بأن تكون سياسة الدولة هذه الداخلية والخارجية ومواقفها من مختلف القضايا القائمة والمستجدة معروفة على حقيقتها ومفهومة من قبل شخوص وسائط الإعلام أو من قبل الجهات الأمنية التي تراقب أو توجه عملهم أو من قبل الصحفيين والكتاب الذين يمتهنون هذه المهنة ويعتاشون منها ومن الالتزام بمحدداتها وقيودها وذلك ليكون تسويقها وتوجيهها كما يقصدها صائغها ، لا أن يسوقونها ويطرحونها أو يوجهونها على قياس فهمهم للأمور . إذ غالبا ما يكون هذا الفهم قاصرا أو خاطئا بل هو في الأصل متعذرا في بلدنا . ومن هنا فلا يكون هذا التسويق الإعلامي أو الصحفي في بلدنا صحيح المضمون ، ولا يكون كما هي عليه حقيقة هذه السياسة أو بما يتفق معها . ذلك أن هذه السياسة وكما بينا متغيرة ومتقلبة وغير مفهومة أو معروفة في كثير من الحالات . وأن الحكومات الأردنية لا تشارك في صنعها ولا تعرف أين تقف لأنها محكومة في وجهتها بهدفي السياسة الخارجية اللذين تكلمنا عنهما كهدفين مرتبطين بسياسات ومصالح الدول المؤثرة بهما ، وليس من المتاح لأحد في الدولة معرفة الموقف الأردني المطلوب حقا على وجه اليقين في أية قضية وفي كل وقت من الأوقات لأن الموقف الآن هو ليس نفسه بعد ساعة أو بعد سنة . ولا بد لمعرفته وللتصرف الصحيح في

ضوئه أن يتم الاتصال في حينه بالذات مع جلالة الملك كصائغ للسياسة الخارجية . أو أن يكون الشخص المعني دائم الاتصال معه ، ولا أعتقد بأن ذلك ممكنا من الناحية العملية لأحد كان وليس فقط لرجال الإعلام والصحافة وكتاب الأعمدة ولا لرجال الأمن الذين يقيمون ويراقبون الكتاب وكتاباتهم .

ومن جهة أخرى فقد كرس الإعلاميون والصحفيون خاصة سنة رجعية وخاطئة في تسويق سياسات الحكومات ومواقفها التي لا تبدو مقبولة أو مفهومة أو مبررة من قبل المواطن على الصعيدين الداخلي والخارجي وهي سياسة قائمة على الخداع والتجهيل وإخفاء الحقائق أو تزييفها أو إنكارها رغم شواهد نقيضها أمام القارئ أو المواطن مما يعمل على فقدان ثقة المواطن بمسئوليه ويشيع جواً من عدم الرضا وعدم الاستقراء ، وربما بدأت هذه السياسات منذ بدايات نشأة الدولة وشملت التحالفات والمواقف التي كان يضطر الأردن لاتخاذها ، وقد اتبع الإعلام هذه السياسة الإعلامية وتواطأ فيها مع قصور نظر الحكومات آنذاك بدلا من قيامه بمسئولياته وتحري الحقائق والعمل بمسئولية في ضوئها وبدلا من اتباعه لسياسة الاعتراف بواقع تلك الحقائق والسياسات ومواجهة الحكومات بشأنها وصولا ربما إلى تسبيب تلك المواقف والسياسات وتعليلها وتبرير ما يمكن تبريره منها وعلى أنها كانت تكتيكية وليس استراتيجية على سبيل المثال وأنها جاءت كأهون الشرين في غالبيتها وأفضل المتاح ، وإلا بعدم لجوئهم تحت كل الظروف إلى تسويق الأخطاء وتهزيء وطعن المهنة وامتهان نقيضها بسلاحها . كما اتبع الإعلاميون والصحفيون المدجنون لاحقاً وإلى اليوم أسلوب التغليف والتغطية وتمرير الطبخات الفجة بدلا من تشجيع المسئولين على إخضاع المواقف التي لا تبدو مواتية لتبادل الآراء والخروج برأي عام متفهم من الكل وصولا لتسويقه من خلال توضيح الظروف للناس في الداخل والخارج .

كما كرس وما زال يكرس الإعلاميون والصحفيون الجاهلون ربما بجهل الحكومات مفهوم الممنوعات والمحرمات في تناول الواقع الحقيقي لكثير من اهتمامات المواطنين ومتعلقات دولتهم وتكرس هذا الأمر ليصبح ثقافة مكتسبة يلتزم المتحدث الأردني من خلالها بتكرار مقولات معينة لا مكان فيها سوى للتزييف والتملق حتى باتت

في النفوس مبتذلة لتكريسها بإصرار ، لأن المتحدثين بها وسامعيها على السواء يدركون وهميتها إن كانت مجرد تعبيرات أو أنهم قد اطلعوا على ما يغايرها أو ما يفترض أنه يوثق العكس إن كانت مفاهيم أو مضامين ، وهو ما يدخل اليقين هنا والشك هناك في نفوس الأردنيين وغيرهم بأن سياسة الدولة في واقعها سياسة غير واقعية ولا وطنية وفي غير صالح قضايا الأردن والأمة .

إن هذا الأسلوب أو الدور الإعلامي الذي ما زال قائما والتي ما زالت آثاره ماثلة قد أحال العديد من السياسات والمواقف الأردنية التي قد يكون هناك ما يبررها ، إلى تهما عملت على عزل المواطن عن دولته وسياساتها ، وعزل دولته عن محيطها العربي وإضعافها ووقوعها تحت ضغوط الأجنبي وابتزازها بعد أن عملت هذه السياسة على إضعاف الاستقرار السياسي في الداخل لسنوات عديدة . أضافة لما أشاعته وما زالت تشيعه في نفوس المواطنين من مشاعر الشك وعدم الثقة في الحكومات المتعاقبة بما لذلك من أثار سلبية واستحقاقات غير محمودة على هذا الصعيد .

السياسة الإعلامية / ومحددات العمل الإعلامي في الأردن

إن السياسة الإعلامية في بلدنا تبدو محكومة ومرتبطة بمحددات هامة تتحكم بالعمل الإعلامي لا سيما الصحفي وطبيعة أو جودة منتوجة وفي نقل المعلومة إلى المواطن ، المسئول وغير المسئول على السواء . إنها محددات لا تتيح لوسائط الإعلام بشخوصها أن تخدم الدولة ولا سياستها الحقيقية من ناحية ، كما لاتخدم الحقيقة ولا قضايا الأمة الراهنة والحساسة من ناحية أخرى ، ومصالح المواطن بهذا تكون هي المصابة في كلا الحالتين . وإن استمرار وجود هذه المحددات وعدم التخلص منها أو تعديلها وتطويرها أو عدم الاستجابة لمقتضياتها هو الذي يخلق سياسة إعلامية فاشلة ويترتب عليها إضرار بمصالح الدولة وبقدرتها على مواجهة التحديات التي تواجهها وتواجه مواطنيها وبما يعطل دور الإعلام في معركتنا ضد أعداء الكيان السياسي

الأردني والمستهدفين له . وتنحصر هذه المحددات في بلدنا في ثلاثة هي :

المحدد الأول : يتعلق بنوعية الاعلاميين المطلوبة من قبل المتحكمين بالسياسة الاعلامية من خارج ساحتها كنوعية إما سطحية وإما مأجورة ، وبضرورة وصول نوع ليس مجرد مغاير لتلك النوعية بل هو في الأردن نوع معين وله خصوصيته من الإعلاميين والصحفيين الأردنيين إلى المواقع الإعلامية . وليصبح ذلك محدداً سلبياً حين يصبح محظوراً ومتعذراً تحقيق هذه الضرورة أو هذا الوصول كأمر حيوي ووجوده أساسي على صعيد العمل الإعلامي والصحفي في الأردن بالذات ، وهذه الضرورة لهذا النوع من الكتاب والإعلاميين مرتبطا بكون أن المعلومة الدقيقة والموقف الصائب والقراءة الصحيحة للأحداث والمسائل المطروحة حكوميا أو من تلك المعطوفة على ممارسات حكومية ليس متاحا أمام الإعلاميين والكتاب الأردنيين كما أنه ليس متاحا دائما أمام الرسميين مهما علت رتبهم ، ومن هنا تتحدد مواصفات هذا النوع المميز من كتابنا وإعلاميينا بالقدرة على الإجتهاد الجيد والتحليل والقراءة الجيدتين في إطار من سعة الثقافة والإطلاع لاستنباط الموقف المراد والسياسة المطلوبة ليكون ما يكتبون به وما يطرحونه منسجما مع الواقع والأصول قدر الإمكان وليتمكنوا عند الكتابة من نبش الحقيقة وتسويقها أو ليكونوا قريبين منها وإن تعذر ذلك فليكونوا قادرين عندها على تحاشي بسط نقيضها كما نشاهد في كثير من الحالات . وفوق هذا أن يكونوا من أصحاب الفهم الدقيق لتعاقب وتداخل السياسات والممارسات والمواقف الأردنية في حينها قدر المستطاع مع القدرة الأدبية والفنية على التعبير .

والسؤال هنا هل تسمح أساليب وسياسة الدولة على صعيد السوق الإعلامية بوصول هذا النوع من الإعلاميين حتى لو أرادوا العمل في القطاع الخاص دون أن يكون ذلك مرتبطا بعوامل أخرى لا علاقة لها في الإعلام؟ وان سمحت بوصولهم فهل تسمح بحريتهم بالعمل؟ وان سمحت بذلك فهل تكون حرية غير مدجنة بثقافة القن ؟ أعتقد بأنه مخطئ من يقول نعم في ظل ما نعيشه من واقع مر . وبهذه الحالة سيكون المنتج الإعلامي الأردني منتجا غير آمن بالضرورة ولا محصن من مغايرته للواقع **ما لم يزال هذا المحدد أو** يطور باتجاه إفساح المجال أمام هذا النوع من

الإعلاميين لأخذ مواقعهم .

ويحضرني هنا بشأن هذا المحدد وضرورة التخلص منه ، مقابلة سريعة مع فضائية الـMBC لأحد الكتاب والإعلاميين الأردنيين المعروفين بالمواصفات المطلوبة سواء كان متحررا من المحددات أو غير متحرر منها أحياناً وكانت بموضوع يتعلق بحملة الكروت الصفراء من أصول فلسطينية كموضوع أثار في حينه ضجة وسوء فهم وسبب أساءة للأردن وشكك في سياسته نظرا للأسلوب الخاطئ وربما المضلل لطرح الكتاب والإعلاميين الأردنيين والمسئولين على السواء للموضوع ولطبيعة إجاباتهم القاصرة على التساؤلات حوله والنابع من تقصيرهم وقصورهم ومحدداتهم ، حتى أن الموضوع أصبح قضية منطوية على اتهام للأردن الرسمي وموضوعا ساخنا للفضائيات وليصبح عندنا قضية وطنية . وكنت أتمنى أن المسئولين الأردنيين والذين في الواقع لا أعرف من هم بالذات كانوا يستمعون لهذا الإعلامي الذي عادة ما يكتب في جريدة الغد بتلك المقابلة ليأخذوا العبرة منها حين أزال بكلمات بسيطة وصريحة ومعبرة وذات مضمون مقنع كل لبس لدى السامعين والمشاهدين وبرأت ساحة الحكومة من تهمة عجزت مع إعلامييها عن دفعها عن نفسها مع أنه لا أساس لها . مما دعا المذيع أن يمتدح كاتبنا ويشكره على غير عادة المذيعين ويبلغه بأنه الوحيد الذي جلي الصورة بشأن الموضوع .

المحدد الثاني : ينبع هذا المحدد من حقيقة أن معظم الإعلاميين والكتاب الأردنيين بشتى المجالات سيتوجهون في المحصلة النهائية في مشوارهم الصحفي في بلدنا للكتابة في الحقل السياسي ، ومن عبثية محاولة تقييد الإعلامي الأردني بالكتابة والعمل في حقل تخصصه الفني الذي يعرفه والذي بدأ عمله الصحفي به . ومن هنا يصبح **المحدد الثاني مرتبطاً بضرورة معرفة جميع الإعلاميين الأردنيين بالشأن السياسي العام الدولي والمحلي وأن يكونوا ملمين بتقلبات سياسة الدولة المستندة إلى تقلبات المؤثرات في أهداف السياسة الخارجية** ، لأن جميعهم بالمحصلة يكتبون أو سيكتبون بالشئون السياسية وان كان بعضهم أو معظمهم قد ابتدأوا كتابا اقتصاديين أو معلقين رياضيين أو مصلحين اجتماعيين أو مرشدين

دينيين . فنحن عندما نضع هذا المحدد ضمن إطار الإعلام الأردني فذلك لأن الإعلامي الأردني إذا ما سلك في عمله وأصبح مقبولا شخصيا فان مسألة استمراره في الكتابة في الحقل أو المادة التي يكتب فيها أو تغييره لها لا تصبح شيئا مهما للمسئولين طالما أنه وجه مقبول من وجهة نظر من يقيمون شخصيته وتوجهاته وميوله وحدوده طبقا لمفاهيمهم ومعاييرهم . فيبدأ هذا الصحفي الذي لا يرى في مادته مادة ملمعة كمادة الاقتصاد أو الرياضة أو الدين أو العلم أو غيرها بالسطو على اختصاصات غيره الأكثر تلميعا وهو الحقل السياسي . وهنا يقع المحذور ويوقع به غيره لأنه بهذا السطو سوف لا يؤدي الرسالة المفترض تأديتها بل سيكون عمله ومنتجه الإعلامي مضللا للقارئ في كثير من الحالات . وأقول الحقل السياسي لأنه يعلم أن الأجهزة التنفيذية من مدنية وعسكرية تنطلق بعملها من تسييس كل ما يقع في نطاق جغرافيتها ، وحيث أنه يعلم بهذه الحقيقة فسيجد في الحقل السياسي الحقل الأكثر تلميعا والأسهل اختراقا والمباح جدليته والمباح انتهاكه والادعاء بمعرفته والأوسع مكانا للانتهازية والتسلق فيلجأ إليه .

ومن هنا فلا بد من أجل الحيلولة دون وقوع المحذور وإيقاع الأضرار من أن يتمتع كل من يعمل في حقل الإعلام في الأردن حتى لو كان معلقا رياضيا بمعرفة كافية بالشأن السياسي العام الدولي والمحلي وأن يكون على درجة من سعة القراءة والبحث وملما بتقلبات سياسة الدولة على النحو المار ذكره . فهو في اللحظة التي يعمل فيها بالحقل الإعلامي في الأردن يصبح مسيسا .

والسؤال هو أنه لو افترضنا أن انتقال الصحفي للكتابة من حقل اختصاصه للحقل السياسي أمر صحي ومبرر ، فهل يمكن توفر أو توفير هذه الشروط المتعلقة بالثقافة السياسية لدى كل صحفي أو إعلامي أردني؟ . بالطبع فان منطق الأشياء يقول لا . وليكون المنتج الإعلامي لدينا مضللا أو غير آمن .

أما **المحدد الثالث فهو العامل الأمني** ، وأقصد رجال الأمن الموكلين بمراقبة وإجازة أو عدم إجازة ما ينشر ويطبع ويذاع على الصعيد الإعلامي أو من ينيبوهم من الموظفين داخل الدولة وأخص هنا المادة الصحفية كمادة في متناول يد المواطن .

وذلك من حيث ثقافة هؤلاء الرجال وسعة مطالعاتهم واطلاعهم على ما ينشر خارج الحدود ، ومن حيث قدرتهم على الإجتهاد ونزاهتهم ليتمكنوا من أداء مهمتهم بالمهنية المطلوبة وليس المطلوقة ومن الوقوف الصحيح على ما يتفق من المواد الإعلامية مع سياسة الدولة ، سواء الخارجة منها أو الداخلية ودون اعتبار لطبيعتها أو سويتها . لما في ذلك من تأثير مباشر على تمكنهم من أداء دورهم وتنفيذ المهمات المناطة بهم إما إيجابيا ، أو سلبيا حين تعكس ممارساتهم في أدائهم لمهماتهم أضرارا ليست هي الهدف .

فرجل الأمن أو توجيهاته أو من ينيبه في بلدنا قد يكون العامل الحاسم في كل العملية الإعلامية والصحفية ، وهو المؤثر في المحددين السابقين . فهو في بلدنا يوجه ويراقب هذا الصحفي أو الكاتب أو المادة الإعلامية والصحفية . وهو أو من ينيبه من يجيز نشر هذه المادة أو تلك أو يمنع نشرها بدعوى اتفاقها أو عدم اتفاقها مع سياسة الدولة كما يفهمها هو وفي غالب الاحيان بدعوى تصنيفه للكاتب ومواقفه بصرف النظر عن طبيعة مادته . وهو الذي يسمح أو لا يسمح لهذا المواطن أو الكاتب أن يكتب في الصحف ويقرر ذلك من واقع معرفته وثقافته ومن فهمه الخاص للأمور وربما من مزاجيته ، وبالطبع دون مبرر معلن لتدخله أو تفسير مقنع لقراره ، سيما وأن وسائط الإعلام في القطاع الخاص هي خاصة من حيث التمويل فقط ولا تمتلك من الحرية هامشا إلا في مادة التسلية . وما كلمات وآراء ومقالات مالكي الصحف ووسائط الإعلام أو العاملين فيها إلا صدى لما يريده هذا المراقب أو يعتقده بأنه مقبول ومتفق مع سياسة الدولة من منظوره ، أو صدى لما يعتقد بأنه مقبول لدى المراقب ومتوافق مع رغبته ومهما كانت مادة هذه المقالات مفتقدة للمصداقية أو لا تتفق مع سياسة الدولة ومصالحها . فإذا كان هذا المراقب يقوم بهذه المهمات دون اعتبار لسعة ثقافته وقدرته على الإجتهاد الصحيح ودون اعتبار لمدى اطلاعه وانفتاحه على ما ينشر ويكتب خارج الحدود ، فإنه بهذه الحالة لن يكون قادرا على التقييم البناء والصحيح فتأتي المادة الإعلامية مضللة ويأتي قراره ضارا بالمصلحة العامة . هذا بصرف النظر عن جهله كجهل غيره من المسئولين وربما بدون استثناء بسياسة الدولة

لاسيما الخارجية لعدم قدرته وقدرة أي مسئول في الدولة على مواكبة هذه السياسة أو فهم المدى التي وصلت أو آلت إليه آنذاك إلا إذا كان ملازما لصانعها ومطورها .

ولذلك فإن المراقبين الأمنيين أو حتى غيرهم عندما يوافقون على نشر هذا الخبر أو التعليق أو المقال ولا يوافقون على نشر ذلك المقال أو الرأي مثلا فأنهم في كثير من الحالات لا يعكسون بسلوكهم هذا الطريقة الصحيحة لاختيار المادة الصحفية التي تخدم السياسة الأردنية الرسمية أو التي تتفق معها فعلا لتلك الفترة أو لذلك لظرف سيما وأنهم لا يعرفونها كما آلت إليه ولا يعرفون تطوراتها . وإذا لم يكن لديهم في هذه الحالة ما يكفي من المؤهلات الفكرية والسياسية والثقافية لأن يجتهدوا بما هو صحيح ومنطقي فإن حكمهم سيكون مزاجيا أو اجتهاديا لا يقوم على أساس أو يكون اعتباطيا بحتا وربما بناء على فهم تقليدي خاطئ تجاوزته الظروف الزمانية والمكانية بأحداثها وتطوراتها دون علمهم ، أو ربما يكون اجتهادهم بناء على موقف أو تصريح سابق لمسئول لم يكونوا قد استوعبوه .

وبناء عليه فان بقية العوامل من المحددات لن تكون مواتية دائما لأن المراقب الأمني بمحدداته الخاصة به هي التي تطغى على اختيار الكاتب أو الإعلامي إضافة لتوجيه وتحديد المادة الصحفية والإعلامية وهو الذي يطور فعليا ويلمع نوعا من الكتاب يصبحون بمثابة العهدة الصحفية على الوطن والمواطن في بلدنا ، ومعتمدين لتصدير بضاعتهم للقنوات الفضائية أيضا .

تقييم السياسة الإعلامية في الأردن
في ضوء المحددات

إن الواقع الإعلامي الأردني اليوم المتمثل بسلوك مرتجلي هذه السياسة أو منفذيها في ضوء تلك المحددات ، حتى لو كان إعلاما موجها بطريقة غير ممأسسة ولا قائما على أسس معروفة للموجه نفسه . فانه سلوك مبالغ فيه من حيث مساحة تحييد الإعلام عن دوره المفترض وعن مهماته وتركها لغير أصحابها ومن حيث بعده عن مفردات العصر وعن القضايا والتحديات الاساسية . ومن حيث احتكار الحقيقة والادعاء بها والإمعان في تسخيره لخدمة سياسات الحكومة وإجراءاتها على سبيل الحصر . ومن حيث تدجين هذا القلم وتلميعه وقمع القلم الآخر والصوت الآخر ليتحول أصحابه للكتابة والتعبير عن شئون وطنهم في الخارج . بل ومن حيث قوانين المطبوعات والنشر والتي عادة ما يكون الجديد أو المعدل منها أقسى وأصعب على الناشر أو المؤلف من القديم . والدليل على ذلك أني ولدى انتهائي من مخطوطة كتابي هذا قمت تحقيقا لمصلحتي كمؤلف بتقديمها إلى دائرة المطبوعات والنشر قبل طباعتها وذلك طبقا للقانون السابق متنازلا عن حقوقي المدعى بها في القانون الجديد المعمول به وهو القانون المعدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٨ بموجب القانون رقم ٢٧ لعام ٢٠٠٧ . وطلبت من دائرة المطبوعات خطيا التعاون في قراءة المخطوطة سيما وأنها تتعلق بالشأن الأردني العام على سبيل الحصر ، وطلبت إبلاغي إن كان فيها ما يخالف القانون الجديد ويستوجب المنع والمصادرة والمحاكمة من وجهة نظر الدائرة حتى أتدبر الأمر قبل طباعتها ، أو أن فيها ما يستوجب التعديل ليتفق مع القانون حتى أقوم بهذه المهمة أيضا قبل أن أقوم بطبع الكتاب وأقع في شرك سوء الفهم والتفاهم وصعوبات منفذ القانون ويصار إلى مصادرة نسخ الكتاب وربما التورط مع لمحاكم ، حيث بهذا أكون افتراضاً قد وفرت على نفسي وعلى الدولة عناء الجهد والنفقات التي كانت ستنفق . إلا أن مدير دائرة المطبوعات والنشر رفض طلبي بموجب كتابه رقم م ن/١٦٦٩/٤٠ تاريخ ٢٠٠٩/١١/٣ طالبا مني أن قوم بطبع الكتاب أولا استنادا للقانون الجديد المعمول به . إن هذا الرد الذي كان بمثابة المفاجأة لي إن كان واعيا أو

مقصودا فإنه يؤكد ما ذهبت إليه وينم بنفس الوقت عن ضعف في الحس الإداري والسياسي للمسئول الأردني في المواقع الحساسة والهروب من المسئولية لأنه لا يؤكد فقط ما ذهبت إليه بل تبدو فيه دائرة المطبوعات بأنها لا تعرف ما تريد ولا يعرف المسئولون فيها طبيعة أهدافها . سيما وأن القانون الجديد لا يمنع الدائرة من التعاون مع المؤلف إذا طلب بنفسه المشورة والمساعدة من الدائرة بشأن مخطوطته وصولا لهدف الدائرة نفسها . ولكن لا بأس في ذلك إنه سلوك من مفرزات واقعنا المر .

إن الممارسات المتبعة والقائمة على الصعيد الإعلامي المحلي وعلى ظهره التي يفترض منطقيا وعمليا بأنها مناقضة للتعددية وللتنمية السياسية ولحرية النشر في إطار القانون والى مبدأ المواطنة إلى حد بعيد والتي تصنف المواطنين من حيث وطنيتهم ، تأتي بأكبر الضرر على الدولة وقضاياها وعلاقتها بمواطنيها وتجعل من سياستنا الإعلامية سياسة فاشلة ومرتدة بأثارها السلبية ، إنها سياسة لا تأبه بأهمية الحفاظ على عملية الحوار الداخلي والنقد الذاتي داخل إطار الدولة وتحرمها من مشاركة الرأي الآخر والوجه الآخر للمقولة أو للصورة أو للحدث كشرط أساسي للعمل المستنير وللوصول للأهداف المتوخاة . سياسة لا تأبه بخطورة تكميم الأفواه وتكسير الأقلام حين تنطق أو تكتب في حدود القانون كما أراده المشرع لا كما يريده المراقب ولا بالتالي لخطورة نقل نشاط المواطنين غير المرغوب بهم أو المميز ضدهم للخارج وبما قد يجعل منهم أدوات سهلة للطامعين في استخدامهم ضد الدولة وتحويل نشاطهم من نشاط بناء إلى نشاط هدام للمؤسسة . سياسة تبدو أنها لا تخدم سوى مصالح أدواتها أو أصحابها الشخصية إلى جانب مصالح من لا يريدون إعلاما حرا ووطنيا في بلدنا . فإعلامنا لا يمكن أن يسمى إعلاما وطنيا بالمعنى الفني للكلمة ، ولا أن يوصف بأنه يحترم رسالته المفترضة أو أنه يقوم بدوره المفترض ، كما أنه لا يحترم حقوق المواطن أو ذكاءه أو ما يتوقعه منه في كل الحالات . وهي سياسة ليس بالضرورة أن تكون نتيجة عمل واعي .

إنها سياسة إعلامية فاشلة ليس لمجرد هذا ولا لأنها موجهة من قبل من لا يعرف الاتجاهات بالضرورة ، وليس لأنها مسيرة ومحددة من قبل غير أصحابها وغير

أصحاب الاختصاص ، وليس لأنها سياسة إعلامية بلون واحد قد تجاوزها الزمن والتكنولوجيا ، فهذه كلها نقاطا غير كافية ولا حاسمة أمام الأهم **وهي أنها سياسة إعلامية تحول دون الخروج برأي عام ينير الطريق أمام الدولة والمشرع** ولا أتصور سياسة وطنية أو ناجحة بدون أن تكون قائمة على الرأي العام . إنها سياسة فاشلة لأنها تعزل المواطنين عن دولتهم وتنمي فيهم روح عدم التحاور السياسي والمدني فيما بينهم ومعها وتشجع على خلق وتنمية معارضة خارجية ، وتبقي على مجتمع غير منفتح على نفسه ولا متفهم لحاجاته ولا متفاهم ولا متصالح مع نفسه . سياسة تهز بالتالي الانتماء السياسي الحقيقي للدولة .

وأتساءل بحيرة عما إذا كانت أجهزة الرقابة أو من يتحكم بالناشر والمنشور وبالقائل والمقول يعلم بأن الصحف الأمريكية والإسرائيلية والغربية والمعادية بشكل عام تجيز نشر مواد أو مقالات أو آراء لكتاب عرب أو أردنيين ينتقدون فيها حكومات تلك الدول وسياساتها وأنظمتها أو يقيمون فيها ومواقفها من قضايانا ، في حين أن الصحيفة الأكثر انتشارا في الأردن والأقرب للحكومات على سبيل المثال لا تجيز نشر تلك أو مثل تلك المقالات والآراء التي قبلتها الصحف الأجنبية على نفسها ولدولها . إن سلوكنا المتخلف هذا ليس لمجرد اعتقاد الرقيب الأردني خطأ بأنها مادة تسيء لتلك الدول أو أنها لا تتفق مع سياسة الدولة في ضوء مفهومه ومفاهيمه وثقافته ، بل لأنه ما زال هناك إصرار لدينا على عدم التغيير والتطوير والسلوك المنطقي والعصري وعلى عدم مراجعة مفاهيمنا ، وإصرار ربما على أن نكون معتدلين وسموحين ومتسامحين بحقوقنا وحضاريين مع العدو والخواجات إلى درجة الإضرار بمصالحنا العليا . **وبهذا فهناك من يقول ويتساءل عن وجود سياسة أوطى من تلك التي يكون فيها الإنسان أقسى على نفسه وعلى حقوقه من قسوة عدوه عليه وعليها .**

ولا شك أن منع المواطن أو صاحب الحق من ممارسة حقه القانوني في التعبير عن رأيه وفي الكتابة والنشر في حدود القانون على أرض وطنه تبقى من غير شيم الدول الواعية والمستوفية لشروط ومقومات دولة المواطنة القابلة للتطور والبقاء والنماء .

حتى لو لم يستشعر أصحاب العلاقة خطر ذلك . أنهم يفعلون ذلك في الوقت الذي يدركون فيه أن منع الكتابة والنشر في حدود الدولة أمر لم يعد مجديا بعد ، لأنه من غير المستطاع الحيلولة دون وصول تلك المادة الممنوعة للدولة وسكانها بطريقة أكثر جلاء من خلال مجال النشر والكتابة والقراءة المفتوح والمتاح في حدود أخرى أثيرية أرحب وأوسع بحكم التطور التكنولوجي الذي فرض عولمة الحدث والرأي الآخر .

فما الذي يحدث عندنا؟ هل هو الارتجال وعدم وضوح الرؤيا وغياب المؤسسة الإعلامية ؟ أم هو الجهل بمدى المطلوب في غياب المعلومة ؟ .

الحكومات الشعبية
ومشروعية نقد الواقع

الحكومات الشعبية: والخلاص

والآن وبعد هذا العرض لواقعنا المر نأتي للسؤال الأهم وهو ، ما هو المطلوب من عرض هذه الممارسات والاختلالات ومن تشخيصها ؟ إنها ولا شك قد تطورت وتفاقمت على صعيدي السياسة الخارجية والداخلية وعلى الأصعدة العامة والخاصة وفي العقول لتؤسس ما يشبه الثقافة في أحلك الأوقات لتاريخه . ولا بد بداية من الاعتراف بوجودها وبخطورتها كواقع **يمثل دولة القبلي والقبيلة المطلوب رأسها والمطموع بها من قبل إسرائيل** . وبدون الاعتراف بهذا الواقع المر بممارساته واختلالاته لا يمكن أن يكون علاجه أو استئصاله ممكنا ولا يمكن بالتالي لدولتنا أن تواجه التحديات الحاضرة التي تهدد رخاءها واستقرارها ، ولا المستقبلية التي تهدد كيانها السياسي وأمن ومستقبل وهوية شعبها . ولا يمكن لها أن تكون دولة قابلة للإستمرار أو قادرة على إفشال مؤامرة بحجم مؤامرة الوطن البديل .

إن الخلاص ، عندما لا نستخدم تعبير الديمقراطية ولا نطبق مفهومه في إطار الدولة ككل ، هو في بناء أمة أردنية كجزء من أمة عربية في دولة عصرية تقوم على المواطنة واستحقاقاتها . فالمواطنة هي وحدها دليل العصرنة وسر الدولة الحديثة المنيعة . إنها التي تسمو على العشائرية والعائلية والجهوية والعصبوية والمذهبية والعرقية وخارج نطاق مفاهيم الأغلبية والأقلية ، كما أنها التي ترسم حدود المواطن والمسئول وتوجه سلوكه مهما بلغ من سلطة مالية أو عائلية أو حكومية .ولو كانت هذه المواطنة موجودة في العراق أو في افغانستان لما شهدنا ما آل إليه وضعهما في ساعات معدودة بل ولما فكر العدو على سبيل المثال بالإقدام على عمل محكوم عليه حينها سلفا بالفشل . فلا يدافع عن الوطن إلا المواطن الحر المنتمي الذي يمتلك هوية المواطنة بمكوناتها التي تؤهله لحق المشاركة الفعلية في القرار ولامتلاك القرار نفسه في إطار حاضره ومستقبله . وبالتالي لا وطن حر بدون حضور لمواطنة المواطن ولا من وطن حر

لا يسكنه أحرار . فهل عندها نتمكن من الخروج من حالة الهلامية والوهن والتشرذم ونعكس نظرة الأجنبي لنا وبما يقنعه أننا شعب دولة ودولة شعب ، يؤمن بمستقبله ، وأن كيانه السياسي راسخ ومصان ، وأن لا مجال أمامه ولا أمام إسرائيل والدوائر الصهيونية بالتفكير في جعله خيارا برسم المساومة ؟ .

إن ذلك يقودنا لكيفية الخلاص ، إذ كيف السبيل لبناء دولة الأمة والمواطنة هذه ، أو القضاء على كل الاختلالات القائمة والمارة الذكر بدون استخدام تعبير الديمقراطية أو تطبيق مفهومها ما دمنا غير قادرين على التغلب على مواجهة قرارات حرماننا منها أو تحريمها علينا وأعني الديمقراطية؟ . لعل الجواب يكون في الحكومات المنتخبة أو المتمخضة عن أغلبية برلمانية ، لبرلمانات قائمة على أساس قانون انتخابي عصري وهو أمر يسهل تنفيذه أو تحقيقه بل وسبق أن عشنا ولادة هذه الحالة وربما لمرة واحدة في تاريخنا الأردني . انها الحكومات الشعبية التي تجد بقاءها في الحكم مرتبطاً مباشرة في الانتباه لاحتياجات ومتطلبات ورغبات الناس ، وتجد نفسها تحت مراقبتهم المؤثرة حينها ، وهي الحكومات المؤهلة و القادرة على اتخاذ القرارات أو الأقدر على انهاء الإختلالات في الدولة ، وبناء الدولة الحديثة القائمة على المواطنه ، والقادرة على تحييد الطفيليين من طبقة البرجوازية الكبيرة وإحداث التغيير والتعبير عن أهداف المجتمع وإحقاق الحقوق الانسانية والعدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة والضريبة ، وتنمية الطبقة الوسطى وتأمين الحرية والمساواة وحماية القانون للجميع . وهي الأقدر على حماية الدستور حينما يخرق وعلى تحمل مسئولياتها في تفعيل النصوص الراقية في دستورنا لتعزيز الحريات العامة والديمقراطية ومبدأ المواطنة ، والأقدر على تعديله وتطويره حينما تقتضي المصلحة العليا ذلك .وهي الأقدر على دسترة الفصل الحقيقي بين السلطات الثلاث واستقلال القضاء التام عن السلطة التنفيذية ماليا وإداريا ، وهي الأكثر تأهيلا للنهوض بأعباء الدولة ومحاربة معوقات تقدمها . وانهاء بيئة ومسببات نشوء مراكز القوة في الدولة ، عشائرية كانت أو عائلية أو مالية أومناطقية كريهة ، وهي القادرة على استئصال أدوات وبيئة الفساد المقنن إداريا واقتصاديا وسياسيا وما

يتمخض عنه من نتائج قاسية يدفع ثمنها في دولة فقيرة كالأردن مواطنها الفقير ضريبة فوق أخرى . ومثل تلك الحكومات هي الأقدر على رسم واختطاط السياسات الخارجية والداخلية المواتية أو المشاركة في ذلك وإعطاء دور للأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية المتخصصة في تحديد اتجاهات واحتياجات السياستين الخارجية والداخلية للدولة . وهي الأقدر على تعزيز وجودنا واعتباراتنا الإقليمية والدولية كحكومة ديمقراطية[1] . وهي الأقدر بالتالي على مقاومة وإفشال وإنهاء فكرة الوطن البديل .

فهل من رغبة في هذا أو قناعة؟ . فإن توفر ذلك فربما ستكون الإرادة السياسية جاهزة لتعديل المادة ٣٥ من الدستور أو التعامل معها بمرونة . وربما أن التساؤل الذي يتجاوز بأهميته الإرادة السياسية هو حول الإرادة الشعبية وفيما إذا كان الشعب الأردني نفسه يتقبل المبادرة إلى الإصلاح الجذري أو التغيير ،أو فيما إذا كان في وضع يجعله يتقبل أو يسهم في ذلك ، لا أن يكتفي بالقدرية أو يعيش على هامش الأحداث أو يكون مجرد صدى لها ، ولا أن ينتظر ما يفرضه الآخرون عليه ليتعايش معه . لست متفائلا لكن العمل هو قدر الإنسان وهو مطلوب مهما صغر حجمه وهزلت فائدته .

---

(١) الكلام هنا عن الديمقراطية في إطار الحكومة .

مشروعية نقد الواقع

وفي ختام سرد هذه الأمثلة المختلفة حول واقعنا المر وغير المواتي وما تخلله من ملاحظات نقدية ، فربما أسأل نفسي عما ذا تجاوزت حدا ما من حدود غيري من خلال عبارة شخصية كانت أو مؤسسية لا سمح الله ، فذلك ليس هدفا ، وإن السياق من خلال مجمل القراءة يؤيد ذلك ويؤيد أني أكتب وأتكلم بالشأن العام ولا مجال للتخصيص . وربما بموجب المادة ١٧ من الدستور .

وإني عندما أهتم وأكتب بهذا الشأن العام بما يتضمنه من مفاهم ومحاذير ومن إشارات مادية على مستقبل خطير تعيشه الدولة بمكوناتها ، فإنما أفعل ذلك من تحت القانون ومن واقع شعوري بالمسؤولية كأردني وكصاحب مصلحة في مواجهة وإحباط خطر تحد يستهدف الكيان السياسي للدولة ومستقبل شعبها ندر ما تواجه مثله دولة . كما أفعل ذلك من واقع أن الوطن إذا احتكرت قراراته السياسية والإدارية والاقتصادية في يد مجموعات جشعة تعيش حالة وسلوك البرجوازية الكبيرة التي ومن واقع مشاعرها ومصالحها معا لا تعتبر الفقراء والبرجوازية الصغيرة سوى سوقا لها أو فرائس . أو احتكرت قراراته في يد مجموعات أخرى مستنسخة ، بعيدا عن المسئولية أمام الشعب أو الدستور وبعيدا عن المؤسسية والقانون أو بمعزل عنهما ، أو إذا تمكنت جهات في هذا الوطن من إعطاء نفسها حصانة تؤمن لها القدرة على العبث بمقدرات ومصالح الناس ومستقبل كيانهم السياسي وحقوقهم القانونية والإنسانية ومصادرة مواطنيتهم وتعريض كيان الدولة للضعف والهشاشة وإلى أطماع الطامعين . . أقول إن حدث كل ذلك فإنه لا يعني أن الوطن لم يعد وطنا لجميع أبنائه ولا يعني أن الشعب قد مات ، ولا يعني إخلاء سبيل للأردنيين من مسئولياتهم كمواطنين . إنهم أنفسهم من يتحمل العبء الأكبر من نتائج ومردودات تلك الممارسات والسياسات السلبية الحاضرة والمستقبلية عليهم وعلى أجيالهم ، وان كونهم لم يتسببوا بها فذلك لا يعفيهم من مسئولية مواجهتها بل يكرس هذه المسئولية فيهم وعليهم .

فكرة "مشروع اللامركزية المطوره والأقاليم"
بـين
الواقع المر والوطن البديل أو الانقلاب عليهما

هل كان مضمون مشروع الأقاليم انقلابا على الواقع المر أفشلناه بأيدينا ؟
وهل مشروع اللامركزية هو كذلك
أم هما جزءا من الواقع المر المؤدي للوطن البديل والباقي في الذاكرة

نعرف أن مشروع الأقاليم لم يعد مطروحا بعنوانه أو حتى بشكله الذي طرح عليه وأنه استبدل بمشروع اللامركزية . ولكننا بنفس الوقت نعلم بأن الحكومة لم تعلن التخلي عنه إثر دراسة أو قناعة . بل نتيجة ضغوطات المعارضين له أمام ضعف حجة المسئولين في الدفاع عنه وأمام طرحه بطريقة فجة نوعا ما ومنقوصة وغير شفافة ولا مقنعة . . ومن هنا فإن فكرة هذا المشروع ما زالت من ناحية موجودة في عقل وقناعات المسئولين وتشكل جزءا من الحالة الأردنية وسواء جزءا إصلاحيا أو جزءا من الواقع المر . **ومن ناحية ثانية فإن مشروع اللامركزية البديل يبدو من التصريحات الرسمية** أنه يحمل نفس الأهداف وحتى الآليات ومنها بناء القدرات (في المحافظات) لتمكين أبنائها من المشاركة في صناعة حاضرهم ومستقبلهم وتعزيز المشاركة في تحديد أولوياتهم ، وتوسيع القاعدة الديمقراطية وإقامة مجالس محلية وتنفيذية وبلدية .

ومن هنا فبصرف النظر عن كون المشروع قد ألغي فعلا أو تم تأجيله ، أو أن هناك نية لتحقيقه على مراحل أو تحويل مضمونه إلى مشروع اللامركزية القائم حاليا دون معرفة ملامحه العامة ولا تفصيلاته ، فان مجرد طرحه بالحالة التي جاء بها يعني بأنه كان يمثل مظهرا يعبر عن واقع موجود على الأرض وفي العقول ، وليس من شأن هذه

الآليات أو غيرها محو هذا الواقع من مكانه أو من العقول أو الذاكرة ، ذلك أن المشروع كفكرة كان بطريقه للتنفيذ ولم تتخل الحكومة عن فكرته من واقع قناعتها وهو أمر بحد ذاته يكفي لأن يستوجب الوقوف عنده كجزء هام من الواقع لأردني القائم والمؤثر **مباشرة بفكرة الخيار الأردني من خلال سيناريو الوطن البديل إما ايجابيا أو سلبيا سيما وأن الحكومة قد استبدلته بمشروع اللامركزية مباشرة وبدون فاصل زمني الأمر الذي يعني بأننا أمام فكرة واحدة** . بمعنى هل كان مشروع الأقاليم انقلابا على الواقع المر أفشلناه بأيدينا ، أم جزءا من الواقع المر الباقي في الذاكرة أم أننا ما زلنا أمامه من خلال تسمية جديدة . وهنا يجب التوضيح بأن مشروع الأقاليم ومشروع اللامركزية البديل كلاهما ينطلق من قاعدة واحدة أو أصول واحدة وهي **اللامركزية المطوره** ولا أقول المتطوره ، وهما كذلك مهما أطلق عليهما من مسميات أخرى . وبناء على ذلك فإن التساؤل المثار هنا هو فيما إذا كانت فكرة وتفاصيل اللامركزية المطورة هذه بمشروع الأقاليم وبمشروع اللامركزية مرتبطة بسيناريو الوطن البديل مباشرة أو بتسهيل إنجاحه وليكون عندها المشروع كواسط العقد في سلسلة الواقع المر في الأردن . وعليه فإن تناول الموضوع كفكرة وكمضمون دون اعتبار للمسمى باستخدام المنطق بحيادية سيساعد في الوصول إلى الحقيقة بغية تثبيتها أو عكسها باتجاه المصلحة العامة .

إن مشروع الاقاليم أو بديلة يقع في محصلته في إطار ما نسميه اللامركزية المطورة ويبدو من خلال مضمونه وشكله وتوقيته وضعف طرحه وتسويقه أنه جاء كالفصل الأخير في مسرحية ليحقق شيئا أو يقضي على شيء . وقد جاءت تفصيلاته من حيث دوافعه ومبرراته وجدواه السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية إما منقوصة أو غامضة وغير مقنعة بما فيه الكفاية ليزيد ذلك من جدليته . مضمون هبط علينا وكأنه قدرنا ومخلصنا وليس من أحد أزال التساؤلات حوله . ولسان حال البعض يقول هبط المضمون علينا وكأن المرحلة التي وصلنا إليها لم تكن كافية لأعداء الكيان الأردني وبأنه لا بد من إجراءات تسريعية للوصول إلى ما يمكن أن تؤدي إليه كل تلك الاختلالات مارة الذكر فجاء هذا لمشروع بمضمونه

الجدلي للغاية ليمثل هذه الإجراءات ، وليستبدل بعد ذلك بمشروع تبدو آلياته وأهدافه تحاكي المستبدل .

فهل أن فكرة المشروع بأي مسمى كان من شأنها أن تستولد تلك الاختلالات نتائجها ومبتغاها وتقننها بين مختلف شرائح المواطنين ومناطقهم من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب ، وليقيم بينهم الحواجز النفسية ، ويغذي في كل شريحة سكانية روح الانتماء إلى نفسها ومكوناتها ومكانها بدلا من التوحد مع بقية الشرائح والانتماء إلى الدولة بكيانها وجغرافيتها ؟

وهل أن الدولة ستجد نفسها مع تنفيذ هذه الفكرة على طريق يؤدي بها للتنصل من ، أو عدم القدرة على القيام بمسئولياتها السياسية الجسام في الحفاظ على وحدة وسلامة الوطن والمواطنين والمحافظة على كيانيهما واضطرارها لترك هذه الأمور إلى الأقاليم ومجالسها ، في خطوة لا تؤدي إلا إلى انحلالها أو انحلال مركزيتها كدولة وترك ما ورائها نهبا للخطط المعادية؟ **أم أن ذلك كله محض هراء** يأتي من قصور في التحليل أو انعدام في الثقة أو رغبة في المشاكسة ، وأن فكرة ومضمون المشروع هو إصلاحي محض ووصفة طبية للانقلاب على واقعنا المر .

فنحن لا نريد للطريقة التي تمت بها معالجة فكرة مشروع الأقاليم أن تصبح قاعدة لنا في التعامل مع أية فكرة أو مشروع جدلي أخر يأتي من الحكومة أو حتى من أية جهة أخرى داخل وطننا أو خارجه ، لأننا من ناحية لا نريد لمثل تلك المشاريع والأفكار أن تكون سببا في إفقاد المواطن المتجرد من كل هوى ثقته بالمجمل وبالمستقبل لمجرد أوهام غير موجودة ، ولا لجهة ما أن تستغل الحكومة في عملية طرحها المنقوصة والغامضة وغير المبررة لمثل تلك الأفكار والمشاريع من أجل محاربتها دون التأكد من سلامة النوايا ، ولا نريد نبذ المشاريع الحكومية أو مطالبة الدولة بإلغائها اعتباطا ودون أسس علمية وواقعية وتكريس هذه الطريقة . ومن ناحية ثانية وبنفس الوقت لا نريد للمواطن الأردني أن يبتلع فكرة ما تبدو جدلية أو مشروعا ما يمكن أن يترتب عليه مخاطر وأضرار جسيمة تفوق ما يترتب عليه من منافع مثلا دون قناعة أو لمجرد التسويق غير الأمين له من الحكومة مثلا دون إخضاع تفصيلات هذا المشروع للتقييم

العلمي والمنطقي من معارضيه ومؤيديه ومن هم بينهما .

ونحن هنا لا نقف أمام مشروع الأقاليم الذي سحبته الحكومة ولم يعد مطروحا دون قناعة منها أو استبدلته بعنوان آخر ، بل نقف أمام الفكرة وآلياتها وتحت أي مسمى كان ، بمعنى أن فكرة المشروع الجدلي ما زالت موجودة في الوقت الحاضر وتمثل جزءا من واقعنا الذي يؤثر سلبا أو إيجابا على قضيتنا الأساسية المتمثلة بدفن فكرة الوطن البديل المعششة في العقل الإسرائيلي / الصهيوني . ومن هنا فقد لا يختلف اثنان ممن يهمهم حاضر ومستقبل الأردن ومستقبل شعبه وكيانه ، بأن التقييم العلمي والمنطقي والهادف لفكرة هذا المشروع أو لفكرة ومضمون اللامركزية المطورة لا سيما بآلياته على النحو المطروح في مشروع الأقاليم أو في مشروع اللامركزية في المرحلة التي طرحا فيها وبما يتيسر عن تلك الفكرة من معلومات ، هو أمر يجب أن يكون مرتبطا بالاتجاه الذي يؤثر فيه تحقيق أو تنفيذ مضمون هذا المشروع المتطور من اللامركزية على تحقيق فكرة الخيار الأردني بسيناريو الوطن **البديل ، بمعنى أن السؤال الحاسم لتقييم الموضوع هو :**

هل أن هذا المشروع بمضمونه دون اعتبار لمسماه – التي مازالت فكرته قائمة ولم تسقط عن قناعة – والتي ربما أخذت لبوساً آخر على مراحل سيوفر تحقيقه على الأرض ظروفا تسهم في تسهيل تحقيق الوطن البديل أم أنه كان سيسهم في إعاقة أو تعطيل فكرة الوطن البديل التي تعمل لها إسرائيل؟ ونكون عندها في الحالة الثانية قد خسرناه بسبب سوء التعامل مع جدليته ، أما في حالة أن كان تنفيذ هذا المضمون سيوفر ظروفا تسهم في تسهيل تحقيق فكرة الوطن البديل أو يؤدي إليها ؟ نكون هنا أمام واقع مر كان وما زال موجودا كفكرة وكسياسة ربما ستظهر بشكل آخر ووقت آخر .

وبمعنى أكثر شمولية ووضوحا وإتاحة للمناقشة العلمية أقول ، هل أن فكرة ومضمون مشروع اللامركزية المتطورة باسم مشروع الأقاليم أو باسم آخر كمشروع اللامركزية هي فكرة ذات أهداف سياسية ، أم ذات أهداف إصلاحية وتنموية كما تقول الحكومة ؟ وان كانت ذات أهداف سياسية فهل هي أهداف سياسية مواتية

وايجابية أم غير مواتيه ولا ايجابية على مستقبل الكيان الأردني واللحمة الأردنية .

وابتداء فانه إذا كان هذا المضمون بآلياته ذو أهداف سياسية فإننا نستطيع استبعاد أن تكون أسبابا سياسية مواتية ولصالح الأردن ومستقبله ، لأنه لو كان الأمر كذلك لصرحت الحكومة به وبينت ماهية الهدف السياسي لتضمن تكاتف الشعب كله معها ، بدلا من أن تطرحه كمشروع تنموي وإصلاحي جدلي وغير مقنع للكثيرين من المتعاطين بالشأن السياسي والاقتصادي وخاصة في القطاع الخاص وتضطر في النهاية إلى سحبه أو استبداله . وبذلك يبقى أمامنا الاحتمالان الآخران ، وهما الاحتمال التنموي الإصلاحي الذي طرحته الحكومة ، والاحتمال السياسي غير المواتي الذي هو في غير صالح البلد سواء كان هذا الاحتمال عملا واعيا من الحكومة أو غير واع . لأن المهم هنا هو النتيجة الكارثية التي ستترتب على تحقيق هذا المضمون بأي مسمى كان في حالة أن تكون نتيجة تطبيقه تسهل عملية تحقيق الخيار الأردني بسيناريو الوطن البديل كأجندة خارجية ، وهو المضمون الذي يفترض بأن فكرته ما زالت موجودة . فأيهما إذا هو الهدف من فكرة مضمون اللامركزية المطورة؟ فهل هو تنموي إصلاحي أم سياسي كارثي .

ولغايات تسهيل الوصول إلى النتيجة المنطقية والعلمية ، لا بد وأن يكون **التقييم هذا مكتملا ومعللا . وكما لا بد له أن يكون** مقبولا من الأطراف التي تريد معرفة الحقيقة حتى يكون المواطن الأردني على بينة من الأرضية السياسية التي يقف عليها قبل وأثناء طرح الحكومة للمشروع الذي يحمل فكرة ومضمون اللامركزية المتطور ، لأنها أرضية إن لم تكن ملائمة فإنها ما زالت قائمة وان ذهبت أو تأجلت أو استبدلت باسم آخر فالمستقبل ما زال أمامها . وإن كانت ملائمة فإنها أيضا ما زالت قائمة . وكما لا بد من أن **نستعين بالتفاصيل والآليات التي توفرت لنا في مشروعي الأقاليم المنسحب واللامركزية القائم وهي كما ذكرنا تبدو متشابهة** .

وبهذا لا بد من الاتفاق على نقطتين أساسيتين إحداهما في الشكل والأخرى

في المضمون توضعان أمام كل من المؤيدين والمشجعين لمضمون المشروع من ناحية ، وغير المؤيدين له والمرتابين منه من ناحية ثانية ، نضعهما كحقائق غير جدلية إلى حد بعيد أو على شكل استفسارات أساسية ومشروعة للتقييم حيث كان وما زال مفترضا بالحكومة أن تعرف الإجابة عليها وتعمل في ضوئها . ومن ثم نترك القرار لفهم وقناعة القارئ .

أما النقطة الأولى فهي : الاتفاق على مبادئ عامة بعيدة عن الجدلية ترتبط مباشرة بعملية التقييم ويتم الاستناد إليها في هذا وبحيث يتفق على صحتها المؤيدون والمعارضون من الأردنيين ، وذلك كمنطلق أو حتى كمبرر لنقاش المسألة .

أما النقطة الثانية فهي / التي تمس المضمون وتشمل الحيثيات والملاحظات الأساسية المتعلقة بتفاصيل وآليات مضمون مشروع الأقاليم أو اللامركزية المتطور ، وبالنتائج المترتبة على تنفيذه منطقيا وهي أيضا ملاحظات موضوعية وأخرى شكلية . وتاليا نستعرض النقطتين .

المبادئ العامة غير الجدلية كمنطلق مقبول للتقييم:

الأولى : أن نعترف بأن المطلوب والهدف الأسمى لنا في هذه المرحلة بالذات والذي لا يختلف عليه الأردنيون وبما فيهم المؤيدون والمعارضون للمشروع ولأي مشروع بأي مضمون ، هو جعل الأردن بكيانه السياسي المستقل دولة قوية متماسكة وموحدة أرضا وشعبا وسلطة ، وعصية على الاختراق أو الافتراس وعلى مطامع إسرائيل ومخططاتها في تحقيق الوطن البديل ، وأن هذا لن يتحقق دون جبهة داخلية موحدة من خلال ترابط نسيجها الاجتماعي والسياسي والجغرافي وشعور سكانها بالهوية المشتركة والمصالح المشتركة وبالمصير المشترك والانتماء لكيان سياسي وجغرافي واحد .

واستكمالا استحقاقيا لهذه النقطة ، فان مجرد طرح المشروع بالطريقة

التي جاء عليها قد طرح معه بنفس الوقت بذور التشكيك بين فئات المجتمع الأردني بين وطني وغير وطني متآمر وغير متآمر وكذلك بذور التشكيك في الحكومة .

والثانية : هي التسليم بأنه لو افترضنا أن الحكومة على صواب حين تعتقد أنها بواسطة هذا المشروع بتفصيلاته أو بتفصيلات أي مشروع مشابه بمضمون اللامركزية المتطورة ستحقق التنمية والإصلاح بنجاح في الأردن ، فانه يبقى ليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية والإصلاح وتعزيز اللامركزية الإدارية ، وأن هناك وسائل أخرى غير مضمون وتفصيلات مشروع الأقاليم أو اللامركزية المطورة ، وحتى لو وافقنا على سبيل الفرض الخاطئ أنها وسائل أقل إنتاجية .

واستكمالا استحقاقيا لذلك لن يكون هناك مبرر للحكومة بالتمسك في الصيغ القائمة وعليها التشاور مع الأطراف الأخرى عن وسائل أخرى .

والثالثة : إن النقاش على أساس استخدام الطرف الآخر أسلوب تخطيء وجهة نظر الحكومة على الإطلاق باعتبار مضمون المشروع أو مثيله سلبيا بكليته وأنه لا يمثل الوسيلة العملية والملائمة للتنمية والإصلاح ، واستخدام الحكومة ومؤيديها لأسلوب الإصرار على تخطيء وجهات نظر الطرف المعارض بالكلية وإلغائه مثلا هو أساس غير مجدي للنقاش ولا يوصل إلى نتيجة .

وعليه ، فإن علينا أن نتبع أسلوب آخر وهو أن نخضع الأمر للمفاضلة ما بين أسلوب مضامين وتفصيلات آليات مشروع الأقاليم واللامركزية المطورة كما رأيناها كوسيلة من بين وسائل أخرى متاحة أمامها للتنمية والإصلاح ، وبين المحاذير السياسية والاجتماعية المترتبة على تطبيق مثل تلك المضامين والآليات ، حتى لو اعتبرنا هذه المحاذير مجرد آثار جانبية من حيث إعاقتها أو عدم اتفاقها مع الهدف الأسمى لنا في توفير ظروف تسهم في إعاقة أو تعطيل فكرة الوطن البديل التي تعمل لها إسرائيل لا بتوفير الظروف التي تسهم في تسهيل تحقيق الوطن البديل .

الحيثيات والملاحظات الأساسية المتعلقة بتفاصيل وآليات مضمون مشروع اللامركزية المطوره كمشروع الأقاليم، واللامركزية القائم

إنها ملاحظات موضوعية وأخرى شكلية متعلقة بالمشروع وبتنفيذه وبنتائج تنفيذه ولها محاذيرها . .

أما **الشكلية فهي** :

أ – إن عمان بصفتها الجهة صاحبة الثقل في القرار السياسي للأردن ، ومنطقة الثقل السكاني الفلسطيني من لاجئين ومخيمات ومن أردنيين من أصول فلسطينية ، وبصفتها المنطقة المستحوذة على رأس المال والاقتصاد ، وبصفتها مقرا للسلطة المركزية ، هي في عقلية المخطط مستثنية مما ينطبق على بقية الوحدات الجغرافية / الإدارية في مضامين وتفصيلات مشاريع اللامركزية المطورة كما كان عليه الحال في مشروع الأقاليم من حيث عدم إدخالها ضمن الإقليم الذي كانت تنتمي إليه جغرافيا وإداريا . وربما كان لدى الحكومة أسبابها في ذلك ، ولكن هناك محاذير مفترضة قد تترتب على هذا الإستثناء لعمان من حيث خصوصياتها تلك أو بما يرتبط بتلك الخصوصيات ، وهناك استفسارات موضوعية أيضا مرتبطة بهذا الإستثناء . وهو ما كان وما زال يحتم على الحكومة – كممارسة فكرية – إجلاء الصورة وإثبات الموجبات المقنعة لقرار الإستثناء وأن تأتي بتبرير منطقي له ولأهدافه وبجدواه لإزالة الشكوك المنطوية على خطورة كبيرة مفترضة تبررها الحيثيات القائمة . وأن تفعل ذلك حكما في حالة تطبيق مضمون وتفصيلات مشروع الأقاليم تحت أي اسم آخر وخاصة في مضمون مشروع اللامركزية القائم .

وكما كان وما زال على الحكومة أن تبين بوضوح العلاقة السياسية والقانونية للسلطة المركزية التي ستبقى في عمان مع الأقاليم أو المحافظات أو الوحدات الجغرفية / الإدارية وقراراتها وسكانها ومع أدارة تلك الوحدات . وأن تبين المساحات الجغرافية والسكانية التي سيشملها الاستثناء في إطار عبارة عمان بما

فيه مخيمات اللاجئين . ومن ناحية أخرى يجب توضيح الشروط والآليات التي ستنطبق على عمان ومحيطها في حالة استثنائها مما ينطبق على غيرها من المدن . وكيف هي الآلية التي ستتبع ليمارس من خلالها مواطنوها حياتهم السياسية والإدارية المفترض أن تكون مشابهة لتلك التي سيتمتع بها المواطنون في بقية المناطق الإدارية في المملكة ، وكيف هي الآلية التي سيصار لاتباعها من أجل أن يصيبها الإصلاح والتنمية كما سيصيب غيرها من المدن . . وهل هناك من نية أو خطة في أن تصبح مستقبلا وحدة جغرافية/ إدارية كغيرها في حالة تنفيذ مضمون اللامركزية المطورة بأي شكل ، وان كان الأمر كذلك فهل ستكون هذه الوحدة بإدارة السلطة المركزية أم بادرة سكانها ؟

وبنفس السياق ، كان وما زال على الحكومة أن توضح موانع **إبقاء العقبة منطقة** اقتصادية خاصة وأن تبقى بنفس الوقت منتمية إلى الوحدة الإدارية التي تنتمي إليها جغرافيا . **وكذا البتراء** . وأخيراً ما هو وضع هذه المناطق في مشروع اللامركزية .

هذه استفسارات تدور على خلفيتها أو خلفية غموضها وعدم تعليلها تعليلا مقنعا علامات استفهام تنطوي عند البعض على تحليلات اتهامية وربما في إطار نظرية المؤامرة ، أما غياب الإجابة العفوي عليها فلا يؤمن بعفويته الآخرين تماماً كما لا يشفع الجهل بالقانون لصاحبه ، كما يشكل غيابها بنفس الوقت عقبة أساسية تحول دون التقييم المكتمل والمنطقي والصحيح . .

ب- على الحكومة أن تبين سواء في مشروع الأقاليم أو في أي مشروع مشابه في المضمون والآليات فيما إذا كان من صلاحيات الإقليم أو الوحدة الجغرافية /الإدارية تحت أي اسم كان بسكانها ومؤسساتها المنتخبة على أساس الصوت الواحد العشائري أن تصدر قرارات إدارية أو اقتصادية داخل إطار مجالها الإداري تتصل بمسائل سياسية أو يترتب عليها نتائج سياسية أو تغييرات ديمغرافية ، وهل يمكن لها أن تصدر قرارات ذات طابع سيادي أو دولي أو سياسي من تلك التي

تضطلع بها الحكومة المركزية حاليا على سبيل المثال . كما يجب عليها أو على المشرع توضيح كيف سيكون عليه حال القضاء ودرجاته وأنواع المحاكم ومرجعياتها في الأقاليم أو المحافظات في إطار أي مسمى يندرج تحت اللامركزية المطورة . وكيف سيكون عليه الأمن في الأقاليم أو المحافظات من حيث الحدود الجغرافية والولاية القانونية والمرجعية والعلاقة بمجلس حكم الإقليم من جهة وبالسلطة المركزية في عمان من جهة أخرى مثلا ، ومن حيث حركتها بين تلك الوحدات الإدارية المنفصلة ومرجعيتها في ذلك .

وبهذا الصدد كيف للحكومة التي تهدف إلى توسيع مشاركة المواطنين بصنع القرار ومستقبل الوطن أن تحقق ذلك بنجاح دون أن يترك لهم أمر تحديد طريقة وأسلوب انتخاب ممثليهم ,فحماية الوطن وتقرير مصير مستقبله ربما لا يكون ولا يصح أن يكون من خلال مجالس عشائرية على سبيل المثال .

ج - من المعروف أن الحكومة كانت قد باشرت بتنفيذ مشروع الأقاليم في ظرف سياسي دولي غير مواتي للأردن من حيث المخططات التي تحاك ضد كيانه في إسرائيل وفي الدوائر الصهيونية ، وأن هذا الظرف ما زال قائما ، وما زالت تطرح مشاريع مشابهة كمشروع اللامركزية تحمل نفس الأهداف والآليات . وعليه كان وما زال من الضروري والأساسي أن تبين الحكومة بوضوح وشفافية عما إذا كانت هناك أسباب ملحة أو قاهرة أو ظروف استثنائية يواجهها الأردن في الظرف ألزماني الذي طرحت فيه وتطرح مثل هذه المشاريع الحساسة تبرر لها أو تجبرها على تنفيذ مشاريع **جدلية ومشتتة على صعيد الجبهة الداخلية وتحد من مركزية الدولة** ، ومعقد قانونيا وسياسيا وإداريا وأمنيا إلى الدرجة التي قد تضطر فيها الدولة إلى الاستعانة بجهات أجنبية لتنفيذها وبما يخلق لدينا صعوبات أكثر ، هذا حتى لو افترضنا بأن هدف مشروع الأقاليم أو وشبيهه هو محض إصلاح إداري وتنموي . وعلى الحكومة في هذا أن تبين **تصنيف درجة الأولوية** التي يقع فيها تنفيذ هذه المشاريع ، وعما إذا كانت تشكل أولوية تطغى وتتقدم على كل اهتماماتنا الحاضرة ، وعلى بقية القضايا الأساسية للوطن والمواطن حاليا .

د- وأخيرا فان الحكومة عندما أتت وتأتي بمثل هذه المشاريع لتنفيذها فإنما تأتي بمشروع كبير سيطال تحقيقه بالتغيير الجذري أسسا إدارية وسياسية واجتماعية واقتصادية أساسية في الدولة . ولا شك بأن هناك استحقاقات دستورية كان وما زال من المفترض أنها ستترتب على تلك التغييرات تقتضي تطويع الدستور أو تعديله لا سيما من حيث إضافة مواد تغطي ما لم يغطيه الدستور الحالي من مسائل في مثل هذه المشاريع لتكون القوانين والأنظمة التي سيصار إلى سنها وإصدارها دستورية . وبهذا فإن الحكومة لم تتطرق لذلك ولا إلى طبيعة التعديلات الدستورية وطرحها مسبقا أمام المواطن لإجلاء الصورة . وربما هناك من يقول بأن الحكومة قد تغاضت أو تتغاضى عن ذلك لرغبتها في تأجيلها لمرحلة لاحقة نظرا لعدم مواتاة طبيعة التغييرات الدستورية المفترضة . وباختصار فإن عدم الإيضاح في هذا لايصب في صالح طريقة طرح مثل تلك المشاريع ولا في تقييمها إيجابيا .

الملاحظات الموضوعية حول تفاصيل وآليات مضمون مشروع اللامركزية المطور كمشروع الأقاليم، واللامركزية القائم :

١- إن من أكثر المبررات والأهداف والغايات المعطاة من قل الحكومة لتنفيذ مضمون مشروع الأقاليم وكذلك مشروع اللامركزية هو توسيع مشاركة المواطن في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار كهدف إصلاحي . إن هذا الهدف المعلن غامض وربما مضلل . وقد يكون فيه مكمن الخطورة بمجمل العملية . ذلك أن توسيع مشاركة المواطن في الحياة العامة وفي صنع خياراته وصنع القرار أو المشاركة به لاسيما السياسي من خلال مضامين هذه المشاريع لن تكون في إطار سياسة الدولة وعلى مساحة الوطن أوفي إطار الحكومة المركزية أو في عمان على سبيل المثال بل ستقتصر على منطقته الجغرافية /الإدارية سواء كانت إقليما أو محافظة .
بمعنى أن مشروع الأقاليم أو بديله بأية صورة عندما يركز أو يحدد مشاركة المواطن

في صنع القرار أو في تحقيق خياراته داخل منطقته الإدارية التي ينتمي إليها ، فإنما يعني ويؤدي بنفس الوقت إلى تقليص مشاركة ودور هذا المواطن في صنع القرار السياسي أو الاقتصادي والمشاركة فيهما على مستوى الدولة والوطن أو على مستوى بقية الوحدات الجغرافية / الإدارية في المملكة وتحت أي أسم يعطى لها وهو الهدف الذي نتكلم عنه ونقصده .

أما مكمن الخطورة هنا هو في أن يكون مواطنو أي إقليم أو محافظة أو منطقة جغرافية أو مجلس حكمها أو نوابها هم بضعفهم وسهولة اختراقهم الذي سيتأكد بقانون الصوت الواحد العشائري الذي سينتخبون على أساسه ، أقول هم من قد سيتركون لتقرير مصيرهم ومصير إقليمهم أو محافظتهم أو منطقتهم الجغرافية بمعزل عن قرارات ورؤية وتدخل الحكومة المركزية وبمعزل عن دعم بقية أبناء الدولة في المناطق الأخرى بخبراتهم وبزخمهم ومن واقع مسئوليتهم إزاء وطنهم ككل ، أو هم وحدهم من قد سيستخدمون افتراضا أو سيسخرون افتراضا أيضا لتحمل مسئولية اتخاذ القرارات لا سيما المنطوية على أهداف سياسية في مناطقهم التي قد لا تكون مواتية أو التي قد تخدم أجندات أجنبية أو مريبة داخل الإقليم . وماذا ستكون عليه النتيجة هنا .

٢- إن مضمون وتفاصيل وآليات مشروع الأقاليم يعود بالأردن إلى ما قبل تشكيل الدولة ، جغرافيا وديمغرافيا واجتماعيا وسياسيا ولعل ما تكشف لتاريخه من بعض آليات مشروع اللامركزية يفعل الشيء نفسه . حيث يبقي المشروع الأول على عمان بتركيبتها السكانية التي آلت إليها وربما كمنطقة إدارية تفصح عن هويتها أو وضعها في مرحلة لاحقة ولا نعرف إن كان ذلك سينسحب على عمان في إطار مشروع اللامركزية . وكأن السلطة التي شكلت الكيان في بداية العشرينيات من القرن الماضي تعود لتنسحب انسحابا منظما عن طريق إعادة الوضع إلى ما يشبه ماضيه من خلال حصره بمناطق جغرافية /إدارية والاستقلال التدريجي عنها لتعاد صياغة ذلك الوضع من جديد . وبحيث

تصبح هذه السلطة المركزية في عمان مطلقة اليد هي أيضا في قراراتها السياسية والإدارية في إطار حدود الدولة مع جيرانها ومع العالم الخارجي .

فالحالة كانت في شرق الأردن قبل تأسيس الدولة عام ١٩٢١ أو قبل مؤتمر أم قيس عام ١٩٢٠ مجرد حكومات محلية بزعامات عشائرية ، أو كيانات إدارية منفصلة عن بعضها في تشكيلة مناطقية ، وتعيش حالة اللامركزية نظرا لغياب مركزية الدولة التركية المؤثرة في تلك الحقبة . وأن الأردن كدولة لم تقم ويتعزز كيانها السياسي إلا بعد أن كرست السلطة وضع المركزية القوي لنفسها وعززت من وجودها وفرض سلطانها عن طريق إخضاع هذه الحكومات أو المناطق أو الكيانات السياسية إلى سلطانها وانتزاع لا مركزيتها التي كانت قد تحولت إلى مركزية خاصة بها ، انتزعتها باستخدام القوة المسلحة والهجومات البرية أحيانا . حيث استطاعت الدولة من إنهاء نظرة وانتماء ومسئولية تلك الحكومات المحلية وسكانها من تلك لمجالات الجغرافية والديمغرافية والمناطقية وربطها بمجال جغرافي أوسع وأرحب وهو الدولة بحدودها السياسية . حيث عندها تشكلت الدولة من توحيد هذه الكيانات السياسية والإدارية المناطقية في وحدة سياسية واحدة بسلطة مركزية قوية .

إن مشروع اللامركزية المطورة من خلال فكرة الأقاليم أو مشروع اللامركزية القائم يتضمن تراجعا في صلاحيات السلطة المركزية أو تلك المزايا والتنازلات الإدارية والسياسية والاقتصادية التي يفترض تركها للوحدات الجغرافية / الإدارية بتشكيلاتها تحت أي اسم كانت ، حيث أن ذلك يقضم قضما انتقائيا من مركزية الدولة ويفقدها الكثير من الاعتبارات السياسية الخاصة والمميزة لسلطتها المركزية ويعطي مواطني مناطق الدولة استقلالية عنها ، ويكرس مركزيات أخرى جديدة وزعامات محلية من جديد على حساب زعامة ومركزية الدولة التي من المفترض أنها مركزية لا شراكة فيها . لأن وحدة هذه المركزية واحتكار الدولة لها يمثل ويبرر ويؤكد مرجعية الدولة ووحدتها السياسية والجغرافية .

٣- أن مضمون وآليات المشروع التي أتت به وبشبيهه الحكومات دون اعتبار لشكله ومسمياته ينهي بالتدريج لو تم تطبيقه لدى المواطن الأردني في أي من هذه الأقاليم نظرته الشمولية للدولة التي نشهدها اليوم أو التي اعتاد عليها . وكما سيؤثر سلبيا في تماسك النسيج الاجتماعي والسياسي والجغرافي القائم ويعمل على تجزئته في النفوس والممارسات ، فالمضمون والآليات ربما تعزز النسيج الاجتماعي واللحمة وتماسكهما داخل كل وحدة جغرافية /إدارية وبين سكانها ، لكنها ستفتت وربما تنهي أي ترابط قائم حاليا في هذا النسيج على مستوى الدولة أو الوطن بل سنكون أمام مواطنة مجزأة غير مواطنة الدولة ، وهو ما يعني انتهاء نظرة المواطن الشمولية للوطن وأرض الوطن الذي يعرفه اليوم بحدود الأردن السياسية . وتصبح تدريجيا نظرة واهتمام ابن أي وحدة جغرافية / ادارية في الدولة إلى سلامة أراضي وسيادة أي وحدة جغرافية / إدارية أخرى فيها هي نفسها التي ينظر بها إلى أراضي دولة عربية أخرى وربما أقل اهتماما في حالة أن تكون الأراضي العربية الأخرى أقرب جغرافيا . وتبعا لذلك فانه في الوقت الذي تتنامى فيه مسئولية ابن منطقة ما بمنطقته أو بإقليمه أو بمحافظته اقتصاديا وسياسيا وتنمويا وتنحصر في المحصلة بإقليمه ومستقبله ، فان شعوره بالمسئولية عن المناطق والأقاليم الأخرى لن تعو د موجودة بحكم تفصيلات وآليات وأهداف المشروع المعلنة والتي تحصر نشاط وحقوق كل مواطن بوحدته الجغرافية وتحجم انتماءه ليصبح إلى منطقته ، وتدريجيا يصبح هذا الانتماء بحكم الواقع أيضا معدوما أو ميتا بالنسبة لمناطق الدولة الأخرى وان كانت لهذه الانعدامية بدايات مع المشروع **فستكون تنافسية أكثر منها تكاملية** ، فلا يعود أي مواطن في محافظة أو إقليم أو وحدة جغرافية ما داخل الوطن مسئولا مثلا **عن مقاومة أية مشاريع أمنية أو سياسية يخطط لها أو تنفذ في أقاليم أو مناطق جغرافية أخرى داخل الوطن ربما تكون ضعيفة من حيث بنيتها التحتية لمواطنها ولجغرافيتها والتي تصبح حينها محلا للإستفراد والإستقواء والمخططات .**

وكذا الأمر بالنسبة لمسألة الانتماء للكيان السياسي للدولة أو للسلطة المركزية

المتبقية للدولة ، فانه سيتناقص منطقيا لحساب بناء الانتماء للوحدة الجغرافية/ الإدارية المفترضة استنادا لمشروع الأقاليم أو أي مشروع مماثل ، وسيستمر هذا التناقص مع زيادة ارتباط المواطن بوحدته الإدارية أو بمنطقته حتى ينعدم أو تنعدم السلطة المركزية ولا يعود لابناء أي من الأقاليم شيئا اسمه الأردن وتنتهي تبعا لذلك مسئولياته المفترضة اتجاه الدولة ككل بموجب الدستور والمنطق ، ولتتحول بالتالي الهوية الأردنية لدى أي من سكان المناطق الإدارية **إلى هوية بروتوكولية إلى أن تختفي** .

٤- هناك استحقاقات ونتائج عليها علامات استفهام تترتب آليا ومنطقيا على تنفيذ مضمون اللامركزية المطورة بآلياتها تحت أي مسمى كان وخاصة تحت تفاصيل مشروع الأقاليم تطال الانقلاب على مختلف الشعارات والمفاهيم التي رفعتها الحكومات كشعارات تعتبرها الأساس في تعزيز وحدتنا الوطنية وتماسكنا وفي التنمية الشاملة لقطاعات الدولة ولحياتنا الإدارية والسياسية واستبدالها بشعارات ومفاهيم أخرى بديلة وربما نقيضه لها . وعلى رأسها **شعار الأردن أولا ، وكلنا الأردن** . وبصرف النظر عن الظروف المحيطة برفع تلك الشعارات وعن أهدافها الحقيقية إلا أنها تصبح مع تطبيق مضمون المشروع شعارات ساقطة بحكم الأمر الواقع على الأرض . وإذا كنا فعلا مؤمنين بمبدأ وغايات هذه الشعارات فعلينا في حالة أخذنا مضمون مشروع الأقاليم باسمه أو تحت أي اسم آخر فعلينا عندها أن نستبدلها بشعارات **اليرموك أولا ، أو المفرق أولا ومعان أولا ومؤتة أولا أو كلنا أربد** . . وربما يكون على مجلس حكم الإقليم أو المحافظة أن يحكم بالخيانة وعدم الانتماء على من يرفع شعارا بأولوية أخرى لكيان آخر غير الإقليم أو المحافظة أو الوحدة الجغرافية / الإدارية أو يرفع شعار أولوية الدولة الأردنية مثلا لكونها تتضمن وحدات جغرافية/ إدارية أو أقاليم لا يستطيع ساكن إحداها من ممارسة حقوقه السياسية والإدارية إلا ضمن الإقليم أو المحافظة التي ينتمي إليها / وليس ضمن محافظة أو إقليم أخر ضمن الدولة . وعلى الحكومات الأردنية ومؤيدو المشروع الاعتراف بأن تنفيذ المشروع يؤدي

عمليا ومنطقيا إلى إلغاء مثل هذه الشعارات التي ترفعها الدولة بذرائع وحجج مختلفة بل والى عدم الجدية والمصداقية في أهداف طرحها أصلا لأننا الآن نسعى لما يحقق نقيضها . وهذا يعني طعناً وتشكيكاً في صميم مصداقية مشروع اللامركزية المطورة تحت أي اسم كان .

وبنفس السياق فان مفاهيم الأهداف المشتركة والهموم المشتركة والمصير المشترك لن تعود قائمة بالدرجة التي هي عليها ضمن الوحدة الجغرافية والسياسية والإدارية الواحدة وكما هي عليه اليوم .....

والآن ، وفي ضوء استعراض القارئ لهذه الحيثيات والحقائق والاستنتاجات المنطقية غير الجدلية والتساؤلات المشروعة فان الحكم متروك لفهم القارئ وحسه فيما إذا كان مضمون اللامركزية المطورة بتلك الأهداف والآليات والتفاصيل من خلال أي تسمية كانت ابتداء بتسمية مشروع الأقاليم ومشروع اللامركزية القائم - سيكون عقبة أمام تحقيق سيناريو الوطن البديل أم أنه سيساعد في تحقيقه .

شروحات الكتاب ومرفقاته

المرفق رقم (١)

نصوص مقتبسة ومترجمه، من كتاب أسد الأردن King Husein,The Lion of Jordan إلى البروفسور والمؤرخ اليهودي البريطاني Avi Shlaim الطبعة الأولى ٢٠٠٧ hard cover ويأتي هذا المرفق تعزيزاً لما ورد في صلب الكتاب.

ملفتا الإنتباه إلى أن الترجمة لهذه النصوص حرفية إلى حد بعيد بحيث أني وضعت الأسماء والعبارات كما وردت بالكتاب . مما يقتضي الاعتراف بحفظ الألقاب وخاصة السامية منها لأصحاب الجلالة ولرؤساء الوزارات وأية شخصيات أخرى . وكما يرجى الإنتباه لما هو بين هلالين كتعليق وليس كجزء من النصوص المترجمة . كما وألفت الانتباه إلى ما تحته خط لأنه هو المقصود في الترجمة إلى حد بعيد .

الصفحة ٢ : . . إن قلق وهم الشريف حسين الأساسي كان تأمين مركزه ومركز عائلته . . . . وليس هناك من دليل يدل على أنه كان منجذبا لأفكار القومين العرب قبل الحرب وعلى العكس من ذلك كان يميل إلى اعتبار الفكر القومي كبدعة غير مرحب بها ولا تتفق مع مبادئ الإسلام .

الصفحة ٣ : ولم يصبح الشريف حسين انفصاليا عن الدولة العثمانية إلا بعد أن حاول وفشل في الحصول على أهدافه السياسية المحدودة في إطار الإمبراطورية العثمانية .

الصفحة ٥ : كانت الثورة العربية الكبرى في جوهرها مؤامرة انجليزية – هاشمية **Anglo Hashemite Plot** . وقد زود الانجليز الثورة بالمال والسلاح والمؤن والدعم المدفعي المباشر والخبراء في حرب الصحراء والذي من بينهم لورنس . وإن لورنس هذا عمل أكثر من أي رجل آخر لتمجيد وتعظيم الثورة وإبراز نجاحاتها العسكرية إعلاميا وإحاطتها بهالة من الرومانسية عن طريق تصويرهـــا كمنتج لصلة طبيعية بين الانجليز والعرب أو البدو في الصحراء .

الصفحة ٥ : . . . وعد الهاشميون أكثر بكثير مما كان باستطاعتهم تقديمه للثورة . وبعد إعلان الشريف للثورة انضم إليها عدد قليل من السوريين والعراقيين لكن الكثير من الشخصيات السورية ابتعدوا عنها لأنهم اعتبروها خيانة **treason** .

الصفحة ٦ : . . . كان العرب من البدو ورجال القبائل الذين شكلوا جيش الشريف منجذبين إلى ذهب الإنجليز أكثر من انجذابهم للنظرية الوطنية .

الصفحة ٣٦ : كانت الثورة العربية الأساس الخرافي الكبير لحركة العرب القومية وكان الهاشميون القوة المحركة خلفها .

تعليق : (يلاحظ القارئ من الصفحتين ٥ و٦ أن المؤلف كان يعصر دماغه لتقزيم واقع الثورة العربية في أذهان النشئ من حيث عدم جديتها وعدم إيمان أصحابها ورجالها بها) .

الصفحه ٩ : . . . . . كان الشريف حسين يكن احتراما كبيرا لليهود كأهل كتاب ولم يكن معارضا إلى توطينهم في فلسطين بل كان يرحب بذلك على أسس دينية وإنسانية .

الصفحة ١٢ : " . . . . . وهذا العرض كان جزءا من سياسة الأشراف في تشكيل عدد صغير من الدول الصغيرة في الجزيرة والهلال الخصيب وجميعها برئاسة عائلة الشريف وبالطبع تحت النفوذ البريطاني . . . . . ولكن فيما بعد تقرر إبقاء عبدالله في شرق الأردن كممثل للحكومة البريطانية . إن هربرت صموئيل المفوض السامي اليهودي في فلسطين كان يشك في قدرة عبدالله على مراقبة أو وقف النشاطات المعادية للفرنسيين والصهيونية في المنطقة . . . . .

وان لورنس مستشار تشرشل في الشؤون العربية أكد أن عبدالله كان أكثر تأهيلا للمهمة من أي مرشح أخر . وكان لورنس مقتنعا بان المشاعر المعادية للصهيونية ستتناقص وان شرق الأردن سيتحول إلى صمام أمان بتعين حاكم تستطيع بريطانيا الضغط عليه لكبح المشاعر والهيجان ضد الصهيونية ، وان الشخص المثالي لذلك هو إن يكون ليس قويا جدا وليس من سكان شرق الأردن ويعتمد على الحكومة البريطانية للحفاظ على وظيفته . وبعبارة أخرى فقد كان البريطانيون يبحثون عن عميل أو زبون مطواع plaint cliant ويكون موثوقا لأن يعهد إليه حكم ارض مهجورة أو فارغة شرق النهر نيابة عنهم . . . . . " . انتهى

الصفحة١٣ : وأكثر من ذلك فان تلك المنطقة (الأردن) كانت مخصصة لان تستخدم كأرض احتياطية من اجل إعادة توطين العرب عندما تؤسس الدولة القومية لليهود في فلسطين وتصبح حقيقة . ولم يكن القصد في هذه المرحلة تحويل أراضي شرق نهر الأردن إلى دولة عربية مستقلة .

الصفحتان ١٣/١٤ : وعليه في مارس ٩٢١ وبتشجيع من لورنس اجتمع تشرشل مع عبدا لله في القدس وعرض عليه إمارة شرق الأردن وتضم الأرض بين النهر والصحراء العربية في الشرق وكان شرط تشرشل إن يترك عبدا

لله نيته في الهجوم على سوريا والاعتراف بالولاية أو الوصاية البريطانية على شرق الأردن كجزء من الولاية أو الوصاية على فلسطين . وقد قبل عبدا لله الشرطين . . . . . ودفع للملك معونة شهرية بمبلغ خمسة ألاف جنيه لتجنيد قوة محلية لحفظ النظام في شرق الأردن . **وهكذا بجرة قلم في مساء يوم أحد مشمس خلق created تشرشل إمارة شرق الأردن** . . . . . حيث شكلت حكومة فيها في ابريل ١٩٢١ واعترفت بها بريطانيا على أساس إقامة نظام دستوري والموافقة على اتفاقية تمكن بريطانيا من تنفيذ التزاماتها الدولية . وكانت هذه هي الخطوة الأولى في فصل شرق الأردن عن فلسطين . والثانية كانت في عام ١٩٢٢ عندما وقفت بريطانيا في وجه المعارضة الصهيونية وحصلت على موافقة عصبة الأمم في استثناء شرق الأردن من إحكام الوصاية على فلسطين فيما يخص الوطن القومي لليهود .

الصفحة ١٦ : ما كان باستطاعة عبدالله أن يمتلك سلطة في شرق الأردن دون موافقة بريطانيا ولو حاول تحدي بريطانيا في ذلك فلن يبق طويلا . . . . . لقد كانت الحماية البريطانية وحدها التي حفظت التاج الهاشمي في شرق الأردن .

الصفحه ٢٢/٢١ : كانت الحاجة إلى شرق الأردن كمنطقة عازلة في الجنوب بين السعودية من جهة وبين مصر وفلسطين وكذلك منطقة عازلة لاحتواء الفرنسيين في الشمال . . . وعبدا لله اعترف رسميا بالوصاية البريطانية على كل فلسطين وبوعد بلفور . وهو الشيء الذي كان قد رفضه والده . . . . وأكثر ما أساء لسمعته هو صداقته مع الصهاينة .

الصفحتان ٢٤/٢٣ : . . . . .لم يكن عبدالله هو الأول في العائلة يعقد محادثات مع قادة الصهيونية . ففي عام ١٩١٩ استهل شقيقه فيصل اتفاقية مع

القائد الصهيوني المعتدل حاييم وايزمن Chaim Weizmann لم يستطع التصديق عليها لشدة المعارضة العربية . . . . ثم ما لبث عبدالله إن دخل في علاقة معقدة مع الصهاينة دامت حتى نهاية حياته . . . . . وكان اللقاء الأول بين / عبدالله وبين وايزمن في لندن عام ١٩٢٢ حيث عرض عبدالله عليه دعم وعد بلفور إذا وافق الصهاينة على تعيينه حاكما على فلسطين وان يستخدموا تأثيرهم على السلطات البريطانية لدعم هذا التعيين . . . .

الصفحة ٢٥ : كان أمل الملك عبدالله هو تقسيم فلسطين سلميا بينه وبين الوكالة اليهودية وعزل منافسه الحاج أمين الحسيني رئيس الحركة الوطنية الفلسطينية حيث كانت أجندتيهما مختلفتين فالمفتي يرفض الدولة اليهودية فيما عبدالله أصبح يقبل بدولة يهودية على شرط إن يسمح له بان يكون رئيسا للقسم العربي في فلسطين . وقد دعم البريطانيون سريا فكرة الملك لدمج القسم العربي في فلسطين إلى مملكته لأنه كان عميلهم their client .

الصفحة ٢٦ : "لقد تواطأ colluded البريطانيون مع الملك عبدالله في إجهاض ولادة دولة فلسطينية وبنفس الوقت طلبوا منه أن لا يعبر حدود الدولة اليهودية كما هي في خطة الأمم المتحدة وتجنب الصدام المباشر مع القوات اليهودية" .

الصفحه ٢٦ : "اجتمع الملك عبدالله سريا بتاريخ ٤٧/١١/١٧ مع جولدا مائير في الوكالة اليهودية في نهاريم على النهر وتوصلا إلى اتفاق مبدأي ينص على تنسيق استراتيجيتهما الدبلوماسية والعسكرية لإفشال الحاج أمين والسعي لمنع دول عربية أخرى من التدخل مباشرة في فلسطين حيث بعد ذلك باثنتي عشر يوما أعلنت الأمم المتحدة قرارها في تقسيم فلسطين لدولتين وهو الأمر الذي عزز من التفاهم بن عبدالله وجولدا مائير في نهاريم . ففي مقابل

وعد عبدالله بعدم دخول الأراضي المخصصة للدولة اليهودية في قرار الأمم المتحدة توافق الوكالة اليهودية على ضم معظم الأراضي المخصصة للدولة العربية إلى شرق الأردن" .

الصفحة ٢٦ : إن الاتفاق الضمني الذي توصل إليه عبدالله مع الوكالة اليهودية يمكنه من فرض نفسه كحام للعرب في فلسطين ، في الوقت الذي فيه أبقى على جيشه خارج المناطق التي خصصتها الأمم المتحدة إلى الدولة اليهودية . إن هذا العمل المتوازن يصعب تحقيقه لأنه يضع عبدالله في دائرة الشك بالتعاون مع الصهيونية . انتهى

الصفحه ٢٧ : "أرسلت جولدا مائير في مهمة سرية إلى عمان في ١٠ /٥ لتحذر عبدالله ، لكنه بدا محبطا ومناورا وأعاد عرض خطة حكم ذاتي لليهود في الأراضي المخصصة لليهود ، إلا أن جولدا مائير أصرت على الإلتزام بالإتفاق على الخطة الأصلية التي تمت مع الأمير عبدالله بانشاء دوله يهودية مستقلة وضم القسم المخصص للعرب في فلسطين إلى شرق الأردن . **لم ينكر عبدالله هذا الاتفاق** ولكنه ذكر لها بأن الحالة في فلسطين قد تغيرت جذريا وانه واحد من خمسه ولا خيار له سوى الانضمام إليهم وانتهى الاجتماع بفتور وتحفظ **ولكن كلمات عبدالله الو داعية إلى عزرا دانين المرافق إلى جولدا مائير والمترجم لها كانت كلمات رجاء بأن لا تقطع الاتصال وأن تعود مهما يحدث" Come Whay May .**

الصفحتان ٢٧ / ٢٨ : لم يخن عبدالله الاتفاقية تماما ولم يكن مخلصا لها تماما ولكن كان بين الاثنين . وحتى مائير بعد عودتها من عمان ذكرت في بيانها عن مهمتها التي أعطته إلى زملائها في مجلس ألدوله المؤقت . . . أولا : إن عبدالله لم يتراجع عن اتفاقه ولكنه أكد بان الظروف تغيرت ، ص٢٨ ثانيا : لم يقل عبدالله بأنه يريد الحرب بل إن مائير هي التي هددته بالعواقب الوخيمة في حالة الحرب ، ثالثا :

لم يفترق عبدالله ومائير بعد الاجتماع كأعداء بل على العكس كان عبدالله حريصا على الإبقاء على الاتصالات مع الجانب اليهودي بعد اندلاع الإعمال العسكرية .

إن عبداللة قد احتاج لإرسال جيشه عبر النهر لكي يسيطر على القسم العربي من فلسطين المجاور لمملكته . ولم يتكلم عبدالله عن نيته في مهاجمة القوات اليهودية في الأراضي المخصصة لليهود (في خطة التقسيم) . إن جزءا من المشكلة هو إن عبداللة كان عليه أن يتظاهر بأنه ذاهب مع بقية دول الجامعة العربية الذين رفضوا التقسيم بالإجماع ورفضوا قيام الدولة اليهودية .

وكما أن الخبراء العسكريين في الجامعة العربية قد أعدوا هذه المرة خطة للغزو والخطورة هنا أنهم عمدوا إلى توجيه الإمكانيات النظامية للجيوش العربية بدلا من ترديد الشعارات مثل رمي اليهود في البحر . . . . . .

وأكثر من ذلك فإن عبدالله **Wrecked the invasion plan** قد أحبط خطة الهجوم بإجراء تغييرات الدقيقة الأخيرة . إن أوامره لجيشه بعبور نهر الأردن لم تكن لمنع إقامة لدولة اليهودية بل لمحاولة الحصول على القسم العربي من فلسطين . ولم يرغب عبداللة أبدا بتدخل الجيوش العربية في فلسطين ، فخطتهم كانت منع التقسيم بينما كانت خطته هي تنفيذ التقسيم ، كانت خطته هذه تتطلب وجود يهودي في فلسطين . مع انه كان (بداية) يفضل حكم ذاتيا لليهود تحت تاجه .

وبتركيز عبدالله لجيشه في الضفة الغربية فانه قصد القضاء مرة والى الأبد على أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وان يتقدم إلى شركائه العرب بضم الضفة كأمر واقع **Fait Accompli** . انتهى .

الصفحة ٢٨ : كان هناك روايتان بين العرب بشأن سلوك الأردن في حرب الـ ٤٨ وهما رواية الموالين ورواية القوميين . فالموالين يصرون على أن عبداللة عمل طبقا لرغبات الفلسطينيين من حيث إرسال الجيش إلى فلسطين ومن حيث توحيد الضفة

الغربية مع الأردن عام ١٩٥٠ .

الصفحتان ٣٠/٢٩ : أما القوميين فصوروا عبداللة كجشع ساذج وانه بتعاونه مع اليهود قد/ قاد العرب إلى هزيمة ٤٨ وتوسيع مملكته على حساب الفلسطينيين .

. . . إن الضعف الرئيسي في قصة الموالين يكمن في فشلهم في الإشارة إلى صفقات عبداللة السرية مع الوكالة اليهودية في التمهيد للحرب وتوجيه هدفها (**In the Lead-Up to the Palistine War**) . أما تفسيري للأحداث (أي تفسير المؤلف أفي شلايم) فقد ضمنته في كتابي (تواطؤ عبر الأردن **Collusion**) . وهو أقرب إلى قصة القوميين من حيث التأكيد على أهمية الدبلوماسية السرية في تقرير مجرى ونتائج الحرب العربية الإسرائيلية عام ٤٨ . . والفرضية الرئيسية في كتابي هي أنه في نوفمبر من عام ٤٧ توصل عبدالله إلى اتفاق ضمني مع الوكالة اليهودية لتقسيم فلسطين بينهما بعد انتهاء الانتداب البريطاني وهذا وضع الأسس إلى تحفظات متبادلة بين الطرفين خلال حرب الـ ٤٨ والى استمرار التعاون بعد الحرب . (يشير المؤلف بعد ذلك إلى اعتماده على وثائق إسرائيلية وعلى شهادة ياكوف شيموني yaacov shimoni كمسئول عال في الوكالة اليهودية ، ومنخرطا مباشرة في الاتصالات مع الملك غبدالله وهي مدونه من خلال مقابلة مع المؤلف ويذكر أن ياكوف قد استخدم كلمة التآمرconspiracy وليس التواطؤ collusion . انتهى

الصفحة ٣٢ : بعد الحرب وقعت إسرائيل اتفاقيات هدنه مع جيرانها العرب وكانت مع الأردن في ٤٩/٤/٣ . وكان خط اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل ومن ضمنه تقسيم القدس هو ثمرة مفاوضات سرية بين عبدالله والإسرائيليين . وكان تقسيم القدس بين الجانبين يمثل خطوة إستباقية لتحرك الأمم المتحدة إلى تحويلها إلى مدينة دولية . . . . . وهكذا فانه الى جانب

الإسرائيليين قد تجنبوا أو تجاهلوا bypassed الأمم المتحدة وتقاسما القدس .

الصفحه ٣٢ : شخصية بريطانية رسمية وصفت الملك عبدالله بأنه كمغتصب أراض بالفطرة .

الصفحة ٣٤ : إن عبداللة أبدى شجاعة كبيرة في السباحة ضد تيار العرب المعادي لإسرائيل .....

كانت لدى بنغوريون شكوك حول الرغبة في تسوية سلمية مع الأردن وأعطى لذلك عدة أسباب ، الأول : لم يكن الأردن كيانا سياسيا مستقرا أو طبيعيا بل نظاما قائما على رجل واحد معتمدا على بريطانيا ويمكن أن يموت في أية دقيقة . انتهى

الصفحة ٣٦ : اعتمد الهاشميون كثيرا على القوى الخارجية لمواجهة عزلتهم ولتعزيز موقفهم الضعيف في المنطقة .

الصفحتان ٣٧/٣٦ أقام عبدالله وعائلته خلال الحرب العالمية تحالفا مع بريطانيا وبعدها طور علاقة خاصة مع القوة المتصاعدة اقتصاديا وسياسيا في المنطقة وهي الحركة الصهيونية وان الارتباط مع الصهاينة قد خدم مصالح عائلته الحاكمة بيد أنه ولنفس هذا السبب قوض مصداقيته كعربي وطني . ومع أن التحالفات مع القوى الأجنبية عززت مركز الهاشميين اقليميا ودوليا ولكنها بنفس الوقت تركتهم مكشوفين إلى تهمة خدمة مصالح الشعوب كعملاء clients وحتى أكثر متعاونين أو متواطئين collaboators .

الصفحة ٦٦ : كانت رغبة اللاجئين في الأردن هي الاحتفاظ بهويتهم

الفلسطينية المنفصلة لكن ذلك كان ضد سياسة الملك عبدالله في الأردنه . حيث أن أجندته التوسعية أجبرته على أن يمتد إلى حقوق المواطنة الطبيعية للفلسطينيين .

الصفحة ٦٧ : ورث الملك حسين من جده الموقف المعتدل من الصهاينة ولكنه كان يعرف إن الفلسطينيين لاموا جده لخيانته لقضيتهم وان هذا السبب الذي أعطي لاغتياله .

الصفحة ٩٩ : مع أن عبدالله كان مناصرا لاستقلال العرب نظريا إلا انه كان تابعا بممارساته Client للبريطانيين .

الصفحة ١١٠ : . . . وفي هذه المرحلة المبكرة كان ممكنا اكتشاف بداية تفهم الملك حسين بأن إسرائيل إما أن تكون التهديد الأكبر أو الحليف الأكبر . . . . . فقد كان لدى الملك عبدالله تفهما أو تفاهما مع إسرائيل مبنيا على المصالح المشتركة وكانت علاقته السياسية مع إسرائيل حميمة وأكبر من أية علاقة له مع أي حاكم عربي .

الصفحة ١١٠ : في مقابلة مع السير اليك كيرك براید أبدى الملك حسين اعتدالا مفاجئا اتجاه إسرائيل وقال انه يتفهم الصعوبات لدى إسرائيل في إعادة اللاجئين إلى فلسطين ولكن يمكن لها دفع التعويضات إلى الذين تركوا أرضا أو أملاكا خلفهم وقدر الملك بأنه لو أعطي الخيار للاجئين بين العودة والتعويض فلن يعود أكثر من عشرة بالماية وبدورهم فإن معظمهم لن يبقوا هناك أكثر من ستة أشهر .

الصفحة ١١٦ : وصف المسئول البريطاني السير جون تروتبيك الملك

عبدالله ذات مرة بأنه مغتصب أراض بالفطرة ، لكن هذا المصطلح تساوى فيه مع equally well بنغوريون مؤسس إسرائيل .

تعليق : (ويلاحظ تبني المؤلف للوصف المطلق على بنغوريون كوصف ينطبق على الملك عبدالله وبالتساوي من خلال عبارة equally well) .

الصفحة ١١٢ : . . أبلغ وزير الخارجية البريطاني زميله الأمريكي في ديسمبر ١٩٥٦ أن المعاهدة (البريطانية / الأردنية لن يعد لها فائدة باستثناء أنها تبعد الأردن عن نقود أسوأ وقد سأل وزير الخارجية الأمريكية زميله البريطاني قائلا ما مستقبل الأردن فأجابه ، **لا أعتقد أن يكون قادرا على البقاء إلا إذا كان تابعا صغيرا (ذنب) satellite . انتهى**

الصفحة ١٢٣ : أبلغ السفير البريطاني(حكومته) وجهة نظر وزير الخارجية الأمريكي ، قائلا أن الحقيقة القاسية هي عدم وجود مبرر لأن يكون الأردن دولة . ولكن ذلك لم يكن يعني بأن الوقت قد حان لتصفيتها الآن . انتهى .

الصفحات ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ : "إن دعم الـCia الى الملك حسين بدأ قبل إنهاء المعاهدة البريطانية وقبل طرد كلوب ومن غير الممكن إعطاء تاريخ محدد لأول اتصال بين الملك والـ CIA ولا نعرف من منهما الذي ابتدأ مع الآخر **لكن من المرجح أن الملك هو المبادر** . هناك بعض التفصيلات عن أصل تلك العلاقة موجودة في كتاب ضابط المخابرات الأمريكي : Wilber Crane EVELAND "Ropes of Sand Americas Failure in the Middle East" الذي كان يغطي سوريا ولبنان حيث ذهب هذا الضابط الى عمان لمساعدة محطة الـ Cia هناك بعد طرد كلوب واستبداله بـ علي أبو نوار وكانت مهمته الأساسية هي تقييم موقف القيادة الجديدة من الغرب وفي ذلك الوقت كان الى الـ Cia ضابط شاب يدعى Fred

Latrass على اتصال مع الملك . طلب أبو نوار الحديث مع الضابط ايفلاند بعد أن كان قد قدم له من قبل صحفي أمريكي . . . . . **وقد أدرك الضابط ايفلاد أن أبو نوار لم يكن مطلعا على العلاقة بين الملك وبين الـ Cia من خلال الضابط Latra .**

وبعد شهرين وصل الملك الى بيروت . . . . . وفي صباح اليوم التالي ابتدأ ايفلاند الحديث بالقول انه كان في الماضي في خطة المساعدات الأمريكية . ثم أبدى الملك اهتمامه في الحصول على أفضل الأسلحة لجيشه بغض النظر عن مصدرها . وعبر عن أمله أن يبحث ايفلاند هذا الطلب مع جماعته . ثم بدأ الحديث عن سوريا . وفي تقريره عن تلك المحادثات ذكر ايفلاند أنه طلب من الملك أن يكون قناة اتصال له خلال زياراته المتكررة الى لبنان ولكن المسئولين قرروا تعيين شخص أكبر واختاروا لذلك (Kermit Roosevelt kim) حفيد الرئيس ثيودور روزفلت والذي اكتسب شهرة من في انقلاب إيران عام ٥٣ ضد حكومة مصدق وإعادة الشاه .

الصفحة ١٤٦ : وبدأ روزفلت بخطة دعم وتقوية الملك شخصيا . . . . وهنا بدأ برنامج رئيسي لدعم beef up . الملك . حسين والأردن . . **وطبقا لنظام الـ CIA فان أو حرفان يدلان على البلد الذي تقع فيه العملية وكانت NO تعني الاردن وNORMAN تعني الملك حسين . إن كيم روزفلت اختار الرمز NOBEEF ليدل على برنامج إعانة الملك شخصيا .**

. . . . . ويقول الضابط ايفلاند أنه ولسنين كانت قد دفعت تحت هذا الاسم الرمز NOBEEF ملايين الدولارات الى الملك حسين حتى صادف شخص ما الاسم السري وأظهره الى الصحافة وكان ذلك من خلال مقال الى Bob Woodward على وجه الصفحة في الواشنطن بوست في ٧٧/٢/١٨ تحت عنوان الـ Cia تدفع الملايين الى ملك الاردن حسين . وقالت الصحيفة أن الـCIA قد دفعت الى الملك حسين ملايين الدولارات سرا ولمدة عشرين عاما على دفعات سنوية اعتبارا من عام ١٩٥٧ وتحت إدارة ايزنهاور الدفعات الأولى كانت بملايين الدولارات ولكنها خفضت الى

٧٥٠ ألف عام ١٩٧٦ وكانت تحت الاسم السري لمشروع اسمه NO BEEF وكانت الدفعات تقدم دائما نقدا الى الملك من قبل رئيس محطة الـ cia في عمان .

. . . . . وقد بررت الـ Cia تلك الدفعات التي أعطتها الى الملك حسين مدعية أنه قد سمح لوكالات الاستخبارات الأمريكية في العمل بحرية في بلاده ذات الموقع الاستراتيجي . كما أن حسين نفسه قدم معلومات استخبارية الى الـ CIA واستخدم النقود في منح رسميين حكوميين آخرين من الذين قدموا معلومات الى المخابرات الأمريكية أو تعاونوا معها . كما أن بعض الرسميين في الـCia اعتبروا بأن تلك الدفعات ليست أكثر من رشوة .

الصفحة ١٤٧ : وضمن الاسم السري NO BEEF سجلت الـ cia أكبر العمليات نجاحا حيث أعطت الولايات المتحدة فائدة كبرى ومدخلا accsess غير عادي إلى زعيم دولة ذات سيادة . وأبلغت الصحيفة قراءها أن حسين لم يكن يتجاوز الواحدة والعشرين من عمره عندما أصبح مستفيدا من صناديق ال مخابرات الأمريكية . . . . . وكما أن الـ CIA قد زودت الملك بالنساء والحراس لأبنائه في الخارج . . . . . وما ينطوي عليه التقرير أن الملك كان على جدول الرواتب السرية في الـ Cia . . . . . ولم تكن النقود تدفع للحكومة الأردنية بل إلى الملك نقدا (شرح المؤلف أفي شلايم هنا طريقة إيصال النقود ومنها أنها كانت تدفع في مغلف غير مروس ولم تكن تسلم له باليد بل توضع على منضدته من خلال زيارة لرئيس محطة الـ CIA المعين في السفارة)

"إن الرسميين في الـ CIA قالوا أنهم دفعوا للملك في بداية حكمه حين لم يكن لديه دائرة مخابرات وكان يدفع للمتعاونين من جيبه فقررت المخابرات الأمريكية مساعدته في تأسيس خدمات استخبارية وزودوه في التدريب ومنحة بقيمة ٥ ألاف دينار شهريا كمصروف جيب" .

الصفحة ١٦٦ : . .(على اثر الانقلاب على العائلة الهاشمية في العراق يوصف الصحفي الأمريكي الكلمات التي عبر بها الملك حسين لدى نقله الخبر ونعيه لابن عمه الملك فيصل ورفاقه من العائلة من خلال مؤتمر صحفي حيث ذكر الملك حسين عبارة : إنهم فقط الأخيرين في قافلة الشهداء . يحاول المؤلف أفي شلايم هنا تحليل ذلك بالقول) : أن المقصود هو كيف أن الملك الذي يعد نفسه للمعركة نظر الى تقدم أو مسيرة عائلته خلال خمسة عقود مضت ، ففي تحليل من جهة إنهم (الهاشميين) كانوا مجرد تابعين Satellites لإمبراطورية أجنبية يقوون ويضعفون بثروتها أو حظوظها . . . . وفي تحليل ثالث كانوا مأجورين mercenaries في حضارة متراجعة . . . .

الصفحة ١٧٢ : من الفترة بين ٥٨ و٦٧ . . . . . كان الجيش هو الأساس في إبقاء النظام الملكي . . . . .

كانت العلاقات الخارجية في ثلاثة مجالات الغرب والعرب وإسرائيل وفي جميعها كان سلوك الملك محكوما بمصالح العائلة الحاكمة . ولذلك ليس منها ما كان مستقرا أو يمكن توقعه .

صفحه ١٨٤ : بعد انهيار الوحدة بين مصر وسوريا . . . . . رفع الملك حسين شعار : فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الأمة وهذا الشعار كان موضوع سلسلة من خطاباته لكن الكلام الكاذب Lip Service شيئا والقيادة شيئا أخر إن الخطابة لم تكن منسجمة مع الجهود اللاحقة التي بقي معها الوضع الداخلي كئيبا . فلم يكن للملك اهتماما بالشئون الإقتصادية وذلك على النقيض من اهتمامه الشديد في الجيش والسياسة الخارجية .

الصفحة ١٨٦ : . . . وكان وصفي التل واحدا من مجموعة صغيرة من رؤساء الوزارات الذين كانوا يستطيعون الوقوف في وجه الملك في مسائل السياسة الخارجية

وفي السياسة الداخلية **فكان وصفي يعتقد بل حاول إقناع الملك حسين بأن السياسة الخارجية يجب أن تكون مبنية على المصالح الوطنية الأردنية وليس على مصالح العائلة الحاكمة .**

الصفحة ١٩٢ : إن واحدا من الأسباب التي نمت الاستقلالية وثقة الملك حسين بنفسه هو انخراطه في حوار مباشر مع مسئولين إسرائيليين بعد أزمة نيسان عام ١٩٦٣ . . . . . وقال الملك في معرض رده أن له صديقا طبيبا له في لندن هو Dr Herbert . . . . . .

الصفحة ١٩٣ : "كان هربرت يهوديا روسيا وصهيونيا متحمسا وهو طبيب قلب وله عيادة خاصة في لندن . . . . . و كان الإنجليز قد وثقوا بالدكتور هربرت **وأوصوا الملك به كطبيب له . . . . . ولم يعارض الملك رغم معرفته بأنه يهودي ومناصر الى إسرائيل وأصبح طبيبا لكل العائلة** . وبدأت السفارة الإسرائيلية تجامله كقناة اتصال مع العائلة منذ الستينيات . . . . ." .

الصفحة ١٩٤ : على الأغلب **كان الملك يثق بـ هربرت (ويضع فيه ثقته) أكثر من أي واحد من مستشاريه المقربين . انتهى**

الصفحة ١٩٦ : . . . وأبلغت جولدا مائير خلال أزمة الـ ٥٨ في الأردن وزير الخارجية البريطاني قائلة : **نحن جميعا نصلي ثلاث مرات في اليوم من أجل سلامة ونجاح الملك حسين ، وهي إلى جانب اشكول كانوا يفضلون والوضع القائم في الأردن ويعتبران أن بقاء الملكية الهاشمية في عمان النظام الهاشمي في الأردن أمرا حيويا لأمن إسرائيل** . ولحساسية المهمة فقد اختاروا يكوف هرزغ Yaacov Herzog وهو شقيق كيم هرزغ رئيس الاستخبارات العسكرية في إسرائيل ورئيس دولة إسرائيل فيما بعد ليقوم بالاجتماعات السرية مع الملك

كممثل الى ليفي اشكول ، حيث أقام القناة السرية فيما بعد مع الملك حسين واستمر بها دون انقطاع حتى عام ١٩٧٠ .

الصفحتان ١٩٧ ، ١٩٨ : في ٦٣/٩/٢٤ اجتمع ياكوف هرزغ Yaacov Herzog مع الملك حسين في منزل الدكتور هربرت في لندن بتاريخ ٦٣/٩/٢٤ . . . . . الصفحة ١٩٨ : . . . وكان القسم الملموس من **المحادثات منصبا على التعاون الأمني ، والإقتصادي والسياسي . وقال الملك بأنه يفضل التعاون وطلب من هرزوغ تقديم اقتراحات . وعرض هرزوغ بأنه سيرسل تقييماتهم بانتظام عن الوضع الداخلي في الأردن وعن لتطورات العسكرية في الدول العربية في الشرق الأوسط . . . . . وأجاب هرزوغ بأنه من الحيوي إقامة وسائل لاتصالات منتظمة بشأن الأمن** . انتهى

تعليق : (يلاحظ هنا أن المؤلف يريد ابلاغ القارئ بأن هدف اجتماعات الملك مع الاسرائيبين لم يكن سياسيا لمصلحة القضية العربية أو الفلسطينية بل هدفها أمني لصالح اسرائيل على حساب الأمن العربي) .

الصفحة ٢٠٠ : ان سلوك ادخال الموساد في أسرار وزارة الخارجية الإسرائيلية قاد إلى إقامة روابط مع بعض الدول العربية **لكن في حالة الأردن كانت إسرائيل قادرة على الوصول مباشرة الى قمة الهرم . وبالنسبة للملك لم يكن وجود إسرائيل أبدا محل خلاف أو تساؤل وعلاقات الجوار معها مرغوبة ، إن لم يكن لا غنى عنها ولم تكن لديه أبدا أوهام محاربة إسرائيل بهدف القضاء عليها** .

صفحه ٢١٥ : لقد اعتبر البيت الأبيض أن دعم الملك حسين هو مساعدة لإسرائيل وقال Robert Komer عضو مجلس الأمن القومي الأمريكي في مذكرة إلى جونسون / في الحقيقة **ليس لدينا مصلحة في أمن الأردن أكثر من أن ذلك**

يحول دون محاصرة إسرائيل وان المساعدات المالية للأردن بين عامي ٥٧ و٥٨ كانت من أجل تلك الغاية ، أنها كانت مساعدات غير مباشرة لإسرائيل .

الصفحتان ٢٢٠/٢٢١ : (بعد انتهاء مؤتمر القمة الثالث في ٦٥/٩/١٧ في الدار البيضاء . . . . . من الدار البيضاء توجه الملك حسين منها مباشرة إلى باريس حيث كان له اجتماع سري مع جولدا مائير وزية خارجية إسرائيل . ان الانتقال من مؤتمر القمة العربي الذي اعتبرت فيه إسرائيل العدو الأكبر إلى لقاء وجها لوجه مع ممثل العدو هو عمل درامي . ففي الدار البيضاء كانت المباحثات تدور حول النزاع مع إسرائيل (تحويل نهر الأردن والاستعداد للحرب) أما في باريس فكان يستكشف القادة (الملك حسين وجولدا) سبل التعاون .

تعليق : (لعل القارئ يدرك من صياغة العبارة وانتقاء الكلمات هدف المؤلف في تعمد الإساءة والتشكيك) .

الصفحة ٢٢٧ : عقدت في منتصف الستينات في القدس لقاءات بين الخارجية الإسرائيلية والاستخبارات العسكرية والموساد لمناقشة السياسة اتجاه الأردن وكان هناك توافق عام بأن النظام الهاشمي قد اظهر تصميما على البقاء خلال الـ ١٨ سنه الماضية ولكنه في النهاية لن يكون قادرا على البقاء على المدى الطويل وان السؤال هو فيما إذا كان بقاء النظام حيويا لإسرائيل .

الصفحات ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ : . . . . إذ قام الملك بدعوة السفير ببرنز وكونيل في ديسمبر من نفس العام . . . . . ص ٢٣٠ وبعد انتهاء القسم الرسمي من اللقاء وطلب منهما البقاء في خلوة معه في منزله في بعيد عن المحاذير في الديوان حيث كشف لضيفيه المندهشين الحمر بأنه كان خلال الثلاث سنوات الماضية

(٦٣-٦٦) على اتصال سري مع القادة وذلك من خلال اجتماعات سرية بهدف الوصول إلى تفاهم يؤكد السلام بين الدولتين لتحقيق تسوية تفاوضية للقضية الفلسطينية . وقال الملك حسين إنه يتعجب ماذا عليه أن يفعل أكثر من ذلك ليتجنب ما حدث (المقصود هو الهجوم الإسرائيلي على قرية السموع) وأضاف قائلا بأنه لا أحد في الأردن يعرف غيره هذه المباحثات مع إسرائيل . . . . ص٢٣١ . وبأنه عمل ما بوسعه لتصفية الإرهاب ضد إسرائيل عبر الحدود . انتهى

الصفحة ٢٣٣ : كان نتيجة التقييم الامريكي حول طلب الملك هي الموافقة على تزويده بالمعدات العسكرية لكن ليس كما طلب . وكان مفهوما أن انهيار النظام سيعجل من قيام حرب عربية / إسرائيلية وذلك لم يكن في مصلحة أمريكا . . . . . وكان أمل الأمريكان بأن يستخدم الملك هذه المعونات العسكرية لمنع الفدائيين من استخدام الاردن كقاعدة للعمليات ضد إسرائيل وليس لمحاربة إسرائيل . وهكذا فإن الأزمة التي كانت من بدايتها إلى نهايتها قد انتهت بصفقة أسلحة متواضعة للأردن ، كان فيها هدف صانع السياسة الأمريكية في واشنطن هو أمن إسرائيل . انتهى

الصفحة ٢٥٧ : وكانت سياسة إسرائيل في منتصف الستينيات قد استقرت على التعاون مع الملك لاحتواء التحدي المفروض على الأردن وإسرائيل معا وهو من قبل الحركة الوطنية الفلسطينية . وبعد حرب الـ ٦٧ كان صانعو السياسة الإسرائيلية غير مكترثين بالملك وراغبين في البحث في خطط لحكم ذاتي فلسطيني في الضفة على أن تكون الحدود الغربية والشرقية للكيان الفلسطيني تحت سيطرة إسرائيل بمعنى إن الحدود الآمنة لإسرائيل هي نهر الأردن وكما يعني إن الملك لم يعد حاكما مفضلا للضفة .

الصفحتان ٢٦٣-٢٦٤ : إن أهمية اللقاءات بالملك بالنسبة إلى هرزغ كانت تكتيكية . أما بالنسبة إلى مناحيم بيجن فقد ذكر هرزغ فانه كان يفضل استمرار الاتصالات مع الملك مع انه كان متأكدا بعدم خروجها بشيء وهنا فان هرزغ كان يمثل الحكومة في تفضيلها الأرض عن السلام مع الملك أما مدير الموساد مائير عميت فكان متوافقا مع ذلك ويريد استخدام الاتصالات مع الملك لكي تجلب الانقسام في المعسكر العربي حول مسألة السلام .

صفحه ٢٦٥/٢٦٦ : لدى عودته من القاهرة اجتمع الملك حسين مع السفيرين البريطاني والأمريكي وأبلغهما بأن لا تسوية شاملة للنزاع العربي الإسرائيلي تلوح الأفق وأنه لذلك سوف يبحث بحذر شديد عن تسوية منفصلة مع إسرائيل . لكن قبل ذلك فانه سيأخذ وجهات نظر الحكومتين ومدى دعمهم . . . . . لم تكن بريطانيا راغبة بدخول الملك حسين بمفاوضات منفصلة مع إسرائيل . . . . . ولم يكونوا راغبين في التدخل كما فعلوا عام ١٩٥٨ عندما أنقذوا النظام الهاشمي . . وكانت وجهة النظر الأمريكية تشجع على تلك المفاوضات المنفصلة ولكنهم امتنعوا عن إعطائه الأمل بان تقوم إسرائيل بمنحه شروطا تمكنه من البقاء .

الصفحه ٢٨٤ : إن هرزغ المبادر الحقيقي إلى الاتصال مع حفيد الرسول لم يعد متأكدا من جدوى لتلك الاتصالات وسأل هرزغ حسين في ٢٢ آب عن رأيه في اجتماعاتهم بصفتها كانت تبذيرا للوقت ولم تصل لشيء . وهنا (الحديث إلى أفي شلايم) فان المرء يتساءل كيف يستمر الملك في اتصالاته حتى عندما يكون واضحا أن الإسرائيليين يخدعونه **stringing him along** والجواب هو الخوف والأمل الخوف من أن المتطرفين في إسرائيل ربما يحكمون ويحاولون قلب نظام حكمه . أو أن يحاولوا احتلال أراض أكثر في الضفة الشرقية كمرتفعات الكرامة وانه كان يعرف بان لا خيار عسكري

للعرب ويشعر بعدم وجود رغبة لدى إسرائيل في السلام .

(يلاحظ هدف المؤلف في الإساءة لجلالة الملك على الطريقة العربية من خلال انتقائه لتعبير حفيد الرسول في سياق غير محمود ودون لزوم لإطلاقه لهذا التعبير) .

الصفحة ٢٩٢ : استمرت الاجتماعات السرية بين الإسرائيليين والملك لغاية عقد معاهدة السلام في ٤ أكتوبر ١٩٩٤ **وكان الإسرائيليون مستفيدين من استمرار الاتصالات السرية على الرغم من عدم إنتاجيتها ورفض الملك لكل الاقتراحات . وأحد الأغراض من القناة السرية هي أنها كانت تتعامل مع المسائل الأمنية والضغط على الملك لأن يعمل أكثر من أجل كبح هجمات الفدائيين من الأردن .**

تعليق : (يلاحظ محاولة الإساءة لجلالة الملك من خلال إبداء تساؤله الاستنكاري عن مغزى استمرار الملك في اللقاءات وهو يعرف بعدم جدواها) .

الصفحتان ٢٩٣/٢٩٢ : في ١٠/١٦ أرسل رئيس الأركان الإسرائيلي إلى لندن للالتقاء مع نظيره الأردني عامر خماش وكانت التعليمات لديه **أن لا يتكلم بغير المسائل الأمنية** ..... وعقد الاجتماع في منزل هربرت بحضور هرزغ والرفاعي . **وكان الحديث هو البحث عن وسائل لكبح الفدائيين** ..... **وبعد يومين عقد اجتماع بحضور الملك وانضم إلى الاربعه وكان رأي الملك أن يعمل الأردن ما بوسعه ، لكن لا يمكن منعهم تماما بدون تسوية تمكن من اتخاذ وسائل إضافية ضد الفدائيين ورد رئيس الأركان بارليف أن الضفة حيوية لأمن إسرائيل وان حدودها الطبيعية من وجهة نظرأمنية هو نهر الأردن .**

الصفحة ٢٩٥/٢٩٤ : عقد الاجتماع عالي المستوى الثاني في ٦٨/١١/١٩ على ظهر سفينة إسرائيلية في خليج العقبة قرب ايلات وكان الجانب الأردني ممثلا

بالملك والرفاعي وناصر بن جميل والإسرائيلي / ايبان ، ألون ، هرزغ وجاء الفريق الأردني بقارب من فيلا الملك التي تقع على الحدود وهو أول اجتماع يعقد في المنطقة **واستغل took advantage الإسرائيليون وضعهم كمضيفين لتسجيل المباحثات سرا ونسخة منها تقع في ٥٢ صفحه محفوظة في أوراق هرزغ . . . . . ولم يكن لدى الجانب الإسرائيلي من جديد غير الحديث عن خطة ألون التي رفضها الأردنيون . . . . . وكانت الفكرة الجيدة التي جاء بها الملك هي إمكانية التخلي عن أراضي في الضفة الغربية مقابل سيطرة الأردن على غزة ومنفذ على البحر .**

الصفحة ٢٩٨ : في ٦٩/١/٢٦ اجتمع الرفاعي مع هرزغ في منزل هربرت وقال هرزغ إن رئيس الوزراء بوده الالتقاء مع الملك في أي مكان وآي زمان لكنه لا يستطيع المشاركة في محادثات سياسية لا يوجد قرار بشأنها من مجلس الوزراء وانه لن يتخذ مثل هذا القرار حتى تتقارب وجهات نظر الطرفين . . . . . **وأجاب الرفاعي بأنه يتفهم الوضع وأن الملك لن يتذمر من ذلك وحينها كتب السفير الإسرائيلي في لندن تقريرا ذاكرا "إن الطفل القاصر infant وعلى لا يريد قطع الاتصالات معنا"** .

تعليق : (يلاحظ التعبير غير اللائق لفظا ومعنى علما بأن كلمة **infant** تختلف بالمعنى عن كلمة **enfant**) .

الصفحتان ٢٩٨/٢٩٩ : جرى الاجتماع التالي على قارب الملك في خليج العقبة في مساء ٢٠ / فبراير ، وبعد الطعام والشراب بدأ الحديث عن الوضع الأمني **وكان معظمه الحديث من ألون الذي حذر الملك من هجمات فتح على إسرائيل من الحدود الأردنية . وأجاب الملك بأنه يعمل ما بوسعه وأنه قسم اللواء الموجود في منطقة الحدود إلى وحدات صغيرة لتحقيق سيطرة أفضل ، لكن ألون أجاب قائلا بأنه إذا لم يتمكن الملك من السيطرة على**

نشاطات فتح ستكون إسرائيل مستعدة للمساعدة في إرسال قواتها داخل أراضيه . أي إلى أراضي الضفة الشرقية .

الصفحة ٣٠٥ : عين الشريف ناصر رئيس للأركان وكان يحب الصيد والسيارات والنساء والمشروبات والقمار . إنه عم الملك ويبدو للآخرين أنه أحد أقرب مستشاريه لكن سمعته السيئة notorious بالمتاجرة غر المشروعة في الأسلحة وفي المخدرات قد وضعت قيد على صداقته مع الملك . . . . . وكان أيضا واحدا من أقوى حماة النظام bulwark ، وكان يحتفظ بشبكة مخابرات له داخل الجيش .

تعليق : (يلاحظ القارئ بأن هذا الكلام لا لزوم له ولا يضيف شيئا موضوعيا على مادة الكتاب وإذا لم يقصد المؤلف منه أن يعطي القارئ الأردني فكرة سيئة عن الشخص الذي قاد جيشه وكان يفاوض الإسرائيليين ، فانه قصد الإساءة للشريف كجزء من العائلة) .

الصفحة ٣٠٨/٣٠٧ : وقد استنتجت وزارة الخارجية الأمريكية أن الملك توصل إلى نتيجة ، هي أن بقاء الأردن يتطلب تسوية مع إسرائيل . وأن نتيجة المفاوضات قد تكون حاسمة إما لحياة الملك أو لحياة الأردن . . . . . إن عدم المبالاة الأمريكية وتجييش الفلسطينيين دفع الملك ثانية إلى أحضان الإسرائيليين وفي النهاية فان إسرائيل هي من تغير الوضع الراهن ، وعليه فان احد أهم الاجتماعات في الحوار عبر خطوط المعركة كان في لندن في ٢٨ / سبتمبر وكان يمثل الجانب الأردني الرفاعي والشريف ناصر أما الجانب الإسرائيلي فمثله هرزغ ورئيس الأركان بارليف وتكلم الشريف قائلا بأنه سيكون قاسيا على فتح وطلب مساعدة الإسرائيليين في طرد المنظمة إلى سوريا وكان ذلك بمثابة الموسيقى في أذن هرزغ . وان هرزغ المتمكن من تاريخ ومعاناة الهاشميين في الحجاز والعراق استطاع أن يوجه المحادثات نحو احتمالات التعاون الإقليمي وبعيدا عن الضفة الغربية . . . . . وقد ثمنت لجنة الدفاع الوزارية

الإسرائيلية توجيه المباحثات من سياسية إلى تعاون عسكري . . . . . .

لكن الأخبار من الأردن لم تكن مشجعة وكانت هناك معلومات سرية أن **بريطانيا تحضر خطة من اجل إخلاء الملك وحاشيته في حالة انهيار النظام** . . . . . وعليه فقد عقدت جولدا اجتماعا مع رؤساء الأمن في ٩ / أكتوبر لبحث ما يمكن عمله في **حالة انهيار النظام . وفيها قال رئيس الموساد بان الملك حسين قد بحث في ابريل مع هارولد ويلسون إنشاء حراسة شخصية بريطانية له وان ذلك لم يتحقق بسبب المعارضة الإسرائيلية .**

نصوص في كتاب أسد الأردن متعلقة بأحداث أيلول

الصفحتان ٣١٣/٣١٤ : بدأ الملك يحشد الدعم الخارجي لمساعدته في معركته الداخلية ضد مناوئيه ولفدائيين واتجه نحو الولايات المتحدة وإسرائيل . . . . . ففي ١٧ / ٢ بعث نائب رئيس البعثة الأمريكية في تل أبيب رسالة مستعجلة من حسين إلى وزير الخارجية أبا ايبان وضع الملك فيها ٣ أسئلة :

١- هل توافق إسرائيل على الامتناع عن انتهاز الفرصة في حالة تخفيف القوات الأردنية على الحدود مع إسرائيل لاستخدامها في قمع الفدائيين في الداخل .

٢- وهل توافق إسرائيل على تجنب الرد على استفزازات الإرهابيين الذين سينفذون هجمات نظرا لتخفيف الوجود العسكري الأردني بغية جر إسرائيل إلى أعمال انتقامية .

٣- **هل يستطيع الملك الاعتماد على القوات الإسرائيلية لمساعدته في حالة قدوم قوات الدول المجاورة لمساعدة الإرهابيين الفلسطينيين** . لم يستغرب ايبان أن يرسل الملك تلك الرسالة عبر واشنطن مع انه يستطيع توجيه تلك الأسئلة واستلام الجواب مباشرة . لكن الملك أراد أن يكون الأمريكيون ضامنين لما توعد به إسرائيل . . . . . وكانت الإجابة الإسرائيلية / لن تستغل إسرائيل الوضع لمهاجمة الأردن ، لكن في حال أية أعمال إرهابية على الحدود فسترد إسرائيل بشده **أما بالنسبة للسؤال الثالث فان إسرائيل ترغب في**

بحث مسألة مساعدة الأردن في حالة دعت الحاجة لذلك .

الصفحة ٣١٦ : ابلغ الرفاعي السفارة الأمريكية في عمان بمحاولة اغتيال الملك وأن الوضع خطير وانه سيتم سحب بعض القوات من الحدود . وطلب الملك من الأمريكيين إبلاغ هذه المعلومات إلى إسرائيل . . . . . .

الصفحة ٣١٨/٣١٩ : كان معظم المراقبين الأجانب بما في الأمريكيين يعتقدون أن الأحداث ستكون لصالح الفدائيين وأن المسألة هي مسألة وقت . . . . وأن الريف ناصر وصل إلى نتيجة أنه لم يعد هناك مستقبلا للعائلة الهاشمية وأخبر الملك بأن عليه التفكير بالرحيل .

الصفحة ٣٢١ : كانت هناك لدى الملك مخاطرة في إمكانية خسارته ما لم يحصل على دعم خارجي ، وفي هذه الحالة فإن الدعم يأتي من أمريكا وإسرائيل .

الصفحتان ٣٢٦ ، ٣٢٨ : دخلت بعض الدبابات في ١٨ / ٩ الحدود قرب الرمثا وتوجهت إلى اربد . . . . . وفي ذلك المساء عقد الملك اجتماعا عاجلا مع مجلس الوزراء لأخذ موافقته على طلب مساعدات خارجية إذا كان ذلك ضروريا وحيث معظمهم عسكريين والملك قائدهم العسكري فقد استغربوا كيف يستشيرهم بدلا من أن يصدر الأوامر إليهم .

أما ما قاله الملك لمجلس الوزراء هو /لقد دخل السوريون البلاد ويقتربون من اربد وقواتنا تقاتل السوريين الذين يتقدمون وكإجراء احتياطي قد نطلب مساعدا **الأصدقاء واطلب منكم تفويضي بذلك . مع أن بعض الوزراء لم يرق لهم ذلك فقد طلب الملك من المجلس بحث الموضوع فيما بينهم والعودة له .**

الصفحات ٣٢٨ ، ٣٢٩-٣٣٠ : ولدى بحث المسألة ظهر رأيان في المجلس . فقسم عارض على اعتبار أن الحالة هي شأن عربي والقسم الآخر رأى بان الأردن يخوض حرب وجود وانه لا خطأ في الاستعانة بالأصدقاء على شرط أن يكونوا الولايات المتحدة أو بريطانيا وليس إسرائيل ولا أحد كان يعتقد بان الصديق هو إسرائيل واخذ بالرأي الثاني . . . . . وأعطي الملك التفويض . . . . . .

وقام الملك بأول اتصال له مع السفارة البريطانية لأن قناة اتصاله مع السفارة الأمريكية كانت مقطوعة ، وطلب من البريطانيين تدخل الطيران الإسرائيلي أو أي طيران آخر ضد القوات السورية وطلب من البريطانيين إبلاغ الطلب إلى إسرائيل . وكان البريطانيون غير راغبين بالتدخل ، وكان الخبراء لديهم يعتقدون بأن الفلسطينيين سيربحون الحرب ضد الملك وإن أي عمل لإنقاذ العرش سيضر بالمصالح البريطانية في العالم العربي . . . . . وقد نصح دوجلاس هيوم (وزير الخارجية) رئيس الوزراء بأن أي تدخل سيكون مرفوضا من الدول العربية لمكانة الثورة الفلسطينية في قلوب العرب ولذلك فإن تدخل أي دولة غربية لإنقاذ الأردن ستورط نفسها في نزاع مع كل العرب .

بل أن الأسباب لرفض التدخل كانت أكثر وضوحا وهي أن الأردن كما هو الآن ليس بدولة قابلة للبقاء . وعليه رفض البريطانيون التدخل العسكري ومرروا رسالة الملك إلى أمريكا وترك الأمر لهم إذا أرادوا تمريرها إلى إسرائيل . . . . . واستطاع الملك الاتصال مع السفير الأمريكي الذي عين للتو واصطحب إلى القصر ليقدم أوراق الاعتماد حيث وجه الملك نداء عاجلا من اجل ضربات جوية أو غطاء جوي من أي جهة ومع انه لم يخصص إسرائيل إلا أن طلبه قد مرر إلى السفارة الإسرائيلية في واشنطن .

وقد اعتبر نيكسون وكيسنجر أن التدخل السوري هو تحد سوفييتي يجب مجابهته . . . . ووافقا على الاستجابة لاستغاثة الملك . . . . . .

الصفحة ٣٣٠ : وفضل نيكسون التدخل الإسرائيلي ضد القوات السورية على أن تتدخل القوات الأمريكية إذا تدخل الروس ضد إسرائيل . . . . . وفي المساء تلقى نيكسون رسالة يائسة من الملك حول الوضع وان السوريون احتلوا اربد وأن الضربات الجوية للقوات المهاجمة ضرورية جدا لإنقاذ البلد وقد نحتاج قوات أرضية كذلك . . . . . **واتصل كيسنجر مع اسحق رابين السفير الإسرائيلي في واشنطن ونقل رغبته ورغبة الرئيس في القيام بهجوم جوي وأن أمريكا ستعوض إسرائيل عن أية خسائر مادية** . وتشاور رابين مع رئيسة الوزراء جولدا التي كانت في نيويورك . وكان الجواب في المساء أن إسرائيل ستقوم بطلعات استكشافية بداية حيث أن الحالة حول اربد غير سارة إذ قيم القادة العسكريين الإسرائيليين بان العمل الجوي وحده غير كاف ولكنهم وعدوا بالتشاور قبل اخذ إي إجراء .

الصفحتان ٣٣١/٣٣٠ : في ٢١ / ٩ اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة ايغال الون لبحث طلب الملك غير العادي وفيه فضلت مجموعة من أعضاء المجلس الحفاظ على نظام الملك وتقويته على اعتبار أن العائلة الهاشمية المالكة كان لها أفضل العلاقات من بين الدول العربية مع إسرائيل وان حرب حزيران كانت خطأ تكتيكي من الملك ولا يجب أن يفسد العلاقة الايجابية بين الطرفين . **وان الملك هو المرشح الواعد للتسوية السياسية (وأصحاب هذه المجموعة هم مائير ، الون ، أبا ايبان . ورابين) . مجموعة أخرى من أعضاء المجلس كانت تفضل تحويل المملكة الأردنية الهاشمية إلى دولة فلسطينية ، والمتطرفين من هؤلاء الأعضاء أيدوا دعم إسرائيل لمنظمة التحرير لتحقيق هذا الغرض وأيدوا تمكين المنظمة من تحقيق هدفها بالسيطرة على كل البلاد سيما وان عرفات كان قد أعلن استقلال أو تحرير اربد وكان ذلك بالنسبة إلى هذه المجموعة يمثل الحل الأمثل للاستقلال** . . . . . وكان الجواب الإسرائيلي للولايات المتحد في ٢١ / ٩ بان العمليات لوحدها لا تعتبر كافية للحالة السائدة في الأردن

وان هناك حاجة للقوات الأرضية والقوات الجوية لوحدها لا تزيل ثلاثماية دبابة من ساحة المعركة . ونظرا لمخاطر الاشتراك في الحرب طلب المجلس تأكيدات من أمريكا رفعها في قائمة تتضمن ثمانية أسئلة بشان الموقف الأمريكي في حالة تصعيد الأمور . ومنها هل للملك أن يتصل بإسرائيل مباشرة لإجراء الترتيبات لتنسيق حركة الطرفين "وما هي الضمانات الأمريكية لإسرائيل في حالة التدخل السوفيتي . ." وقد أجابت الولايات المتحدة على السؤالين وبقية الأسئلة وكان الحذر الإسرائيلي وطلب التأكيدات التي لا تنتهي قد فاجأت كيسنجر الذي كانت نصيحته إلى رابين بان لا **يكثروا من الشروط قبل التحرك فإذا ضربتم سوريا فسوف يكون لذلك أثره . وعملا بهذه النصيحة بدأ الإسرائيليون التحضير لضربات جوية . ووضع الخطط من اجل فرض كماشة** عسكرية ضد القوات السورية في الأردن من الشمال والشرق .

الصفحة ٣٣٢ : (مستمر) . وبخطوة تفاخرية حركت قواتها البرية على طول الحدود مع سوريا والأردن . كما **حضر الجيش الإسرائيلي خطة محتملة في حالة إن تحطم أو تفسخ الأردن وسيطر على أراضيه من قبل جيرانه السوريين والعراقيين والسعوديين . حيث في هذه الحالة سوف يتحرك الجيش الإسرائيلي سريعا لتأمين مرتفعات جلعاد والكرك والعقبة .**

الصفحة ٣٣٢ : "وكان ألون نائب رئيس الوزراء اشد المتحمين إلى إنقاذ الملك وأرسل من خلال السفير الأمريكي في تل أبيب رسالة تعاطف للملك مقترحا اجتماعا عاجلا مع الملك أو من يفوضه . ومن خلال هذه الرسالة أراد ألون التأكيد للملك بان إسرائيل ليست فقط لن تستغل الوضع الداخلي في الأردن بل إنها **جاهزة للمساعدة ضد كل أعدائه العرب . وجاء الجواب بعد ساعة" شاكرا للغاية إلى الصديق القديم اهتمامه . الحالة في الشمال خطيرة جدا باطلاعكم على الوضع ومنح فرصة قد نكون قادرين على احتواء الخطر هناك تهديد خطير**

وهو ما يتطلب عمل فوري وأتمنى أن أكون قادرا على لقائكم ولكنني لا استطيع في هذه الظروف وسنحدد موعد لقاء قريبا وفي هذا الإثناء أرجو أن نبقى على اتصال من خلال هذه القناة . . . . "إن هذه الرسالة تكشف عن الرغبة في إعادة الاتصال المباشر عبر النهر وكذلك رغبة الملك في إبقاء كل الخيارات مفتوحة" .

الصفحة ٣٣٢ : إن جزءا من المشكلة أن الملك كان يغير راية كثيرا خلال اليوم الواحد حول نوع المساعدة التي يحتاجها جيشه ففي الصباح طلب ضربات جوية عاجلة لإيقاف تقدم الدبابات السورية ثم بعث برسالة ثانية يائسة ذاكرا بأنه قد يطلب قريبا دعما من القوات الأرضية إلى جانب الضربات الجوية وفي المساء قال إن دعم القوات الأرضية الإسرائيلية سيكون جيدا إذا كانت تلك القوات تعمل من داخل الأراضي السورية دون أن تدخل الأراضي الأردنية . وكان رفض الملك لعمل القوات الأرضية الإسرائيلية من داخل الأراضي الأردنية محكوما بسببين أولهما أنها تسئ إلى سمعته في الوطن العربي وثانيهما انه لا ضامن من أن تترك تلك القوات الأردن بعد انتهاء مهمتها . لكن الملك كان سعيدا لتلقي عرض المساعدة الإسرائيلي .

الصفحة ٣٣٣ : إن الملك حسين مدفوعا بالدعم الأمريكي والإسرائيلي طلب في ٩/٢٢ من القوات الجوية الأردنية إلى جانب القوات الأرضية التحرك ضد القوات السورية في الشمال وأوقعت إصابات بالسوريين وانسحب السوريين دون استخدام سلاح الطيران . . . . . وعلم فيما بعد أن الأسد أوقف استخدام الطيران لأسباب تتعلق بخلافه مع صلاح جديد الذي أمر بالهجوم . . . . . ولم يعد حاجة للقوات الإسرائيلية الجوية والأرضية مع أن الطيران الاسرئيلي قد لعب دورا في منع السوريين من تصعيد النزاع مع الأردن أخر حيث كانت طائرات

الفانتوم الاسرائيلية تطير على ارتفاعات منخفضة فوق الوحدات السورية محدثة دوي أصوات لتحذر السوريين بان الأسوأ سيأتي إذا لم تعد القوات السورية من حيث أتت . . . . . بذلك فتح المجال أمام القوات الأردنية لإخراج الفدائيين .

الصفحتان ٣٣٥/٣٣٦ : بعد النصر اخذ الملك المبادرة في عقد اجتماع للقاء ايقال الون . ففي ٣ / ١٠ بحضور الرفاعي وهرزغ أجرى الملك مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي محادثات لمدة تسعين دقيقة في داخل سيارة مكندشة متوقفة في صحراء وادي عربة شمال ايلات . أبدى الملك شكره لاستعداد إسرائيل لمساعدته وشرح سير الإحداث في الأردن وبأنه كانت خطة جادة للثورة تتزامن مع إضراب عام وانه استبقها بثلاث أيام . وكان أهم جوانب الحوار حول العمل المشترك ضد الفدائيين والعراق وذكر الملك بان الفدائيين يتمركزون في منطقة عجلون وانه وضع قواته بينهم وبين الحدود مع إسرائيل ووعد ببذل جهده لمنع الفدائيين من مهاجمة إسرائيل ووافق على النظر في اقتراح الون بتشكيل قوات متحركة لمراقبة المناطق الحدودية ووعد بالعمل على إخراج القوات العراقية . وقد طلب الملك إيجاد وسائل اتصال سريعة مع الإسرائيليين لأنه قد يحتاج ثانية لطلب المساعدة في ضربات جوية ضد العراقيين .

الصفحة ٣٤٦/٣٤٧ : كانت جولدا مائير قد توصلت في نوفمبر ٤٧ مع الملك عبدالله إلى اتفاق لتقسيم فلسطين على حساب الفلسطينيين وبقيت هذه السياسة حتى أوائل حزيران ٦٧ وبعد حزيران بقيت معادية لقومية فلسطينية ورفضت الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين وكان الحل الوحيد للمشكلة الفلسطينية هي وضعهم ضمن الأردن .

الصفحة ٣٤٩ : وفي بداية الاجتماع (٧٢/٣/٢١ في الأردن) تذمرت جولدا

لان الملك لم يبلغها مسبقا بوقت بخطة المملكة المتحدة واعتذر الملك وقال انه كان ينوي تنفيذ الخطة بعد التوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل . وكانت عاتبة على الملك لأنه في خطابه يتحدث أو تحدث عن تحرير كل الأراضي المحتلة وقالت له ساخرة وهل تقصد تل أبيب أيضا وحيث أن الملك لم يكن مستعدا لتغييرات في الأرض فقد اقترحت اتفاقيات مؤقتة وطلب منها الملك أن تسمح له بمدخل على الشعب في الضفة لكي يدعم فكرة المملكة المتحدة . واعتذرت . لأن ذلك يعطي آمالا بتسوية لدى الفلسطينيين .

الصفحتان ٣٤٩/٣٥٠ : ولمعالجة مشكلة القلق الأمني لدى إسرائيل قدم الملك حسين ورقة عمل يوافق فيها على جعل كل الضفة الغربية وغزة منزوعة السلاح بعد نقلها للأردن وأن تكون القدس عاصمة للأمتين وتبقى موحدة ، وأكد الملك في الاجتماع بان مصلحة إسرائيل والأردن المشتركة هي في منع السوريين والعراقيين من السيطرة السياسية على الفلسطينيين ، ولكنها اقترحت عليه بأن لا يكون الأردن جزءا من الجبهة الشرقية ضد إسرائيل ولا يجب أن يكون في الأردن قوات عراقية أو سورية وعلى الأردن واسرئيل أن يطوروا خطة لمواجهة التغييرات في المنطقة . . . . . لكن الملك لم يبد اقتراحات محدده وعاد يطلب مساعدتها في الاتصال مع سكان الضفة وتعزيز العلاقة معهم .

وفي ٧٢/٦/٢٩ اجتمع الملك وزيد مع مائير وديان في وادي عربه . . . . . اقترح دايان على الملك حلف دفاعي على أساس حماية إسرائيل للأردن مقابل التزام الأردن بعدم الانضمام إلى أي تحالف حربي ضد إسرائيل . . . . لكن الملك وزيد أصرا على التركيز على مسائل عملية مثل بناء جدار امني على طول الحدود في الجنوب لمنع الهجمات الإرهابية . . . . . ومع أن الملك لم يبحث عرض دايان إلا أنه كان يحتفظ بخيار مساعدة إسرائيل في الأزمة بدون تعهد مكتوب وكان يعرف أيضا أن المتطرفين الجدد في إسرائيل كانوا

يودون قلب النظام الملكي في الأردن في عام ١٩٧٠ وكان تواقا لإقناع القادة الإسرائيليين بأنه سيأتي اليوم الذي يكون فيه قادرا على التغلب على كل المحاذير العربية ليصنع السلام مع إسرائيل .

الصفحة ٣٥٧ : إن الملك حسين وحده من بين القادة العرب الذي ان واضحا أو جاهزا ليكون واضحا ومحددا من حيث شروط السلام . حيث أنه في الاجتماع الثاني مع كيسنجر سلمه ورقة وضحت العناصر التالية : إن الأردن جاهز للتفاوض مع إسرائيل حول **الضفة الغربية وقبول بعض التغييرات الحدودية مقابل إعطاء غزة بدلا منها . وإذا أعيدت السيادة الأردنية على الضفة الغربية فسيكون هناك مخافر أمامية إسرائيلية أو نقاط حدود Outposts على طول نهر الأردن وحتى يمكن أن يكون هناك مستوطنات إسرائيلية على شرط أن تكون معزولة داخل الأراضي الأردنيـــة . ولكن الملك لم يوافق على ضم وادي الأردن لإسرائيل . وأضاف الملك قائلا متعجبا بأنه قدم كل هذه الاقتراحات إلى إسرائيل مباشرة ولكنها رفضتها .**

الصفحة ٣٥٨ : جرى اجتماع آخر بين الملك وجولدا في ٦ /٨ وبحث به قضايا اقتصادية كالاستثمارات الأجنبية في الأردن والتعاون الإسرائيلي الأردني في استغلال الثروة المعدنية في البحر الميت ومسألة الإسكان في عمان وتطوير الزراعة في وادي **الأردن ولم تعد التسوية السياسية على الأجندة .**

نصوص في كتاب أسد الأردن عن حرب أكتوبر

تعليق : (يلاحظ في النصوص التالية كيف يحاول المؤلف إدخال اليقين وبصريح العبارات في نفس القارئ بأن جلالة الملك حسين كان فعلا قد نقل إلى الاسرائبيين نية واستعداد مصر وسوريا في بدء حرب تشرين لكن الإسرائيليين هم من لم يصدقوه أو لم يفهموه) .

الصفحة ٣٥٨ : في ٧٣/٥/٩ اجتمعت مائير مع الملك حسين سرا في إسرائيل في الوقت الذي كانت فيه صدامات بين المنظمة واللبنانيين في جنوب لبنان وكانت هناك إشارات بان مصر وسوريا تحضران إلى عمل عسكري ضد إسرائيل **وأرسل الملك إشارات تحذير إلى واشنطن بان من المبالغة في التفاؤل اعتبار التحضيرات العسكرية التي يقوم به المصريين والسوريين بأنها مناورات .**

Hussein sent warnings to Washington that the Egyptain and Syrian military preparation were too realistic to be considered manoeuvers.

الصفحتان ٣٥٨/٣٥٩ : في ديسمبر ٧٣ أرسل الملك زيد الرفاعي في مهمة سرية إلى القاهرة ليلتقي السادات حيث دام الاجتماع ست ساعات كان السادات فيها صريحا وقال "أنا لست طرزان وأعرف حدودي ولا أجيد الحرب الخاطفة كإسرائيل . وسوف أخوض حربا لتنشيط العمل السياسي لا من اجل تحرير عسكري . سأشن حربا محدودة عبر القناة لتامين رأس جسر والتوقف واطلب من مجلس الأمن وقف إطلاق النار وهذه الاستراتيجية ستؤمن لي النصر وتختصر خسائري وتنشط عملية السلام" . وبين الرفاعي له مخاطر هذه الاستراتيجية ولم يقتنع السادات لكنه رحب باقتراح الرفاعي بزيارة الملك للقاهرة . وقام السادات بدعوة الملك للإنضمام اليه وللأسد في مؤتمر قمة يبدأ في ١٠ /٩ /٧٣ ولمدة ثلاثة أيام . وكانت الأجندة هي تسوية الخلافات بين الدول الثلاثة للتنسيق في إستراتيجيتهم السياسية والعسكرية . وقد وافق الملك في الاجتماع على أن رفض إسرائيل للانسحاب سيترك العرب أمام خيار تحرير الأراضي بالقوة . . . . . أما ما لم يعرفه الملك حسين خلال إقامته في القاهرة هو أن السادات والأسد عقدا اجتماعا سريا لوضع اللمسات الأخيرة لخطة حرب مشتركة وما لم يعرفه الأسد هو أن السادت كانت له خطته المنفردة . وبعد الحرب اخبر الأسد زيد الرفاعي أن السادات خدعه إذ إن القائدين اتفقوا على شن حرب مشتركة لتحرير الأراضي لكن السادات قد خطط إلى حرب محدودة لتنشيط العملية السلمية . .

الصفحات ٣٦٠/٣٦١/٣٦٢ : حصل الاجتماع السري التالي في تل أبيب بين الملك حسين وجولدا مائير في ٢٥ /٩ /٧٣ وبعد أقل من اسبوعين وقعت لحرب في ٦/ اكتوبر . . . . . إن التقارب في التواريخ الثلاثة رجحت الشكوك في الدوائر العربية بان الملك حسين قد ذهب لمقابلة رئيسة الوزراء الإسرائيلية لينصحها ويحذرها من هجوم مصري سوري وشيك . إن هذه الادعاءات قد جعلت اجتماع (٢٥/ ٩) أكثر إثارة للجدل من اجتماعات الملك الأخرى مع الإسرائيليين . أنكر الملك حسين روتينيا الإشاعات حول تلك الاجتماعات السرية مع الإسرائيليين . . . . . وكان غضب الملك ينبع من تسريب الإسرائيليين عن هذا الاجتماع بالذات والى المدى الذي ذهب إليه في دحض اتهامات العرب له في النفاق والخيانة ولذلك فقد دعت الحاجة إلى العناية في تحليل الاجتماع الذي سبق حرب أكتوبر .

لقد رتب هذا الاجتماع -أي اجتماع ٢٥ /٩ - في وقت قصير بناء على طلب من الملك في ٢٣ /سبتمبر وكان زيد الرفاعي وفتحي أبو طالب مع الملك . ومن الجانب الإسرائيلي جولدا مائير ومدير عام مكتب الرئيس . . . . . وجرى الاجتماع في مقر الموساد شمال تل أبيب ودام ثلاث ساعات . وقد جرى سرا تسجيل وتصوير ونقل مجريات الاجتماع إلى غرفة أخرى بواسطة نظام (cctv) من بدايته في التاسعة مساء إلى نهايته في الثانية عشرة . حيث كان في تلك الغرفة الأخرى السكرتير العسكري إلى مائير وثلاثة ضباط مخابرات . وفي نفس الوقت كان أبو طالب في غرفة أخرى مع العقيد أهارون لافرن من الاستخبارات العسكرية وزفي زامير مدير الموساد zvi zamir . افتتح الملك الاجتماع بالحديث عن وصف مؤتمر القمة في القاهرة من ١٠-١٢ سبتمبر . . . . . وأكد أن كليهما لم يكونا جاهزين لتقبل أو للتسامح مع حالة اللاحرب واللاسلم . وأضاف الملك بأنه قد شاركهم الرأي ولكنه أبدى أمله في أن يحدث شيء يمنع اندلاع الحرب قبل نفاذ صبر العرب . . . . وبعد بحث موضوع الأسلحة السوفيتية تم الانتقال إلى موضوع مصر

وسوريا . وهنا أصبح الملك أكثر تحديد حيث قال الملك ما نصه :

الملك : "من مصدر حساس جدا جدا في سوريا والذي منه أخذنا معلومات في السابق ومررناها ، علمت بان كل الوحدات التي كان يفترض أنها في مهمة تدريبية والتي جهزت للمشاركة في هذا العمل قد وضعت في اليومين الأخيرين في وضع هجومي in position of pre -attack وهذا يعني أنها ستكون جزءا من الخطة باستثناء تعديل بسيط وهو أن الفرقة الثالثة ستتولى التعامل مع أية تحركات إسرائيلية من خلال الأردن على الحدود السورية . وهذا يتضمن الطيران والصواريخ وكل شيء أخر في الجبهة في هذه المرحلة . الآن كلها على هيئة قوات تدريبية ولكن طبقا للمعلومات التي علمنا بها فإنها هي وجميع الوحدات قوات موضوعة في وضع الانطلاق للضربة Pre-jump وسواء كان ذلك يعني يئا أم لا فربما لا أحد يعرف ولكن لي مخاوفي وعلى كل الأحوال عليكم أخذ الأمر كحقيقة» . انتهى .

ثم سألت مائير الملك هل يفهم من ذلك أن السوريين سيبدأون شيئا بدون تعاون كامل مع مصر ، فأجابها الملك لا أعتقد ذلك أعتقد بأنهم سيتعاونون . انتهى .

تعليق : (إن هذه الفقرات بكاملها قد ذكرها المؤلف على أنها بالنص الحرفي على لسان جلالة الملك ، وهذا ليس مجرد اتهام عادي من منه بل أنه اتهام قصد توثيقه ، وإن الكاتب من خلال كلماته وعبارة من مصدر حساس جدا جدا . . . كافيا للحكم على أنه أراد أن يقنع القراء بما لم يستطع أحد من قبله إقناعهم به من تورط مزعوم لجلالة الملك وهو ما يكفي للحكم على نوايا الكاتب بصرف النظر عن عبارات مديح أخرى ملغمة وردت بالكتاب) .

الصفحة ٣٦٢ : وفيما إذا كانت هذه الفقرة تعني أنها تحذيرا للإسرائيليين من الحرب كموضوع جدال ، إلا أن الملك لم يتحدث عن خطة حرب بل تحدث عن

الحالة على الحدود السورية وأشار إلى مصر كرد على سؤال ولم يقل أن سوريا ستهاجم بل إنها جاهزة لان تهاجم . وكان بود مائير إن تستفسر الكثير من الملك لكنه لم يكن أسير حرب تحت الاستجواب بل كان رئيس دولة صديق جاء بناء على مبادرة ذاتية منه لأنه كان قلقا ويريد مشاطرة قلقه مع احد الإطراف من ذوي العلاقة . إن تحذير إسرائيل لخطر الحرب ربما يكون خدمة للعدو ولكنه كان أيضا محاولة لحماية امن بلده . انتهى

تعليق : (أخاطب كل مسئول أردني امتدح الكتاب أو سمح له بالترويج في الأردن أو لم يقم بالرد عليه أو لا يعتقد بأنه كتاب هادف لصالح فكرة الوطن البديل ، وأقول هل هناك من تهمة أو إساءة أقسى وأخطر من هذا النص المترجم حرفيا وبعناية . لا سيما من خلال طريقة سوق المؤلف للاتهام وطريقة إثبات الإتهام من خلال دفاعه الذي جاء بطريقة الاعتراف بالتهمة في استخفاف واضح بعقلية القارئ عندما يقول "لم يقل الملك أن سوريا ستهاجم بل أنها جاهزة لأن تهاجم" وكأنه بذلك يقنع طفلا بأنه يدافع عن الملك ويبرئه ، في الوقت الذي يؤكد بعبارته اتهامه للملك) .

صفحه ٣٦٤ : إن خلفيـــة شهادة مردخاي قازيت ، هو قول الجنرال ايلي زيرا Eli Zeira (رئيس الاستخبارات العسكرية في الـ ٧٣) بأن الملك حسين قد مرر في الاجتماع في ٢٥ / ٩ الى جولدا مائير تحذيرا عن قرب الحرب وأنها فشلت حين لم تقدر ولم تدرك الأهمية ما قال ولم تتصرف وفق تحذيره .

الصفحة ٣٨٨ : لقد نصح الملك الموارنة المسيحيين بأنهم إذا أرادوا البقاء to survive في الشرق الأوسط عليهم التحول الى إسرائيل لحمايتهم .

تعليق : (لا شك بأن المؤلف يريد من إقحامه لهذه العبارة بكتابه القول بأن الملك كان يجيش الأصدقاء لإسرائيل في المنطقة) .

الصفحتان ٤٣٠/٤٣١ : وفي ٥ أكتوبر اجتمع الملك مع بيرس بصحبة زيد الرفاعي ويوسي بيلين في لندنة ..لخص فيه الملك مجمل اتصالاته مع المنظمة وجهوده لتكوين وفد مشترك لمحادثات السلام مع إسرائيل ..... وتبادل الزعيمان الأفكار حول خطابيهما المقبلين في الدورة العادية للجمعية العامة .

تعليق : (يلاحظ بأن المؤلف يوصل هنا رسالة للقارئ بأن الملك كان ينسق تحركه السياسي الدولي مع إسرائيل) .

الصفحة ٥٠٢ : ..... وكان الملك يشعر في أعماقه بمصادر القلق الأمني الإسرائيلي على الرغم من تفوقهم العسكري على العرب مجتمعين ..... وكان يثقف المحيطين به حول الحاجة لإبراز تفهمهم وتعاطفهم للجانب الأخر وكانت حكمته الأساسية في كلمات إلى ابنه عبدالله وهي إذا كنت تتعامل مع مناوئ وأن الإسرائيليين هم المناوئين فعليك إن تضع نفسك مكانهم وعليك أن ترى ما يقلقهم وترى شكوكهم ومخاوفهم .

الصفحة ٥٠٦ : في الأزمة التي يكون فيها الحكم الهاشمي على المحك كان الحليف الأمين له هو إسرائيل ، كان اكبر شريك موثوق له هو شامير قائد الحزب الذي وقف حائلا دون قلب النظام الملكي وتحويل الأردن إلى وطن بديل للفلسطينيين .

الصفحة ٥١٦ : استؤنفت الاتصالات السرية بين القصر وإسرائيل بعد بضعة أسابيع من اجتماع مؤتمر مدريد العلني . وصل اليكيم روبنشتاين وافران هالفي بالقارب من ايلات ونقلوا بقارب صغير يقوده شكري وناصر جوده ..... وكان الاجتماع في اليوم التالي ايجابيا وبنى ما دعاه الأمير حسن شبكة الأمان /

للمفاوضات القادمة في واشنطن بحيث تجري هذه المفاوضات في مسارين متوازيين بالتزامن احدهما علني في واشنطن وآخر سري في المنطقة .

الصفحتان ٥٢٥/٥٢٦ : . . . أكد رابين للملك استمرار القيمة الإستراتيجية التي بضعها الإسرائيليون في المملكة وان إسرائيل باقية في دعم نظام الملك وان المصالح الأردنية ستحمى لدى المحادثات مع الفلسطينيين . . . . **مؤكدا بان الحلف بين إسرائيل والعائلة الهاشمية قبل أوسلو كان احد الأهداف الرئيسية** للاجتماع والتخطيط للمستقبل شيء آخر . . . . . واتفقوا على أن الهدف هو التسوية السياسية . وأراد رابين إبرام معاهدة سلام أولا ثم الذهاب إلى التفاصيل الفنية والمشاكل العملية ورفض الملك ذلك مصرا على التفاوض أولا ثم الوصول إلى اتفاق حول كل المسائل العالقة وبعدها التوقيع . . . . . وبالفعل اخذ برأي الملك . . . . . **وقد حث رابين الملك على عقد انتخابات في وقتها لأنه يريد السلام مع الشعب الأردني وليس فقط مع النظام . . . . . وكان اللاعبين الرئيسيين في انجاز المعاهدة هم الحسين والحسن ورابين وبيرس .**

الصفحة ٥٢٩ : تم التوصل الى بضعة تفاهمات غير رسمية في إطار اتفاقية السلام ومنها أن على إسرائيل أن تزود الأردن بمظلة عسكرية وأن تدافع عنه في حالة التعرض لهجوم من طرف ثالث .

الصفحتان ٥٣٢/٥٣٣ : كجده اعتمد حسين على الدبلوماسية الشخصية مع جيرانه عبر النهر والثقة بينه وبين رابين كانت أساسية للوصول إلى السلام . . . . . وهناك افرايم هالفي نائب رئيس الموساد . الذي طور علاقة عمل قوية وغير معتادة مع الملك تطورت إلى صداقة وكان الملك يثق به وغالبا ما **يطلب نصيحته في المسائل الداخلية الحساسة التي لا تخص إسرائيل** . . . . وفي ٩٤/٥/١٩ اجتمع الملك في منزله في لندن مع رابين وكان الحسن وروبنشتاين وافرايم هالفي

موجودين في الاجتماع . وقد استمعالملك من رابين إلى أن إسرائيل ستمنح الأردن موقفا متميزا في رعاية الأماكن المقدسة في القدس في إي تسوية سياسية وهنا وافق الملك على البدء في صياغة اتفاقية السلام ووافق الطرفان على الظهور العلني .

الصفحة ٥٤٦ : لقد خدمت معاهدة السلام بالتأكيد مصالح عائلة الملك حسين لقد أعادت التحالف مع القوة العظمى ونشطت التفاهم الاستراتيجي مع لإسرائيليين وأكدت مركزية الأردن في سياسات المنطقة . وببساطة فقد وقع الملك معاهدة السلام لا لكي يعيد الأراضي ومصادر المياه بل لحماية مملكته من الفلسطينيين فهو قد قلب الطاولة على الفلسطينيين وأكد موقف العائلة الهاشمية كحليف طبيعي لإسرائيل في المنطقة .

تعليق : (يلاحظ عدم وجود تناسق أو انسجام بين ما يذكره أفي شلايم عن هدف الإتفاقية هذا وبين دسه لعبارة "أن العائلة الهاشمية حليف طبيعي لإسرائيل في المنطقة" حيث لم يكن لها لزوم في السياق ، إنما جاءت كجزء من حملته في الكتاب لإيصال الرسائل غير المواتية للمواطنين الأردنيين والفلسطينيين في المنطقة من حيث الإساءة إلى العلاقة التقليدية والى الثقة ما بين النظام الهاشمي من جهة وبين الأردنيين والأمة بشكل عام تسهيلا لابتلاع فكرة الوطن)

الشرح رقم ١

ملخص لأهم النقاط التي تضمنه كتاب نتنياهو Place Among The Nations . والتي توضح الرؤية الإسرائيلية الصهيونية لطبيعة المسألة الفلسطينية والتسوية التي يقبلونها ربطاً بما ورد في صلب الكتاب .

الادعاء التاريخي بفلسطين

يقول نتنياهو : احتل الرومان فلسطين ودمروا القدس عام ٧٠ م ليواجهوا ثورة بعد ٣ سنوات حصل اليهود بنتيجتها على الحكم الذاتي ومنحوا الجنسية الرومانية على اعتبار أنهم أصحاب الأرض الأصليين . وعندما جاء العرب عام ٦٣٦ م قاموا بتعريب فلسطين وقضوا على لوجود اليهودي في فلسطين وصادروا أراضيهم ومنازلهم . وبهذا يكون العرب قد احتلوا فلسطين عمليا من اليهود وليس من الرومان وواظب اليهود على المطالبة بحقهم في فلسطين ، بينما لم يقم العرب بعد رحيلهم بأي ادعاء وطني واضح للسيادة على الأرض .

وبالنسبة الى الانتفاضة وحق تقرير المصير للفلسطينيين : فان تلك الانتفاضة لا تمثل أكثر من جزء من ثورة الأقليات المسلمة ضد الحكومات غير المسلمه وان حق تقرير المصير للفلسطينيين برز بعد أن عجز العرب عن تدمير اسرائيل حيث لم يتكلموا عن هذا الحق قبل عام ٦٧ وان أشد ما أساء الى اسرائيل على صعيد حق تقرير المصير للفلسطينيين هي الانتفاضة . أما بالنسبة للمنظمة / بما أنه تم إنشاؤها قبل عام ٦٧ باسم منظمة التحرير الفلسطينية فهذا يعني أن هدفها القضاء على إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية في منطقة الانتداب الفلسطيني الشامل لفلسطين والأردن وان هدفها من دخول عملية السلام هو لدخول الضفة الغربية وعندها ستمثل حصان طروادة مزروعا على بعد ١٠ أميال من الشاطئ وان الانتفاضة كانت هبة ربانية للمنظمة بعد انتهائها عسكريا وسياسيا في لبنان .

وحول الدولة الفلسطينية

يقول نتنياهو البريطاني . إن المساحة التي تقوم عليها إسرائيل حاليا بما فيه الضفة الغربية + الضفة الشرقية (الأردن) هي بمجموعها تشكل فلسطين التاريخية والتي كانت كلها . تحت الانتداب البريطاني . حيث تمثل المنطقة من البحر إلى النهر فلسطين الغربية وتمثل الأردن فلسطين الشرقية ومساحتها ٨٠٪ . وهذه الأخيرة أخرجتها بريطانيا عام ١٩٢٢ من وعد بلفور أي من الوطن القومي لليهود . ويضيف نتنياهو قائلا في كتابه " أن الوضع الحالي يتمثل بوجود دولتين قائمتين في فلسطين الأولى إسرائيل أو فلسطين الغربية ، وهي من البحر إلى النهر لليهود . والثانية هي الأردن أو فلسطين الشرقية للعرب . ولدى النظر إلى هاتين الدولتين نرى دولة إسرائيل تمتلك خمس الأراضي وتضم خمسة ملايين نسمه سدسهم عربا . بينما تشكل دولة الأردن أو فلسطين الشرقية أربعة أخماس الأرض وتضم ثلاثة ملايين نسمه ولا يسمح لليهود بالسكن فيها . **ويضيف نتنياهو" أن إنشاء دولة في الضفة الغربية يعني إنشاء دولة فلسطينية ثانية للعرب على حساب دولة إسرائيل .**

حول ضرورة التمسك باحتلال الضفة الغربية

يقول نتنياهو ما مفاده " إن حدود إسرائيل قبل عام ١٩٦٧ هي حدود حرب وليست حدود سلام وان الانسحاب من الضفة الغربية هو مقتل لإسرائيل . وأنه لتأمين فكرة الحد الأدنى للمتطلبات الأمنية لإسرائيل يقتضي بقاءها في سلسلة جبال يهوذا والسامره كحائط حماية من الشرق ، وكعمق استراتيجي وكمصدر للمياه الثمينة . وأن فكرة احتلال الأراضي والاحتفاظ بها لغايات الدفاع عن النفس من خطر محتمل ليس عملا شاذا وأن هناك أمثلة في التاريخ وأمريكا ليست استثناء منها . ويضيف نتنياهو ما مفاده" إن توجه العرب للسلام يتركز على حشد ضغط دولي على إسرائيل من أجل العودة إلى حدود ٦٧ لأنها وحدها التي تمكنهم من سحق إسرائيل بضربة قاضية ، وأما الضمانات التي يمكن أن يقدمها الغرب مقابل الانسحاب الإسرائيلي هي في أحسن الحالات كالضمان الذي قدمه الغرب إلى

الكويت ، إلا أن إسرائيل بهذه الحالة قد لا تنهض مرة أخرى من الصفر إذ أنها ستدمر بالكامل بعكس الكويت .

ويضيف نتنياهو متحدثا عن أهمية الاحتفاظ بالضفة قائلا : "إن ٤٠٪ من مياه إسرائيل تؤخذ من الطبقات الصخرية في الضفة الغربية وأنه بدون هذه الكمية من المياه تكون إسرائيل على حافة الكارثة ولذلك فان أية تسوية بشأن الضفة الغربية يجب أن تأخذ بالاعتبار هذه النقطة سيما وأن الجولان يسيطر على منابع نهر الأردن الذي يزود إسرائيل أيضا بـ٤٠٪" .

طبيعة السلام الذي يراه نتنياهو

يرى نتنياهو أن هناك نوعين من السلام هما سلام الديمقراطيات the peace of democracies الذي يقوم بين الدول الديمقراطية ، **وسلام الردع** peace of deterrence الذي يقوم بين الدول الديمقراطية والدكتاتورية وأنه لكون إسرائيل ديمقراطية والدول العربية تحكمها الدكتاتوريات فان سلام الديمقراطيات كالذي بين أمريكا الشمالية والغرب والذي يقوم على فتح الحدود والتجارة والسياحة والتبادل العلمي والثقافي والتعامل مع المشاكل الخارجية وتسويتها بنفس الطريقة التي تتعامل بها الدول مع مشاكلها الداخلية هو سلام لا يتفق مع حالة إسرائيل والعرب . بل إن لسلام الذي ينطبق على هذه الحالة والذي يجب أن يقوم بين العرب وإسرائيل هو سلام الردع الذي يقوم على إقناع الدكتاتوريات العربية بأنها ستفقد بالحرب سلطتها . وهذا النوع من السلام يتم عن طريق التقوية المستمرة للبلد الديمقراطي إسرائيل وإضعاف لدول العربية . وبهذه الطريقة يكون السلام بيمنا وبين العرب حتى تتغير الأنظمة العربية . ويضيف الكاتب إن إسرائيل لن تقبل بأي حال السلام المعروض عليها من العرب وهو سلام صلاح الدين (تكتيك للانتقال للحرب) tactical intermission .

ويذكر الكاتب أن الصراع بين العرب وإسرائيل ناجم عن رفض العرب للوجود اليهودي والدليل أن العرب يقاتلون اليهود منذ بداية القرن وقبل تكوين الدولة

الاسرائيلية ولذلك فان حل النزاع يجب أن ينطلق من تغيير نظرة العرب لليهود بالممارسات .

أما أقصى ما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تنازلات في عملة السلام فان نتنياهو يحددها بوضوح كالتالي :

١ - منح قطاع غزه حكما ذاتيا يشتمل على كل شيء باستثناء الخارجية والدفاع ، لكونه غير مهم من الناحية الاستراتيجية لاسرائيل

٢- بالنسبة للضفة الغربية فيمكن إعطاؤها حكما ذاتيا لا يشمل سوى التعليم والصحة والشئون الدينية والتجارية ويبقى لاسرائيل حق التدخل الأمني والعسكري والسيطرة على المياه . ويمكن تقسيم الضفة الغربية إلى أربعة مناطق .

٣- أما الوضع النهائي final status settlement فهو لغايات بحث قضايا مثل منح الفلسطينيين الجنسية الإسرائيلية أو الإبقاء على جنسيتهم الأردنية مع منحهم حق الإقامة الدائمة . وان الحل الدائم يجب أن يقوم على عيش الفلسطينيين بجانب اليهود تحت السيادة اليهودية أو المشاركة بالسيادة على الأقل . ويضيف نتنياهو :

مقابل ذلك فان هناك شروطا إسرائيلية ومسائل يجب معالجتها من قبل الغرب كشرط أساسي لهذا السلام وهي :

أ) أعاد توطين اللاجئين الفلسطينيين وفك كل المخيمات وإقامة مدن حديثة فوقها حيثما أمكن . أو استقبال اللاجئين الراغبين في شمال أمريكا وأوروبا ومساعدتهم للعيش في البلدان الغربية .

ب) القضاء على ما يدعى بحق العودة المشار إليه في القرار ٤٨/١٩٤ .

ج) إلغاء قرار التقسيم الذي يدعو لتدويل القدس

د) نزع الأسلحة غير التقليدية من العرب ومراقبة ذلك مستقبلا .

أما عن مصلحة العرب من هذا السلام فهو الاستفادة من التقنية الإسرائيلية والتعاون لحل مشاكل المياه والتسهيلات الطبية والعيش بسلام .

المرحلة الثالثة من خارطة الطريق .
كما أصدرتها وزارة الخارجية الأمريكية كنص رسمي بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٣٠ وسلمت منها نسخة لكل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية ربطاً بما ورد في صلب الكتاب .

Phase III: Permanent status agreement and end of the Israeli-Palestinian conflict (2004-2005)

Progress into Phase III, based on consensus judgment of Quartet, and taking into account actions of both parties and Quartet monitoring.

Phase III objectives are consolidation of reform and stabilisation of Palestinian institutions, sustained, effective Palestinian security performance, and Israeli-Palestinian negotiations aimed at a permanent status agreement in 2005.

* Second international conference: Convened by Quartet, in consultation with the parties, at beginning of 2004 to endorse agreement reached on an independent Palestinian state with provisional borders and formally to launch a process with the active, sustained, and operational support of the Quartet, leading to a final, permanent status resolution in 2005, including on borders, Jerusalem, refugees, settlements; and, to support progress toward a comprehensive Middle East settlement between Israel and Lebanon and Israel and Syria, to be achieved as soon as possible.

* Continued comprehensive, effective progress on the reform agenda laid out by the Task Force in preparation for final status agreement.

* Continued sustained and effective security performance, and sustained, effective security cooperation on the bases laid out in Phase I.
* International efforts to facilitate reform and stabilise Palestinian institutions and the Palestinian economy, in preparation for final status agreement.
* Parties reach final and comprehensive permanent status agreement that ends the Israel-Palestinian conflict in 2005, through a settlement negotiated between the parties based on UNSCR 242, 338, and 1397, that ends the occupation that began in 1967, and includes an agreed, just, fair, and realistic solution to the refugee issue, and a negotiated resolution on the status of Jerusalem that takes into account the political and religious concerns of both sides, and protects the religious interests of Jews, Christians, and Muslims worldwide, and fulfils the vision of two states, Israel and sovereign, independent, democratic and viable Palestine, living side-by-side in peace and security.
* Arab state acceptance of full normal relations with Israel and security for all the states of the region in the context of a comprehensive Arab-Israeli peace.

المرحلة الثالثة : اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني- ٢٠٠٤-٢٠٠٥ .

التقدم نحو المرحلة الثالثة ، استنادا إلى حكم المجموعة الرباعية الإجماعي ، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية .

أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية ، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل ، والفعال ، والمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية

التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام ٢٠٠٥ .

* المؤتمر الدولي الثاني : تعقده المجموعة الرباعية ، بالتشاور مع الطرفين ، مطلع عام ٢٠٠٤ ، للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال ، متواصل ، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية ، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام ٢٠٠٥ ، بما في ذلك الحدود ، والقدس ، واللاجئون ، والمستوطنات ؛ ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان ، وإسرائيل وسورية ، تتم بأسرع وقت ممكن .

* استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التي وضعها فريق العمل استعدادا لاتفاق الوضع النهائي .

* استمرار الأداء الأمني المتواصل والفعال ، والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى .

* جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني ، استعدادا لاتفاق الوضع النهائي .

* يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني عام ٢٠٠٥ ، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ و١٣٩٧ ، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ ، وتتضمن حلا متفقا عليه ، عادلا ، ومنصفا ، وواقعيا لقضية اللاجئين ، وحلا تفاوضيا لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين ، ويصون المصالح الدينية لليهود ، والمسيحيين ، والمسلمين على صعيد العالم ، ويحقق رؤيا دولتين ، إسرائيل ، ودولة ذات سيادة ، مستقلة ، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين ، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن .

قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي إسرائيلي شامل .

المرفق رقم ٣

المادة (٧) من وثيقة عباس بيلين التي صيغت عام ١٩٩٥

اللاجئون الفلسطينيون

أضع هذا المرفق هنا تغطية لما ورد في هذا الكتاب تحت عنوان السلوك المفترض للحكومات الأردنية إزاء معطيات الوطن البديل ، والإشارة هنا للفقرة التي تتحدث عن التوطين في مختلف المبادرات الفلسطينية / الإسرائيلية غير المعلنة رسميا . علما بأن هذه المبادرة كانت ستعلن لولا مصرع رابين .

ARTICLE VII: PALESTINIAN REFUGEES

1. Whereas the Palestinian side considers that the right of the Palestinian refugees to return to their homes is enshrined in international law and natural justice, it recognizes that the prerequisites of the new era of peace and coexistence, as well as the realities that have been created on the ground since 1948, have rendered the implementation of this right impracticable. The Palestinian side, thus, declares its readiness to accept and implement policies and measures that will ensure, insofar as this is possible, the welfare and well-being of these refugees.
2. Whereas the Israeli side acknowledges the moral and material suffering caused to the Palestinian people as a result of the war of 1947-1949. It further acknowledges the Palestinian refugees' right of return to the Palestinian state and their right to compensation and rehabilitation for moral and material losses.

3. The parties agree on the establishment of an International Commisssion for Palestinian Refugees (hereinafter "the ICPR") for the final settlement of all aspects of the refugee issue as follows:

a. The Parties extend invitations to donor countries to join them in the formation of the ICPR.

b. The Parties welcome the intention of the Government of Sweden to lead the ICPR and to contribute financially to its activities.

c. The Government of Israel shall establish a fund for its contribution, along with others, to the activities of the ICPR.

d. The ICPR shall conduct all fundraising activities and coordinate donors' involvement in the program.

e. The ICPR shall define the criteria for compensation accounting for:

(1) moral loss;

(2) immovable property;

(3) financial and economic support enabling resettlement and rehabilitation of Palestinians residing in refugee camps.

f. The ICPR shall further:

(1) adjudicate claims for material loss;

(2) prepare and develop rehabilitation and absorption programs;

(3) establish the mechanisms and venues for disbursing payments and compensation;

(4) oversee rehabilitation programs;

(5) explore the intentions of Palestinian refugees on the one hand and of Arab and other countries on the other, concerning wishes for emigration and the possibilities thereof;

(6) explore with Arab governments hosting refugee populations, as well as with these refugees, venues for absorption in these countries whenever mutually desired.

g. The ICPR shall implement all the above according to the agreed schedule defined in Annex Four to the Final Status Agreement.

4. The ICPR shall be guided by the following principles in dealing with the "refugees of 1948" and their descendants as defined in Annex Four to the Final Status Agreement:

a. Each refugee family shall be entitled to compensation for moral loss to a sum of money to be agreed upon by the ICPR.

b. Each claimant with proven immovable property shall be compensated as per the adjudication of the ICPR.

c. The ICPR shall provide financial and economic support, enabling the resettlement and rehabilitation of Palestinians residing in refugee camps.

d. The refugees shall be entitled to financial and economic support from the ICPR for resettlement and rehabilitation.

5. The State of Israel undertakes to participate actively in implementing the program for the resolution of the refugee problem. Israel will continue to enable family reunification and will absorb Palestinian refugees in special defined cases, to e agreed upon with thc ICPR.

6. The Palestinian side undertakes to participate actively in implementing the program for the resolution of the refugee problem. The Palestinian side shall enact a program to encourage the rehabilitation and resettlement of Palestinian refugees presently resident in the West Bank and Gaza Strip,

within these areas.

7. The PLO considers the implementation of the above a full and final settlement of the refugee issue in all its dimensions. It further undertakes that no additional claims or demands arising from this issue will be made upon the full implementation of this Framework Agreement

١- في الوقت الذي يرى الطرف الفلسطيني أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم مكفول في القانون الدولي والعدالة الطبيعية ، فإنه يدرك بأن مستلزمات العهد الجديد من السلام والتعايش ، بالإضافة إلى الحقائق التي خلقت على الأرض منذ ١٩٤٨م ، **جعلت تنفيذ هذا الحق غير عملي** ؛ لذا يعلن الطرف الفلسطيني استعداده لقبول وتنفيذ إجراءات ستضمن - إلى الحد الذي يكون فيه ذلك ممكنًا - مصلحة خير هؤلاء اللاجئين .

٢- في الوقت الذي يعترف فيه الطرف الإسرائيلي بالمعاناة المعنوية والمادية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني كنتيجة لحرب ١٩٤٧-١٩٤٩ ، فإنه يقر أيضًا بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الدولة الفلسطينية وحقهم في التعويض وإعادة التأهيل مقابل خسائرهم المعنوية والمادية .

٣- يوافق الطرفان على إنشاء "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" لغرض التسوية النهائية لكل أوجه قضية اللاجئين كالتالي :

أ - يوجه الطرفان دعوات إلى البلدان المانحة لمشاركتهما في تشكيل "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" .

ب - يرحب الطرفان بنية حكومة السويد أن ترأس "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" وتقدم الدعم المالي لأنشطتها .

ج - ستنشئ حكومة إسرائيل صندوقاً لمساهمتها المالية ، إلى جانب الآخرين ، في دعم أنشطة "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" .

د - ستدير "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" كل الأنشطة الخاصة بجمع

الأموال وتنسق مشاركة المانحين في البرنامج .

هـ - ستحدد "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" المعايير الخاصة بالتعويض الذي يأخذ في الاعتبار :

(١) الخسارة المعنوية .

(٢) الملكية الثابتة .

(٣) الدعم المالي والاقتصادي لتمكين إعادة توطين وإعادة تأهيل للفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين .

و - كما ستتولى "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" :

(١) البت في الطلبات المتعلقة بالأضرار المادية .

(٢) إعداد وتطوير برامج إعادة التأهيل والاستيعاب .

(٣) إنشاء آليات وأماكن لتوزيع المبالغ والتعويض .

(٤) الإشراف على برامج إعادة التأهيل .

(٥) استكشاف نوايا اللاجئين الفلسطينيين من جهة ، والبلدان العربية وغيرها من جهة أخرى ، فيما يتعلق بالرغبة في الهجرة والإمكانات المتوافرة .

(٦) التحري مع الحكومات العربية التي تستضيف تجمعات اللاجئين ، ومع هؤلاء اللاجئين أيضاً ، عن أماكن للاستيعاب في هذه البلدان حيثما كانت هذه الرغبة متبادلة .

ز - ستنفذ "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" كل النقاط أعلاه وفقاً للجدول المتفق عليه في الملحق ٤ في اتفاق الوضع النهائي .

٤-ستسترشد "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" بالمبادئ التالية في التعامل مع "لاجئي ١٩٤٨" والمتحدرين منهم وفق التعريف الوارد في الملحق ٤ في اتفاق الوضع النهائي :

أ- سيحق لكل عائلة لاجئين الحصول على تعويض عن الخسارة المادية إلى حد مبلغ من المال يتم إقراره من قبل "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" .

ب - سيتم تعويض كل مدع له ملكية ثابتة مثبتة وفقاً للحكم الذي تصدره "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" .

ج - ستقدم "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" الدعم المالي والاقتصادي بما يمكن إعادة توطين وإعادة تأهيل الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين .

د - سيحق للاجئين الحصول على دعم مالي واقتصادي من "اللجنة الدولية للاجئين الفلسطينيين" إعادة التوطين وإعادة التأهيل .

٥- تتعهد دولة إسرائيل المشاركة الفاعلة في تنفيذ برنامج حل مشكلة اللاجئين . وستواصل إسرائيل التمكين من لم شمل الأسر وتستوعب لاجئين فلسطينيين في حالات خاصة محددة يتم الاتفاق عليها مع المفوضية الدولية للاجئين الفلسطينيين .

٦- يتعهد الجانب الفلسطيني المشاركة الفاعلة في تنفيذ برنامج حل مشكلة اللاجئين . وسينفذ الجانب الفلسطيني برنامجًا ؛ لتشجيع إعادة تأهيل وإسكان اللاجئين الفلسطينيين المقيمين حاليًا في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن تلك المناطق .

٧-تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية أن تنفيذ الوارد أعلاه تسوية كاملة ونهائية لقضية اللاجئين بكل أبعادها . تتعهد منظمة التحرير الفلسطينية إضافة إلى ذلك عدم تقديم أي ادعاءات أو مطالب إضافية ناتجة عن هذه القضية عند التنفيذ الكامل لاتفاق الإطار هذا .

الشرح رقم ٢

اللاجئين ورؤية الشرعية الدوليه

يأتي هذا الشرح تغطية لما ورد في صلب الكتاب كجزء من بحث لي قمت به في مسألة اللاجئين الفلسطينيين من النواحي القانونية بشأن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ ولجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في ضوء النظرة الإسرائيلية للمسألة .

إن الفهم القانوني الدقيق لرؤية الشرعية الدولية في تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين والتعامل المهني مع هذه الرؤية من خلال الفهم التاريخي والقانوني لتفسير الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ ، يمثل الأساس المتين والضروري للحفاظ على حقوق اللاجئ القانونية والدولة المضيفة على السواء ، وذلك في ضوء محاولات اسرائيل في تعميم وتكريس مفاهيم مضللة على هذا الصعيد في المحافل الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف ، اضافة لرؤيتها التي طورتها لتسوية المسألة بهدف إدخال قناعات قانونية زائفة في مفاهيم المجتمع الدولي وصولا لترويج حل التوطين ، وربما أبرزها مفهومان اثنان ، أما **الأول** فيتمثل في اشاعة تفسير خاطئ لعبارة خاطئة هي "العودة أو التعويض" كعبارة دالة على مفهوم الفقرة المشار اليها ، وبأن حقوق اللاجئين تنتهي عند هذا الحد . **أما الثاني فيتمثل في** اشاعة مسألة عدم وجود حق في العودة الجماعية تاريخيا في القانون ، وصولا لانسحاب ذلك على مسألة اللاجئين الفلسطينيين . .

ما بالنسبة للمفهوم الأول فيجري تكريسه من خارج التفسير القانوني الموثق لمنطوق الفقرة ١١ والذي جاء من قبل الجهة المسئولة عن صياغة القرار ومن اللجنة التي أوكلت بتفسيرها وتنفيذها . حيث بموجب القرار ١٩٤ تم انشاء **لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين** من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا بهدف تنفيذ الفقرة المشار اليها وتسهيل عودة اللاجئين وتأهيلهم ودفع التعويضات لهم . وكان على هذه اللجنة أن تعتمد تفسيرا لتلك الفقرة وهو ما حدث فعلا في حينه ، وقامت اللجنة بتقديم

تفسيرها للفقرة ١١ كالتالي :

"لقد أرست الجمعية العامة مبدأ حق اللاجئين في ممارسة اختيار حر بين العودة الى ديارهم مع التعويض عن فقدان ممتلكاتهم أو عن الضرر اللاحق بها وبهم من جهة ، وبين عدم العودة الى ديارهم مع تعويضهم بصورة مناسبة عن قيمة الممتلكات التي خلفوها . وثمة مبدأ آخر يبرز كنتيجة طبيعية للخيار الأخير وهو أن اللاجئين الذين يختارون عدم العودة سيكون لهم الحق في اعادة تأهيلهم توطينهم في مكان آخر كما أشار الوسيط في تقريره . . . . . ." انتهى . وبهذا التفسير القانوني الموثق في الأمم المتحدة . يكون مبدأ حق العودة خيارا حرا ومقننا للاجئ الفلسطيني مضافا اليه التعويض المناسب عن الخسارة المادية في ممتلكاته وعن الضرر الذي لحق به نتيجة تشريده . أما اذا اختار عدم العودة بمحض ارادته ، فيترتب له حقا على المجتمع الدولي يتعدى تعويضه عن ممتلكاته وعن الضرر الذي لحق به الى حقه في التأهيل الاقتصادي والاجتماعي لحياة كريمة ، وفي التوطين في مكان آخر استنادا للنص الأصلي الانجليزي للفقرة

أما بشأن **المفهوم الثاني** المتعلق بانكار الحق الجماعي بالعودة تاريخيا الذي أصبح البعض يأخذه كمسلمة لكثرة ترداده فان **الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** لعام ١٩٦٦ قد نصا على حق الفرد أو الأفراد في العودة ، وهذا يتفق مع حق الجماعة في العودة ولا يلغيه ، كما ان بريطانيا عندما صاغت القرار ١٩٤ انما فعلت ذلك لتسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين ككل . وان الدول الغربية التي تبنت وأيدت هذا القرار انما كانت تقصد منه الاعتراف بحق جميع من يرغبون بالعودة فرادى أو جماعات . كما أن **لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين** التي أنشأتها الأمم المتحدة قد بينت من خلال تفسيرها المشار اليه بأنه لا عائق أمام العودة الجماعية للاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة وأصبح هذا المفهوم يشكل مرجعا دوليا رغم مفارقة رفض دولنا العربية للقرار آنذاك والتصويت ضده .

بل أن هناك ما هو متقدم قانونيا على اعلان حقوق الانسان والعهد الدولي

المشار اليه بمسألة حق العودة الجماعي ، **وهو إعمال مبادئ الأمم المتحدة التي تستند اليها الاتفاقيات الدولية ، ومنها ما ورد في المادة الأولى من الميثاق والذي ينص على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير المصير** . وهنا فانه لدى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره يتأكد حق العودة آليا ويمتد الحق الفردي بالعودة ليأخذ بعدا خاصا يطال ضرورة أو شرعنة إعمال أو تنفيذ الحق الجماعي بالعودة ، حيث بدون هذه العودة يستحيل على الشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره . وهو الحق الذي لم يتمكن من ممارسته خلال فترة الانتداب رغم اعتراف عصبة الأمم بأنه شعب يشكل أمة مستقلة .

ومما يدعم مشروعية وعملية إنفاذ الحق الجماعي بالعودة حديثا ، هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن عودة اللاجئين في مناطق أفريقية وأوروبية مثل البوسنة والهرسك وباقي جمهوريات يوغسلافيا السابقة . حيث تم تنفيذها عمليا بعودة هؤلاء اللاجئين بصورة جماعية.

ولعل من المهم التأكيد عليه هنا أن مسألة توقيت وتحقيق تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين بالنسبة لاسرائيل هو أمر مرتبط بإنهاء حالة الحرب بينها وبين جميع الدول العربية وتسوية القضية الفلسطينية ، كموقف ستراتيجي قديم عبر عنه بداية وزير خارجية حكومة اسرائيل المؤقتة في رسالة الى وسيط الأمم المتحدة بتاريخ ١ /٨ /٤٨ حيث جاء فيها " . . . . . **ولسوف تطرح هذه المسألة على بساط البحث حين تبدو الدول مستعدة لعقد معاهدات صلح مع اسرائل ، فيوجد لها حل بناء بوصفها جزءا من التسوية العامة . . .** " انتهى .

ومن هنا فان تسويق أو رفض اسرائيل لتنفيذ الفقرة الخاصة بعودة اللاجئين من القرار رقم ١٩٤ لا يرتبط باعترافها أو بعدم عترافها بحق العودة كمبدأ عام ، بل برفضها الى الحالة الفلسطينية كحالة خاصة بالنسبة لها بل أنها اعترفت بحق العودة دون أن تعترف بإمكانية تنفيذه في مختلف المبادرات الفلسطينية / الإسرائيلية غير المعلنة رسميا . وهذا يقود الى رؤية اسرائيل التي طورتها عبر السنين لطبيعة تسوية

قضية اللاجئين الفلسطينيين مستفيدة من رفض الدول العربية للقرار ١٩٤ حين صدوره والتصويت ضده . حيث تمكنت اسرائيل بمرور الزمن من خلق واقع مادي على الأرض جعل من عودة اللاجئين أمرا أكثر تعقيدا من الناحية العملية ، والى الحد الذي جعل أصحاب القرار من الدول الغربية يقرون بهذه الصعوبة ويتراجعون عنه ليؤيدوا حلولا تقوم على التوطين . وهو الأمر الذي يلقي على الدول العربية وخاصة الأردن مسؤولية تاريخية وسياسية وقانونية تأخذ بالاعتبار ايقاف مسلسل الفرص التي ضاعت عبر السنين على صعيد القضية الفلسطينية وفروعها ، لأنها ضيعت معها حقوقا ، بدليل أن سعينا وراء ما رفضناه سابقا في كثير من الحالات يشكل اليوم سقفا لمطالبنا . أما اذا لم يكن الأمر كذلك ولم يصار الى ايقاف هذا المسلسل لهذه الغاية ، فليكن لغايات الوقوف على أرضية متقدمة ننطلق منها لسقف أعلى في ظروف أفضل . فرفض القليل أو المتاح يكون منطقيا حين توفر القدرة على تحقيق الأكثر ، وبغير ذلك يصبح هذا الرفض قرارا خاطئا قبل أن يكون عبثيا .

المراجع

ربما يستنتج القارئ من فحوى هذا الكتاب المتواضع بأنه جهد معرفي وميداني وتحليلي أكثر منه جهدا قائما على الأسلوب البحثي ولذلك فانه جاء لا يعتمد اعتمادا أساسيا على المراجع بقدر ما يعتمد على الخبرة العملية والنظرية والتجربة وعلى المعايشة الأكاديمية والتاريخية للقضية الفلسطينية وتطوراتها في أطرها العربية والدولية والصهيونية . ومن هنا فان المراجع بأدناه بمعظمها لا تتضمن سوى كلمات أو جملا أو استنتاجات أو فكرة قائمة أو مستخلصة لها مساس مباشر أو غير مباشر لجملة أو فقرة أو فكرة في هذا الكتاب . هذا علاوة على ما أشير إليه من مراجع في متن الكتاب . كما أبين هنا بأن هناك تشابها كبيرا بين أفكار وأقوال حزمة من هذه المراجع لا سيما وأن معظمها يتصل بالفكر الصهيوني ومؤيديه وهو فكر منبعه مشترك ومصبه مشترك بينهم جميعا . وهو الأمر الذي دعاني إلى عدم الإشارة إلى كثير من المراجع لغايات عدم التكرار .

- طرد الفلسطينيين ، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الإسرائيلي ، ١٨٨٢-١٩٤٨/ نور مصالحه ١٩٩٢ .
- تاريخ الصهيونية / صبري جريس - مركز أبحاث منظمة التحرير .
- العهد القديم .
- النخب العربية وعطالة الإبداع // د . أبو يعرب المرزوقي .
- الأيدلوجية الصهيونية وإسرائيل / محمد وجدي الدباغ / عراقي .
- أرض أكثر وعرب أقل : سياسة الترانسفير الاسرائيلية في التطبيق ١٩٤٩-١٩٩٦ / نور مصالحه ٢٠٠٢ .
- نص مشروع توصيات لجنة بيل الملكية عام ١٩٣٧ .
- مشروع تقسيم فلسطين في تقرير لجنة بيل الملكي البريطانية /دراسة موسعه عن الجامعة الاسلاميه /غزه .

- مذكرات اسحق شامير / اسحاق شامير .
- ليو ستراوس وسياسات الإمبراطورية الأمريكية / ألبروفسوره آن نورتون .
- مقدمة ابن خلدون / ابن خلدون / عبد الرحمن بن محمد بن خلدون .

- King Husein ,The Lion of Jordan\by Avi Shlaim
- One Palestine Question, Jews and Arabs under the British mandate\by: Tom Sage sep.2000
- The Land Question in Palestine ,1917--1939 \by Kenneth W.Stein
--This is our Strength \by Golda Meir
- The Politics of Partition, 1921-1951, king Abdullah, the Zionists and Palestine\by: Avi Shlaim.
- Memoirs \by Golda Meir
- Israel: Years of Challenge \by David Ben-Gurion
- Israel a Personal History \by David Ben-Gurion
- Israel and the Western Powers,1951 --1960\ by\Zach Levey
- The Political and Social Philosophy of Zeev Jabotinsky\ by Vladimir Jabotinsky
- The Ideology of Betar \ a paper by Vladimir Jabotinsky
- The Road to Jerusalem\ by Benny Morris
- Zionism and the land of Israel\ paper by jabotinsky
- The Transfer Agreement \ by Edwin Black
- Trial and Error, the Autobiography of Chain Weitzman \\by Chain Weitzman
- The Letters and Papers of Chaim Weizman \by Chaim Raphael
- One state, two State\ by Benny Morris

- 1948: A History of the First Arab-Israeli War\ by Benny Morris
- The Israeli Lobby and Us .Foreign Policy \ by John .J Mearsheimer
- The Jewish State \by Theodor Herzel
- The Zionist Idea : a historical analysis and reader\by:Arthur Hertzberg
- A Land of Our Own\ by : Golda Meir
- Golda Meir Speaks Out\ by Golda Meir
- For The Future of Israel \ by shimon Peres
- Moshe Sharett\ by Gabriel sheffer
- Rethinking the Two State Solution \by Giora Eiland
- Israelis Sacred Terrorism\by Livia Rokach
- RighteousVictims: A history of the Zionists-Arab conflict 1888-2001by\ Benny Morris
- The IronWall: Isral and the Arab world,\by Avi Shlaim
- A Place among the Nations\\by Benjamin Netanyahu
- Israel and The Arab World, an abridged edition, 1977 by\Aharon Cohen
- The Revolt , story of the irgun\by Menachem Begin
- The New American Militerism ; how americansare seduced by war.by Andrew Bacevich.
- Israel, Demography, 200-2020pampflet by Arnon sfer

المؤلف في سطور

- فؤاد أنور البطاينه / من مواليد عمان / الأردن ١٩٤٧ .
- دبلوماسي وسفير سابق .
- يعمل لتاريخه/مديرا لمؤسسة بيت الأردن للدراسات والأبحاث .
- عمل مديرا لمختلف دوئر وزارة الخارجية .
- عمل خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٦ مندوبا في البعثة الأردنية الدائمة لدى الأمم المتحدة /نيويورك .
- مثل الأردن في مختلف لجان الأمم المتحدة التابعة للجمعية العامة وفي مجلس الأمن .
- عمل نائبا للمندوب الأردني الدائم لدى الأمم المتحدة برتبة وزير مفوض خلال الفترة من ١٩٩٣-١٩٩٦ .
- كتب بحوثا وأوراقا وحاضر في مجال القضايا الدولية وأعمال الأمم المتحدة في داخل وخارج الأردن .
- عمل سفيراً في وزارة الخارجية وفي الجمهورية اليمنية لغاية عام ٢٠٠١ .

المؤلفات:

- الأمم المتحدة "منظمة تبقى ونظام يرحل" ، ٢٠٠٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- المشهد الأردني "من إرث الثقافة إلى مفهوم الدولة" ، ٢٠٠٥ المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- شيطانية الأسفار وخطأ الغرب التاريخي ، ٢٠٠٧ ، الناشر هو المؤلف .
- ثقافة يهوه ، ٢٠٠٨ ، نسخة معدلة ومطورة عن شيطانية الأسفار لغايات ترجمتها إلى لغات أخرى .
- الشمس فوق الأردن ، الخيار والخيار الأردني ، الوطن البديل والواقع المر ، ٢٠١٠ .

الفهرس

- الإهداء 5
- إضاءات 9
- تمهيد 15

الجزء الأول

الخيار ، والخيار الأردني وسيناريوهاته 19

- إشارات معبره من الواقع 21
- معنى وفكرة مصطلح الخيار وكيفية بروزه 29
- من يختار دولة الخيار ، ومن يقرر انتهاء فكرة الوطن البديل أو إبقائها 35

سيناريوهات الخيار ومسمياته وتحديده وتطبيقه 39

- سيناريو الإلحاق بكيان آخر وتطبيقه / خيار أردني 42
- سيناريو الوحدة مع الحفاظ على الشخصية الفلسطينية (المملكة العربية المتحدة / خيار أردني) 48 52
- سيناريو الفدرالية ومحاذيره وآفاق تحقيقه /خيار أردني (المملكة الأردنية -الفلسطينية الهاشمية) 52
- المحاذير الإسرائيلية على سيناريو الفدرالية 53
- ظروف طرح سيناريو الفدرالية 55
- مستلزمات تنفيذ سيناريو الفدرالية 57
- سيناريو الحكم الذاتي / خيار فلسطيني 60
- سيناريو الترحيل أو الترانسفير/ خيار إسرائيلي (الترانسفير الطوعي والقسري) 66
- سيناريو/ انفصال إسرائيل عن الفلسطينيين من جانب واحد ، ومفهومها للدولة الفلسطينية 73

- سيناريو الثلاث دول 79
- صعوبة استخدام وتنفيذ سيناريو الثلاث دول 84
- سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد 86
(إعلان دولة فلسطينية من جانب واحد في مناطق التواءات الجدار الثلاث ومحاذيرها)
- محددات السيناريو كخيار 86
- طبيعة وتفصيلات سيناريو انفصال الفلسطينيين من جانب واحد المفترضة وكيفية أدائه لدوره في الوصول للخيار الأردني 91

الوطن البديل

((طبيعته وتفصيلاته كسيناريو (وإمكانية تمريره على الصعد الداخلية)) 95
- مشروعية الحديث عن الوطن البديل 95
- تفصيلات سيناريو الوطن البديل المفترضة فنيا وآليات الوصول إليه وتطبيقه 99
- آليات تحقيق الوطن البديل . داخلياً ودولياً 104
- وتمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على الصعيد الأردني 113
- تمرير سيناريو الوطن البديل على المستوى الرسمي الأردني 114
- تمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على المستوى الشعبي الأردني 116
- تمرير وتقبل سيناريو الوطن البديل على الصعيد الفلسطيني 122
- تقبل السيناريو على لصعيد الفلسطيني الرسمي 122
- تقبل السيناريو على الصعيد الشعبي الفلسطيني 124

الوطن البديل بين الموقف الدولي والسلوك الأردني 127
(السلوك الأردني إزاء معطيات الوطن البديل + سلوك أطراف المعادلة /من رحم الواقع الأردني وفشل حل الدولتين)
- الوطن البديل ليس قدرا محتوما على الأردن 127

- مؤشرات انتهاء تهديد الوطن البديل 130
- سلوك أطراف معادلة تحقيق الوطن البديل 132
- السلوك الإسرائيلي لتحقيق الوطن البديل 133
- المحدد الاستراتيجي لسوك إسرائيل ورؤيتها للسلام 133
- طبيعة السلوك الإسرائيلي لفرض الوطن البديل على الآخرين 138
- الموقف والسلوك الأمريكي من الوطن البديل (ثوابت وحقائق قائمه) 145
- الثوابت الأمريكية تحدد السلوك الأمريكي 145
- الحقائق في السياسة الأمريكية على صعيد الوطن البديل 151
الأولوية لدى الولايات المتحدة هي لقيام الدولة الفلسطينية وليس لمكان قيامها

السلوك الأردني وخطورته إزاء معطيات الوطن البديل 154
- اعتبارات منطقية أمام السلوك الأردني 154
أ- الوطن البديل قضية اسرائيلية كما هي أردنية 155
ب- الوطن الأصيل وليس البديل هو الطرح الإسرائيلي 156
ج- الوطن البديل ليس خيارا يعرض علينا لنرفضه أو نقبله 157
د- الولايات المتحدة لا تحمي مصالحنا 158
هـ- اسرائيل نقيض النظام الهاشمي في معادلة الوطن البديل 158
و- سيناريو الوطن البديل لا يطبق قبل تهيئة ظروفه 159

- الملاحظات غير المواتية في السلوك الأردني إزاء معطيات الوطن البديل 160
١- افتقاد الخطط أمام مؤشرات فشل حل الدولتين 160
٢- تحييد الأردن عن تعاون السلطة الفلسطينية مع اسرائيل ومصر 162

٣- عدم وعي الأردن على خطر تصفية المقاومة 165
٤- خطورة سياسة التعايش مع المتطرفين الإسرائيليين وتحريمه على الجانب الفلسطيني 168
٥- خطورة إعلان السلطة لنفسها دولة والسلوك الأردني 171
٦- جدار الفصل وخطورة السلوك الأردني 175
٧- خطورة تسويق الأردن كجزء من الأراضي المقدسة 178
٨- التوطين والوضع القانوني للاجئين والوطن البديل والسلوك الأردني 180
٩- تسويق كتاب أسد الأردن تسويق إعلامي للوطن البديل 184

- السلوك المفترض للحكومات الأردنية والنخب إزاء معطيات الوطن البديل وإفشاله 191
- نصوص كتب موجهه إلى الجهات الرسمية بشأن كتاب أسد الأردن إلى آفي شلايم

الأردن والخيار الأردني/ تاريخيا 203
- الخيار الأردني وتطوره من عام ١٩٠٦ -١٩٦٧ وتنفيذه لأول مرة بسيناريو الإلحاق 203
- فشل تحقيق الخيار الفلسطيني بمشروع ألون والتوجه به للخيار الأردني . 210
- المرحلة الثانية من الخيار بعد عام ١٩٦٧
- الفشل في تحقيق الخيار يعزز التواصل والتعاون بين الملك وإسرائيل على أسس جديدة 215
- عودة التفكير بالخيار الأردني وطرح الملك له 221
- تخلي الملك نهائيا عن الخيار وعن تمثيل الفلسطينيين خوفا على النظام والكيان 224
- الأردن يعود للخيار استباقا لما هو أسوأ 227

الجزء الثاني

الواقع الأردني المر والوطن البديل 235

- تقدمة 235
- الواقع المر هو المقدمة الفاسدة 236
- القالب السياسي والإداري للحكومة والدولة 238
- الاختلالات في الدولة والعمل العام 249
- القضاء والسلطة القضائية 254
- نواب الأمة والسلطة التشريعية 257
- (النواب والوطن البديل) 231
- دائرة المخابرات العامة 263
- الفساد وخصوصيته في الأردن 270
- سلوك من الواقع المر ينفرد به الأردنيون 275

(احتماء المواطن باسم لملك واختباء المسئول خلفه)

- استخدام المواطن العادي للسلوك 275
- استخدام المسئول لنفس الأسلوب على سبيل الاختباء خلف الملك 278
- الدستور 281
- السياسة الخارجية للملكة 285
- الإعلام ووسائله ، سياساته ومحدداته 293
- القصور في طبيعته ودوره ، 293
- السياسة الإعلامية ومحددات العمل الإعلامي 297
- تقييم السياسة الإعلامية في ضوء المحددات 303
- الحكومات الشعبية ومشروعية نقد الواقع 307
- الحكومات الشعبية والخلاص 307
- مشروعية نقد الواقع 309

- فكرة "مشروع اللامركزية المطورة والأقاليم" 311
بين // الواقع المر والوطن البديل
- هل كان مضمون مشروع الأقاليم انقلابا على الواقع المر أفشلناه بأيدينا؟ 311
وهل تداركناه بمشروع اللامركزية
أم كان جزءا من الواقع المر المؤدي للوطن البديل والباقي في الذاكرة 311
- المبادئ العامة غير الجدلية كمنطلق مقبول للتقييم 316
- الحيثيات والملاحظات الأساسية المتعلقة بتفاصيل وآليات مضمون 318
مشروع اللامركزية المطورة كمشروع الأقاليم ، واللامركزية القائم
- الملاحظات الموضوعية حول تفاصيل وآليات مضمون 321
مشروع اللامركزية المطورة كمشروع الأقاليم ، واللامركزية القائم

- **شروحات الكتاب ومرفقاته** 327
- المرفق ١ : نصوص مقتبسة ومترجمه ، من كتاب أسد الأردن Lion of 327
JORDAN King Hussien. The إلى البروفسور والمؤرخ اليهودي
البريطاني Avi Shlaim .
- الشرح رقم ١ : ملخص لأهم النقاط التي تضمنه كتاب نتنياهو 365
والتي توضح الرؤية الإسرائيلية الصهيونية لطبيعة المسألة الفلسطينية
والتسوية التي يقبلونها .
- المرفق رقم ٢ : نص المرحلة الثالثة من خارطة الطريق كما أصدرتها وزارة 369
الخارجية الأمريكية باسم الرباعية الدولية .
- المرفق رقم ٣ : المادة السابعة من وثيقة عباس - بيلين . 372
- الشرح رقم ٢ : اللاجئين ورؤية الشرعية الدولية . 378

- المراجع 383

THE SUN OVER JORDAN

الشمس فوق الأردن

الخيار و الخيار الأردني

الوطن البديل و الواقع المر

في هذا الكتاب

يتناول المولف موضوع الوطن البديل في اطار فكرة الخيار والخيار الأردني تاريخيا وسياسيا وفنيا ، والسيناريوهات المتصلة به وبالفكرة . كما يبسط المعطيات والمؤشرات المادية والسياسية والإعلامية القائمة على الصعد المحلية الاسرائيلية والفلسطينية والأردنية التي تؤكد نية اسرائيل في تحقيق فكرة الوطن البديل كفكرة ما زالت تمثل رؤيتها لتسوية القضية الفلسطينية ومكوناتها الأساسية كمسألة اللاجئين وحق العودة . ويبسط الكتاب من ناحية أخرى المواقف الأردنية والفلسطينية غير المواتية في مواجهة هذه المعطيات ومؤشراتها ، وصولا لإمكانية تقبل هاتين الجهتين للفكرة بالإضافة الى تقبل الولايات المتحدة لها في ضوء ثوابتها ، كواقع قد يفرض نفسه على هذه الجهات وكخيار يصبح وحيدا أمامها إذا ما نجحت اسرائيل في القضاء على مقومات قيام دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية وفي تسويق الأردن كوطن أصيل . ويضع المولف في مرفق الكتاب ترجمة لمقتطفات من كتاب أسد الأردن الذي يروج له في الأردن والذي يرى فيه تسويقا اعلاميا وسياسيا لتقبل الأردنيين والفلسطينيين للوطن البديل من خلال استهداف العائلة الهاشمية في عيونهم كالية لتحقيق هذا المشروع . ويأتي المولف في هذا على السلوك المفترض بالحكومات الأردنية اتباعه على صعيدي السياسة الخارجية والداخلية لمواجهة التحدي الكبير ، وادخال القناعة لدى اسرائيل والغرب بأن الأردن لم يعد صالحا ولا ممكنا كخيار .

كما يتناول الكتاب بالأمثلة الواقع الأردني المر على صعيد أجهزة الدولة والعمل العام كحالة سياسية وادارية تصنعها جهات غير وطنية وتكرسها الحكومات ،من شأنها أن تستدرج الوطن البديل استدراجا لما فيها من إلغاء لمبدأ المواطنة وتكريسا لدولة اللا أمة في دولة الطبقة والقبيلة . ولتبدو الدولة جاهزة دوما للتفكك أو الذوبان السلس من خلال الابقاء على الخلل في ترابط مكوناتها وعلى الاختلالات في سلطاتها المفترضة وأجهزتها ومؤسساتها . ولتوفر لإسرائيل بالتالي الظروف السياسية والإعلامية للاستمرار في استهداف الكيان السياسي الأردني واعتبارات شعبه السياسية من خلال استمرار التشكيك في جغرافية وتاريخية وسيرة وأهداف قيام هذه الدولة وبجدواها، والتشكيك بقابليتها للبقاء وفي جدية وشرعية كيانها السياسي.

بيت الأردن للدراسات و الأبحاث